الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمّه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أثـــر التطـــور المالـــي على حجم الاقتصـــاد غير الرسمـــي

-دراسـة قـياسـية تحليلية لعينة من الدول-

إعداد الطالبة:

بوحنيـة فـالي

الأستاذة المشرفة:

د. حبيب كريمة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنـة	الرتـبة	الصّـفة	مؤسسة الانتماء
1	لبزة هشام	أستاذ	رئيسا	جامعة الوادي
2	حبيب كريمة	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا	جامعة الوادي
3	مخزومي لطفي	أستاذ	مناقشا	جامعة الوادي
4	بوسواك أمال	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة الوادي
5	خاطر طارق	أستاذ	مناقشا	جامعة باتنة 1
6	غفال إلياس	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2023 /2024

إهـــــــداء

إلى كل من علمني حرفا

إلى من أروتني بحنانها وصبرها معي وعلمتني أن الحياة عطاء قبل أن تكون أخذا، إلى التي رافقتني بدعواتها أينما ذهبتُ، إلى من تمنت نجاحي دائما ولكنها رحلت قبل هذا اليوم (أمي الحبيبة رحمها الله)

إلى سندي في هذه الحياة الذي علمني ذات يوم أن الحياة كفاح، إلى من أفنى عمره في سبيل راحتي وتعلمي، إلى الذي لا يكفي العمر لرد جميله (أبي الحنون أطال الله في عمره)

إلى قرة عيني، إلى من استنشق فيهما رائحة أمي (أخواي العزيزين "عبد السلام" و" نعيم الله" حفظهما الله ورعاهما)

إلى كل عائلتي

إلى كل أساتذتي في مساري العلمي

إلى كل طالب علم

اهدي إليكم هذا العمل المتواضع

فالي بوحنية

شـــكر وعرفـــان

باسمك اللهم نستعين على أمور الدنيا والدين وبك آمنا وعليك توكلنا وإليك المصير، والصلاة والسلام على من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

هي كلمة أبت إلا الحضور، هي كلمة شكر وتقدير لله – عز وجل – فالحمد لله العلي القدير على نعمه الظاهرة والباطنة، الحمد لله الذي وفقنا على إتمام هذا العمل في أحسن الأحوال ونتمنى أن يكون سندا علميا نافعا لكل من يطلع عليه.

واعترافا بالفضل وتقديرا للجميل أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذة المشرفة "الدكتورة حبيب كريمة" على تفضلها بالإشراف على هذه الأطروحة وتقديمها للإرشادات والنصائح والتوجيهات المجدية جزاها الله خيرا.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على قبولهم للمناقشة وعملهم على تصويب أخطاء هذا العمل المتواضع في سبيل إثرائه جزاكم الله خيرا وزادكم علما نافعا.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي على كرمهم وحسن معاملتهم وكل توجيهاتهم جعلها الله في ميزان حسناتهم.

فالي بوحنية

الملخص

يشكل الاقتصاد غير الرسمي قطاعا هاما في العديد من الدول النامية، حيث يمثل نسبة كبيرة من إجمالي النشاط الاقتصادي، ويشكل تحديا كبيرا للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، بسبب تأثيره على تقليل الإيرادات الحكومية وزيادة انتشار الفساد وعدم المساواة. ويعد التطور المالي عاملا حيويا وخطوة ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر في الدول النامية، ويفترض أن يُساهم التطور المالي في الحد من حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال تعزيز الشمول المالي وتحسين بيئة الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية، مما يُتيح للأفراد والشركات ممارسة أنشطتهم ضمن إطار النظام الرسمي وتخفيف حوافز العمل في ظل الاقتصاد غير الرسمي.

ومن هذا المنطلق، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اثر التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي في عينة من الدول النامية، وذلك بالاعتماد المنهج الوصفي والتحليلي، والمنهج الكمي باستخدام بيانات البانل (Panel Data) لـ 17 دولة نامية خلال الفترة (2002-2020)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية (Panel VAR)، وقد شملت الدراسة 8 متغيرات، حيث يمثل المتغير التابع حجم الاقتصاد غير الرسمي، بينما تمثل المتغير المستقل الرئيسي في مستوى التطور المالي، بالإضافة إلى معدل التضخم، معدل البطالة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، درجة الانفتاح التجاري، مستوى الجودة التنظيمية ومستوى فعالية الحكومة كمتغيرات ضابطة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن ارتفاع مستوى التطور المالي يساهم في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، وأن كل من التضخم والبطالة يؤثران بشكل سلبي طفيف على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، كما أن الجودة التنظيمية وفعالية الحكومة لهما دورا مهما في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في هذه الدول، لذا ينبغي على الدول النامية الساعية لتقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي إتباع نهج شامل يراعي مختلف العوامل المؤثرة عليه، من بينها التركيز على زيادة كفاءة قطاعاتها المالية، وتحسين جودة خدماتها المالية بما يتلائم مع مختلف الفئات، بهدف زيادة وصول قنوات التمويل الرسمية للمشاريع الصغيرة وتحفيزها على التحول نحو الاقتصاد الرسمي، وكذا العمل على تحسين جودة مؤسساتها لتقليل ظاهرتي الفساد والبيروقراطية.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد غير رسمي، دول نامية، تطور مالي، VAR Panel.

Abstract

The informal economy is an important sector in many developing countries, representing a large proportion of the total economic activity, and poses a major challenge to economic development and social stability, due to its impact on reducing government revenues and increasing the prevalence of corruption and inequality. Financial development is a vital factor and a necessary step to achieve economic growth and poverty reduction in developing countries. Financial development should contribute to reducing the size of the informal economy by promoting financial inclusion, improving the business environment and supporting economic development, allowing individuals and companies to practice their activities within the framework of the formal system and reducing the incentives to work in the informal economy.

From this perspective, this study aimed to determine the impact of financial development on the size of the informal economy in group of developing countries, by adopting the descriptive and analytical approach, and the quantitative approach using Panel Data for 17 developing countries during the period (2020-2002), using a Panel Vector Autoregressive model (Panel VAR). The study included 8 variables, where the dependent variable represents the size of the informal economy, while the main independent variable is the level of financial development, in addition to the inflation rate, unemployment rate, GDP per capita, the degree of trade openness, the level of regulatory quality and the level of government effectiveness as control variables.

The study reached a set of results, the most important of which are that the high level of financial development contributes to reducing the size of the informal economy in developing countries, and that both inflation and unemployment have a slight negative impact on the size of the informal economy in developing countries, and regulatory quality and government effectiveness play an important role in reducing the size of the informal economy in these countries, so developing countries seeking to reduce the size of the informal economy should follow a comprehensive approach that takes into account the various factors affecting it, including focusing on increasing the efficiency of their financial sectors and improving the quality of their financial services to suit different groups, with the aim of increasing the size of the informal economy.

Keywords: Informal economy, Developing countries, Panel VAR, Financial development.

الفهـــــــــــارس

فهـــرس المحتويـــــات

إهـــــداء .....

شـــكر وعرفـــان .....

الملخص I

مقدمة ..... ب

تمهيد إشكالية الدراسة: ..... ب

فرضيات الدراسة: ..... د

أهداف الدراسة: ..... د

أهمية الدراسة: ..... ه

أسباب اختيار موضوع الدراسة: ..... ه

حدود الدراسة: ..... و

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة: ..... و

مصادر جمع المعلومات والبيانات: ..... و

الدراسات السابقة: ..... ز

هيكل الدراسة: ..... ي

الفصل الأول: الإطار النظري للتطور المالي (المفاهيم والقياس) 2

تمهيد: 2

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النظام المالي 3

المطلب الأول: مفهوم النظام المالي ووحداته 3

الفرع الأول: مفهوم النظام المالي 3

الفرع الثاني: وحدات النظام المالي 4

المطلب الثاني: أنواع التمويل والأنظمة المالية 5

الفرع الأول: أنواع التمويل داخل النظام المالي 6

الفرع الثاني: أنواع الأنظمة المالية 9

المطلب الثالث: عناصر (مكونات) النظام المالي 13

الفرع الأول: المتعاملون 13

الفرع الثاني: الأسواق 14

الفرع الثالث: الأدوات 16

المطلب الرابع: وظائف النظام المالي 17

الفرع الأول: تعبئة المدخرات المالية 17

الفرع الثاني: تسهيل التبادل في المعاملات 17

الفرع الثالث: إجراء معاملات التسوية والدفع 18

الفرع الرابع: تنويع المخاطر 18

الفرع الخامس: تجميع المعلومات المالية وتحليلها 18

الفرع السادس: ممارسة الرقابة على الشركات الممولة 18
الفرع السابع: تعزيز حوكمة الشركات 19
الفرع الثامن: تحقيق السياسة النقدية..... 19
الفرع التاسع: توفير درجة عالية من السيولة للمستثمرين 19
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التطور المالي..... 20
المطلب الأول: مفهوم التطور المالي ومقارباته 20
الفرع الأول: مفهوم التطور المالي..... 20
الفرع الثاني: مقاربات التطور المالي 23
المطلب الثاني: الأبعاد الأساسية للتطور المالي..... 24
الفرع الأول: حجم وعمق النظام المالي 24
الفرع الثاني: كفاءة وفعالية النظام المالي 24
الفرع الثالث: الشمول المالي (إمكانية الوصول للخدمات المالية)..... 24
الفرع الرابع: استقرار النظام المالي 25
المطلب الثالث: آثار التطور المالي 25
الفرع الأول: الأثر على النمو الاقتصادي 25
الفرع الثاني: الأثر على الفقر وعدالة التوزيع 26
الفرع الثالث: الأثر على تحفيز القطاع الخاص 27
الفرع الرابع: الأثر على تحفيز القطاع العام..... 28
الفرع الخامس: الأثر على تقليل التقلبات في الدخل 28
المطلب الرابع: مؤشرات قياس التطور المالي..... 29
الفرع الأول: مؤشرات تطور القطاع البنكي (الوساطة المالية) 29
الفرع الثاني: مؤشرات تطور الأسواق المالية 31
المبحث الثالث: محددات التطور المالي..... 34
المطلب الأول: المحددات الاقتصادية 34
الفرع الأول: النمو الاقتصادي..... 34
الفرع الثاني: التضخم 35
المطلب الثاني: المحددات الهيكلية 36
الفرع الأول: هيمنة البنوك العمومية 36
الفرع الثاني: الانفتاح على البنوك الأجنبية 37
الفرع الثالث: بيئة (مناخ) الأعمال 37
المطلب الثالث: محددات أخرى..... 38
الفرع الأول: البيئة المؤسساتية والتشريعية 38

الفرع الثاني: الاستقرار السياسي 39
الفرع الثالث: الموقع الجغرافي 39
المطلب الرابع: الاتجاهات الحديثة للصناعة المالية 40
الفرع الأول: إعادة هيكلة صناعة الخدمات البنكية..... 41
الفرع الثاني: تنويع النشاط البنكي واشتداد المنافسة في السوق البنكية..... 42
الفرع الثالث: الاتجاه نحو الاندماج البنكي..... 42
الفرع الرابع: الاتجاه نحو البنوك الشاملة والخوصصة..... 43
الفرع الخامس: الاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا المالية..... 44
خلاصة الفصل: 46
الفصل الثاني: الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي..... 47
تمهيد: 48
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاقتصاد غير الرسمي 49
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي والمصطلحات المعبرة عنه..... 49
الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي 49
الفرع الثاني: المصطلحات المعبرة عن الاقتصاد غير الرسمي..... 52
المطلب الثاني: نشأة وتطور الاقتصاد غير الرسمي 54
المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد غير الرسمي..... 55
الفرع الأول: خصائص متعلقة بالاقتصاد غير الرسمي عامة..... 55
الفرع الثاني: خصائص متعلقة بالعمل في الاقتصاد غير الرسمي 56
الفرع الثالث: خصائص متعلقة بوحدات الاقتصاد غير الرسمي 57
المطلب الرابع: الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي والعلاقة بينهما 58
الفرع الأول: الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي..... 58
الفرع الثاني: العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي..... 59
المبحث الثاني: الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي 61
المطلب الأول: أشكال الاقتصاد غير الرسمي 61
الفرع الأول: حسب النطاق الجغرافي..... 61
الفرع الثاني: حسب مشروعية النشاط..... 61
الفرع الثالث: حسب خصائص السوق..... 63
الفرع الرابع: حسب مصدر الدخل غير المسجل..... 63
المطلب الثاني: أسباب ظهور ونمو الاقتصاد غير الرسمي..... 64
الفرع الأول: أسباب اقتصادية 64
الفرع الثاني: أسباب إدارية وقانونية 64
الفرع الثالث: أسباب اجتماعية وعقائدية..... 65

الفرع الرابع: أسباب سياسية وأمنية 65
المطلب الثالث: مجالات نشاط الاقتصاد غير الرسمي 66
الفرع الأول: سوق السلع 66
الفرع الثاني: سوق الصرف الأجنبي 67
الفرع الثالث: سوق الائتمان 68
الفرع الرابع: سوق العمل 69
المطلب الرابع: آثار الاقتصاد غير الرسمي 71
الفرع الأول: الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي 71
الفرع الثاني: الآثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي 73
المبحث الثالث: حجم الاقتصاد غير الرسمي 75
المطلب الأول: طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي 75
الفرع الأول: الطرق المباشرة 75
الفرع الثاني: الطرق غير المباشرة 77
المطلب الثاني: نماذج تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي 81
الفرع الأول: النموذج متعدد المؤشرات ومتعدد الأسباب **MIMIC** 81
الفرع الثاني: النموذج المعدل لنسبة النقدية إلى الودائع 84
المطلب الثالث: حجم الاقتصاد غير الرسمي حول العالم 85
الفرع الأول: العوامل الاقتصادية لاختلاف حجم الاقتصاد غير الرسمي بين الدول 86
الفرع الثاني: عوامل أخرى لاختلاف حجم الاقتصاد غير الرسمي بين الدول 87
المطلب الرابع: الإطار النظري للعلاقة بين التطور المالي وحجم الاقتصاد غير الرسمي 88
خلاصة الفصل: 91
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لوضعية التطور المالي والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية 93
تمهيد: 93
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الدول النامية 94
المطلب الأول: الدول النامية (مصطلحات ومفاهيم) 94
الفرع الأول: تسميات الدول النامية ومفهومها 94
الفرع الثاني: معايير تصنيف الدول النامية 96
الفرع الثالث: فجوة التنمية بين الدول النامية والدول المتقدمة 99
المطلب الثاني: خصائص الدول النامية 100
الفرع الأول: خصائص اقتصادية 100
الفرع الثاني: خصائص أخـــرى 103
المطلب الثالث: عوائق ومشكلات التنمية في الدول النامية 106
المطلب الرابع: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول النامية 108

الفرع الأول: النمو الاقتصادي في الدول النامية 108
الفرع الثاني: التضخم في الدول النامية..... 111
الفرع الثالث: البطالة في الدول النامية 113
المبحث الثاني: وضعية التطور المالي في الدول النامية 115
المطلب الأول: الخصائص المالية للدول النامية 115
المطلب الثاني: مستويات التطور المالي في الدول النامية 116
الفرع الأول: تطور المؤسسات المالية في الدول النامية..... 117
الفرع الثاني: تطور الأسواق المالية في الدول النامية 119
الفرع الثالث: أسباب التأخر المالي في الدول النامية 121
المطلب الثالث: الشمول المالي كإحدى الفرص أمام الدول النامية لتحقيق التطور المالي 121
المبحث الثالث: وضعية الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية 125
المطلب الأول: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية وأسباب توسعه 125
الفرع الأول: أسباب توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية 125
الفرع الثاني: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية 126
المطلب الثاني: العمالة غير الرسمية في الدول النامية 130
المطلب الثالث: جهود بعض الدول النامية لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي..... 132
الفرع الأول: ايجابيات احتواء الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي..... 133
الفرع الثاني: بعض جهود السلطات الجزائرية لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي..... 133
الفرع الثالث: بعض جهود السلطات المصرية لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي 137
الفرع الرابع: بعض جهود السلطات التونسية لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي 140
خلاصة الفصل: 142
الفصل الرابع: الدراسة القياسية التحليلية لأثر التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي لمجموعة من الدول النامية خلال الفترة (2002-2020) 144
تمهيد: 144
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بيانات البانل 145
المطلب الأول: مفهوم بيانات بانل وتطبيقاتها 145
الفرع الأول: مفهوم بيانات البانل 145
الفرع الثاني: تطبيقات بيانات بانل 146
الفرع الثالث: أهمية بيانات البانل 146
المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل..... 147
الفرع الأول: نموذج الانحدار التجميعي..... 147
الفرع الثاني: نموذج الأثر الثابت 148
الفرع الثالث: نموذج الأثر العشوائي..... 148

المطلب الثالث: اختبارات جذر الوحدة وتقدير التكامل المشترك في بيانات البانل.....149
الفرع الأول: اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل 149
الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك في بيانات البانل 150
المبحث الثاني: بناء وتقدير النموذج القياسي للدراسة..... 152
المطلب الأول: حدود ومتغيرات الدراسة.....152
الفرع الأول: حدود الدراسة المكانية والزمنية 152
الفرع الثاني: متغيرات الدراسة.....153
المطلب الثاني: دراسة وصفية لبيانات متغيرات الدراسة 154
الفرع الأول: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة 154
الفرع الثاني: الارتباط بين متغيرات الدراسة 155
المطلب الثالث: تقدير نموذج الدراسة من خلال نماذج بانل الساكنة.....157
الفرع الأول: تقدير النماذج الساكنة 157
الفرع الثاني: المفاضلة بين النماذج 160
الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج المناسب للدراسة (نموذج الأثر العشوائي).....162
المطلب الرابع: التحليل الديناميكي لنموذج الدراسة 164
الفرع الأول: دراسة الإستقرارية لبيانات الدراسة.....164
الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك لـ**Kao** 165
الفرع الثالث: النموذج الديناميكي **PANEL VAR**.....166
خلاصة الفصل: 177
الخاتمة 179
اختبار صحة فرضيات الدراسة: 179
نتائج الدراسة:..... 179
مقترحات الدراسة: 183
آفاق الدراسة:..... 185
قائمة المراجع 187
قائمة الملاحق 201

فهـــرس الجـــــــداول

الجدول 1: الفرق بين اقتصادات الاستدانة واقتصادات الأسواق المالية 12
الجدول 2: تصنيف المتعاملون في سوق الأوراق المالية 14
الجدول 3: أبعاد ومؤشرات التطور المالي..... 33
الجدول 4: المصطلحات المستخدمة للتعبير عن الاقتصاد غير الرسمي من خلال علاقتها بالاقتصاد الرسمي 53
الجدول 5: المصطلحات المستخدمة للتعبير عن الاقتصاد غير الرسمي من خلال مفهوم اللانظامية..... 53
الجدول 6: المصطلحات المستخدمة للتعبير عن الاقتصاد غير الرسمي من خلال مفهوم السرية 53
الجدول 7: الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي 58
الجدول 8: تطور معدلات النمو الاقتصادي في العالم والدول النامية والدول المتقدمة خلال الفترة (1993-2022) 108
الجدول 9: تطور معدلات التضخم في العالم والدول النامية والدول المتقدمة خلال الفترة (1993-2022) 111
الجدول 10: تطور معدلات البطالة في العالم والدول المتقدمة وبعض المناطق النامية خلال الفترة (1993-2022)..... 113
الجدول 11: تطور مؤشرات تطور المؤسسات المالية في العالم والدول النامية والدول المتقدمة خلال الفترة (2009-2017) 118
الجدول 12: تطور مؤشرات تطور الأسواق المالية في العالم والدول النامية والدول المتقدمة خلال الفترة (2009-2017) 120
الجدول 13: تطور متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية والدول المتقدمة خلال الفترة (1990-2018)..... 126
الجدول 14: اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل..... 150
الجدول 15: اختبارات التكامل المشترك لبيانات البانل 151
الجدول 16: متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها 154
الجدول 17: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة..... 155
الجدول 18: مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج 156
الجدول 19: نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي..... 158
الجدول 20: نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت 159
الجدول 21: نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي..... 160
الجدول 22: نتائج تقدير اختبار BREUSCH AND PAGAN LAGRANGIAN MULTIPLIER TEST FOR RANDOM EFFECTS 161
الجدول 23: نتائج تقدير اختبار HAUSMAN..... 161
الجدول 24: معلمات النموذج المناسب للدراسة (نموذج الأثر العشوائي)..... 162
الجدول 25: نتائج اختبارات LLC وIPS لدراسة إستقرارية بيانات متغيرات الدراسة..... 164
الجدول 26: نتائج اختبار التكامل المشترك لـKAO 165
الجدول 27: تحديد درجات التأخير لنموذج PANEL VAR..... 166
الجدول 28: ملخص نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي PANEL VAR(1) لـ(IE) باستخدام طريقة GMM 167
الجدول 29: دالة استجابة حجم الاقتصاد غير الرسمي (IE) لصدمات باقي متغيرات النموذج 173

فهـــرس الاشكـــال

الشكل 1: أنواع التمويل المباشر وغير المباشر 9
الشكل 2: دائرة التمويل في الأنظمة المالية القائمة على الأسواق المالية 10
الشكل 3: دائرة التمويل في الأنظمة المالية القائمة على البنوك 12
الشكل 4: أنواع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي 62
الشكل 5: لوحة نموذج MIMIC لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي 82
الشكل 6: أعمدة بيانية توضح تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الدول المتقدمة، الدول الناشئة والدول منخفضة الدخل خلال الفترة (1991-2017) 85
الشكل 7: أبعاد التطور المالي المستعملة لبناء مؤشر التطور المالي من طرف صندوق النقد الدولي 117
الشكل 8: أعمدة بيانية توضح تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الأقاليم خلال الفترة (1990-2018) 128
الشكل 9: أعمدة بيانية توضح تطور حجم العمالة غير الرسمية من إجمالي العمالة في بعض الأقاليم خلال الفترة (1990-2018) 131
الشكل 10: نتائج دراسة إستقرارية بواقي النموذج 169
الشكل 11: دوال الاستجابة لمتغيرات الدراسة 172

فهـــرس الملاحـــــق

الملحق 1: بيانات الدراسة 201
الملحق 2: ترقيم الدول محل الدراسة 211
الملحق 3: نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة 211
الملحق 4: نتائج مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة 212
الملحق 5: نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي 212
الملحق 6: نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت 213
الملحق 7: نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي 213
الملحق 8: نتائج تقدير اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects 214
الملحق 9: نتائج تقدير اختبار Hausman 214
الملحق 10: اختبارات جذر الوحدة لـLevin–Lin–Chu عند المستوى بقاطع واتجاه عام 215
الملحق 11: اختبارات جذر الوحدة لـLevin–Lin–Chu عند المستوى بقاطع 216
الملحق 12: اختبارات جذر الوحدة لـIm–Pesaran–Shin عند المستوى بقاطع واتجاه عام 217
الملحق 13: اختبارات جذر الوحدة لـIm–Pesaran–Shin عند المستوى بقاطع 218
الملحق 14: اختبارات جذر الوحدة لـLevin–Lin–Chu عند الفرق الأول بقاطع واتجاه عام 219
الملحق 15: اختبارات جذر الوحدة لـLevin–Lin–Chu عند الفرق الأول بقاطع 219
الملحق 16: اختبارات جذر الوحدة لـIm–Pesaran–Shin عند الفرق الأول بقاطع واتجاه عام 220
الملحق 17: اختبارات جذر الوحدة لـIm–Pesaran–Shin عند الفرق الأول بقاطع 220
الملحق 18: نتائج اختبار التكامل المشترك لـKao 221
الملحق 19: نتائج اختبار تحديد درجات التأخير لنموذج PANEL VAR 221
الملحق 20: نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي PANEL VAR(1) لـ(IE) باستخدام طريقة GMM 222
الملحق 21: نتيجة اختبار السببية وفق جرانجر 223
الملحق 22: دوال الاستجابة لمتغيرات الدراسة 224

مـقـــدمـــة

مقدمة

تمهيد إشكالية الدراسة:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي حقيقة واقعة في كافة دول العالم، إذ لا يكاد يخلو أي اقتصاد من وجود الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي تعمل دون الحصول على التراخيص من السلطات الرسمية، وقد ازداد الاهتمام بدراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في العقود الأخيرة، نتيجة للتحولات والتغيرات التي شهدتها الدول في كافة النواحي الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية. هذا، وتعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من المواضيع الاقتصادية المعقدة والتي تحتمل كثيرا من الجدل، باعتبار أن أنشطتها لا تنفصل على أنشطة الاقتصاد الرسمي. علاوة على ذلك، من الواضح أن الاقتصاد غير الرسمي يساعد على تلبية احتياجات المستهلكين من خلال تأمين السلع والخدمات المتاحة، كما أنه يتمتع بإمكانيات لخلق فرص العمل وبالتالي توفير الدخل. ولذلك، فإنه من غير الممكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة مؤقتة لمدة معينة، إذ ساد الاعتقاد أنه من خلال إيجاد السياسات المناسبة واستغلال الموارد بالشكل الأمثل سوف تتحول اقتصاديات الدول النامية إلى اقتصاديات حديثة ومتقدمة، وبالتالي تلاشي الاقتصاد غير الرسمي، ما دام الاقتصاد الرسمي ينمو ويستوعب عمالة أكثر، لكن خلافا للتوقعات لم تتمكن العديد من الدول الوصول إلى اقتصاد قادر على توفير فرص عمل كافية لسكانها الذين ينمون بشكل سريع ومستمر.

وغالبا ما ينمو الاقتصاد غير الرسمي في ظل ضعف قنوات التمويل البنكي والائتماني، والتعقيدات الإدارية البيروقراطية، ونقص الوسائل المالية، وتعد المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر مسؤولة بدرجة كبيرة عن نمو وتوسع القطاع غير الرسمي، نتيجة لاعتمادها على التمويل النقدي، حيث يعد عدم الوصول إلى التمويل من اكبر العوائق التشغيلية التي تواجه هذا النوع من المؤسسات، كما أن الغالبية العظمى من هذه المؤسسات تمول عملياتها اليومية من خلال مصادر مالية غير رسمية، لهذا نجد أن الدول التي لديها نسبة كبيرة من الاستبعاد المالي تشهد زيادة معتبرة في نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي، بسبب ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة، ومن اجل تضييق الخناق على الاقتصاد غير الرسمي، تسعى الدول إلى تقديم العديد من الحوافز للمؤسسات غير الرسمية، مثل الإعفاء من بعض الرسوم والضرائب، تسريع وتيرة استخراج التراخيص وإجراءات التقنين، وأيضا تسهيل العمليات المالية والوصول إلى التمويل لهذه الفئة من المتعاملين الاقتصاديين، وتقديم جملة من التحفيزات والتسهيلات الإدارية والمالية لإنشاء هذا النوع من المؤسسات من طرف الطبقة الفقيرة في الإطار الرسمي لخلق دخول وفرص عمل جديدة.

في الواقع، أصبح تطور النظام المالي لأي دولة المعيار الرئيسي للحكم على مدى تقدمها انطلاقاً من تزايد الاهتمام بظاهرة التطور المالي، وازدياد المنافسة بين الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء في تطوير أسواقها المالية وبنوكها، إلا أنه ليس من المتوقع أن يكون الدور الذي تلعبه الأسواق المالية في الدول الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة وبريطانيا واليابان هو نفس الدور الذي تؤديه هذه الأسواق في الدول النامية، ففي الوقت الذي تعتبر فيه الأسواق المالية والبورصات من أهم ركائز الهيكل الاقتصادي للدول المتقدمة، لا تزال البورصات تمر بمرحلة النشأة في معظم الدول النامية، فالاهتمام بتأسيس وتطوير أسواق الأوراق المالية في الدول الأقل النامية لم يبدأ إلا في العقد الماضي، نتيجة التفاعل بين عدد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية. لهذا، يحتل القطاع المالي أهمية بالغة في اقتصاديات الدول، لما له من دور كبير في عملية خلق الفرص الاستثمارية وخفض لتكاليف المعاملات المالية، وتشجيع نشاط الاستثمار من خلال تحديد الفرص الجيدة للعمل، مما يقلل من معدلات البطالة ويحد من تزايد مستويات الفقر، وقد تزايدت الدراسات حول الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع المالي في عمليات التنمية وتأثيره على توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي، إذ يرى البعض أن هناك دورا كبيرا للتطور المالي في الحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، حيث يلعب النظام المالي الكفء دورا مهما في دعم الاقتصاد الحقيقي من خلال توفير التمويل الملائم وتوجيه الموارد المالية بفعالية، وإيصال الخدمات المالية لمختلف الفئات حسب احتياج كل فئة، مما يزيد من مستويات رأس المال والدخل ويشجع على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية الرسمية.

على ما أساس تقدم ذكره، ونظرا لتوسع حجم الاقتصاد غير الرسمي في مختلف دول العالم، وتزايد تنوع أنشطته، سعت مختلف الدول والهيئات العالمية سواء الاقتصادية، أو حتى الاجتماعية والإنسانية إلى العمل على التقليل من الآثار السلبية لهذا النوع من الاقتصاد، من خلال تكثيف الجهود الرامية لامتصاص أكبر قدر من الأنشطة الاقتصادية والعمالة الناشطة فيه، بغية التأثير على حجمه والحد من توسعه، هذا ما جعلنا نطرح السؤال الرئيسي المتمثل في:

إلى أي مدى يؤثر التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية خلال الفترة (2002-2020)؟

وللإجابة على إشكالية دراستنا، انبثقت مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تمثلت في:

- كيف يمكن للتطور المالي أن يساهم في التقليل من حجم الاقتصاد غير الرسمي؟
- ما وضعية التطور المالي في الدول النامية؟

- ما هي ابرز التحديات التي تواجه تحقيق التطور المالي في الدول النامية؟
- ما وضعية الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية؟
- ما هي ابرز مسببات نشوء وتوسع حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية؟
- هل توجد علاقة بين التطور المالي وحجم الاقتصاد غير الرسمي في عينة الدول النامية المختارة خلال الفترة المدروسة؟

فرضيات الدراسة:

بعد تحديد إشكالية الدراسة والاسئلة الفرعية، حاولنا الإجابة عليها مبدئيا إستندنا على الفرضيات التالية:

- يمكن ان يساهم التطور المالي في التقليل من حجم الاقتصاد غير الرسمي بتحقيق الشمول المالي من خلال زيادة مستويات وصول الخدمات المالية للفئات المستبعدة ماليا.
- تسجل الدول النامية مستويات منخفضة من التطور المالي نتيجة لمجموعة من التحديات التي تواجها الانمة المالية فيها.
- يعتبر نقص الثقافة المالية وضعف مستويات الادخار المحلي من ابرز التحديات التي تواجه تحقيق التطور المالي في الدول النامية.
- يشكل الاقتصاد غير الرسمي في بعض الدول النامية ضرورة حتمية لتوفير فرص العمل وتلبية وتلبية الاحتياجات الاساسية لافراد المجتمع.
- يعتبر ضعف المؤسسات، وارتفاع معدلات البطالة، وغياب السياسات الحكومية الفعالة من ابرز مسببات نشوء وتوسع حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية.
- توجد علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا بين التطور المالي وحجم الاقتصاد غير الرسمي في عينة الدول النامية المختارة خلال الفترة المدروسة.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في قياس اثر التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي في عينة الدول النامية المختارة، بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الثانوية، أهمها:

- التعرف على مختلف الجوانب النظرية للتطور المالي والاقتصاد غير الرسمي؛
- توضيح كيفية مساهمة التطور المالي في التقليل من حجم الاقتصاد غير الرسمي؛
- معرفة وضعية التطور المالي والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية؛

- الوصول إلى بعض الاقتراحات بشأن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وسبل التقليل من آثارها، خاصة في الدول النامية بما انه قد أصبح شبه مفروض على اقتصادها الوطني.

أهمية الدراسة:

تبرز الأهمية العلمية للدراسة في أهمية استيعاب ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، التي أصبحت من الظواهر الاقتصادية التي فرضت نفسها في مختلف دول العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية. هذه الظاهرة أصبحت تشكل تحديا بارزا للإمكانات المالية والثروات الوطنية، مما يستدعي تعميق البحث الأكاديمي في هذا المجال وتكثيف الجهود المشتركة للحد من تكاليفها على عدة أصعدة سواء اقتصاديا، سياسيا، واجتماعيا. يعتبر القطاع المالي أحد الوسائل الفعالة التي يمكنها المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، الذي بدوره يساهم في رفع مستويات المعيشة من خلال تحفيز الاستثمارات وتوفير فرص العمل، وبالتالي قد يحد من التوجه نحو الممارسات الاقتصادية غير الرسمية.

أما بالنسبة للأهمية العملية للدراسة، فتكمن في أهمية محاولة معرفة أهم التأثيرات المحتملة للتطور المالي كعاملاً قوياً يساهم في صياغة السياسات الاقتصادية، التي تهدف إلى تنظيم القطاع غير الرسمي في الدول النامية واحتواء أنشطته، وتعزيز النهج التنموي فيها، خاصة في ظل توسعه الكبير في هذه الفئة من الدول.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع دون غيره إلى ما يلي:

- أسباب ذاتية:
  - صلة الموضوع بطبيعة التخصص المدروس "اقتصاد نقدي وبنكي"؛
  - الميول الشخصي لموضوع الاقتصاد غير الرسمي وكيفيات التعامل معه.
- أسباب موضوعية:
  - الدور الكبير الذي يلعبه التطور المالي في ترسيخ الثقافة المالية في المجتمعات، وهو ما قد يؤثر على سلوكيات الأفراد الناشطين في القطاع غير الرسمي؛
  - استكشاف الفرص المتاحة لتعزيز الاقتصاد الرسمي وتقليل نسبة الأنشطة غير الرسمية في الاقتصادات النامية؛

- أهمية فهم تأثير التطور المالي على الاقتصاد غير الرسمي ونطاق التفاعل بينهما في الدول النامية وكيفية الحد من تكاليفه المرتفعة على الاقتصاد من خلال سياسات اقتصادية فعالة، وهو ما قد يؤدي إلى تحسين وتعزيز مستويات التنمية في هذه الدول.

حدود الدراسة:

من أجل القيام بالدراسة تم وضع وتحديد الحدود المكانية والزمنية على النحو التالي:

- **الحدود المكانية:** شملت دراستنا عينة مكونة من 17 دولة من الدول النامية من مختلف الأقاليم، وذلك بناء على مدى توفر البيانات لكل المتغيرات المعتمدة في الدراسة.

- **الحدود الزمنية:** قمنا بتحديد الفترة (2002-2020) للقيام بدراستنا، وذلك بناء على مدى توفر بيانات الدراسة القياسية، وخاصة حجم الاقتصاد غير الرسمي ومؤشرات الجودة المؤسسية.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغية وصف الجانب النظري لكل من النظام المالي وتطوره، والجانب النظري للاقتصاد غير الرسمي، وكذا تحليل تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للدول االنامية ومستويات التطور المالي وحجم الاقتصاد غير الرسمي فيها.

وفي الجزء التطبيقي من هذه الدراسة، تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة للوقوف على وضعية التطور المالي والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، ثم الاعتماد على مقاربة كمية تعتمد على أدوات الاقتصاد القياسي والتي تتمثل في نماذج البيانات المقطعية الديناميكية والتي استعنا فيها بتقنية PANEL VAR ، من أجل قياس تأثير مستوى التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي في عينة من الدول النامية خلال الأفق الزمني للدراسة، بالاعتماد على برنامج Eviews.12 وبرنامج STATA.17 لتقدير وتحليل النتائج وتفسيرها، وبالتالي الوصول إلى إثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

مصادر جمع المعلومات والبيانات:

للقيام بهذه الدراسة قمنا باستخدام مجموعة من المراجع باللغتين العربية والأجنبية (الانجليزية والفرنسية) من كتب وأطروحات دكتوراه ومقالات، بالإضافة إلى بعض التقارير الصادرة عن مختلف الهيئات والمنظمات العالمية (البنك الدولي WB، صندوق النقد الدولي IMF، لجنة الأمم المتحدة

الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ESCWA، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OCDE، منظمة العمل الدولية ILO)، كما تم الحصول على البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية عن طريق قواعد البيانات لكل من البنك الدولي WB وصندوق النقد الدولي IMF.

الدراسات السابقة:

لقد أصبحت ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الآونة الأخيرة تحتل حيزا هاما من البحوث الأكاديمية، نظرا لتعدد أثاره على مختلف الجوانب سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، وبما أن الجانب المالي هو أكثر الجوانب المتضررة من تزايد حجم هذا الاقتصاد نتيجة لاستنزافه لجزء معتبر من السيولة، عادة ما نجد أن السلطات النقدية والمالية للدول التي تشهد توسعا كبيرا للنشطة غير الرسمية، تسعى إلى رفع مستوى التطور المالي لأنظمتها بالشكل الذي يمكنهم من التأثير على الاقتصاد غير الرسمي، والتقليل من حدة آثاره السلبية عليها، ومنه سنقوم بعرض البعض من الدراسات السابقة حول هاذين المتغيرين، والمتمثلة في:

1) Onwuka, I., & Ayeni, E. (2023). **Financial Development and Shadow Economy in Africa: evidence from Panel quantile regression**. *Journal of Economy Development , 48* (2), pp. 123-141 :

هدفت الدراسة إلى البحث في اثر التطور المالي على اقتصاد الظل في إفريقيا، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة بالإضافة إلى المنهج الكمي باستخدام **Panel Data** لـ 41 دولة افريقية خلال الفترة (1991-2018)، حيث ركزت الدراسة على دور الوصول إلى المؤسسات المالية وعمقها وكفاءتها. توصلت الدراسة إلى أن دور الوصول إلى المؤسسات المالية وعمقها في تقليل حجم اقتصاد الظل يكون أكثر فعالية في البلدان التي لديها درجة أعلى نسبيا من الأنشطة غير الرسمية، في حين أن دور كفاءة المؤسسات المالية في تقليل حجم اقتصاد الظل يكون أكثر فعالية في البلدان التي لديها درجة دنيا من الأنشطة غير الرسمية.

2) Lahura, E., & Vargas, M. P. (2021). **Financial development, financial inclusion, and informality: New international evidence**. *Global Economy Journal , 22* (03), pp. 1-42 :

هدفت الدراسة إلى القيام بتوضيح العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي وبعض مؤشرات التطور المالي والشمول المالي في 152 دولة خلال الفترة (1991-2017)، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي

التحليلي، وكذا المنهج الكمي من خلال دراسة اثر المؤشرات الستة المعبرة عن التطور المالي والمؤشرين المعبرين عن الشمول المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية طويلة المدى بين الاقتصاد غير الرسمي ومؤشرات التطور المالي والشمول المالي المعتمدة، حيث أن زيادة التطور المالي والشمول المالي يساهم في انخفاض نشاط الاقتصاد غير الرسمي على المدى الطويل، وبالنسبة للدول النامية فان زيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص وزيادة عدد الحسابات البنكية يساهم في الحد من النشاط غير الرسمي على المدى الطويل.

3) Ajide, F. M. (2021). **Shadow economy in africa: how relevant is financial inclusion?** *Journal of Financial Regulation Compliance , 29* (3), pp. 297-316 :

هدفت الدراسة إلى التحقق من العلاقة المحتملة بين الشمول المالي واقتصاد الظل في بعض الدول الإفريقية خلال الفترة (2005-2015) وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج الكمي لدراسة اثر الشمول المالي على اقتصاد الظل باستعمال **Panel Data** لعينة مكونة من 13 دولة افريقية. توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يقلل من حجم اقتصاد الظل، حيث أظهرت الدراسة القياسية وجود سببية أحادية الاتجاه تنتقل من الشمول المالي إلى اقتصاد الظل، كما أن الدول التي تسجل مستوى اقل من الفساد ومستوى أعلى من النمو يمكن أن تستفيد أكثر من هذا الأثر، وأن التركيز على تحسين جميع أبعاد الشمول المالي ضروري أكثر من التركيز على بعد واحد في التقليل من السمة غير الرسمية في الاقتصاد.

4) katircioglu, S., & Imamoglu, H. (2020). **Spillover effects of financial development on the informal economic activity: Empirical evidence from Turkey**. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management , 13* (3), pp. 471-482 :

هدفت الدراسة إلى التحقق من الآثار غير المباشرة للتطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي في تركيا من خلال المؤشر المركب للتطور المالي الذي يعتمد على خمسة مؤشرات تخص القطاع البنكي، بالإضافة إلى الانفتاح التجاري وأسعار الفائدة في تركيا خلال الفترة (1970-2017)، وذلك بالاعتماد على كل من المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الأدبيات النظرية للدراسة، بالإضافة إلى المنهج الكمي باستعمال طريقة المربعات الصغرى **OLS** لقياس الأثر غير المباشر للتطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازن طويلة المدى بين تطور النظام المالي والأنشطة غير الرسمية في تركيا، حيث أن العلاقة تكون غير خطية على شكل

حرف **U**، حيث انه وفي مراحل مبكرة من التطور المالي، تميل السمة غير الرسمية في الاقتصاد إلى الانخفاض وفي مراحل أخرى يصبح التأثير سلبي، بمعنى انه ومع تطور النظام المالي بشكل أكبر وزيادة كفاءة الخدمات المالية، سيتمكن صناع السياسات من تقليل حجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد، كما توصلت إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى تقلص حجم الاقتصاد غير الرسمي، بينما ارتفاع الانفتاح التجاري سيحفز الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في تركيا.

5) Njangang, H. (2018). **Does financial development reduce the size of the informal economy in Sub-Saharan African countries**. *MPRA paper* , pp. 1-16 **:**

هدفت الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين التطور المالي وحجم الاقتصاد غير الرسمي في دول جنوب الصحراء الإفريقية، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة بالإضافة إلى المنهج الكمي باستخدام **Panel Data** لـ 41 دولة خلال الفترة (1991-2015). توصلت الدراسة إلى أن التطور المالي في هذه الدول له دور كبير في التقليل من حجم الاقتصاد غير الرسمي، وأن كل من المعروض النقدي بمعناه الواسع والائتمان الموجه للقطاع الخاص لهما أهمية كبيرة في تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي،حيث أن زيادة العرض النقدي **M2** بوحدة واحدة يقلل من حجم الاقتصاد غير الرسمي بـ 0,130 وحدة، وزيادة الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص بوحدة واحدة يقلل من حجم الاقتصاد غير الرسمي بـ 0,162 وحدة، لذا ينبغي للحكومات الراغبة في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي أن تنفذ بعض تدابير الإصلاح المالي بهدف تسهيل الوصول إلى قنوات التمويل الرسمية مثل القروض الصغيرة ومساعدتها في عملية التحول إلى الاقتصاد الرسمي.

6) Bose, N., Capasso, & Wurm, M. (2008). **The Impact of Banking Development on the Size of the Shadow Economy**. *Journal of Economic Stadies , 39* (6), pp. 620-638 **:**

هدفت الدراسة إلى التحقق من اثر التطور البنكي على حجم الاقتصاد غير الرسمي في 191 دولة حول العالم خلال الفترة (1999-2005)، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج الكمي لقياس اثر التطور البنكي على حجم الاقتصاد غير الرسمي في هذه الدول. توصلت الدراسة إلى أن حدوث التطور البنكي في الدول عادة ما يرتبط باقتصاد غير رسمي اصغر، كما أن عمق وكفاءة القطاع البنكي مهمان بالتساوي في التقليص من حجم الاقتصاد غير الرسمي، حيث أن زيادة العمق بوحدة واحدة يقلص من حجم الاقتصاد غير الرسمي بـ 0,115 وحدة وزيادة التطور البنكي بشكل عام بوحدة واحدة يقلص من حجم الاقتصاد غير الرسمي بـ

0,35 وحدة، وبالتالي فان تحسين جودة القطاعات البنكية ستؤدي إلى التقليل من حجم الأنشطة غير الرسمية.

وتختلف هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة من حيث اهتمامها بأثر مستوى التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي في عينة من الدول النامية من مختلف القارات، منها دول عربية، كما أنها تختلف عن باقي الدراسات من خلال اعتمادها على التطور المالي بناءا على المؤشر المركب المعتمد من طرف صندوق النقد الدولي وليس مجموعة من المؤشرات المعبرة عن هذا المتغير مثل باقي الدراسات، إضافة إلى حداثة فترة الدراسة التي تنتهي عن سنة 2020، والتي حددت بناء على آخر تحديث لحجم الاقتصاد غير الرسمي في موقع البنك الدولي انطلاقا من الدراسة التي اعتمدها البنك حول الاقتصاد غير الرسمي، التي تعتبر أول دراسة رسمية شاملة من طرفه حول هذا النوع من الاقتصاد، حيث أن هذا الأخير استحدث قاعدة بيانات خاصة بحجم الاقتصاد غير الرسمي في مجموعة من الدول والتي يتم تحيينها كل سنتين.

هيكل الدراسة:

من اجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، جاءت الدراسة بالإضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة في أربعة فصول، فصلين نظريين وفصلين تطبيقيين كالتالي:

- **الفصل الأول:** وجاء بعنوان "**الإطار النظري لتطور النظام المالي (المفاهيم والقياس)**" لتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالنظام المالي والتطور المالي، وخصص المبحث الأول لأهم الجوانب المتعلقة بالنظام المالي، حيث تناول مفهوم النظام المالي ووحداته، أنواع التمويل وأنواع الأنظمة المالية،عناصر النظام المالي ووظائفه الأساسية، أما المبحث الثاني فتناول مفهوم التطور المالي واهم المقاربات المفسرة له، أبعاده الأساسية، آثاره على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وكذا أهم المؤشر المعبرة عنه، أما المبحث الثالث فخصص لمحددات التطور المالي من محددات اقتصادية، هيكلية، ومحددات أخرى، إضافة إلى أهم الاتجاهات الحديثة للصناعة المالية.

- **الفصل الثاني:** وجاء بعنوان "**الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي**" لتوضيح مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي، حيث تناول المبحث الأول مفهوم الاقتصاد غير الرسمي ونشأته وخصائصه، وكذا الفرق بينه وبين الاقتصاد الرسمي والعلاقة التي تربط بينهما، أما المبحث الثاني فتناول أسباب ظهور الاقتصاد غير الرسمي، أنواعه وآثاره السلبية والايجابية، وكذا مجموعة

الأسواق التي يتخللها هذا النوع من الاقتصاد، أما المبحث الثالث فخصص لحجم الاقتصاد غير الرسمي من طرق ونماذج قياسه وكذا حجمه في دول العالم وأسباب اختلافه بينها، كما تم توضيح مساهمة التطور المالي في الحد من حجم الاقتصاد غير الرسمي في آخر مطلب.

- **الفصل الثالث:** وجاء بعنوان "**دراسة تحليلية لوضعية التطور المالي والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية**"، حيث تناول المبحث الأول مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالدول النامية والسمات التي تميزها عن الدول المتقدمة، والتي أدت إلى اتساع فجوة التنمية بينها وزادت من عوائقها، كما قمنا بتحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية فيها، أما المبحث الثاني فتناول وضعية ومستويات التطور المالي في الدول النامية واهم السمات المالية التي تتميز بها الأنظمة المالية في الدول النامية التي أدت إلى تأخرها، أما المبحث الثالث فتناول وضعية الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية من حجم وأسباب انتشار، كما تطرقنا فيه إلى حجم العمالة غير الرسمية في هذه الدول، وكذا تناول جهود بعض الدول النامية لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي اعتمادا على توصيات الهيئات الدولية على رأسها مجموعة البنك الدولي لنجاح هذه العملية.

- **الفصل الرابع:** وجاء بعنوان "**الدراسة القياسية التحليلية لأثر التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي لعينة من الدول النامية خلال الفترة (2002-2020)**"، حيث تناول المبحث الأول بعض المفاهيم الأساسية لبيانات البانل من تعريف وأهمية ودوافع تطبيقها، بالإضافة إلى أهم الاختبارات والنماذج المستخدمة للتقدير والوصول إلى النتائج القياسية للدراسات، أما المبحث الثاني فخصص لتقدير نموذج الدراسة بداية بتحديد الإطار الزماني والمكاني لها، وكذا المتغيرات المستخدمة فيها، ومن ثم القيام ببعض الاختبارات المناسبة للدراسة وتقدير النماذج الساكنة والمفاضلة بينها، وكذا تقدير النموذج الديناميكي PANEL VAR، وأخيرا القيام بالتحليل الإحصائي والتفسير الاقتصادي للنتائج المتوصل إليها.

الفصـــل الأول

الإطار النظري للتطور المـــــالي (المفاهيم والقياس)

الفصل الأول: الإطار النظري للتطور المالي (المفاهيم والقياس)

تمهيد:

يحتل النظام المالي مركزا حيويا في الهيكل الاقتصادي للدول، نظرا لما يقدمه من خدمات متنوعة لمختلف الأعوان الاقتصاديين من خلال محفظة متنوعة من الأدوات المالية التي تستعمل كأوعية للادخار والاستثمار، والمؤسسات المالية من بنوك تجارية بنوك استثمارية شركات تأمين وأسواق مالية التي تضمن وصول هذه الأدوات لطالبيها، كما أن وجود نظام مالي يتسم بقدر ممن الكفاءة من شأنه أن يخفض من تكلفة الإقراض والاقتراض والمخاطرة، ويشجع الادخار ويضمن التخصيص الجيد للموارد المالية، إلا أن القيام بهذه الوظائف مرتبط بمستوى تطور النظام المالي وفعاليته التخصيصية.

وهناك اهتمام متزايد على صعيد السياسات الكلية بعملية توسيع فرصة الوصول وحق استعمال الخدمات المالية على المستوى المحلي والدولي، حيث بينت الدراسات أن زيادة إمكانية الوصول للتمويل والخدمات المالية يعد أمرا داعما للنمو ومثبطا للفقر، لأن كلما كان النظام المالي أكثر تطورا ومتانة زادت مساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي، في مقابل ذلك، توجد فئة كبيرة من الأفراد وخاصة محدودي الدخل والفقراء، والمؤسسات وخاصة الصغيرة والمتوسطة نفسها أمام حواجز لا تسمح لها بالوصول للخدمات المالية والتمويل، لذلك يعمل التطور المالي على تسيير الوصول إلى المنتجات المالية، وتوفير المعلومات المتعلقة بها.

انطلاقا مما سبق فقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وذلك على النحو التالي:

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النظام المالي؛**
- **المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التطور المالي؛**
- **المبحث الثالث: محددات التطور المالي.**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النظام المالي

يمثل النظام المالي جزءا هاما من مكونات النظام الاقتصادي، واحد المؤشرات الرئيسية لمستوى النشاط من خلال الوظائف التي يؤديها، حيث يعبر عن مجموع الهيئات والآليات التي تسمح للأعوان الاقتصاديين بالحصول على التمويل أو لتوظيف مدخراتهم، فهو يشمل شبكة من المؤسسات المالية والأسواق التي توفر جميع الشروط والآليات التي تتحكم في حيازة وتبادل الأصول والأدوات المالية المختلفة، وذلك إما في شكل مباشر بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض، أو غير مباشر من خلال تدخل مؤسسات الوساطة المالية.

المطلب الأول: مفهوم النظام المالي ووحداته

يعد وجود نظام مالي فعال أمرا أساسيا لتوفير الموارد المالية اللازمة لسير النشاط الاقتصادي، على اعتباره انه القناة التي تتم عبرها عملية التمويل، حيث تقوم بتحويل الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي، من خلال توفير الأدوات والمؤسسات والأسواق القادرة على تجميع المدخرات اللازمة للاستثمار.

الفرع الأول: مفهوم النظام المالي

يمثل النظام المالي يمثل الإطار الهيكلي والمؤسسي الذي يدير وينظم تدفق الأموال والموارد المالية في مجتمع معين، ويشمل سياسات وقوانين تهدف إلى تنظيم النشاط المالي بمختلف أشكاله ومؤسساته. وفي هذا السياق، وردت عدة تعاريف حول النظام المالي نعرضها تباعا في النقاط التالية:

- يرى (Mishkin, 2001, p. 3) أن النظام المالي هو عبارة عن "ذلك المجال التنظيمي والفني والذي يتم من خلاله تحويل الأموال من الوحدات التي لديها فائض في الأموال إلى الوحدات التي لديها عجز في الأموال".

- عرفت (ساعد، 2008، صفحة 2) النظام المالي بأنه "مجموعة المؤسسات والأسواق المالية التي يتم من خلالها انتقال الأموال من المدخرين إلى المستثمرين، أو من المقرضين إلى المقترضين من خلال كافة الآليات التي تضمن تبادل وحيازة الأصول والأدوات المالية المختلفة".

- هذا، وعرف (ال شبيب، 2012، صفحة 25) النظام المالي على أنه "عبارة عن وحدات ومؤسسات مالية تشكل القطاع المالي في الاقتصاد، وهي جزء أساسي مهم من الهيكل الاقتصادي

العام للدولة الذي، يساهم في تسيير المعاملات المالية وتمويل المشاريع والأنشطة المختلفة في هذا الاقتصاد، حيث أن القطاع المالي هو المسؤول عن تحويل رؤوس الأموال من القطاعات ذات الفائض إلى قطاعات التي تعاني من العجز وبالتالي فإنه يسهل توظيف رأس المال بهدف زيادة الاستثمارات والإنتاجية".

- كما ذهب (خليل، 2017، صفحة 10) إلى أن النظام المالي يشمل "مجموعة العملاء والمؤسسات المالية والوظائف والأسواق والآليات التي تهدف إلى تلاقي أصحاب الفائض في التمويل وأصحاب العجز في التمويل".

- كما يعتقد (عمر، 2018، صفحة 87) بأن النظام المالي "نظاما يشمل مجموعة من القواعد والإجراءات والممارسات والمعاملات والمؤسسات المالية، من بورصات وبنوك وغيرها من المؤسسات المالية، والتي تتيح تعبئة رؤوس الأموال، بحسب العوامل الاقتصادية المتوفرة، بهدف تلبية الاحتياجات التمويلية المطروحة، وفقا لاحتياجات الأفراد والشركات والحكومات من الموارد المادية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية".

على أساس ما تقدم ذكره، نستنتج **أن النظام المالي هو مجموع المؤسسات، الأعوان، الأنظمة والقوانين التي تعمل بشكل متكامل على أداء وظيفة اقتصادية جوهرية تتجسد في الوساطة المالية، عن طريق تحويل الموارد المالية من وحدات الفائض المالي (المدخرين أو المقرضين) إلى وحدات العجز(المستثمرين أو المقترضين)، اعتمادا على مختلف وسائل الدفع وأشكال التمويل المختلفة. وذلك بالشكل الذي يضمن تمويل المشاريع والأنشطة المختلفة في الاقتصاد وزيادة الاستثمارات والإنتاجية من خلال تخصيص رؤوس الأموال التي يحتاجها الاقتصاد بشكل أكثر فعالية.**

الفرع الثاني: وحدات النظام المالي

تشير التعريفات السابقة إلى أن النظام المالي عبارة عن مجموعة من وحدات الادخار ووحدات الاستثمار التي تتوسط بينها مؤسسات وأسواق مالية، ومن اجل التعرف على مفهوم النظام المالي، يجب أن نكون على دراية بالوحدات الرئيسية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي للدولة، والتي نلخصها بناءا على (جدي، 2022، الصفحات 5,4) فيما يلي:

أ- **الوحدات الاستهلاكية (العائلات):** ينفق الأفراد والعائلات دخلهم الحالي على سلع وخدمات، أو ما يسمى بالاستهلاك الجاري، بينما تقترض لتمويل مشترياتها من سلع الاستهلاك المعمرة

كالسيارات، الأثاث، وبهذا يتبين بأن للقطاع المالي دورا بارزا في عملية تفعيل النشاط الاقتصادي؛

ب-**الوحدات الإنتاجية (مؤسسات الأعمال):** تحتاج هذه الوحدات إلى موارد مالية لتمويل استثمارها من منشآت والمعدات، وكذا تمويل مشترياتها من المواد الأولية أو الوسيطة لتنفيذ العمليات الإنتاجية؛

ج-**القطاع الحكومي:** تساهم الحكومة في التأثير على النظام المالي من خلال عمليات الإقراض والاقتراض، اعتمادا على حالة الموازنة العامة، فهي تدخر عندما تحقق فائضا، وتستثمر في الموجودات المادية (مشروعات) أو الموجودات المالية (أسهم وسندات)؛

د- **القطاع الأجنبي:** يلعب هذا القطاع دور المقرض في السوق المالي عن طريق تغطية العجز من خلال شراء أدوات مالية (أسهم أو سندات)، حسابات جارية، أو عن طريق الاستثمار المباشر، أي استخدام المدخرات الأجنبية لتغطية العجز، وفي حالة الفائض، يلعب دور المقترض عن طريق بيع الأدوات المالية للشركات المحلية أو توظيف هذا الفائض في الأسواق المالية الأجنبية؛

هـ-**الوسطاء الماليون:** يؤثر الوسيط على النشاط الاقتصادي من خلال الحصة النسبية التي تشغلها كل مجموعة من الأسواق، ومن أهم مهام الوسيط في سوق الأوراق المالية تنفيذ الأوامر، النصح والإرشاد والتسيير.

المطلب الثاني: أنواع التمويل والأنظمة المالية

يسهل النظام المالي عملية انتقال وتدفق الموارد المالية من وحدات الفائض إلى وحدات العجز خلال مؤسساته المالية البنكية وغير البنكية والأسواق المالية، وتعتبر طرق التمويل المباشر وغير المباشر آليتين متكاملتين يتم من خلالهما تحويل الأموال بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، إلا أن هناك بعض الاقتصادات تتميز بسيطرة أحدهما على الآخر، ومن هنا جاء التمييز بين نوعين من الأنظمة المالية، إما اقتصادات الأسواق المالية، أو اقتصادات الاستدانة.

الفرع الأول: أنواع التمويل داخل النظام المالي

يتم انتقال وتدفق الموارد المالية في النظام المالي من وحدات الفائض إلى وحدات العجز من خلال قناتين رئيسيتين: إما من خلال الأسواق المالية وهو ما يعرف بالتمويل المباشر، أو من خلال مختلف مؤسسات الوساطة المالية بين المقرضين والمقترضين وهذا ما يعرف بالتمويل غير المباشر.

أولا: التمويل المباشر

يعتمد هذا النظام وفقا لـ (السيسي، 2002، صفحة 86) على نقل الموارد المالية مباشرة بين المقرض والمقترض، دون وجود مؤسسة مالية وسيطة، ويكون ذلك من خلال إصدار مستخدمي الأموال للأصول المالية (أسهم، سندات) التي يشتريها الأعوان الاقتصاديين ذوي الفائض المالي، وتتم هذه الآلية عبر السوق، لذلك تعتبر أسوق الأوراق المالية ركيزة مهمة للنشاط الاقتصادي، لأنها تمثل إحدى القنوات التي تتدفق من خلالها الأموال الفائضة من الوحدات الاقتصادية ذات الفوائض المالية في شكل مدخرات، إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز مالي ولديها فرص استثمارية تسعى لتمويلها.

عرف (قدي، 2003، صفحة 260) سوق الأوراق المالية على أنها "سوق مستقرة ثابتة في المكان تقام في مراكز التجارة والمال، في مواعيد محددة يغلب أن تكون يومية يجتمع فيها أصحاب رؤوس الأموال والسماسرة للتعامل في الأوراق المالية وفقا لنظم ثابتة ولوائح محددة"، ويتكون سوق الأوراق المالية حسب (عمراني، 2021، صفحة 201) من:

أ- **السوق الأولية (سوق الإصدار):** يتم فيها تداول الأوراق المالية الصادرة لأول مرة من خلال عملية الاكتتاب، وتخلق هذه السوق مؤسسات متخصصة تعرض فيه للجمهور أوراق مالية الصادرة لحساب منشآت الأعمال أو جهة حكومية؛

ب-**السوق الثانوية (البورصة):** ويجري فيه تداول الأوراق المالية التي تم إصدارها في السوق الأولي بعد استكمال إجراءات الاكتتاب فيها، ويتم تحديد السعر في هذا السوق بالتقاء العرض والطلب على الأوراق المالية، كما أنه يوفر السيولة للمستثمرين في الأوراق المالية.

ثانيا: التمويل غير المباشر

وفقا لهذا النوع من التمويل، وحسب (Coussergues, 1996, p. 3)، يلجأ أصحاب العجز وأصحاب الفائض من الأموال إلى الوسطاء الماليين، والذين يعدون رابطا دائما بين المقرضين والمقترضين، عن طريق إصدار أصول مالية ثانوية من قبلهم لصالح وحدات الفائض وقبول الأصول المالية المباشرة من وحدات العجز، وتحتل الوساطة المالية مكانة هامة ضمن مكونات النظام المالي، ف هذا الإطار، ويوجد عدد كبير من المؤسسات المالية التي تقوم بدور الوسيط المالي، وهذا في حدود خصائصها التنظيمية وطبيعة وظيفتها، وقد صنف (حنفي، 2002، صفحة 22) هذه المؤسسات المالية إلى ثالث أنواع رئيسية:

أ- **وسائط الودائع (مؤسسات الإيداع):** تعتبر البنوك، وخاصة البنوك التجارية، المثال التقليدي لهذا النوع من الوسطاء، حيث يلجأ العملاء إلى البنوك لفتح حسابات جارية أو الودائع لأجل، أو الحصول على خدمات بنكية مختلفة بسبب وجود عاملي الأمان والسيولة في التعامل مع البنوك؛

ب- **وسطاء التعاقد:** تقوم هذه المؤسسات المالية الوسيطة بتجميع الموارد المالية على أساس تعاقدي بين الوسطاء الماليين والعملاء، بشكل منظم لحماية الممتلكات أو التأمين على الحياة، كما أنها تستثمر هذه الأموال في الأسهم والسندات في الأسواق المالية أو القروض العقارية، ومن بين وسطاء التعاقد نجد شركات التأمين على الحياة والممتلكات، صناديق التعاقد (الخاصة والعامة)؛

ج- **وسطاء الاستثمار:** تقوم هذه المؤسسات بتقديم للجمهور أوراق مالية، يمكنهم الاحتفاظ بها والحصول على عائد، أو القيام ببيعها إذا ما رغب العميل في ذلك، كما توفر مؤسسات الاستثمار الجماعي للمدخرين الصغار النصح والمشورة والإدارة الكفؤة وتنويع المخاطر، وهذا ما يشجعهم على الادخار في الأوراق المالية المختلفة، ويضم هذا النوع من الوسطاء الماليين كل من شركات التمويل، بنوك الاستثمار والصناديق التعاونية.

حسب (بباس و فالي، 2018، الصفحات 98,97) تختلف درجة هيمنة التمويل المباشر أو التمويل غير المباشر من دولة إلى أخرى، ويتوقف هذا الأمر على جملة من المحددات هي:

أ- **النظام الإنتاجي:** تختلف الدول فيما بينها من حيث الهيكل الإنتاجي، فهناك دول تعتمد بشكل أساسي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتطلب نظام تمويلي خاص يرتكز على القروض الممنوحة من طرف القطاع البنكي، وبالتالي يقل نشاط السوق المالية فيها، وفي دول

أخرى، تهيمن الشركات الكبيرة والضخمة على النظام الإنتاجي، خاصة الدول الأنجلوسكسونية، والتي تحتاج إلى نظام تمويلي خاص يعتمد على الأسواق المالية، لهذا تتوسع في هذه الدول الأسواق المالية بشكل كبير؛

ب- **الإطار القانوني:** يلاحظ بالنسبة للتشريع الأنجلوسكسوني، أنه يعمل على تشجيع الأسواق المالية وتطويرها، أين يعمل التشريع فيها على حماية المساهمين في المؤسسات، فهو يحتوي على قوانين واضحة بشأن حقوق المساهمين وإدارة المؤسسة، على عكس التشريع الأوروبي، الذي يفضل تمركز ومراقبة المؤسسات من قبل كبار المساهمين، لذلك نجده انه لا يعمل على تشجيع نمو السوق المالي من خلال زيادة تدخل الشركات، وتشجيع المكتتبين وزيادة مساهماتهم في مختلف الشركات؛

ج- **محددات ذات طابع مؤسساتي:** يؤدي المستثمرون المؤسساتيون (شركات التأمين، صناديق الاستثمار، صناديق التقاعد...إلخ) دورا هاما في الدول الأنجلوسكسونية مقارنة بالدول الأوروبية، وذلك في مجال تعبئة ادخار العائلات وتوظيفها في السوق المالي، حيث يمثل هيكل سوق العمل والحماية الاجتماعية ونظام التقاعد أهم محددات النظام المؤسساتي، فمثلا لو يتم أخذ نظام التقاعد، فعندما يستفيد العامل من نسبة ضئيلة من التأمين الاجتماعي، سيتجه للبحث عن مكملات مثل التأمين مستقبلا لدى شركات التأمين، لهذا تنتشر شركات التأمين على الحياة وصناديق التقاعد بكثرة في العديد من الدول، كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وذلك بغية تعويض نظام الحماية الاجتماعية الموجود بنسبة ضئيلة، وتساهم بذلك هذه المؤسسات مساهمة كبيرة في تطوير وتنشيط السوق المالي، إذ يعتبر المستثمرون المؤسساتيون من بين أكبر وأهم المتدخلين الفاعلين في تنشيط الأسواق المالية على المستوى العالمي؛

د- **أسعار الفائدة:** تلعب أسعار الفائدة دورا مهما في تحديد جودة النظام المالي، والملاحظ أن أسعار الفائدة المدينة في أوروبا لا تزال منخفضة مقارنة بالدول الأخرى مثل في الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك تفضل المؤسسات غير المالية في أوروبا الاعتماد على التمويل من خلال القروض، نظرا لانخفاض تكلفتها مقارنة بأساليب التمويل الأخرى.

في الأخير، ويشير **الشكل 1** إلى أنواع التمويل داخل النظام المالي بشقيه التمويل المباشر القائم على الأسواق المالية أو ما يعرف باقتصادات السواق المالية، والتمويل غير المباشر القائم على البنك المركزي وباقي البنوك الأخرى أو يطلق عليه اقتصادات المديونية.

الشكل 1: أنواع التمويل المباشر وغير المباشر

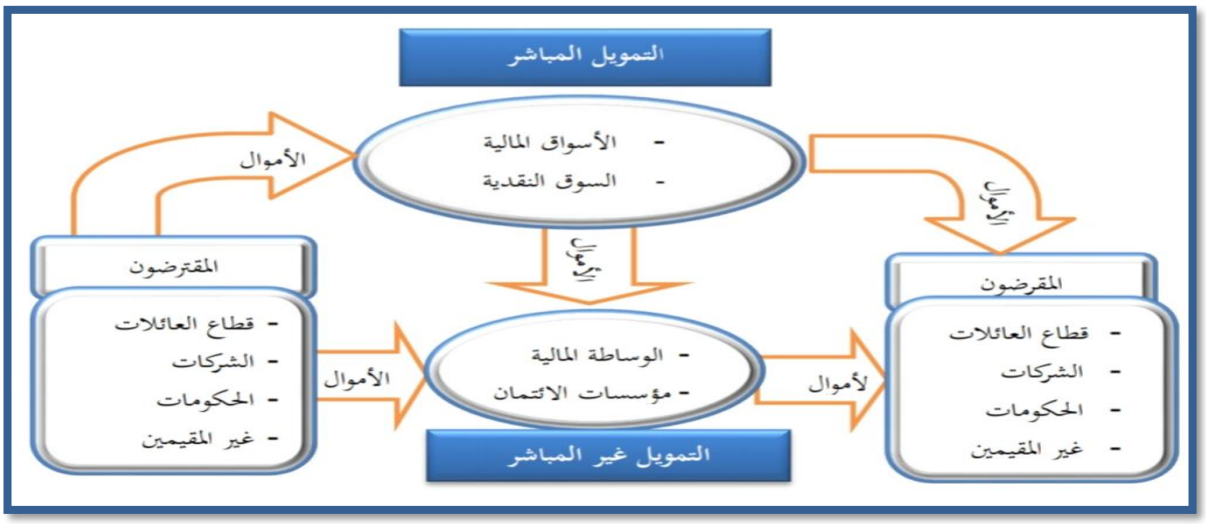

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Mishkin, 2007, p. 23)

الفرع الثاني: أنواع الأنظمة المالية

يختلف نوع النظام المالي المعتمد في الدول باختلاف طبيعة اقتصاده ودرجة تطوره بين نوعين رئيسيين المتمثلان في:

أولا: أنظمة المالية القائمة على الأسواق المالية (اقتصادات الأسواق المالية)

يرى (Benhalima, 1997, p. 72) أن اقتصاد السوق المالي يتميز بالدور الهام لسوق المال في تمويل النشاط مقارنة باقتصاد المديونية، ومن أهم ما يميز الاقتصادات القائمة على الأسواق المالية (أنظر **الشكل 2**) ما يلي:

- الاستقلال الكبير في الأسواق المالية، وينطوي التمويل في ظل هذه الاقتصادات على التعامل مع الأصول المالية الصادرة عن المؤسسات أو الدولة والقابلة للتداول في السوق الثانوية، والتي يتم من خلال تحويل الفوائض المالية؛

- تتميز المؤسسات غير المالية بارتفاع معدل التمويل الذاتي مقارنة باقتصاد المديونية، ويكون الدافع للدخول إلى الأسواق المالية هو إيجاد الموارد التكميلية؛

- دور الوسطاء الماليين في هذا النظام يكمن أساسا في تحويل آجال استحقاق الموارد التي تم تجميعها من الجمهور، وليس في إنشاء وسائل الدفع؛

- اللجوء إلى إعادة التمويل نادر جدا، ولا يتدخل البنك المركزي إلا إذا هدد كيان النظام البنكي؛

- يمكن للوسطاء الماليين الحصول على التمويل بالتدخل في سوق المال وإصدار الأصول المالية فيها، كما تقوم الخزينة العمومية بالتدخل في هذه السوق لتمويل العجز العمومي؛
- يحقق اقتصاد السوق المالي سيادة المنافسة الحرة وتفاعل العرض والطلب لتحديد سعر الفائدة، هذا الأخير الذي يعبر عن سعر التوازن بين العرض والطلب على رؤوس الأموال وكذلك تكلفة الموارد؛
- يعتمد الإصدار النقدي على عوامل خارجية، فأساس مقابلات الكتلة النقدية هو المديونية العمومية والعملات الأجنبية والذهب؛
- تعمل البنوك في ظل هذا النظام على تنويع أنشطتها وذلك بتسييرها للمحافظ على أساس المردودية، فهي تقوم بتنويع تشكيلة أصولها بهدف زيادة المردودية وتوزيع المخاطر؛
- يقوم البنك المركزي بتسوية الاختلالات في العرض النقدي من خلال تدخله في السوق النقدي المفتوح.

ويشير **الشكل 2** إلى دائرة التمويل في الأنظمة المالية القائمة على الأسواق المالية.

الشكل 2: دائرة التمويل في الأنظمة المالية القائمة على الأسواق المالية

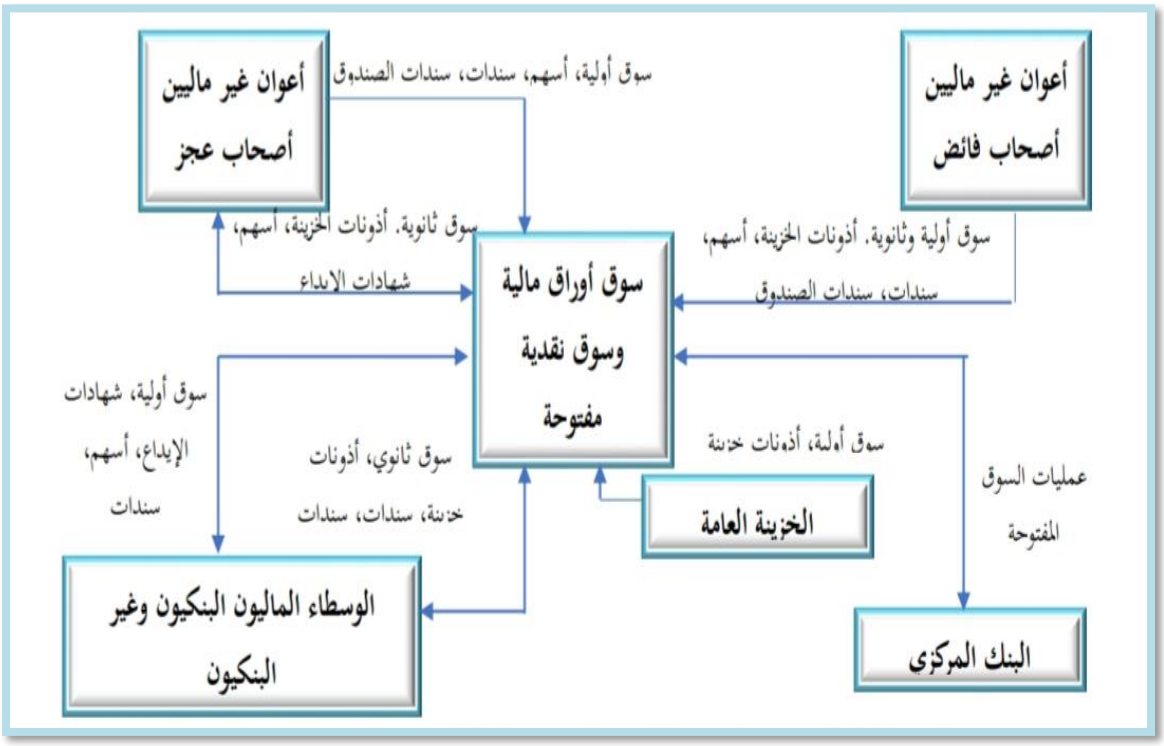

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Goux, 1998, p. 127)

ثانيا: الأنظمة المالية القائمة على البنوك (اقتصادات الاستدانة)

وفقا لـ(عمراني، 2021، صفحة 96) يتميز هذا النوع من الاقتصادات بسيطرة التمويل غير المباشر الذي يسند للنظام البنكي فيه المسؤولية الأولى في تمويل الاقتصاد (أنظر **الشكل 3**) في حين يكون دور الأسواق المالية في هذه الاقتصادات ضعيفا، ومن أهم مميزات هذا النظام ما يلي:

- تعتبر القروض الطريقة الأساسية لتمويل النشاط الإنتاجي بسبب ضعف معدل التمويل الذاتي وضيق سوق رأس المال؛
- لا يقتصر دور البنوك على تحويل الموارد المجمعة إلى الوحدات العجزية، بل تتعدى هذا الدور من خلال قدرتها على إنشاء وسائل تمويلية جديدة؛
- يلعب البنك المركزي بالنسبة للبنوك دور المقرض الأخير، حيث أن عدم كفاية التمويل في السوق النقدي تودي بالبنوك إلى اللجوء المستمر للبنك المركزي طلبا لإعادة التمويل، وتعتبر هذه حالة مميزة لاقتصاد المديونية؛
- معدلات الفائدة المطبقة هي معدلات إدارية، حيث تكون ضعيفة وشبه ثابتة من الناحية الاسمية، وسلبية من الناحية الحقيقية، ومحددة بطريقة بعيدة عن قوى السوق (تتحدد أساسا من طرف البنك المركزي في إطار سياسة إعادة الخصم)؛
- يتميز اقتصاد المديونية بمستوى مزدوج من المديونية، المستوى الأول هو مديونية المؤسسات اتجاه البنوك، أما المستوى الثاني فيتمثل في مديونية البنوك اتجاه البنك المركزي؛
- يعد إنشاء النقود في هذا النظام متغيرا داخليا، حيث أن المقابل الأساسي لإصدار النقود هو طلبات الائتمان المقدمة من طرف الأعوان لتحقيق مستوى معين من النشاط في القطاع الحقيقي؛
- أهم مؤشر لتحديد ما إذا كان الاقتصاد اقتصاد مديونية هو حقيقة أن عملية التكيف بين الأعوان الاقتصاديين الذين لديهم حاجة للتمويل، والوكلاء الذين لديهم القدرة على التمويل تنتهي إلى الإصدار النقدي، كما تعمل السياسة النقدية على استقرار النظام المالي من خلال تعديل جميع الاختلالات التي تظهر على مستوى السوق النقدي.

ويشير **الشكل 3** إلى دائرة التمويل في الأنظمة المالية القائمة على البنوك.

الشكل 3: دائرة التمويل في الأنظمة المالية القائمة على البنوك

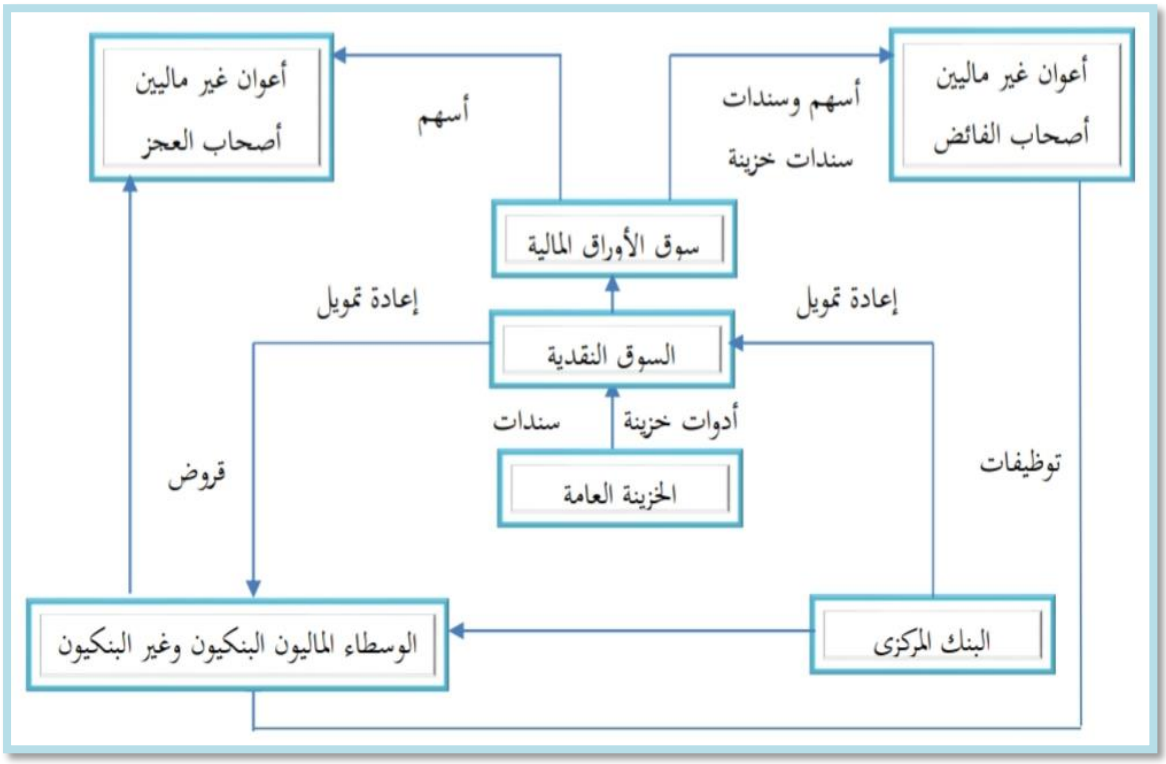

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Goux, 1998, p. 127)

هذا. ومن الضروري توضيح أهم الفروقات بين اقتصادات الاستدانة واقتصادات الأسواق المالية، والتي يتم إيجازها في **الجدول 1**.

الجدول 1: الفرق بين اقتصادات الاستدانة واقتصادات الأسواق المالية

البيان	اقتصادات الاستدانة	اقتصادات الأسواق المالية
نظام التمويل	- يضم التمويل غير المباشر من خلال الوسطاء الماليين والبنوك. - يقوم على النظرية الكينزية حيث يعتبر أن السوق المالي مكمل للنظام البنكي، فالقروض هي التي تلعب الدور الأساسي فيه.	- يضم التمويل المباشر دون وجود وساطة، ويضم السوق النقدي وسوق رأس المال والأوراق القابلة للتداول. - يقوم على النظرية النيو كلاسيكية في الأهمية الاقتصادية للأسواق المالية والدور المركزي للادخار.
مبادئ التمويل	- الاستثمار يؤدي إلى الادخار) النظرية الكينيزية). - تمويل ذاتي ضعيف للمؤسسات. - القرض يؤدي دور المحرك، مع وجود مرونة مرتفعة في عرض القروض مما قد يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية.	- الادخار يؤدي إلى الاستثمار (النظرية النيو كلاسيكية). - تمويل ذاتي مرتفع للمؤسسات. - لا تلعب القروض إلا دور متمم أو مكمل وتعتبر الوساطة فرع في الأسواق وليست مهمة.
إعادة التمويل	- مديونية هيكلية للبنوك التجارية خاصة أمام البنك المركزي. - مشكلة إعادة التمويل لا مفر منها. - العودة إلى البنك المركزي منتظمة. - إعادة التمويل ضرورية للبنوك التجارية وإجبارية للبنك المركزي. - وجود سوق نقدية بين البنوك ومغلقة على المؤسسات المالية الأخرى. - ضيق السوق المالية.	- عدم استدانة البنوك التجارية من البنك المركزي. - مشكلة إعادة التمويل ليست أساسية. - العودة إلى البنك المركزي جزئية. - إعادة التمويل امتيازا للبنوك التجارية وحق للبنك المركزي. - السوق النقدي خارج البنك مفتوح. - المديونية العمومية للخزينة يتم توريد قسم مهم منها بالأوراق المالية القابلة للتفاوض، وتشكل القاعدة الأساسية لسيولة الاقتصاد.
معدلات الفائدة	- يتم تحديدها إداريا، وقد تمثل بعض شروط الأسواق المالية، إلا أنها تبقى حتما تابعة للمعدلات الدولية. - يتم تنظيم كل الأسواق الحقيقية والمالية كميا، مما يضفي نوعا من التناسق فيما بينها.	- معدلات الفائدة مرنة ويتم تحديدها بحرية، وتعبر بشكل جيد عن العلاقات بين العرض وطلب رأس المال. - عدم توافق بين الحقل الحقيقي والحقل المالي، بحيث يتم تنظيم الحقل الحقيقي كمي، والأنشطة المالية عن طريق تنظيم الأسعار.

البيان	اقتصادات الاستدانة	اقتصادات الأسواق المالية
السياسة النقدية	- الرقابة ممكنة فقط في شروط طلب القرض عن طريق الأعوان غير الماليين. - يتم تطبيق سياسة تأطير القروض والسياسة الانتقائية للقرض، ويكون البنك المركزي هو الجهة الوحيدة الذي ينظم الكتلة النقدية ويراقب القروض.	- مراقبة نقدية فعالة في شروط عرض القرض عن طريق الأعوان الماليين. - يتم استخدام سياسة السوق المفتوحة.

المصدر: (عمراني، 2021، صفحة 99)

المطلب الثالث: عناصر (مكونات) النظام المالي

يتكون النظام المالي من مجموعة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض لأداء مجموعة من الوظائف المختلفة، بطريقة تسمح للنظام المالي ببلوغ الأهداف التي يحاول تحقيقها، وتتجلى عناصر النظام المالي سواء كان محليا أو دوليا في ما يلي:

الفرع الأول: المتعاملون

حسب (تكواشت، 2020، الصفحات 38,37) يمثل المتعاملون أحد الركائز الأساسية لأي نظام مالي، والذين يتألفون من:

أولا: المستثمرون

يمثل المستثمر كيانا أو شخصا يمتلك رصيدا فائضا من المال ويرغب في توظيفها بغض النظر عن طبيعته القانونية، سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، ويكون ذلك إما في شكل توظيف مالي الذي يقصد به الاستثمار في الأوراق المالية التي تدر عوائد مالية، أو في شكل توظيف حقيقي عن طريق شراء أصول حقيقية مثل الآلات والمعدات لزيادة الطاقة الإنتاجية الفعلية؛

ثانيا: المقترضون

وهم الأفراد والمؤسسات العامة أو الخاصة، وحكومات الدول والمنظمات الدولية والإقليمية الذين يتعاملون عن طريق الحصول على القروض من الأسواق المالية، أو بطرح سندات للبيع في تلك الأسواق، أو عن طريق الاقتراض مباشرة من المؤسسات البنكية والمنظمات الدولية، وعادة ما يرغب المقترض في الحصول على الأموال من مصادر مختلفة لتوظيفها في استثمارات حقيقية بشراء الآلات أو القيام بمشايع جديدة أو التوسع؛

ثالثا: المشاركون

يتمثل المشاركون في السماسرة والوسطاء الماليين الذين يتعاملون في الأسواق لحساب الغير أو لحسابهم، حيث يقوم هؤلاء المشاركون بالتعامل في الأسواق بهدف استثمار الأموال الفائضة لديهم لتحقيق عوائد وأرباح، كما يحصلون على قروض من الأسواق المالية أو بطرح سندات فيها.

تجدر الإشارة إلى وجود معايير تصنيف يخضع لها المتعاملون في السوق المالية، وهذا ما يتم إيضاحه في **الجدول 2**.

الجدول 2 : تصنيف المتعاملون في سوق الأوراق المالية

معيار التصنيف	الأنواع
حسب معيار العرض والطلب	- الطالبون لرأس المال: يمثلون أصحاب المدخرات المراد استثمارها. - العارضون لرأس المال:يقصد بهم أولئك العارضين لرؤوس الأموال في شكل أوراق مالية مثل الأسهم أو السندات بهدف الحصول على التمويل لسد العجز. - الوسطاء الماليون: يؤدون دور حلقة الوصل بين طالبي وعارضي رؤوس الأموال.
حسب الهدف من التعامل	- المضاربون المحترفون: يسعون إلى الاستفادة من فروق الأسعار في السوق، وذلك بمراعاة العوامل الخارجية المؤثرة على السوق. - المضاربون الهواة: يسعون إلى الاستفادة من فروق الأسعار دون الاهتمام بدراسة العوامل المؤثرة على السوق. - المتآمرون: تهدف هذه الفئة إلى تحكم في الأسعار وتوجيه السوق صعودا ونزولا بوسائل مصطنعة، وذلك بغية أو يصبح السعر السائد في السوق أعلى أو ادني من السعر الذي يحدده العرض والطلب في السوق.

المصدر: (زوبل و البطريق، 2002، صفحة 51)

الفرع الثاني: الأسواق

تعتبر الأسواق المحلية والدولية الشبكة الأساسية التي تتحرك من خلالها رؤوس الأموال بهدف تحقيق أقصى عائد استثماري من هذه الأموال، وتتكون الأسواق المالية أساسا من سوقين هما:

أولا: سوق النقد

وفقا لـ(يونس و مبارك، 2003، صفحة 133) يقصد بسوق النقد تلك السوق التي يتم فيها تداول الأدوات المالية قصيرة الأجل، والتي لا تتجاوز مدتها السنة الواحدة وتكون قابلة للتداول، كما توفر هذه السوق للمقترضين فرصة الحصول على قروض قصيرة الأجل من خلال تسهيل المعاملات المالية بين الوحدات ذات العجز المالي المؤقت والوحدات ذات الفائض المالي المؤقت، بالإضافة إلى الحصول على الأمان من خلال استثمار الأموال في أصول مالية عالية سيولة، وحسب (مصيطفي و بن بوزيان، 2015، الصفحات 18,17) يتميز سوق النقد بالخصائص التالية:

- سوق قصيرة الأجل ينحصر تاريخ استحقاقها بين يوم واحد وسنة واحدة؛
- لها القدرة في تجميع المدخرات السائلة وفي خلق استثمارات قصيرة الأجل؛

- لها قدر كبير من السيولة والمرونة العالية؛
- انخفاض درجة المخاطرة في المعاملات المالية.

تشكل هذه السوق بالنسبة لمعظم البنوك المركزية المجال الأساسي لتدخلها من أجل تنفيذ سياساتها النقدية، وتنقسم هذه السوق بدورها إلى:

أ. **السوق الأولية:** التي يتم فيها الحصول على الأموال المراد توظيفها في الآجال القصيرة، بأسعار فائدة تحدد حسب مصدر هذه الأموال ومركزه المالي وسمعته؛

ب. **السوق الثانوية:** التي يتم فيها تبادل الإصدارات النقدية قصيرة الأجل بأسعار تحدد حسب قانون العرض والطلب، وينقسم هذا السوق إلى السوق بين البنوك، حيث تتم فيه إعادة التمويل بين البنوك دون تدخل البنك المركزي، وسوق أوراق الحقوق القابلة للتفاوض، والتي تكون عادة مفتوحة لجميع الكيانات الاقتصادية.

ثانيا: سوق رأس المال

يرى (مصيطفي، 2008، صفحة 127) أن سوق رأس المال هو المكان الذي تلتقي فيه قوى العرض والطلب لتداول رؤوس الأموال، وهو المكان الذي يتم فيه تداول أدوات التمويل ذات أجال استحقاق متوسطة إلى طويلة التي تتجاوز مدتها السنة الواحدة، وأهمها الأسهم والسندات، وتكمن أهمية هذه الأسواق في تشجيع الاستثمار الرأسمالي وتوفير متوسط إلى طويل الأجل للمشاريع التي تتطلب وقتا طويلا قبل أن تعطي مردوديتها، ويتكون هذا السوق حسب (اندراوس، 2006، صفحة 27) من شكلين هما:

أ. **الأسواق الحاضرة:** تتم المعاملات في هذه الأسواق من خلال الأوراق المالية طويلة الأجل التي يصدرها المقترضون مقابل الحصول على موارد مالية، ويتم الحصول على ملكية الأصول المالية بمجرد اكتمال المعاملة، وتنقسم بدورها إلى سوق الإصدار أو السوق الأولية التي تختص بالتعامل بالإصدارات الجديدة التي تطرح لأول مرة للاكتتاب، وسوق التداول التي يتم فيها التعامل بالأوراق المالية التي سبق إصدارها في سوق الإصدار.

ب. **الأسواق الآجلة:** ويطلق عليها مصطلح العقود المستقبلية، ويتم التعامل فيها عن طريق عقود واتفاقيات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق، بمعنى أن يدفع المشتري قيمة الورقة آنيا على أن يستلمها

في تاريخ لاحق، والغرض من هذه الأسواق تجنب أو تخفيض مخاطر تغير السعر، مما يدفع ويشجع المستثمر المتردد نحو الاستثمار في الأوراق المالية.

في هذه الأسواق، يعتقد (مصيطفي، 2008، صفحة 128) بأن العائد يلعب دورا رئيسا في حركة التدفقات المالية بين الأصول المالية المختلفة، ولذلك يتم تحديد حركة التدفق في سوق رأس المال وفقا لسعر الأصل المالي والعوائد والمخاطر المرتبطة به، عكس السوق النقدية، التي ترتكز على درجة سيولة الأصل المالي.

الفرع الثالث: الأدوات

تضم الأدوات المالية جميع أصناف العقود المالية التي تبرم بين الوحدات الاقتصادية، ويختلف تصنيفها من دولة إلى أخرى حسب المعيار المعتمد في كل دولة، وترى (ساعد، 2008، صفحة 8) انه يمكن تصنيف الأدوات المالية فيما يلي:

أولا: الأصول المالية

هي مطالبات مالية ذات قيمة يمكن إثباتها مثل العملة، الودائع، الأوراق المالية المشتقات المالية، وتعتبر هذه العقود أساس العلاقة بين الدائنين والمدينين، حيث يحصل مالك الأصول على مطالبات غير مشروطة على الموارد الاقتصادية التي تحتفظ بها وحدات أخرى؛

ثانيا: الأدوات المالية الأخرى

مثل الضمانات المالية، والتزامات القروض، وهي احتمالية مشروطة بوقوع أحداث غير مؤكدة في المستقبل، فمثلا تكفل الضمانات إتاحة الأموال المطلوبة دون أن ينشأ أي أصل مالي، إلا في حالة عدم قدرة المدين عن السداد؛

ويستند تصنيف الأدوات المالية إلى أصول مالية وأدوات مالية أخرى حسب (ساعد، 2008، صفحة 8) إلى معيارين:

أ- **سيولة الأصل:** وحسب هذا المعيار تصنف الأصول المالية إلى:

- أصول مالية شديدة السيولة: هي مجموع وسائل الدفع التي يمكن استعمالها بدون تكلفة ودون إجراءات وتشمل العملة الورقية والمعدنية والحسابات الجارية للبنوك التجارية؛

- أصول مالية شبه سائلة: تضم بقية الودائع لدى البنوك وحسابات صناديق الادخار بالإضافة إلى الأوراق المالية قصيرة الأجل؛
- أصول مالية ذات سيولة غير مؤكدة: وتتمثل في الأصول التي يتطلب تحويلها إلى سيولة تكلفة وتحمل درجة من المخاطر وتضم مجموع الأوراق المالية؛
- أصول مالية عديمة السيولة: وتشمل الأصول التي لا يمكن تحويلها إلى السيولة من الدرجة الأولى؛

ب- **الخصائص التي تحدد شكل العلاقة بين الدائن والمدين:** حيث تصنف الأدوات المالية على أساس العلاقة بين الدائن والمدين فيما إذا كانت مشروطة أو غير مشروطة.

المطلب الرابع: وظائف النظام المالي

على الرغم من التطورات الهامة التي تشهدها الأنظمة المالية من خلال ظهور وساطة مالية حديثة، وتوسع وتطور الخدمات والأدوات التي تقدمها، والتوسع في الابتكارات التكنولوجية المالية التي تطور أنشطتها، لكن **Levine** في دراسته (Levine, 1997, p. 689) يعتقد انه على المدى القصير والمتوسط، فان الوظائف الأساسية للنظام المالي ثابتة، ولكن جودة الخدمات ونوعية الأدوات هي من تتغير، وعليه يمكن اعتبار انه مهما اختلفت وتنوعت تركيبة النظام المالي، فهو يؤدي الوظائف الأساسية التالية:

الفرع الأول: تعبئة المدخرات المالية

يرى (عامر، 2017، صفحة 77) أن النظام المالي يعتبر منفذا لتعبئة مدخرات كل من الأفراد والمؤسسات، مما يؤدي إلى تأجيل استهلاكهم والاتجاه نحو الاستثمار، وفي ظل وجود هذا النظام، يمكن للمدخرين إقراض الأموال الفائضة للمقترضين والحصول على عائد في شكل فوائد أو مكاسب رأسمالية، ويعتمد النظام المالي في تنفيذه لهذه الوظيفة على توفير عوائد جذابة من خلال توفير حوافز أو ضمانات للأوراق المالية المصدرة.

الفرع الثاني: تسهيل التبادل في المعاملات

إلى جانب تسهيل تعبئة المدخرات، يعمل النظام المالي حسب (Levine, 1997, p. 700) على تعزيز التخصص، الذي يعتبر أمر ضروري في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تخفيض تكاليف المعاملات، حيث أكد المفكر الاقتصادي أدام سميث أن زيادة التخصص تتطلب المزيد من المعاملات،

ولأن هذه المعاملات باهضة الثمن، فان النظام المالي الذي يقلل من تكاليف المعاملات يزيد من تعزيز التخصص، الذي بدوره يعزز الابتكار التكنولوجي وينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث: إجراء معاملات التسوية والدفع

حسب (Gazdar, 2011, p. 13) يوفر النظام المالي للاقتصاد الوسائل اللازمة لأداء التزاماته في شكل نقد وشيكات ووسائل دفع أخرى، وقد ساهمت التطورات التي عرفتها مؤسسات النظام المالي في الوقت الحالي في ظهور وسائل دفع جديدة، كالنقود والشيكات الالكترونية.

الفرع الرابع: تنويع المخاطر

يرى (Gazdar, 2011, p. 13) أن الوساطة المالية تعمل على التقليل المخاطر عن طريق التنويع في اختيار الاستثمارات الممولة، من خلال توزيع الودائع القابلة للإقراض على مشاريع اقتصادية مختلفة، مما يزيد إنتاجية رأس المال والكفاءة الاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وفقا لمحددات الاستثمار واعتبارات العائد والمخاطرة والسيولة المرتبطة بها، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة المخاطر المجمعة مقارنة بما يمكن أن يجلبه خطر فشل مشروع واحد لمستثمر واحد، بالإضافة إلى القدرة على اختيار الاستثمارات ذات العوائد الأعلى والمخاطر الأقل، أي أنها تساعد أيضا على تقليل المخاطر المالية من خلال تزويد المستثمرين بفرصة تنويع محافظهم المالية.

الفرع الخامس: تجميع المعلومات المالية وتحليلها

يرى (Bodie & Merton, 2007, p. 34) أن النظام المالي يوفر خدمات بالغة الأهمية من خلال تجميع المعلومات المالية وتحليلها، مما يقلل التكاليف التي يمكن أن يتكبدها المقرضون والمقترضون في تنفيذ هذه العملية، ويؤدي النظام المالي هذا الدور بالاستعانة بخبراء في مجال التحليل المالي، وتكون تكلفة استخدام هؤلاء الخبراء منخفضة للغاية، حيث يتم توزيعها على حجم كبير من العمليات، مما يسمح للمقرضين والمقترضين باتخاذ قراراتهم بدقة.

الفرع السادس: ممارسة الرقابة على الشركات الممولة

حسب (مجاهد، 2016، صفحة 28) فانه وبمجرد حصول المؤسسات الاقتصادية على القروض التي تحتاجها تصبح خاضعة لرقابة أجهزة الوساطة المالية، وذلك بهدف تقييم أدائها والتأكد من أن التسيير الممارس في هذه المؤسسات يصب في مصلحة المقرضين (أصحاب الودائع)، وهذه الوظيفة

مهمة بشكل خاص للدول النامية التي تتميز بأسواق غير فعالة، أي أن هناك مشكلة عدم تناسق المعلومات، حيث تخفي المؤسسات الاقتصادية التي تطلب التمويل المعلومات الحقيقية عن أنشطتها، والتي يمكن أن تعرض أموال المقرض لخسائر أو استثمارها في أنشطة غير مرغوبة من جانبه.

الفرع السابع: تعزيز حوكمة الشركات

يرى (Gazdar, 2011, p. 13) أن المستثمرون يواجهون تكاليف كبيرة تتعلق بالتحقق من عوائد المشاريع، وبالتالي يظهر النظام المالي من أجل التخفيف من تكاليف اقتناء المعلومات والإنفاذ المتعلقة برصد مديري الشركات وممارسة الرقابة على الشركات بعد تمويل النشاط، بالإضافة إلى ذلك، وجود الترتيبات المالية التي تعزز حوكمة الشركات يمكن أن تحسن الكفاءة التي تخصص بها الشركات الموارد، وتجعل المدخرين أكثر استعدادا لتمويل الإنتاج والابتكار مما ينعكس بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، وقد تم دعم وجهة النظر هذه من قبل العديد من النماذج النظرية التي بينت أن الأنظمة المالية التي تعمل بشكل جيد تأثر على النمو من خلال تعزيز حوكمة الشركات.

الفرع الثامن: تحقيق السياسة النقدية

يلعب النظام المالي حسب (الجمل، 2002، صفحة 33) دورا مهما كوسيط يتم من خلاله تمرير السياسة النقدية للدولة، حيث يمكن للبنك المركزي ممارسة دور فعال في تغيير أسعار الفائدة وإدارة احتياطات النقد الأجنبي، والحفاظ على استقرار النقد.

الفرع التاسع: توفير درجة عالية من السيولة للمستثمرين

حسب (البياتي و سمارة، 2013، صفحة 150) يوفر السوق الثانوي سوقا متواصلا لتداول الأوراق المالية، كما أن استمرارية تداول الأوراق المالية في البورصة تتيح للمستثمرين درجة عالية من السيولة، لأنها توفر للمستثمرين فرصة بيع أوراقهم المالية بسرعة وسهولة وبأدنى حد ممكن في قيمتها السوقية، وبالتالي فإن استمرارية تداول الأوراق المالية في البورصة يتيح للمستثمرين درجة عالية من السيولة، ما يشجعهم على الإقبال لتوظيف مدخراتهم في شراء الأوراق المالية المتوفرة في السوق الأولية أو السوق الثانوية، أما القطاع البنكي، فإنه يوفر السيولة اللازمة لحاملي الأوراق المالية الذين سبق لهم تخزين ثرواتهم لتلبية احتياجاتهم المستقبلية للإنفاق المتوقع أو الطارئ، وهذا يتطلب وجود أسواق مالية من أجل إقبال أصحاب الثروة على توظيفها في هذه الأصول، بدل إبقائها على شكل نقدي أو ودائع دون أي عائد.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التطور المالي

يعتبر موضوع التطور المالي من المواضيع الهامة لجميع الدولة، وقد بدأت معظم دول العالم في إيلاء المزيد من الاهتمام لتطوير أنظمتها المالية نتيجة للقناعة المتزايدة بأهمية دور هذه الأسواق في مسيرة التنمية الاقتصادية، فهو يعد أهم قناة لتمرير الادخار نحو الاستثمار وبأقل تكلفة، لذا أصبح في تطور هذا النظام دلالة لتحقيق معدلات حقيقية في النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التطور المالي ومقارباته

يعتبر مصطلح التطور المالي مفهوما متعدد الأبعاد لأنه يختلف باختلاف النظام المالي لكل دولة، وباختلاف أساليب التنمية التي تتبعه والخصائص الاقتصادية التي تميزها، وعلى الرغم من العدد الكبير من الأدبيات التي تناولت موضوع التطور المالي، لم يمكن من الممكن تعريفه بدقة.

الفرع الأول: مفهوم التطور المالي

يعد مصطلح التطور المالي أو التنمية المالية من المصطلحات التي لاقت اهتمام العديد من المفكرين والكتاب نتيجة لأهميته في النهوض بالنشاط الاقتصادي، وأيضا الهيئات الدولية التي عملت على تحليل أبعاده وأثاره، مما أدى إلى ظهور العديد من التعريفات له والتي اختلفت باختلاف آرائهم.

أولا: التعاريف المستخدمة من قبل الباحثين حول التطور المالي

تعتبر فهم التطور المالي أمرا أساسيا لفهم الأنظمة المالية ودورها في الاقتصاد. يعكس التطور المالي التغيرات والتحولات التي تطرأ على الأنظمة المالية والمؤسسات المالية مع مرور الوقت، مما يؤدي إلى تحسين وتطوير وتعزيز وظائفها وأدائها. وفي هذا الإطار، يتم إعطاء تعاريفا حول التطور المالي على النحو التالي:

- عرف (Calderon & Liu, 2003, p. 326) التطور المالي بأنه "تحسين في كمية، نوعية وكفاءة خدمات الوساطة المالية".
- أيضا، عرف (Levine, 2004, pp. 5,4) التطور المالي باعتباره "زيادة كفاءة الخدمات المالية المقدمة من طرف النظام المالي للتخفيض من قصور السوق متمثلا في خفض تكاليف المبادلات ومخاطر المعلومات، وذلك من خلال تجميعها وتداولها في الاقتصاد القومي، بما ينتج أثار ايجابية على قرار الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي".

- كما عرف (Huang, 2006, p. 2) التطور المالي على أساس كونه "زيادة كفاءة تخصيص الموارد المالية ومراقبة المشاريع الرأسمالية، من خلال تشجيع المنافسة وزيادة أهمية النظام المالي".
- يقر (مباركي، 2016، صفحة 91) بأن التطور المالي هو "العملية التي تظهر عليها الخدمات المالية في شقيها الكمي والنوعي، حيث ينظر إلى هذا التطور من خلال ما يقدمه النظام المالي من منتجات متنوعة، سواء من طرف مؤسسات الوساطة المالية أو الأسواق المالية".
- كما يعتقد (Giritli & Kalmaz, 2020, p. 8) أنه يقصد بالتطور المالي "تحسين الخدمات المالية عن طريق زيادة كفاءة النظام المالي بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين جودة وعمق النظام المالي، وذلك من خلال زيادة حجم الموارد المالية المتاحة ودفع المدخرات نحو الفرص الإنتاجية بما يحقق النمو الاقتصادي المستدام".
- يرى (كبير، 2021، الصفحات 33,32) أن التطور المالي كمفهوم يعكس مجموع التحسينات الكمية والنوعية في عمل النظم المالي، بأنه "درجة نماء وتطور القطاع المالي من خلال المؤشرات النقدية والمالية الرئيسية، وكذا من الناحية المؤسسية التي تتضمن تطور حجم وتنوع أشكال مؤسساته وأسواقه، كذلك فإن التطور المالي هو مفهوم متعدد الأوجه لا يقتصر على المؤشرات النقدية فحسب، بل يتضمن كذلك التنظيم والرقابة ودرجة التنافس والانفتاح المالي والقدرة المؤسسية مثل قوة حقوق الدائنين وتنوع الأسواق والمنتجات المالية التي تكون الهيكل المالي للاقتصاد".
- وفي الأخير، عرفت (شنافة، 2022، صفحة 387) التطور المالي بانه "درجة نماء وتطور القطاع المالي من خلال المؤشرات النقدية والمالية الرئيسية، بما فيها تطور وتنوعا أشكال مؤسساته وأسواقه".

ثانيا: التعاريف المستخدمة من قبل الهيئات الدولية حول التطور المالي

- حسب تقرير **قسم التنمية الدولية** (DFID, 2004, p. 6) نقول عن قطاع مالي بأنه متطور إذا كان قادر على:
  - ✓ تحسين مستويات الكفاءة والمنافسة؛
  - ✓ زيادة كمية وتحسين نوعية الخدمات المالية المتاحة؛
  - ✓ زيادة وتنويع المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي؛
  - ✓ زيادة نسبة السيولة المتاحة من خلال القطاع المالي؛

- ✓ مدى قدرة مؤسسات القطاع المالي على تخصيص رأس المال للقطاع الخاص؛
- ✓ تحسين تنظيم واستقرار القطاع المالي.

- كما عرفت **لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)** (ESCWA, 2005, p. 22) التطور المالي بأنه "عملية تتجسد في تحقيق تحسينات كمية ونوعية في تقديم الخدمات المالية بشكل كفء".

- هذا، وعرف **تقرير التطور المالي (financial development report)** الصادر عن (World Economic Forum, 2009, p. 13) التطور المالي على أساس انه "العوامل، السياسات، والمؤسسات التي تقود إلى وساطة وأسواق مالية ذات كفاءة عالية وفعالة، إضافة إلى تعميق وتسريع الوصول إلى رأسمال والخدمات المالية".

- عرف كل من **صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB)** في تقريرهما (WB & IMF, 2005, p. 69) الصادر عن تقييم القطاع المالي سنة 2005 التطور المالي بأنه "عملية تقوية وتعميق نطاق الخدمات المالية لمواجهة احتياجات الوحدات الاقتصادية بشكل كفء وفعال مما يدعم ويحفز النمو الاقتصادي".

وهكذا، **يمكن القول بأن التطور المالي هو مفهوم يشمل التحسينات الكمية والنوعية التي تطرأ على عمل النظم المالية، حيث يعبر عن درجة نمو وتطور النظام المالي عبر عدة مؤشرات نقدية ومالية أساسية. فضلا عن التطورات المؤسسية مثل تطور أشكال المؤسسات المالية والأسواق من حيث الحجم والنوع. علاوة على ذلك، لا يشمل التطور المالي المؤشرات النقدية والمالية فحسب، بل يشمل أيضا جوانب مثل التنظيم والرقابة، درجة التنافس والانفتاح والتحرير المالي، والقدرة المؤسسية مثل حقوق الدائنين وتنوع المنتجات المالية عبر الأسواق المختلفة. وإجمالا، يهدف التطور المالي إلى تعزيز كفاءة وفعالية النظام المالي وتحسين جودة وعمق الخدمات المالية المقدمة، وذلك من خلال زيادة حجم الموارد المالية المتاحة وتخصيصها بالشكل الأمثل، بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال دعم المشاريع الاستثمارية المنتجة.**

الفرع الثاني: مقاربات التطور المالي

على الرغم من تعدد التعاريف المتعلقة بالتطور المالي، إلا أنها في المجمل تتمحور حول ثلاث مقاربات، فحسب **المقاربة الهيكلية** لـ **Gold Smith** والتي تعرف بالمقاربة المادية بناءا على (حفصاوي، 2018، صفحة 46)، فقد تم ربط تطور النظام المالي بهيكله، حيث اعتبر أن بنية النظام المالي هي التي تتطور بشكل مختلف من دولة إلى أخرى، ولهذا فانه من اجل دراسة تطور النظام المالي، من الضروري الانتباه إلى الجوانب المتعلقة بالتغييرات في الهيكل المالي على المدى القصير والطويل، وجمع المعلومات حول تدفق المعاملات المالية وإجراء مقارنات للهيكل المالي في نقاط زمنية معينة.

في حين ترى **المقاربة الليبرالية الحديثة** أو **مقاربة التحرير المالي** لـ **R. Mckinon & E. Shaw** حسب (Béji, 2009, p. 20) أن التطور المالي والتحرير المالي مفهومان متطابقان استنادا في ذلك إلى الخصائص التي يوفرها التحرير المالي، حيث يسمح تحرير أسعار الفائدة والخدمات البنكية بتشجيع المنافسة بين البنوك وتخفيض تكاليف التمويل، بما يساهم في التخصيص الأمثل للموارد المالية وتوجيهها للاستثمارات الأكثر ربحية، كما أن إلغاء الحواجز أمام تنقلات رؤوس الأموال فيما بين الدول يساهم في رفع حجم الموارد المالية المحلية، الأمر الذي يسمح بتوفير التمويل اللازم والسريع للاستثمارات المنتجة خاصة استثمارات القطاع الخاص.

أما وفقا **للمقاربة الوظيفية** لـ **Ross Levine** فقد أكد (خاطر، 2015، صفحة 82) أن وجود هيكل متكامل من المؤسسات المالية وغير المالية لا يعد مؤشرا بحد ذاته عن تطور النظام المالي، بل يعتمد على مدى كفاءة آليات الوساطة المالية في تقديم الخدمات المالية للتقليل من قصور السوق، وهو ما أشارت إليه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا في تعريفها للتطور المالي، وحسب (Kunt & Levine, 2008, p. 4) نجد أن المقاربة الوظيفية قد ركزت في تعريفها للتطور المالي على وظائف النظام المالي، إلا أن هناك اختلاف في جودة وكفاءة توفير هذه الوظائف تبعا لتطور النظام المالي.

المطلب الثاني: الأبعاد الأساسية للتطور المالي

نظرا لاختلاف المفاهيم المتعلقة بالتطور المالي، التي ركز كل منها على جانب معين من جوانب التطور المالي المختلفة، نجد أن هناك مجموعة من الأبعاد المعبرة عنه والتي تلخصها (حفصاوي، 2018، صفحة 48) فيما يلي:

الفرع الأول: حجم وعمق النظام المالي

يضم هذا المعيار مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى حجم توسع قاعدة النظام المالي مقارنة بحجم الاقتصاد الكلي، أي نسبة حجم القطاع المالي إلى بقية الاقتصاد، ويقصد بحجم القطاع المالي حجم المعاملات المالية لكل من المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية وسوق المال في الاقتصاد الوطني، ويرتبط هذا المعيار بجانبين متكاملين، يتعلق الجانب الأول بالعمق المالي الذي يفترض انه كلما وصلت الدولة إلى مستوى تنمية اكبر كلما زاد احتفاظ الأعوان الاقتصاديون بجزء كبير من مدخراتهم على شكل أصول مالية، والجانب الثاني يتعلق بالتمويل وتخصيص الموارد المجمعة للاقتصاد؛

الفرع الثاني: كفاءة وفعالية النظام المالي

تشير كفاءة النظام المالي إلى مدى قدرة الأسواق والوسطاء الماليين على توفير منتجات وخدمات منخفضة التكلفة وعالية الجودة بطريقة تضمن توجيه المدخرات إلى القطاعات الإنتاجية، مما يساهم في زيادة حجم النشاط الاقتصادي، ذلك في ظل وجود بيئة تنافسية مع القدرة على تقليل المخاطر والتكاليف الناشئة عن عدم تناسق المعلومات والانتقاء العكسي، وهي من ضمن المزايا التي يوفرها النظام المالي المتطور والتي تزيد من فعاليته؛

الفرع الثالث: الشمول المالي (إمكانية الوصول للخدمات المالية)

بالإضافة إلى تقديم الخدمات الالكترونية التي تقلل من الاختلافات الجغرافية، تضمن الأنظمة المالية المتطورة استفادة الكيانات الاقتصادية المختلفة من الخدمات المالية المتطورة من خلال الانتشار عبر مؤسساتها، بغض النظر عن اختلاف ظروفهم ومستوياتهم، وتنويع منتجاتها لتناسب مستويات الدخل المختلفة.

الفرع الرابع: استقرار النظام المالي

وفقا لـ (Jude, 2010) يعد الحفاظ على سلامة القطاع المالي من أهم العوامل التي تساهم في تطويره، ولا يشير استقرار النظام المالي إلى استقرار المؤسسات والأسواق المالية فحسب، بل يشير أيضا إلى القدرة على تحمل صدمات الاقتصاد الكلي، حيث كان لعدم استقرار النظام المالي تأثير سلبي شديد على النمو الاقتصادي في مختلف الأزمات المالية السابقة، فعدم الاستقرار يمكن أن يؤدي إلى خسائر كبيرة للمستثمرين بسبب المخاطر البنكية النظامية، وأزمة الشركات، وأزمة العملة، وأزمة الديون السيادية، حيث تؤثر مخاطر أزمة العملة في سعر الصرف الحقيقي، وميزان الحساب الجاري، والدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى صافي الاستثمار الدولي وهو ما يعيق التطور المالي.

المطلب الثالث: آثار التطور المالي

اتفق العديد من الاقتصاديين على الأثر الإيجابي للتطور المالي على النشاط الاقتصادي، حيث توصلوا إلى أن التطور المالي يسمح بتعزيز كفاءة الوساطة المالية والتقليل من المخاطر، كما أنه يساعد على تحديد الفرص الاستثمارية الأكثر ربحية وخيارات مصادر التمويل اللازمة لها، بالإضافة إلى تحسين مستوى تعبئة وتوزيع الموارد المالية، وعملية التراكم لكل من رأس المال المادي والبشري.

الفرع الأول: الأثر على النمو الاقتصادي

تقوم نظرية التحرير المالي وفقا لـ (Lahimer, 2011, p. 46) على مضمون جد هام، وهو تواجد علاقة قوية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، فكثيرا ما تركز اهتمام الاقتصاديين على دراسة الرابط بين النظام المالي والنمو الاقتصادي، فمن خلال العديد من الدراسات التجريبية، برزت أهمية الدور الذي تلعبه الأنظمة المالية للدول في التأثير على خصائص النمو الاقتصادي، وكانت النتائج المبدئية للدراسات، بمثابة تأكيد على صحة المعتقدات النظرية حول وجود أثر قطعي للتطور المالي على النمو الاقتصادي بشكل موجب وكبير، ما أدى بكل من **Mackinnon & show (1973)** مؤسسي مدرسة التحرير المالي، إلى المناداة بتحرير القطاع المالي والتنديد بسياسات الكبح المالي.

حيث أن وجود نظام مالي متطور يسمح بتأمين السيولة لادخار الأفراد، وهذا ما يدفعهم إلى توظيف هذه المدخرات على شكل ودائع بنكية أو أصول ذات سيولة مرتفعة أقل إنتاجية، التي يقوم البنك بتحويلها إلى قروض من أجل تمويل استثمارات منتجة، مما يشجع الاستثمارات طويلة الأجل ويرفع بذلك معدل النمو الاقتصادي.

وكذلك يظهر الأثر الإيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي من خلال دور النظام المالي في تعبئة الادخار المحلي والأجنبي، مما يزيد من حجم الأموال الموجهة للاستثمار، وبالمقابل فإنه في غياب نظام مالي متطور، فإن الأفراد سوف يعتمدون على التمويل الذاتي لمشاريعهم الاستثمارية، والذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي بالنظر لعدم كفاية التمويل الذاتي وحده في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة.

الفرع الثاني: الأثر على الفقر وعدالة التوزيع

حسب (العبدلي و علي، 2010، الصفحات 240-239) يؤثر التطور المالي في الحد من الفقر عن طريق الأدوات التالية:

أولا: خدمات المدفوعات

إن خدمات المدفوعات وعمليات تسوية المعاملات المالية التي تتم عن طريق قطاع مالي متطور ممكن أن تكون ارخص وأسهل وأكثر أمانا من عمليات الدفع النقدي، على سبيل المثال، القطاع البنكي المتطور يمسك سجلات لضمان المعاملات المالية وحماية أطرافها المتعاملين من السرقة وتقليل تكاليف السفر، هذه الخدمات تزيد المعاملات بين أطراف لا يعرفون بعضهم البعض، وأن الثقة الأساسية التي تربطهم هو ثقتهم بالمؤسسات المالية؛

ثانيا: الادخار

يعد الادخار عاملا مهما للأفراد سواء لمواجهة الأوقات الصعبة والأزمات أو لغرض التخطيط للمستقبل، ويساعد التطور المالي الفقراء على زيادة مدخراتهم والحصول على عوائد مالية يمكن أن تستخدم في مشاريع استثمارية تساهم في إخراجهم من دائرة الفقر؛

ثالثا: تخفيض تكلفة الحصول على القروض

حيث أن الفقراء بشكل عام يفتقرون إلى الأصول والأموال التي يمكن أن تقدم كضمانات للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف، من ثم يضيعوا الكثير من الفرص الاستثمارية المربحة، حيث يمكنهم أن يستفيدوا من التسهيلات الائتمانية التي يوفرها النظام المالي المتطور للحصول على هذه القروض والفرص الائتمانية المناسبة.

رابعا: الائتمان

يرى (دنواني و غربي، 2021، الصفحات 190,189) أن تطوير القطاع المالي يمكن أن يخفف من قيود الائتمان التي يواجهها الفقراء التي تحد من قدرتهم على القيام باستثمارات منتجة، ويشكل الوصول الأفضل للائتمان فرصة حقيقة للفقراء للمشاركة في أنشطة أكثر إنتاجية، وزيادة دخولهم وإنفاقهم الاستهلاكي وبالتالي تحسين رفاهيتهم، كما أن تطور القطاع المالي يزيد من قدرة الوسطاء الماليين على تحمل تكاليف القروض الصغيرة، حيث أن التكلفة الحدية لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر من أهم عوامل امتصاص الفقر وتوفير مناصب العمل أعلى من تكلفة إقراض المشاريع الكبيرة.

الفرع الثالث: الأثر على تحفيز القطاع الخاص

وفقا لـ(Classens & Feijen, 2006, pp. 27,28) يعتبر التمويل من أهم المعوقات والعقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات الخاصة تنمو بشكل أسرع كلما حصلت على التمويل والخدمات المالية بشكل أسهل، حيث أن التطور المالي يحدث اثر ايجابي على أنشطة هذه المؤسسات من خلال:

أولا: زيادة الإنتاجية وتراكم رأس المال

تؤدي زيادة معدلات الادخار إلى زيادة معدلات الاستثمار وتراكم رأس المال، فالتطور المالي يسهل عملية البحث عن التمويل ورصد الفرص الاستثمارية، وهذا ما يؤدي إلى تنويع المخاطر وتوزيعها والتخصيص الأمثل للموارد المالية، والذي سيكون له اثر ايجابي على اتخاذ القرارات الاستثمارية في المشاريع التي تتميز بارتفاع العائد والمخاطر؛

ثانيا: زيادة المنافسة والابتكار

يساهم التطور المالي في الرفع من درجة المنافسة والابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي، حيث انه وفي دراسة حول تأثير التطور المالي في نمو الصناعات، تم تحليل مصادر نمو القطاع إلى عاملين أساسيين: نمو القيمة المضافة للمؤسسات ونمو عددها، حيث وجد في أن عدد المؤسسات الصناعية يتزايد بسرعة في الدول المتطورة ماليا، كما توصلت إلى أن مستوى التطور المالي يفسر الاختلاف الموجود في معدلات صناعة التقدم التكنولوجي في الدول، وله أثر في خفض التكاليف وزيادة معدلات نمو الإنتاجية؛

ثالثا: توفير نظام جيد للدفع

أهم مخرجات التطور المالي هي وفرة الخدمات المالية للعملاء، من خدمات الدفع المحلية إلى التحويلات الدولية وتسهيل المعاملات التجارية الدولية، حيث أن الاعتماد على أنظمة الدفع الالكترونية يسهل المعاملات التجارية، ويزيد من الثقة في الصفقات المالية، فضلا على أن انتشار الهواتف الذكية والتطبيقات لإجراء التحويلات والعمليات البنكية، وتعميم شبكة الإنترنيت للوصول لأكبر شرائح المجتمع سيخفض من تكاليف الاتصالات، مما يؤدي إلى تنوع حاجات المستهلكين، التي تؤدي إلى إنشاء أسواق جديدة ومنتجات جديدة.

لذاك، وكما تم تلخيصه أعلاه، **يعمل التطور المالي على تشجيع وتحفيز القطاع الخاص من خلال تقديم التمويل للمؤسسات الخاصة، وزيادة التخصيص الأمثل للموارد المالية، وتشجيع المنافسة وخلق التنوع التكنولوجي في القطاع، إضافة إلى تحديث نظام الدفع وتيسير المعاملات والصفقات.**

الفرع الرابع: الأثر على تحفيز القطاع العام

حسب (لمزاودة، 2018، صفحة 129) فان التطور المالي له أثر إيجابي على المالية العامة للدولة، فعلى سبيل المثال، تعمل الأسواق المالية على تنويع ورفع إيرادات الحكومة، وبالتالي تمويل ميزانيتها وزيادة استثماراتها في البنية التحتية والطاقة والصحة والتعليم والاتصالات.

الفرع الخامس: الأثر على تقليل التقلبات في الدخل

حسب (Mavrotas, 2008, pp. 24-26) يعمل التطور المالي على التخفيف من تقلبات الدخل من خلال الوظائف التالية:

أولا: إمتصاص الصدمات والمشاركة في المخاطر

يعمل التطور المالي على توزيع المخاطر وتقسيمها على نطاق واسع، حيث يصبح العديد من الأعوان الاقتصادية يتحملون جزءا بسيطا من الصدمة في حالة حدوثها، مما يؤدي إلى استقرار الناتج المحلي الإجمالي، حيث توفر منتجات التأمين والمشتقات المالية فرصا لتغطية المخاطر أو تجنبها، وبالتالي تقليل التأثير على المستثمرين والمقترضين، كما أن تطور الأسواق المالية يجعل الاستثمارات طويلة الأجل أكثر سيولة وأعلى عائد، ويحسن معدل تراكم رأس المال؛

ثانيا: زيادة الاستثمارات طويلة الأجل

إن زيادة التقلبات الاقتصادية لها تأثير سلبي على اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث تجعل عملية التنبؤ بالعوائد طويلة الأجل صعبة، بالإضافة إلى مخاطر السيولة الناتجة عن صدمات الدخل، في ظل هذه المخاطر، تلعب السوق المالية المتطورة دورا مهما في توفير السيولة للمشاريع طويلة الأجل، وتقلل حدة التقلبات وذلك من خلال العمل على توفير المعلومات في الوقت المناسب مما يخفض هامش المضاربة، على عكس الأسواق المالية الضعيفة، أين يطرح مشكل إنتاج المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب، ما يقوي الفقاعات المالية ويزيد من هامش المضاربة، وبالتالي تصفية الاستثمارات طويلة الأجل؛

ثالثا: التقليل من الأزمات المالية المكلفة

تؤدي هشاشة النظام المالي إلى حدوث الأزمات، ويعمل التطور المالي على جعل الأنظمة المالية أكثر صلابة من خلال بعد الاستقرار، وبالتالي يقلل من العرضة للصدمات والأزمات المالية، كما أن التكاليف الحقيقة المرتبطة بالأزمة تكون كبيرة في القطاعات المالية الضعيفة والمتخلفة، أين يتم استبعاد المقترضين الجيدين من الائتمان الممنوح، بالإضافة إلى إمكانية فقدان مدخرات المدخرين وارتفاع معدلات التضخم، فالأزمات المالية دائما ما يكون لها تأثير سلبي على الإنتاج والدخل والنمو.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس التطور المالي

نظرا لعدم وجود اتفاق بين الباحثين على مؤشرات محددة تقيس مستوى التطور المالي، فان مقاييس التطور المالي هي موضوع جدل حول أهم المؤشرات التي تمثل وتقدر على إعطاء درجة كفاءة وفعالية النظام المالي في تقديم الخدمات، فهناك العديد من الدراسات التجريبية التي استخدمت مؤشرات التطور المالي، واختلفت هذه المؤشرات المفسرة له من دراسة إلى دراسة أخرى ، وقد أشار الباحثان (Beck & Levine, 2004, p. 425) إلى أن تطور القطاع البنكي والأسواق المالية يمثلان أهم مؤشرات التطور المالي.

الفرع الأول: مؤشرات تطور القطاع البنكي (الوساطة المالية)

وفقا لـ: (النعيمي، الدليمي، و البواب، 2019، صفحة 303)(بخوش، 2022، صفحة 49)(حفصاوي، 2018، صفحة 55)(خاطر و مفتاح، 2014، صفحة 44) تعددت المؤشرات التي استخدمت في الدراسات التطبيقية لقياس تطور القطاع البنكي سواء تعلق الأمر بعمقه، كفاءته، نشاطه أو

استقراره، وما يميز هذه المؤشرات انه يمكن لمؤشر واحد أن يعكس في نفس الوقت أكثر من خاصية من خصائص النظام المالي، وتتمثل أهم هذه المؤشرات في:

أولا: مؤشر المجاميع النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي (سيولة الاقتصاد)

يتمحور المؤشر حول العمق النقدي، ويسير إلى درجة استخدام النقود في الاقتصاد ويعبر على الحجم الحقيقي للقطاع المالي في الاقتصاد، وكلما كان هذا المؤشر مرتفعا كلما كان اقتصاد الدولة المعنية أكثر تطورا من ناحية الوساطة المالية، لأن ارتفاع نسبة السيولة يعني كثافة أعلى في النظام البنكي، ومن بين الانتقادات التي تعرض لها هذا المؤشر أن المجاميع النقدية (M2) أو (M3) ليست مؤشرات جيدة للتطور المالي لأنها تعكس فقط مدى خدمات المعاملات التي يقدمها النظام المالي بدلا من قدرة النظام على توجيه الأموال بالشكل اللازم؛

ثانيا: مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس التطور المالي، ويقيس مدى مساهمة البنوك في منح القروض البنكية، حيث انه يعبر عن التخصيص الجيد والفعال للموارد المالية على اعتبار أن منح الائتمان للقطاع الخاص يولد زيادات كبيرة في الاستثمار والإنتاجية مقارنة بالقطاع العام، ويشير ارتفاعه إلى تطور القطاع البنكي وزيادة الاعتماد عليه في تمويل الاقتصاد، ويعتبر المؤشر الأكثر استعمالا في العديد من الدراسات التجريبية التي توصلت معظمها إلى أن هذا المؤشر له اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل؛

ثالثا: مؤشر إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي

يضم هذا المؤشر جميع أنواع الودائع بغض النظر عن آجالها، ويعبر المؤشر عن درجة تطور القطاع المالي، فهو يوضح حجم ومستوى الخدمات المالية المقدمة وقدرة الوسطاء الماليين على تعبئة الموارد بمختلف أنواعها، وزيادة المؤشر تعني زيادة في التعامل البنكي وتحسن تقديم الخدمات المالية، بينما انخفاضه يدل على أن العملة تمثل نسبة كبيرة من رصيد النقود المتداولة خارج القطاع البنكي، والتي يتم استخدامها أساسا في تمويل المعاملات المالية مما يدل على زيادة استخدام العملة بدلا من زيادة حجم الودائع البنكية، وذلك يعود إلى عدم كفاءة العمليات البنكية كما هو الشأن في الدول النامية؛

رابعا: مؤشر إجمالي أصول الجهاز البنكي إلى الناتج المحلي الإجمالي

يمثل نسبة موجودات البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويقيس هذا المؤشر حجم الحصة التي تساهم بها البنوك التجارية من مجموع المدخرات المالية، أي قدرة القطاع البنكي على تعبئة المدخرات المالية، وهو مؤشر تم تضمينه في قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية كمقياس أكثر شمولا للحجم لأنه لا يشمل فقط الائتمان المقدم للقطاع الخاص بل يتضمن أيضا الائتمان المقدم للحكومة والأصول البنكية الأخرى بخلاف الائتمان، إلا انه يعتبر مقياس غير متاح لعدد كبير من الاقتصادات لذلك هو الأقل استعمالا في الدراسات التجريبية المتعلقة بالتطور المالي؛

خامسا: مؤشر ربحية القطاع البنكي

يعبر هذا المؤشر عن مدى تحقيق الأرباح من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وهو عبارة عن الفرق بين أسعار الفائدة على القروض والودائع المقدمة من طرف البنوك، فكلما كانت قيمة المؤشر ضعيفة كلما كانت فعالية الوساطة المالية كبيرة أي أنها تقدم خدمات مالية بأقل تكلفة ممكنة والعكس صحيح.

الفرع الثاني: مؤشرات تطور الأسواق المالية

اختلفت المؤشرات المستخدمة في الدراسات المتعلقة بتأثير تطور الأسواق المالية على الاقتصاد الحقيقي، سواء ما تعلق بحجمها، درجة سيولتها، حجم وكفاءة التداول، وحسب(شنافة، 2022، الصفحات 389,388)(خاطر و مفتاح، 2014، صفحة 144)(حفصاوي، 2018، صفحة 56) تتمثل أهم هذه المؤشرات في:

أولا: مؤشر القيمة السوقية الإجمالية الناتج المحلي الإجمالي (معدل الرسملة)

يقيس هذا المؤشر حجم سوق الأوراق المالية، ويعكس مدى قدرة السوق على تعبئة المدخرات المالية وتوجيهها نحو الاستثمار، حيث تعتبر الرسملة مؤشرا جيدا لقياس سيولة سوق الأوراق المالية عند أخذها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أنها تمثل حجم السوق إلى الاقتصاد، وهي بذلك تعكس مدى مساهمة السوق المالية في الناتج المحلي الإجمالي؛

ويحسب معدل التداول كالتالي:

معدل الرسملة= (القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها/ الناتج المحلي الإجمالي)*	**100**

ثانيا: مؤشر حجم التداول الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (معدل التداول)

يعكس هذا المؤشر دور البورصة في توفير السيولة للاستثمارات، بمعنى تحديد دور البورصة في الاقتصاد، ويشير ارتفاعه إلى إمكانية الدخول والخروج من السوق بسهولة وانخفاض تكلفة المعاملات، كما أن انخفاض هذا المؤشر يعني أن وزن البورصة في اقتصاد الدولة المعنية منخفض؛

ويحسب معدل التداول كالتالي:

معدل التداول= (القيمة السوقية للأسهم المتداولة/ الناتج المحلي الإجمالي)*	**100**

ثالثا: مؤشر حجم التداول الإجمالي إلى القيمة السوقية الإجمالية (معدل الدوران)

يستعمل هذا المؤشر كمكمل لمؤشر حجم التداول لتوضيح درجة نشاط السوق (قياس نشاط التداول في البورصة)، فالبورصة التي يكون حجمها صغير مع سيولة مرتفعة، تدل على ارتفاع معدل الدوران بها على الرغم من انخفاض معدل التداول؛

ويحسب معدل الدوران كالتالي:

معدل دوران السهم= (القيمة السوقية للأسهم المتداولة/ رسملة السوق)*	**100**

والفرق بينه وبين المؤشر السابق حسب (اندراوس، 2006، صفحة 97) أن معدل التداول يقيس السيولة التي يوفرها السوق المالي في الاقتصاد ككل، أما معدل الدوران فيقيس قيمة التداول منسوبة إلى القيمة السوقية أي السيولة الموجودة في السوق نفسه، وبالتالي يعد معدل الدوران أكثر دقة في التعبير عن السيولة، ويدل ارتفاع معدله على ارتفاع السيولة واقتراب أسعار الأسهم من القيمة العادلة وانخفاض التكاليف، وأيضا زيادة نشاط المضاربة في السوق.

رابعا: مؤشر درجة تمركز السوق (درجة التركيز)

يقصد به عدد الشركات التي يتم التداول في أسهمها في معظم الأحيان مقاربة بالعدد الكلي للشركات المدرجة، وتقاس بحساب حصة اكبر عشر شركات في رسملة السوق أو في قيمة التداول، والمعنى الاقتصادي لهذا المؤشر هو مدى هيمنة الشركات الكبرى على رسملة السوق، وبالتالي مدى تأثر السوق بالتغيرات في قيم تلك الشركات، وتعد درجة التركيز المرتفعة أمرا غير مرغوب فيه لأنها تؤثر بشكل سلبي على سيولة السوق؛

خامسا: مؤشر تذبذب السوق

ويشير إلى مدى وجود تقلبات في العوائد، ويتم قياسه بالانحراف المعياري للعوائد الشهرية في الأسواق المالية، ويدل انخفاض قيمة المؤشر عن تطور وتنمية السوق، إلا انه في حال كانت السوق الجيدة التي تستطيع أن توفر معلومات تعكس انقلاب العوائد، فان ارتفاعه يدل على تطور السوق المالي.

وفي هذا الشأن قام البنك الدولي بإعداد قاعدة بيانات تغطي أبعاد التطور المالي لأكثر من 200 دولة في العالم، تضمنت هذه الأبعاد مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تستعمل في قياس تطور الأنظمة المالية للدول، ويبين **الجدول 3** أبعاد التطور المالي واهم المؤشرات التي تستخدم في قياسها.

الجدول 3: أبعاد ومؤشرات التطور المالي

البعد	الوصف	المؤشرات
الحجم والعمق	مقياس لدرجة تمويل الاقتصاد وأهمية التمويل الممنوح من قبل النظام المالي للاقتصاد	- إجمالي العرض النقدي إلى GDP - إجمالي الأصول المالية إلىGDP - إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى GDP - إجمالي الودائع إلى GDP - رسملة السوق إلى GDP
الكفاءة والفعالية	مقياس لقدرة النظام المالي على تقديم عروض وأداء عالي بقدر الإمكان وبأقل التكاليف	- ربحية القطاع البنكي (هامش أسعار الفائدة) - إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى GDP - إجمالي العرض النقدي إلى GDP - إجمالي الودائع إلى GDP - معدل الدوران (قيمة التداول إلى القيمة السوقية) - درجة تمركز السوق
الشمول (الوصول)	مقياس لقدرة مختلف الأعوان الاقتصاديين مهما كانت صفتهم على النفاذ والاستفادة من الخدمات المالية	- إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى GDP - عدد الحسابات البنكية لكل 1000 فرد - عدد الفروع البنكية لكل 100000 فرد - حجم التداول (إجمالي القيمة السوقية للأسهم المتداولة إلى GDP)
الاستقرار	مقياس للجدارة الائتمانية ومرونة النظام المالي	- إجمالي الأصول المالية إلى GDP - درجة تذبذب السوق (الانحراف المعياري للعوائد الشهرية في الأسواق المالية)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (طالب، 2019، صفحة 83)

المبحث الثالث: محددات التطور المالي

يتطلب فهم التطور المالي حسب (Suliman & Nabi, 2008, p. 4) وضعه ضمن إطار شامل للتحكم في مختلف العوامل المؤثرة فيه، فالهيكل المالي والبيئة المؤسسية والقانونية علاوة عن الكيانات التي يضمها النظام المالي، جميعها عوامل تؤثر في التطور المالي، وبالتالي في امتداد تأثيراته على الاقتصاد الحقيقي.

المطلب الأول: المحددات الاقتصادية

يرتبط تطور النظام المالي في العديد من الأبحاث بطبيعة الاقتصاد الكلي، حيث تعتبر المؤشرات الاقتصادية الكلية من أهم العوامل التي إما تحد أو تحفز التطور المالي للدولة، ولعل أهما درجة النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي

وفقا لـ (بن دحمان، 2016، صفحة 52) هناك العديد من النظريات والدراسات التي تناولت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وركزت الدراسات الحديثة على اتجاه العلاقة السببية بينهما، فبعض الاقتصاديين اعتبروا أن التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي من خلال رفع معدلات التراكم الرأس مالي، وعلى رأسهم **Schumpeter (1911)** الذي استخلص الأثر الايجابي الذي يمكن أن يحدثه التطور المالي على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الخدمات التي يوفرها القطاع المالي والتي تمثل الداعم الحقيقي للنشاط الاقتصادي، كما أكد على أهمية النظام البنكي في النمو الاقتصادي وذلك من خلال قدرة البنوك على تحفيز أنشطة الابتكار والنمو من خلال تحديد وتمويل الاستثمارات المنتجة، ويعتقد اقتصاديون آخرون أن النمو الاقتصادي يعزز التطور المالي من خلال زيادة الطلب على أنواع مختلفة من المنتجات المالية، وهذا ما أكد عليه **Robinson (1952)** والذي اعتبر أن المؤسسة هي التي تقود التمويل، ووفقا لهذا فان النمو الاقتصادي يخلق الطلب على أنواع مختلفة من الترتيبات المالية والنظام المالي يستجيب تلقائيا لهذه الطلبات، ووفقا لهذا الرأي، توفير التمويل لا يؤدي إلى النمو، وإنما التمويل يستجيب تلقائيا لمختلف طلبات القطاع الحقيقي، مما يعني أن التطور المالي ليس هو المسبب للنمو الاقتصادي إنما هو نتيجة لذلك النمو.

الفرع الثاني: التضخم

يعتبر التطور المالي حسب (Ho-Chuan, Shu-Chin, Dong-Hyeon, & Chih-Chuan, 2010, p. 230) احد القنوات التي يؤثر من خلالها التضخم سلبيا على مستوى النمو الاقتصادي، نتيجة حالة عدم التأكد التي يخلقها في السوق المالية، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم يقلل من كفاءة النظام المالي في تخصيص الموارد، ويؤثر سلبا على التطور المالي ومن ثم على النمو الاقتصادي، فقد أكدت الأدبيات النظرية الحديثة أن التضخم يؤثر سلبا على أداء النظام المالي، على سبيل المثال، يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى خلق المزيد من ترشيد الائتمان ويعيق تدفق المعلومات، مما يؤدي إلى تفاقم الاحتكاكات المتعلقة بتكاليف المعلومات والمعاملات في سوق الائتمان.

ويرى (Andrés, Hernando, & Lopez-Salido, 2004, p. 944) أن معدل التضخم المرتفع يقلل من المعدل الحقيقي للعائد على رأس المال ويضعف ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، كما يؤثر أيضا على تراكم المحددات الأخرى للنمو مثل رأس المال البشري أو مخرجات ومدخلات الاستثمار، مما يؤثر على أداء الاقتصاد الكلي على المدى الطويل من خلال تقليل كفاءة استخدام عوامل الإنتاج، حيث يمكن أن يتسبب معدل التضخم المرتفع في حدوث أخطاء جسيمة فيما التوقعات نتيجة لتشويه محتوى المعلومات حول الأسعار، وبالتالي يؤدي بالمتعاملين الاقتصاديين لإنفاق المزيد من الوقت والمال لجمع المعلومات وحماية أنفسهم من المخاطر الناجمة عن عدم استقرار الأسعار، وهذا ما يولد خطر عدم كفاءة تخصيص الموارد.

كما وحسب (Ozturk & Karagoz, 2012, p. 82) فان التضخم المرتفع يجعل من المكلف على البنوك الاحتفاظ بالاحتياطي الإجباري، التي تتحمل المزيد من التكاليف عند جذب المزيد من الأموال خارجية، وكمحاولة منها لخفض هذه التكاليف، تلجأ البنوك إلى تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية التي تدفعها للمودعين، وهذا الأخير يؤدي إلى انخفاض العوائد، مما يؤدي إلى تدفق الأموال خارج النظام المالي وبالتالي انخفاض رأس المال الاستثماري المتوفر، وهو ما يؤدي إلى الحد من كمية القروض الممنوحة من قبل النظام المالي، وانخفاض نشاط الأسواق المالية الذي يخفض العمق المالي

وكخلاصة، **يمكن القول أن الوساطة المالية في ظل التضخم المرتفع أصبحت أكثر صعوبة بسبب نقص تدفق المعلومات الحقيقية حول المشاريع الاستثمارية التي تصبح عوائدها غير مؤكدة وغير متاحة في ظل بيئة تضخمية، كما يعيق التضخم عمل المؤسسات والأسواق المالية ويمنع اندماجها مع**

المؤسسات والأسواق الدولية، وبالتالي يعيق التطور المالي، نظرا لأن ارتفاع معدل التضخم بشكل مستمر سيولد الغموض حول الأسعار المستقبلية، بما في ذلك أسعار الفائدة وأسعار الصرف، ويزيد من تكاليف التحوط ضد المخاطر المالية بين المتعاملين الاقتصاديين، كما يزيد من احتمال تعرض العملة للمضاربة.

المطلب الثاني: المحددات الهيكلية

إضافة إلى العوامل الاقتصادية، يؤثر هيكل الاقتصاد بشكل عام، والنظام المالي بشكل خاص، على مدى إمكانية الوصول إلى المستوى المرغوب للتطور المالي.

الفرع الأول: هيمنة البنوك العمومية

وفقا لـ (حمانة و دبوش، 2015، صفحة 1614) فانه في جميع دول العالم يتم إنشاء المؤسسات المالية العمومية بهدف تقليل تكاليف الإقراض، وتخصيص الموارد للمشاريع الإستراتيجية ومراقبة المخاطر في القطاع المالي، لكن هذا النموذج من التدخلات لم يحقق النتائج المتوقعة، حيث عرفت البنوك العمومية بسوء التسيير، منح القروض لأغراض سياسية، ونقص الكفاءة، وبالرغم من موجة الخصخصة التي عرفتها الاقتصادات في فترات سابقة، لا تزال البنوك العمومية تهيمن على جزء مهم من النظام المالي، وخاصة في الدول النامية.

إن دور النظام المالي في توجيه المدخرات إلى المشاريع الإنتاجية معروف منذ فترة طويلة، وتشير النظرية الاقتصادية إلى عدة حجج متوافقة ومتعارضة مع تدخل السلطات العمومية في النظام المالي، وتبرر نظريات التنمية تدخل السلطة العمومية في وظائف النظام المالي بهدف تحويل المدخرات إلى المشاريع ذات الأولوية، ويمكن كذلك للبنوك العمومية أيضا المساهمة في الأهداف الاجتماعية مثل تقليل حجم عدم المساواة في الدخل، وتوفير خدمات مالية للأفراد المستبعدين من النظام المالي بسبب عدم تناسق المعلومات.

حسب (Shleifer & Vishny, 1994, pp. 997,998) يعتقد منتقدو تدخل الدولة في القطاع المالي، أو على الأقل تدخلها في عمل النظام المالي أن الدولة تراقب المؤسسات والبنوك بهدف توفير الوظائف والمنح والمزايا أخرى لمؤيديها، بمعنى أنها تستغل النظام المالي لأغراض سياسية مدعية رغبتها في التنمية، وتكون رغبة السياسيين في مراقبة القطاع البنكي وفرض السيطرة عليه أكبر في الدول النامية نتيجة لضعف حماية حقوق الملكية، لأن النظام المالي هو المصدر الرئيسي لتمويل العجز الحكومي

فيها، حيث في الغالب يرجع سبب إخفاق النظام المالي في القيام بوظائفه لتدخل السلطات العمومية وليس عدم كفاءة السوق، فعلى الرغم من وجود سلبيات في سوق الائتمان، فان تدخل السلطات العمومية ليس هو الحل الأنجع لتخفيفها، فبدلا من تدخلها في نشاط مؤسسات الوساطة المالية، من الأفضل أن تعمل السلطات العمومية على تأسيس المؤسسات الضرورية لتقليل هذه النقائص والسلبيات.

الفرع الثاني: الانفتاح على البنوك الأجنبية

حسب (بن دحمان، 2016، صفحة 59) انه وفي إطار سياسة التحرير المالي، خصخصة البنوك العمومية، وتخفيف قيود الدخول للنظام المالي التي تسهل دخول البنوك الأجنبية في الدول النامية، يمكن أن يكون لهذه البنوك اثر ايجابي على تطور القطاع المالي المحلي، حيث اعتبر **Levine (1996)** بأن البنوك الأجنبية يمكن أن تعزز المنافسة في النظام المالي، كما يمهد الطريق لتحويل التكنولوجيا والمعارف البنكية، وبالتالي تحسين نوعية وكمية الخدمات المالية، ويعد لانخفاض تكاليف الوساطة المالية نتيجة زيادة المنافسة في القطاع البنكي منفعة للمستهلكين الذين يرغبون في الحصول على القروض بأقل التكاليف والاستفادة من تنوع المنتجات المالية الجديدة، كما أن البنوك الأجنبية في الدول النامية تعتبر أكثر ربحية من البنوك المحلية لأن لديها عدد اقل من الدائنين المشكوك في قدرتهم على السداد، ولها قدرة اكبر على الوصول لرؤوس الأموال الدولية بفضل المؤسسة الأم، كما أنها تشجع السلطات المنظمة على اعتماد المعايير الدولية وتساهم في تطوير النظام المالي المحلي.

ومع ذلك، إلا أن نشاط البنوك الأجنبية يمكن أن يؤثرا سلبا في الحصول على القروض وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا على مردودية البنوك المحلية، لأنها ستتجه إلى تمويل المؤسسات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الكبيرة التي تطلب خدمات مالية متطورة بصورة اكبر، كما أنها ستستغل قدراتها المالية من اجل احتكار المشاريع الأكثر ربحا، وهذا ما يؤثر بشكل سلبي على مردودية البنوك المحلية الغير قادرة على المنافسة، وإذا كانت المنافسة تحتم على البنوك المحلية أن تكون أكثر كفاءة، فإنها يمكن أن تشجعها على تمويل المشاريع الأكثر خطرا والتي يمكن أن تقودها إلى الإفلاس.

الفرع الثالث: بيئة (مناخ) الأعمال

حسب (بولعراج و صفيح، 2021، صفحة 70) فإن بيئة الأعمال تعد من العوامل التي تساهم في تطوير القطاع المالي، وفي هذا الإطار، تعتبر البنية التحتية من بين المقاييس الأساسية التي يعتمد عليها في تحقيق التطور المالي، حيث أن توفر الهياكل المرتبطة بالنظام المالي تزيد من عملية تراكم رأس المال

الخاص والعمق المالي من خلال زيادة ربحية الاستثمارات، والبنية التحتية هي العامل الأكثر أهمية في التطور نظرا لكثافة البيانات التي يجب توفيرها وتوزيعها، لاسيما تلك الهياكل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما أنها أكثر ما يؤثر على القطاع المالي وخصوصا على الشركات، وتعتبر التكاليف الناجمة عن مختلف الأعمال التجارية احد المقاييس الأساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتحقيق هذا التطور، وتشمل هذه التكاليف كلفة بدء النشاط والتكاليف الناجمة عن ممارسة الأعمال الجديدة بالإضافة إلى وقت إنجاز تلك الأعمال.

من اجل قياس درجة قوة بيئة الأعمال في الاقتصاد، فإن تكلفة العمليات المختلفة هي واحدة من أهم المؤشرات، وقد أظهرت الدراسات أن تكلفة ممارسة الأعمال التجارية هي سمة مهمة لتحديد كفاءة المؤسسات المالية، ووجود بيئة عمل مثالية يؤدي إلى تحسن في أداء هذه المؤسسات المالية، مما يؤدي إلى ارتفاع من التطور المالي، حيث يرى (بن سعدة، 2022، صفحة 16) أن كفاءة هذا القطاع تنعكس على العناصر التالية:

- توفر رأس المال البشري الذي مثل كفاءة ومهارة العمال الذين يمكن استخدامهم من قبل القطاع المالي لتقديم خدمات مالية فعالة؛
- وضعية رأس المال المادي الذي تمثله البنية التحتية المادية والتكنولوجية؛
- الجوانب الأخرى لبيئة الأعمال، كالسياسة الضريبية وتكاليف ممارسة الأعمال التجارية لمؤسسات الوساطة المالية.

المطلب الثالث: محددات أخرى

بالإضافة إلى العوامل السابقة، هناك مجموعة أخرى من العوامل التي تعتبر كمحددات للتطور المالي سواء كانت تتعلق بالجوانب السياسية أو الجغرافية أو حتى ما يتعلق بالجانب المؤسساتي.

الفرع الأول: البيئة المؤسساتية والتشريعية

تعتمد السياسة الاقتصادية لأي نظام اقتصادي على البنية المؤسساتية والتشريعية التي تشمل القوانين والتشريعات التي تضمن الاستمرارية والاستقرار والاتساق مع القوانين التجارية الدولية، وتمثل البيئة المؤسساتية أهم العوامل المفسرة لاختلاف مستويات التطور المالي بين الدول، حيث يرى (Suliman & Nabi, 2008, p. 5) أن البيئة المؤسساتية هي "كل قواعد السلوك وأشكال القيود الرسمية التي تتمثل في القوانين والدساتير وحقوق الملكية، والقيود غير الرسمية مثل العقوبات، المحظورات، العادات والتقاليد التي

صممها البشر لتأطير التفاعل بين المتعاملين من خلال خلق النظام وحفظ الحقوق والتقليل من عدم اليقين"، وترى النظرية الاقتصادية حسب (حفصاوي، 2018، صفحة 50) أن المؤسسات المتخلفة وظيفيا تعتبر من العقبات التي تحد من تحقيق التطور المالي، في حين أن وجود بيئة مؤسساتية قوية يعتبر عنصر مهم للحد من المشاكل المتعلقة بالجوانب القانونية والتنظيمية، فالدول التي يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية بشأن مصادر الملكية، محدودية اللجوء إلى القانون، الفساد الشديد أو المطالب البيروقراطية الخانقة، تكون أقل جذبا للاستثمارات بسبب عدم اليقين وتعطيل نشاط السوق، على عكس الدول التي تتمتع ببيئة مؤسساتية قوية التي تكون مؤسساتها بمثابة مؤشر ايجابي لحماية مصالح المستثمرين الذين يعتبرون جزءا مهما من التطور المالي.

الفرع الثاني: الاستقرار السياسي

وفقا لـ(Girma & Shortland, 2004, p. 22) يؤثر عدم الاستقرار السياسي بشكل كبير على تطور الأنظمة المالية، حيث تؤدي الحروب، الصراع العسكري، الإرهاب وغيرها من العوامل التي تزعزع الاستقرار السياسي إلى عدم وجود مناخ استثماري ملائم، مما يدفع بالمستثمرين إلى الامتناع عن إقامة المشاريع بسبب عدم اليقين بشأن مردوديتها، أما البنوك فتقتصر على تمويل الاستثمارات قصيرة الأجل فقط، كما أنه في حالة الحروب يتم تسخير القطاع المالي للمساهمة في تمويل الاحتياجات والمعدات العسكرية.

حسب (Roe & Siegel, 2011, p. 302) فقد أظهرت الدراسات التي ركزت على تحديد العوامل المؤثرة في التطور المالي أن العامل يفسر بشكل أفضل مستوى التطور المالي من البيئة المؤسساتية، وأن الأسواق المالية لا تتطور إلا إذا كان هناك نظام ديمقراطي كامل، بينما يزداد تطور القطاع البنكي مع تحسن الاستقرار وزيادة الديمقراطية، وأن الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي حققت مستويات أعلى من التطور المالي.

الفرع الثالث: الموقع الجغرافي

يعتقد (Huang Y. , 2010, p. 19) أن الموقع الجغرافي يعتبر احد محددات التطور المالي، حيث ربطوا بين خطوط الطول والتنمية الاقتصادية، فالدول القريبة إلى خط الاستواء عادة ما تتوفر على مناخ استوائي، حيث أشارت الدراسات إلى أن المناطق المدارية تتسم بقلة المحاصيل الزراعية وقلة الإنتاج نتيجة للظروف البيئية السيئة مثل هشاشة التربة، إمدادات الماء غير المستقر، وانتشار الآفات الزراعية، وهنالك من ربط بين التطور المالي والدول غير الساحلية التي تكون بعيدة عن الأسواق الكبيرة، مما يؤثر

سلبا على حجم هيكلها التجاري، وبالتالي قدرتها على دخول الأسواق الاقتصادية الكبيرة وقدرتها على تطوير الصناعات التحويلية، لأنها غير قادرة على توفير المدخلات الوسيطة لإنتاج السلع المصنعة المستوردة من الأسواق البعيدة، والميزة الرئيسية للتجارة الخارجية في هذه الدول هي اعتمادها على تصدير السلع الأولية، مما يبين ضعفها في مواجهة الصدمات الخارجية، بشكل عام، تؤثر الجغرافيا بشكل أساسي على جانب الطلب على التطور المالي، على الرغم من أنها قد تؤثر على جانب العرض عن طريق التأثير على نوعية المؤسسات، مثلا، إنتاج منتجات زراعية خاصة أو السلع الأساسية واستغلال بعض الموارد الطبيعية يمكن أن يخفض الطلب على التمويل الخارجي مقارنة بدول أخرى لديها مستوى مماثل لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الرابع: الاتجاهات الحديثة للصناعة المالية

يرى (غالم، 2014، صفحة 77) بأن الساحة المالية قد شهدت تحولات جذرية أفرزتها ظاهرة العولمة المالية، إذ أصبح لزاما على النظام المالي مواكبة هذه المستجدات التي أثرت في طبيعة عمله، ويمكن تعريف العولمة المالية بأنها "الناتج الأساسي لعملية التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج العالمي مما أدى إلى ارتباط وتكامل الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق المالية العالمية". هذا وحسب (جبار، 2017، صفحة 293) ارتبطت ظاهرة العولمة بقاعدة Les 3D، وتحتوي هذه القاعدة على ثلاث عناصر أساسية وهي:

- اللاوساطة المالية Désintermédiation؛
- إزالة القيود التنظيمية Déréglementation؛
- إلغاء الحواجز الفاصلة بين الحدود Décloisonnement؛

وتضيف الأدبيات المالية نوعين آخرين من العوامل هما:

- اللامكانية أو التعامل عن بعد Délocalisation؛
- لامادية الأدوات المالية المتداولة Dématérialisation.

أي لا يشترط طبع الشهادات محل الإصدار ويكفي فتح حسابات الأدوات المالية لتعويض ذلك، وبذلك أصبحت الحياة المالية الحديثة تتميز بهذه الخصائص.

في نفس السياق، أبرز (مصيطفي و بن بوزيان، 2015، الصفحات 310-312) مختلف العوامل التي ساعدت على ظهور العولمة المالية، ومن أهمها:

- تنامي الرأسمالية المالية؛
- عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية؛
- ظهور الابتكارات المالية أو المشتقات المالية؛
- التقدم التكنولوجي؛
- إعادة هيكلة الصناعة المالية؛
- التحرير المالي.

يؤكد كل من (بلعزوز، قندوز، و جبار، 2013، الصفحات 444,443) أن تطور النظام المالي جاء نتيجة حتمية لإفرازات ظاهرة العولمة المالية، مما أدى إلى تداخل وظائف البنوك مع مؤسسات مالية أخرى وظهور اتجاهات جديدة في الابتكار المالي. هذا التطور والابتكار المتسارع أدى إلى إلغاء الحدود بين المؤسسات المالية وتقليل الاختلافات بينها، مما أدى إلى عمليات الاندماج. وفي الوقت نفسه، شهد القطاع البنكي تقليصا لدوره التقليدي بفعل القيود التنظيمية، ما أدى إلى ظهور تقنيات مالية رقمية جديدة. وهذا دفع إلى ضرورة إعادة تقييم أنشطة المؤسسات المالية وتبني أنشطة مالية مختلفة تعتمد على أدوات تمويلية جديدة وتكنولوجيا مبتكرة.

الفرع الأول: إعادة هيكلة صناعة الخدمات البنكية

أدت العولمة المالية إلى تراجع دور البنوك التجارية في مجال الوساطة المالية، مما اثر بشكل غير مباشر على النظام البنكي في مجال إعادة هيكلة صناعة الخدمات البنكية، بدخول مؤسسات مالية غير بنكية مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية، وحسب (بلغنامي، 2020، الصفحات 220,221) قد انعكس هذا على أعمال البنوك وهيكل الخدمات المقدمة من طرفها على النحو التالي:

- حدوث تغيرات كبيرة في هيكل ميزانية البنك، حيث تنوعت مصادر الأموال ومجالات توظيفها إذ لم يعد الائتمان هو المصدر الأساسي لأرباح البنك؛
- حدوث تغيرات في مكونات الودائع، والتي تمثلت في اتجاه نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير وشهادات الإيداع إلى إجمالي الودائع للتزايد بشكل ملحوظ مقابل نسبة الودائع الجارية.

الفرع الثاني: تنويع النشاط البنكي واشتداد المنافسة في السوق البنكية

يشمل هذا التنوع على مستوى مصادر التمويل حسب (بلغنامي، 2020، صفحة 221) إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والاتجاه إلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز البنكي، أما على مستوى الاستخدامات والتوظيفات تم تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة البنكية، والتوسع في عمليات التمويل التأجيري، وإنشاء صناديق الاستثمار، وممارسة نشاط التأمين وغيرها، ومن ناحية أخرى، وصل تنويع النشاط البنكي إلى مداه في ظل العولمة المالية عندما أضافت البنوك إلى أنشطتها المشتقات المالية، حيث أخذت تتعامل مع العقود الآجلة وحقوق الشراء الاختيارية، إلى جانب عقود المبادلة. وفقا لـ(فضيل، 2013، صفحة 138) قد شهد العقد الأخير من القرن العشرين اشتداد المنافسة في السوق البنكية، وبرزت من خلالها ثلاث اتجاهات تنافسية رئيسية في مجال العمل البنكي وتمثلت في:

- تزايد حدة المنافسة بين البنوك التجارية؛
- تزايد حدة المنافسة بين المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية؛
- تزايد حدة المنافسة لتقديم الخدمات المالية من قبل المؤسسات غير المالية.

الفرع الثالث: الاتجاه نحو الاندماج البنكي

يرى (مصيطفي و بن بوزيان، 2015، صفحة 316) بأن الاندماج البنكي يعد من أبرز التحولات التي شهدها النظام المالي عالميا، فتكوين كيانات بنكية عملاقة من أهم الخصائص المعاصرة للعمل البنكي في ظل العولمة، حيث يعرف الاندماج البنكي على انه "اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما في كيان واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية اكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان البنكي الجديد"، ومع هذا الاندماج، يمكن تحقيق وفورات الحجم،دفع النمو والتوسع، تحسين الربحية، زيادة القدرة على المنافسة ومواجهة المخاطر. وتعزى أسباب التوجه نحو الاندماج البنكي حسب (خنفوسي، 2016، صفحة 117) كونه الوسيلة المواتية لتحقيق مركز تنافسي وتحقيق انتشار جغرافي واسع على مستوى السوق المحلية والدولية، لكن ذلك يتطلب على البنك الجديد أن يتمتع بالشمولية ليتمكن من مواكبة التطورات ويزيد من النشاط الاقتصادي بتحقيق معدلات نمو عالية، وذلك من خلال أدائه كافة الأنشطة والخدمات البنكية التقليدية وغير التقليدية، بالإضافة إلى الوظائف التنموية.

الفرع الرابع: الاتجاه نحو البنوك الشاملة والخوصصة

حسب (زقرير، 2015، صفحة 104) أدى تبني نموذج الصيرفة الشاملة إلى زيادة التنافس وتقليل الفجوة بين المؤسسات المالية البنكية والمؤسسات المالية غير البنكية، حيث تعرف البنوك الشاملة بأنها "تلك الكيانات البنكية التي تخطت التخصص البنكي لتمارس وظائف كل من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال، لتقديم توليفة واسعة من الخدمات البنكية والمالية المستحدثة في جميع الأنحاء بالداخل والخارج والموجهة إلى قاعدة واسعة من العملاء من أفراد ومشروعات، حيث تلبي احتياجاتها التمويلية اللازمة لذلك من مصادر متعددة، وهذا بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، كما أدت الثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى أحداث تطورات متسارعة في المجال المالي، مكنت من وضع استراتيجيات تسويقية بنكية تعمل برضا الزبون، وتقوم البنوك الشاملة بتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات يذكر (غالم، 2014، الصفحات 237,236) منها:

- تقديم الوظائف التقليدية للبنوك التجارية بطريقة مطورة مع إدخال الأجهزة والمعدات التكنولوجية الحديثة؛
- القيام بخدمات ترويج الأسهم وإدارة الاكتتاب فيها، خدمات المبادلات، والعقود الآجلة؛
- القيام بخدمات التوريق؛
- تقديم خدمات اكتشاف وتحليل ودراسة الفرص الاستثمارية والترويج للفرص الجديدة؛
- القيام بتحويل الأصول العينية إلى أصول نقدية يمكن الاستفادة منها؛
- العمل على خلق أشكال جديدة من وسائل الدفع مستمرة التدفق؛
- المساهمة في تأسيس الشركات والترويج لها ووضع الهياكل الإدارية لها؛
- تبني تأهيل وإعادة تأهيل الشركات القائمة؛
- تقديم الخدمات البنكية التي تسهل التجارة الخارجية؛ تشترك في إدارة عملية الاندماج بين البنوك ومؤسسات التمويل.

بالإضافة إلى ذلك، فحسب (غالم، 2014، صفحة 244) تتجه العديد من الدول نحو الخوصصة البنكية بغية إيجاد سبل كفيلة لتحسين أداء وكفاءة البنوك، تشجيع المنافسة في القطاع البنكي، ويقصد بخوصصة البنوك "قيام الدولة بتحويل ملكية البنوك كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص سواء محليا أو دوليا، بهدف تطوير قطاع الأعمال ونموه وإدارته من خلال آليات السوق وفتح أسواق جديدة محليا ودوليا

أمام الخدمات المقدمة"، ووفقا لـ(فضيل، 2013، صفحة 136) هناك العديد من الدوافع التي تؤدي إلى اتخاذ قرار الخوصصة نذكر منها:

- فشل البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة خاصة في الدول النامية؛
- التحديات الخارجية التي فرضت على الدول القيام بإصلاحات اقتصادية لتكييف اقتصادات هذه الدول من اجل الاندماج في الاقتصاد العالمي؛
- تنشيط السوق المالي المحلي بزيادة المنافسة من خلال رفع عدد البنوك الخاصة.

الفرع الخامس: الاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا المالية

جاء مصطلح التكنولوجيا المالية من المصطلح الانجليزي "**Fintech**"، حيث يختصر الكلمتين "**Financial**" و"**Technology**"، ثم تم دمج بداية الكلمتين لتصبح كلمة واحدة وهي **Fintech**.

وعرف **مجلس الإستقرار المالي Financial Stability Board** التكنولوجيا المالية حسب (اتحاد المصارف العربية، 2018، صفحة 1) بأنها "إبتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها إستحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية".

وحسب (صخري و بن علي، 2021، صفحة 405) يرى **معهد البحوث الرقمية** في العاصمة البولندية دبلن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن "اختراعات وابتكارات التكنولوجية الحديثة، في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في المعاملات المالية للبنوك من ضمنها معاملات الزبائن، الخدمات مالية كتحويل الأموال وتبديل العملة وغيرها من العمليات المالية والبنكية".

حسب (مرزق و زيان، 2021، صفحة 637) تتمثل أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي:

أ- **الوصول لكل المستخدمين:** تستهدف الشركات الناشئة كل الطبقات والفئات، وتقوم بتعزيز إمكانيتها بشكل مستمر عن طريق الشركات، أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود؛

ب- **المرونة والقدرة على تحمل التكاليف:** توفر الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضا وخططا عدة للدفع مقابل السلع والخدمات؛

ج- **تصميم محوره العميل:** تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة وسهلة؛

د- **السرعة:** تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم انجاز المعاملات في بضع دقائق مستفيدة من بيانات ضخمة والخوارزميات؛

هـ- **سياسة البيانات أو الهواتف المحمولة:** تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء، كما تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

حسب (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 163) تزايدت في السنوات الأخيرة أهمية استخدام التكنولوجيا المالية في القطاعين المالي والبنكي، خصوصا مع النمو الملحوظ والمستمر الذي تشهده التقنيات والخدمات المرتبطة بها، بحيث زادت الفرص التي تتيحها هذه التقنيات والخدمات من حيث تحسين كفاءة العمليات المالية والبنكية، لاسيما في مجال دعم فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، وتشجيع ريادة الأعمال وتعزيز الشمول المالي، وقد أدى ذلك إلى إحداث تغيرات كبيرة في النظام البنكي، خاصة بتبنيه تقنيات جديدة، وهو ما احدث نقلة كبيرة في أساليب العمل البنكي وإطراء تحول كبير في حياة الأفراد والمؤسسات والحكومات لتشمل على سبيل المثال المدفوعات الرقمية، والعملات غير النقدية والبنوك الذكية الافتراضية.

خلاصة الفصل:

سعينا من خلال هذا الفصل إلى الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لكل من النظام المالي والتطور المالي ومحدداته، وخلصنا إلى أن النظام المالي هو الآلية التي تنتقل بها الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى تلك التي تعاني من العجز، وان هناك نوعين من الأنظمة المالية، الأول هو النظام المالي القائم على البنوك (الاستدانة) الذي يعمل وفق أسلوب التمويل غير المباشر، والثاني هو النظام المالي القائم على الأسواق المالية الذي يعمل وفق أسلوب التمويل المباشر، ويشكل النظام المالي محورا أساسيا ضمن محاور التنمية الاقتصادية من خلال وظيفته الأساسية المتمثلة في توفير الخدمات المالية لمختلف الأعوان الاقتصاديين من خلال تكامل مختلف العناصر المكونة له.

إن مصطلح التطور المالي (التنمية المالية) لم يأخذ مفهوما موحدا، بل اختلف المفاهيم بين الباحثين والهيئات الدولية تبعا للمقاربة التي تبنوها، فرواد المقاربة الهيكلية أو المادية ربطوا تطور النظام المالي بهيكله واعتبر أن الهيكل هو الذي يتطور، أما رواد المقاربة الوظيفية فتوصلوا إلى أن التطور المالي يعتمد على مدى كفاءة وظائف النظام المالي، في حين أن رواد المقاربة الليبرالية يرون أن التطور المالي والتحرير المالي مصطلحان مترادفان، وللتطور المالي العديد من الآثار الايجابية سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، إلا أن الاستفادة من هذه الايجابيات تتطلب مراعاة جملة من المحددات. وعلى الرغم من الجدل القائم بين الباحثين حول مؤشرات التطور المالي، إلا أن العديد منهم توصلوا إلى أن مؤشرات تطور القطاع البنكي والأسواق المالية هي الأقرب لتحديد المستوى الحقيقي للتطور المالي، نظرا لأنها تعبر عن الأبعاد الرئيسية له.

وفي سياق العولمة المالية، يسعى صانعو السياسات إلى العمل على تعظيم المنافع المتأتية منها في صالح رفع مستويات التطور المالي بالشكل الذي يسمح بتطوير وتحسين جودة الخدمات المالية المقدمة في الاقتصاد، ومن هنا تبرز أهمية وجود نظام المالي متطور ومرن قادر على التكيف مع هذه التوجهات الحديثة للصناعة المالية عالميا.

الفصـــــــــــل الثـــانــي

الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي

الفصل الثاني: الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر الاقتصادية قديمة النشأة التي فرضت نفسها في أي اقتصاد، وقد أصبحت هذه الظاهرة بالغة التعقيد تشكل تهديدا كبيرا على مختلف اقتصادات العالم، سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية، نظرا لما يشهده هذا النوع من الاقتصاد من توسع كبير والتغلغل في جميع المجالات الاقتصادية، هذا ما قد يؤدي إلى إحداث إختلالات على مستوى بيانات وإحصائيات الاقتصاد الكلي بسبب خاصية السرية التي يتميز بها.

ونظرا لان تحديد الوضع الاقتصادي لأي دولة يعتمد بشكل أساسي على دراسة المؤشرات الاقتصادية، فإن السلطات المسؤولة تسعى دائما إلى تحقيق التوازن الكلي عن طريق السياسات الاقتصادية التي يجب أن تبنى على أساس بيانات اقتصادية حقيقية، لكن هذه السياسات غالبا ما تتعرض للفشل إذا ما بنيت على أساس بيانات مغلوطة وغير معبرة عن الواقع، وهو ما ينطبق على الاقتصادات التي تعاني من اتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي فيها، لان وجوده يقلل من فرص تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق السياسات الاقتصادية.

وتعاني الكثير من دول العالم على اختلاف إيديولوجياتها ومستوياتها الاقتصادية من هذه الظاهرة، ويشغل حجم الاقتصاد غير الرسمي نسبة لا يستهان بها من الناتج المحلي الإجمالي خاصة في الدول النامية، لهذا نجد أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي احتلت أهمية كبيرة مؤخرا من طرف الباحثين في مختلف المجالات، وكذا المنظمات الدولية المهتمة بالشأن الاقتصادي العالمي، نتيجة لمختلف الآثار السلبية المترتبة عنها، مما جعلها تمثل تحديا كبيرا يواجه معظم دول العالم.

انطلاقا مما سبق، تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، وذلك على النحو التالي:

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاقتصاد غير الرسمي؛**
- **المبحث الثاني: الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي؛**
- **المبحث الثالث: حجم الاقتصاد غير الرسمي.**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاقتصاد غير الرسمي

مصطلح الاقتصاد غير الرسمي ليس مصطلحا حديثا، بل ظهر مع ظهور النشاط الاقتصادي في المجتمعات، وبغض النظر عن عدد المصطلحات المعبرة عنه، إلا أنهم يتفقون جميعا على خاصية عدم التنظيم التي تميزه عن الاقتصاد الرسمي، وعلى الرغم من وجود مجموعة من الفروق بينه وبين الاقتصاد الرسمي، إلا أن هذا لا ينفي وجود علاقة بينهما.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي والمصطلحات المعبرة عنه

مصطلح الاقتصاد غير الرسمي هو احد أهم المصطلحات التي لاقت اهتماما كبيرا سواء لدى الكتاب، ولدى مختلف الهيئات الدولية المختصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي هي إحدى الظواهر التي توجه نحوها اهتمام العديد من المفكرين والكتاب نظرا لأهميتها في الاقتصاد، وأيضا مجموعة من الهيئات الدولية التي عملت على تحليل الظاهرة ومعرفة حقيقتها، مما أدى إلى ظهور العديد من التعاريف للظاهرة والتي اختلفت باختلاف زاوية النظر إليها بينهم.

أولا: التعاريف المستخدمة من قبل الباحثين حول الاقتصاد غير الرسمي

اختلفت التعاريف الخاصة بمصطلح الاقتصاد غير الرسمي بين الباحثين باختلاف وجهات النظر لكل منهم، إلا أنها في النهاية تعبر عن نفس المعنى على انه ذلك الاقتصاد غير المصرح به، وفي هذا الإطار، نقوم بإعطاء بعض التعاريف حول الاقتصاد غير الرسمي على النحول التالي:

- عرف الاقتصاد غير الرسمي من طرف (Tanzi, 1980, p. 428) بأنه "مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغ عنها للسلطات الضريبية أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية".

- كما عرف الاقتصاد غير الرسمي من طرف (Schneider & Enste, 2000, p. 4) بأنه "عملية إنتاج السلع والخدمات على أساس احتياجات السوق، سواء كانت شرعية أو غير شرعية، دون الكشف عنها في التقديرات الرسمية للناتج المحلي الإجمالي".

- يرى (الشرقاوي، 2006، صفحة 15) أن الاقتصاد غير الرسمي هو عملية "إنتاج السلع والخدمات القائم على أساس السوق سواء كان إنتاجا مشروعا أو غير مشروع، والذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات الرسمية للناتج القومي الإجمالي".

- حسب (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، صفحة 10) يعد **Gutman** أول من لفت الانتباه إلى ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي خلال نشره لبحثه عن الاقتصاد السفلي (**Subterranean Economy**) عام 1977، والذي عرفه على انه "ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي، لكنه لسبب أو لأخر لم يدخل ضمن تلك الحسابات".
- كما ذهب (العباسي، 2016، الصفحات 121,120) إلى كون الاقتصاد غير الرسمي هو "ذلك الجزء من الاقتصاد الإجمالي غير الممثل في الأرقام الرسمية، باعتبار أن مجموع النشاط الرسمي وغير الرسمي يمثل المستوى الفعلي للنشاط الاقتصادي لأي دولة".
- أيضا، عرف (svensson & larsson, 2018, p. 535) الاقتصاد غير الرسمي أيضا على انه "كافة الأنشطة الاقتصادية التي تتم خارج الإطار الرسمي، والتي لا يتم تنظيمها، ومراقبتها، ومراجعتها، وكذا عدم فرض الضرائب عليها من قبل الحكومة".
- في حين يشير (محمود و رمزي، 2019، صفحة 26) إلى أن مصطلح الاقتصاد غير الرسمي يعتمد على المنظور الذي ننظر منه إلى هذا الاقتصاد، فقد ننظر له على انه يضم كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبي، وبالتالي تكون نقطة الانطلاق هي النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الدخول التي تخضع للضريبة، ومنه فإن الاقتصاد غير الرسمي هو "كافة الأنشطة التي تولد دخلا يخضع للضريبة والتي يتم إخفاؤها عن السلطات الضريبية في البلاد بهدف التهرب من دفع الضريبة"، أما في حال النظر إليه من منظور أثر وجوده على مدى دقة حسابات الناتج القومي في الاقتصاد ككل، فيعرف على انه "كافة الأنشطة التي يترتب عليها توليدا للدخل، سواء كانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية، أو سواء كانت خاضعة أو غير خاضعة للضريبة".

ثانيا: التعاريف المستخدمة من قبل الهيئات الدولية حول الاقتصاد غير الرسمي

- يرى **صندوق النقد الدولي (IMF)** في دراسته (IMF, 2020, p. 1) أن "الاقتصاد غير الرسمي لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ بها والمحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة سواء من معاملات نقدية أو معاملات تتم بنظام المقايضة، وبالتالي فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية"، ونلاحظ من هذا التعريف أن صندوق النقد الدولي قد بين أصناف الأنشطة التي تتم داخل هذا النوع من الاقتصاد وذلك من جانب المشروعية.

- كما وحسب (Lautier, 2004, p. 13) فإن **المكتب الدولي للشغل (BIT) ومنظمة العمل الدولية (ILO)** فيعتبران الاقتصاد اقتصادا غير رسميا إذا توفرت فيه المعايير التالية:
  - ✓ سهولة دخول السوق؛
  - ✓ الملكية العائلية للمؤسسة؛
  - ✓ نشاطات على نطاق صغير (صغر حجم المؤسسة)؛
  - ✓ استعمال الموارد المحلية الخاصة (التمويل الذاتي)؛
  - ✓ الاعتماد بشكل واسع على اليد العاملة كأهم عامل للإنتاج؛
  - ✓ أسواق ذات منافسة غير منظمة؛
  - ✓ التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي.

- يعرف **البنك الدولي (WB)** الاقتصاد غير الرسمي في دراسته (WB, 2010, p. 2) على انه "كل الأنشطة القانونية القائمة على إنتاج السلع والخدمات بعيدا عن رقابة السلطات العامة" لأي سبب من الأسباب التالية:
  - ✓ تجنب دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي؛
  - ✓ تجنب دفع الضرائب على الدخل أو القيمة المضافة أو غيرها من الضرائب؛
  - ✓ تجنب الالتزام ببعض الإجراءات الإدارية؛
  - ✓ تجنب الاضطرار إلى تلبية بعض معايير سوق العمل القانونية مثل الحد الأدنى للأجور، الحد الأقصى لساعات العمل، معايير السلامة وغيرها من اللوائح الخاصة بالعمل.

- وقد استعملت **منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)** في دراستها حول قياس الاقتصاد غير الرسمي (OCDE, 2003, p. 13) مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ كتعبير عن الاقتصاد غير الرسمي، والذي يتشكل من أربعة أنواع وهي:
  - ✓ الإنتاج الخفي: وهي أنشطة منتجة ومشروعة لكنها عمدا تختفي عن أنظار السلطات العامة لتجنب دفع الضرائب أو لتجنب تطبيق بعض اللوائح التنظيمية؛
  - ✓ الإنتاج غير المشروع: عبارة عن أنشطة منتجة تولد خدمات ومنتجات ممنوعة من طرف القانون أو أنها غير قانونية عندما تمارس من قبل منتجين ليس لهم ترخيص؛

- ✓ إنتاج القطاع غير الرسمي: أنشطة منتجة تمارس من قبل مؤسسات غير نظامية تابعة للقطاع الأسري، ليست مسجلة و/ أو حجمها اقل مما هو معتاد فيما يتعلق بعدد العاملين ولديها منتج قابل للتسويق؛
- ✓ إنتاج القطاع الأسري الموجه للاستعمال النهائي الخاص: عبارة عن أنشطة إنتاجية تترجم في صورة استهلاك أو تراكم للسلع والخدمات عن طريق الأسر التي تنتجها وتستهلكها.

هذا، وقد اقترحت **لجنة الاقتصاد غير الرسمي لمنظمة العمل الدولية** سنة 2002 في دراستها (ILO, 2002, p. 2) ضمن أشغال مؤتمر العمل الدولي في دورته التسعون أن يستعمل مصطلح "اقتصاد غير رسمي" بدلا من "القطاع غير الرسمي" لأنه يوضح تنوع المؤسسات والأعمال والوظائف غير الرسمية، فضلا عن تواجدهم في كافة القطاعات، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية.

مما سبق، يمكن استنتاج أن **الاقتصاد غير الرسمي هو كل نشاط اقتصادي يدر دخلا داخل إقليم الدولة، لكنه غير مصرح به ولا يدرج ضمن الحسابات القومية أو الأجهزة الضريبية التابعة للدولة، سواء كان نشاط مشروع أو غير مشروع.**

الفرع الثاني: المصطلحات المعبرة عن الاقتصاد غير الرسمي

لقد تعددت التسميات المطلقة على هذا النوع من الاقتصاد، إلا أن اغلب الاقتصاديين المختصين في هذا المجال أجمعوا على تقسيم المصطلحات التي استخدمت لتسمية الظاهرة إلى ثلاثة مجموعات تمثلت فيما يلي:

أولا: مجموعة المصطلحات المعبرة عن العلاقة مع الاقتصاد الرسمي

تشير هذه المجموعة إلى علاقة الظاهرة بالاقتصاد الرسمي، كعملية ديناميكية تؤثر في الاقتصاد الرسمي وتتأثر به، وغالبا ما يفضل الخبراء حسب (بودلال، 2007، صفحة 34) استخدام احد مفاهيم هذه المجموعة، باعتبار أن معظم عناصر الظاهرة هي نتيجة رد فعل على السياسة المعلنة في الاقتصاد الرسمي، و**الجدول 4** يوضح ابرز مصطلحات هذه المجموعة.

الجدول 4: المصطلحات المستخدمة للتعبير عن الاقتصاد غير الرسمي من خلال علاقتها بالاقتصاد الرسمي

الانجليزية	الفرنسية	العربية
Seconde Economy	Economie Secondaire	الاقتصاد الثانوي
Parallel Economy	Economie Parallèle	الاقتصاد الموازي
Dual Economy	Economie Duale	الاقتصاد المزدوج
Shadow Economy	Economie de l'ombre	الاقتصاد الظلي
Peripheral Economy	Economie Périphérique	الاقتصاد المحيطي
Gray Economy	Economie Grise	الاقتصاد الرمادي
Alternative Economy	Economie Alternative	الاقتصاد البديل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بورعدة، 2019، صفحة 10) و(العباسي، 2016، صفحة 120)

ثانيا: مجموعة المصطلحات المعبرة عن عدم نظامينة الظاهرة

تشير إلى مفهوم اللانظامية للظاهرة، على اعتبار أنها غير مسجلة بشكل نظامي أو رسمي لدى السلطات المعنية، سواء كانت نشاطات مشروعة أو غير مشروعة، والتي تشمل المصطلحات الموضحة في **الجدول 5**.

الجدول 5: المصطلحات المستخدمة للتعبير عن الاقتصاد غير الرسمي من خلال مفهوم اللانظامية

الانجليزية	الفرنسية	العربية
Informal Economy	Economie Informelle	الاقتصاد غير الرسمي
Illegal Economy	Economie Illégale	الاقتصاد غير القانوني
Undeclared Economy	Economie Non Déclarée	الاقتصاد غير المعلن
Unregistred Economy	Economie Non Enregistre	الاقتصاد غير المسجل
Irregular Economy	Economie Irrégulière	الاقتصاد غير المنظم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بورعدة، 2019، صفحة 10) و(العباسي، 2016، صفحة 120)

ثالثا: مجموعة المصطلحات المعبرة عن سرية الظاهرة

تعبر هذه المجموعة عن الظاهرة من خلال مفهوم السرية، لأن معطياتها غير معروفة وغير مدرجة ضمن الحسابات القومية، ومن ابرز سمات الظاهرة هي السرية في معاملاتها، والجدول الموالي يبين المصطلحات التي أطلقت عليها كدلالة على السرية.

الجدول 6: المصطلحات المستخدمة للتعبير عن الاقتصاد غير الرسمي من خلال مفهوم السرية

الانجليزية	الفرنسية	العربية
Underground Economy	Economie Clandestine	الاقتصاد السري
Hidden Economy	Economie Cachée	الاقتصاد الخفي
Submerged Ecnomy	Economie Submergée	الاقتصاد المغمور
Occult Economy	Economie Occulte	الاقتصاد الغامض
Invisible Economy	Economie Invisible	الاقتصاد غير المرئي
Unnoticed Economy	Economie Non Observé	الاقتصاد غير الملاحظ

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بورعدة، 2019، صفحة 10) و(العباسي، 2016، صفحة 120)

المطلب الثاني: نشأة وتطور الاقتصاد غير الرسمي

وفقا لـ (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، صفحة 13) هناك قناعة بأن ظهور الاقتصاد غير الرسمي سبق ظهور الدولة والاقتصاد الرسمي المرتبط بها، فمن الناحية التاريخية، عندما كان الأفراد يعيشون في مجموعات صغيرة لم ترتقي لمرتبة الدولة، كانوا يقومون بأنشطة اقتصادية وتجارية من صناعة ورعي ومقايضة، ولم يكونوا بحاجة إلى لحصول على ترخيص من أي جهة للقيام بمثل هذه الأنشطة، وبالتالي يمكن القول أن هذه الأنشطة غير الرسمية بدأت بصورة غير رسمية في ظل غياب الدولة عن النشاط الاقتصادي.

وكما أوضحت (بورعدة، 2014، صفحة 14)، فإنه ومع بداية ظهور الدولة وبداية وضعها للقوانين والتشريعات لتنظيم تلك الأنشطة داخل إقليمها، أصبحت تلك الأنشطة تخضع للقوانين واللوائح أو ما يعرف بالاقتصاد الرسمي، لذلك أصبح من الضروري البحث عن دخل يسمح للدولة بتغطية تكاليفها أو نفقاتها، وبالتالي أصبح لزاما عليها إعطاء أهمية بالغة للاقتطاعات الضريبية والتركيز عليها كحل لتمويل ميزانيتها عن طريق توسيع القاعدة الضريبية عن طريق إخضاع كل الأفراد الذين يمارسون أنشطة مربحة إلى الضريبة، من خلال إلزامهم بالتصريح بالمداخيل المتأتية من النشاطات التي يمارسونها، مع فرض عقوبات قانونية على أي نشاط غير مصرح به واعتباره نشاط غير قانوني، إلا انه بعد فرض الدولة لتلك القوانين والعراقيل التي تسببت في إنقاص ربح الأفراد، أدى ذلك إلى انتهاكهم لهذه القوانين لتجنب دفع جزء من أرباحهم كضريبة للدولة، لان الغرض الأساسي لأي نشاط هو تعظيم الأرباح.

مما سبق، يمكن القول **أن ظهور النشاط الاقتصادي غير الرسمي ارتبط بظهور نظام اقتصادي قائم على وجود الضرائب، فوجود الضرائب فرق بين أنواع الاقتصاد القائم، وحول النشاط الاقتصادي إلى طريقين، الأول يصب في مصب رسمي ويدخل في حسابات الدولة، والثاني يصب في مصب غير رسمي مختفي عن أعين الدولة.**

وقد طرح مفهوم الاقتصاد غير الرسمي وفقا لـ (بورعدة، 2014، صفحة 15) لأول مرة من قبل مكتب العمل الدولي في تقرير نشره عن طبيعة العمل سنة 1972 في كينيا، والذي اقر بوجود قطاع هامشي وغير منظم ينتج سلعا ويخلق وظائف ودخولا للفقراء، وسمي منذ ذلك الحين بالقطاع غير الرسمي أو القطاع غير المنظم، ولكن في الحقيقة هذا المصطلح قد استخدم قبل ذلك من قبل الاقتصادي **Keith Hart** سنة 1971 خلال ندوة أقيمت في معهد كدراسات التنمية بجامعة SUSSEX التي كان يدور موضوعها حول البطالة داخل المدن في إفريقيا، بالإضافة إلى مقالة أخرى كتبها سنة 1971 حول الدخل غير الرسمي في غانا، ولكن لم تصدر إلا سنة

1973 في مجلة دراسات إفريقيا الحديثة **African studies The journal of modern** التي تصدرها جامعة كامبردج بعنوان مزايا الدخل غير الرسمي والعمالة الحضرية في غانا.

وقد أكد (سي محمد، 2019، صفحة 5) على أن زيادة الاهتمام بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من قبل صانعي السياسات جاءت بعد نشر مقال سنة 1977 في جريدة **Financial analystes journal**، والذي صرف انتباه الصحافة الأمريكية لهذا الموضوع نتيجة للجهود التي بذلها الاقتصادي **Gutmman** في محاولة للوصول إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي، بحيث تعد هذه المحاولة هي الشرارة الأولى للاهتمام السياسي والأكاديمي لمناقشة موضوع هذا النوع من الاقتصاد.

وبالتالي، يمكن ملاحظة **أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ظهرت مع ظهور الإنسان وحاجته إلى النشاط الاقتصادي لتلبية متطلبات حياته، ولكن بروز الظاهرة وبداية الاهتمام بها جاء بعد تأسيس الاقتصاد الرسمي، بما انه يعتبر منافسا وعقبة له في نفس الوقت، هذا ما جعل مختلف المفكرين والهيئات يسعون إلى فهم سير هذا النوع من الاقتصاد، وأخذ نشاطاته بعين الاعتبار.**

المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد غير الرسمي

يتميز الاقتصاد غير الرسمي بمجموعة من الخصائص أو السمات التي تميزه عن الاقتصاد الرسمي، ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي:

الفرع الأول: خصائص متعلقة بالاقتصاد غير الرسمي عامة

يتميز الاقتصاد غير الرسمي بكل جوانبه بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:

أولا: السرية

تتجسد خاصية السرية في الاقتصاد غير الرسمي حسب (نبيه، 2008، الصفحات 30,20) في حقيقة أنها لا تخضع لسيطرة ورقابة الحكومية، ولا يتم تسجيل مدخلاتها ومخرجاتها في الحسابات القومية، كما انه لا يعترف بالتشريعات الصادرة من الجهات الحكومية، أي انه اقتصاد يقوم بإخفاء نشاطاته إما جزئيا بعيدا عن أعين السلطات الضريبية في حال الأنشطة غير الرسمية المشروعة، أو كليا بعيدا عن أعين الأفراد وباقي السلطات العمومية في حال الأنشطة غير الرسمية غير المشروعة.

ثانيا: المرونة

بالإضافة إلى خاصية السرية التي يتميز بها الاقتصاد غير الرسمي، فنجد انه قد اكتسب الاقتصاد غير الرسمي نتيجة عدم خضوعه للقوانين الرسمية خاصية المرونة الناتجة عن القواعد الخاصة التي يعمل بها، والتي أوضحتها (بورعدة، 2019، صفحة 17) في النقاط التالية:

- مرونة العمل، سواء من جهة ساعات العمل والإجازات التي تختلف حسب نوع النشاط وحاجاته، أو من جهة علاقات العمل التي غالبا ما تكون بين أفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء؛
- مرونة الأجر، والذي يتحدد حسب طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يمارس فيه، وبحسب قيمة الحد الأدنى للأجور المعمول به في الاقتصاد الرسمي؛
- مرونة نظام السوق، نظرا لأن التسويق في الاقتصاد غير الرسمي يعتمد غالبا على العلاقات الشخصية والأسرية والعقود غير الرسمية في الإنتاج والتبادل، نظرا لعدم وجود قنوات للاتصال والتسويق على نطاق واسع، هذا ما يؤدي غالبا إلى زيادة المنافسة، حيث لا توجد قواعد وضوابط رسمية تسيرها وتراقبها.

ثالثا: عدم التنظيم

يرى (رمضاني، 2011، صفحة 35) أن هذا الاقتصاد يتسم بعدم الامتثال للقيود التنظيمية من حيث تنظيم العمل، نمط الإنتاج، التسويق وتشغيل مختلف القوى العاملة بما فيها الأطفال.

الفرع الثاني: خصائص متعلقة بالعمل في الاقتصاد غير الرسمي

من بين أهم جوانب الاقتصاد غير الرسمي هو الجانب المتعلق بالعمل غير الرسمي، والذي يتميز حسب (محمود و رمزي، 2019، الصفحات 34,33) بالخصائص التالية:

أولا: سهولة الدخول إلى سوق العمل

يتميز الاقتصاد غير الرسمي بسهولة الدخول في أنشطة مختلفة، مثل التجارة الفردية والتجارة عبر الهاتف المحمول، وبالتالي فإن دخول هذا النوع من الاقتصاد لا يتطلب الكثير من القدرات المالية والمهنية، مما يوفر فرصة للعمال لتحقيق منافع مالية في بداية حياتهم المهنية أو عند التقاعد لتحقيق مكاسب مالية؛

ثانيا: تفاوت حجم الدخول المتحصل عليها

يعتمد حجم أو مقدار دخل العمال في الاقتصاد غير الرسمي على نوع النشاط الذي يمارسونه، فالأجور تكون متدنية في الأنشطة المشروعة من الجانب القانوني كالحرف المنزلية الصغيرة والورش البسيطة، في حين

تكون مرتفعة في بعض الأنشطة غير المشروعة أو الممنوعة قانونيا كتجارة المخدرات، بسبب اختلاف درجة الخطورة في هذه الأنشطة؛

الفرع الثالث: خصائص متعلقة بوحدات الاقتصاد غير الرسمي

تتميز الوحدات الاقتصادية الناشطة ضمن الاقتصاد غير الرسمي ببعض الخصائص أهمها:

أولا: استخدام التكنولوجيا

يعتمد مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الاقتصاد غير الرسمي وفقا لـ (معتوق، 2012، صفحة 30) على طبيعة النشاط، فبعض أنشطة المشروعة الصغيرة كالورش الصغيرة والوحدات المتناهية في الصغر تستخدم مستوى متدني من التكنولوجيا، أو قد لا تكون موجودة، وعلى الرغم من ظهور أنشطة في هذا الاقتصاد تستخدم شبكات الاتصال والبرمجيات الحديثة، إلا أنها لا تزال محدودة الأثر، في حين أن هناك أنشطة تستخدم مستوى متطور من التكنولوجيا خاصة الأنشطة غير المشروعة كغسيل الأموال بهدف إبقائها خارج مراقبة الحكومة.

ثانيا: صغر حجم الوحدات

يتسم العمل في الاقتصاد غير الرسمي حسب (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، صفحة 20) بصغر حجم الوحدات إن وجدت، كما انه غالبا لا يوجد مكان محدد لممارسة النشاط الاقتصادي، أما فيما يخص عدد العمال فغالبا لا يتجاور 10 عمال على مستوى الوحدة، فحسب الدراسة التي قامت بها منظمة العمل الدولية سنة 2003 فإن 61٪ من وحدات الاقتصاد غير الرسمي تستخدم أقل من 5 عمال، و33٪ تستخدم ما بين 5 و10عمال، و5٪ منها تستخدم أكثر من 10 عمال.

ثالثا: انخفاض مستوى التمويل

نظرا لانخفاض حجم الوحدات القائمة في الاقتصاد غير الرسمي من حيث حجم الإنتاج وعدد العمال، فإنها حسب (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، صفحة 20) لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، وغالبا ما يكون لهذه الوحدات قدرا مالية ضعيفة، لأنها تعتمد على رأس المال الخاص فقط نتيجة لعدم قدرتها على الاقتراض.

مما سبق، نجد أن **الاقتصاد غير الرسمي يتميز بمجموعة من الخصائص التي زادت من حدة آثاره على الاقتصاد الرسمي، وتعتبر هذه الخصائص من العوامل التي زادت من قوته وساهمت في توسع حجمه، مما يجعل من الصعب السيطرة عليه.**

المطلب الرابع: الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي والعلاقة بينهما

على الرغم من أن الاقتصاد غير الرسمي يختلف عن الاقتصاد الرسمي في نواحي كثيرة، إلا أن هناك اتفاقا على أن نشاط الاقتصاد غير الرسمي ليس منفصلا عن نشاط الاقتصاد الرسمي، بل هناك تشابك بينهما والذي ينعكس في العلاقات التي تحدث بشكل غير مباشرة بينهما.

الفرع الأول: الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي

يمكن التفريق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي من خلال **الجدول 7**.

الجدول 7: الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي

نوع الاقتصاد	الاقتصاد غير الرسمي	الاقتصاد الرسمي
شرعية النشاط	- غير قانوني/ مشروع/ غير مشروع	- قانوني/ مشروع
الأهداف الرئيسة	- تحقيق مداخيل في السوق - مخالفة تشريعات العمل - عدم دفع الضرائب	- تحقيق اقصر ربح ممكن في السوق - تطبيق تشريعات العمل - الالتزام بتشريعات العمل
تنظيم السوق	- غياب الحواجز عند الدخول - أسواق غير محمية - منتجات مقلدة أو قد تكون محظورة	- وجود حواجز عند الدخول - علامات مسجلة ومحمية - منتجات معيارية وأصلية
التكنولوجيا	- كثيفة العمالة - محلية - وحدات إنتاجية صغيرة ومحدودة	- كثيفة رأس المال - حصرية ومستوردة - إنتاج واسع النطاق
التمويل	- مصادر ذاتية شخصية	- بواسطة البنوك غالبا
التنظيم	- غير منظم	- منظم
الحقوق	- غير محفوظة	- محفوظة بموجب القانون

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (عمامرة، ممو، و عوادي، 2022، صفحة 171)

الفرع الثاني: العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي

لقد ظهرت ثلاث تيارات فكرية التي تطرقت إلى مسالة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي والتي بينتها في (قارة، 2009، صفحة 41) النقاط التالية:

أولا: التيار الثانوي

يرى بأن الاقتصاد غير الرسمي هو اقتصاد هامشي لا يرتبط مباشرة بالاقتصاد الرسمي، ويعتبره مصدر الفقراء، وقد ظهر كنتيجة لعجز النمو الاقتصادي والتطور الصناعي في امتصاص البطالة؛

ثانيا: التيار البنيوي

يرى بان الاقتصاد غير الرسمي ينشا من الاقتصاد الرسمي، وأن الرأسماليون الذين لهم نفوذا يحاولون إضعاف علاقات العمل بين القطاعين، وبالتالي جعل اليد العاملة غير الرسمية تحت تبعيتهم من أجل تخفيض تكلفة العمل وتحسين جو المنافسة؛

ثالثا: التيار القانوني

يرى هذا الاتجاه أن العمل غير الرسمي أو الأنشطة غير المصرح بها ليست سوى رد فعل معقول للمبالغات القانونية المفروضة من الإدارة في الاقتصاد الرسمي.

وتتحدد العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي أيضا من منظور أن الاقتصاد غير الرسمي يتعايش جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، وبسبب بعض الاعتبارات، لا يمكن أن يعمل كقطاع بمفرده، وقد تم تلخيص هذه الاعتبارات بناءا على (بورعدة، 2014، صفحة 25) في النقاط التالية:

- يعتمد الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في عملية التموين والحصول على اليد العاملة ذات المهارة مقابل محفزات مالية؛
- يقوم الاقتصاد غير الرسمي بتوزيع منتجاته في السوق الرسمية إلى جانب منتجات الاقتصاد الرسمي؛
- يعتبر الاقتصاد الرسمي مرجعا للاقتصاد غير الرسمي في عملية تسعير منتجاته حيث تكون منخفضة السعر بالمقارنة مع منتجات الاقتصاد الرسمي؛
- يعتمد الاقتصاد غير الرسمي على علامات مقلدة ذات سمعة جيدة في الاقتصاد الرسمي.

ولهذا نجد أن المسؤولين على إدارة الاقتصاد غير الرسمي يسعون إلى إقامة علاقة بين أنشطتهم والأنشطة الاقتصادية الرسمية من اجل تعظيم المكاسب والعوائد من الأنشطة غير الرسمية، وإعطاء صفة

الشرعية أو القانونية لأنشطتهم في المجتمع، حيث يقر (Bill, 2006, pp. 7,8) بان الاقتصاد غير الرسمي يعتبر مصدرا بديلا للسلع والخدمات غير المتوفرة في الاقتصاد الرسمي.

كما يمكن أن نلاحظ أن هناك علاقة تغذية مرتدة (عكسية) بين أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وأنشطة الاقتصاد الرسمي، إذ يرى (عبد الحميد، 2003، صفحة 240) أن الاقتصاد غير الرسمي يسعى إلى تحقيق أهدافه من التعامل مع الاقتصاد الرسمي، والاقتصاد الرسمي بسياساته وآلياته والتغيرات الموجودة في نظمه وضعف نفوس بعض القائمين على إدارته، يعمل على تغذية أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وزيادتها في ظل غياب إستراتيجية واضحة لمواجهته.

على الرغم من الفروق المتعددة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي، إلا أن هناك دائما علاقة بين الاقتصاديين، ولقد تعددت التيارات والآراء المفسرة للعلاقة بينها حسب نظرة كل جهة، هذا ما جعل كل من القائمين على الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي يسعون إلى إقامة علاقات بينهما لاستفادة كل اقتصاد من مزايا الآخر.

وقد تبين من خلال هذا المبحث **أن مصطلح الاقتصاد غير الرسمي يشير إلى تلك الأنشطة الاقتصادية التي لا يتم التصريح بها وبمداخيلها، حيث أن هذه الأنشطة لم تنشا حديثا، بل ظهرت قبل ظهور أنشطة الاقتصاد الرسمي، واهم ما يميز هذا الاقتصاد عن نظيره الرسمي هو السرية التامة في أنشطته، ورغم تعدد الفروق بينهما، إلا أن ذلك لا ينفي وجود علاقات بين الاقتصاديين، إذ يمكن اعتبار أن كل اقتصاد مكمل للأخر.**

المبحث الثاني: الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي

شهد الاقتصاد غير الرسمي مؤخرا وتوسعا كبيرا في مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك بتغلغله فيها بمختلف أشكاله، ويعود هذا التوسع إلى عدد من الأسباب، منها أسباب اقتصادية وسياسية وغيرها.

المطلب الأول: أشكال الاقتصاد غير الرسمي

هناك أشكال مختلفة للاقتصاد غير الرسمي والتي تحدد حسب المعيار أو التقسيم المعتمد عليه، ومن أهم تلك التقسيمات نذكر ما يلي:

الفرع الأول: حسب النطاق الجغرافي

يتقسم الاقتصاد غير الرسمي حسب النطاق الجغرافي بناءا على (عبد الحميد، 2013، صفحة 91) كالتالي:

أولا: اقتصاد غير رسمي محلي

يكون على مستوى حدود دولة معينة، بمعنى انه يشمل جميع الأنشطة غير الرسمية الموجودة فيها؛

ثانيا: اقتصاد غير رسمي إقليمي

يكون على مستوى مجموعة الدول التابعة لنفس الإقليم، أي جميع الأنشطة غير الرسمية التي تتم في منطقة إقليمية واحدة لمجموعة الدول؛

ثالثا: اقتصاد غير رسمي دولي

يكون على مستوى كل دول، ويضم هذا النوع كل الأنشطة الاقتصادية القائمة في شكل غير قانوني في العالم.

الفرع الثاني: حسب مشروعية النشاط

ينقسم الاقتصاد غير الرسمي حسب مشروعية النشاط إلى الأنواع التالية:

أولا: اقتصاد غير رسمي ذو أنشطة مشروعة

حسب (اندراوس، 2005، صفحة 17) هو ذلك الاقتصاد الذي يضم أنشطة اقتصادية تنتج سلع وخدمات مشروعة يتولد عنها دخول غير واضحة للسلطات الرسمية، والتي ذكر (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، صفحة 25) منها ما يلي:

- أنشطة الأسر المنتجة كتربية الدواجن والمزارع السمكية وتربية الحيوانات؛
- الباعة المتجولون حيث يعتبر هذا النشاط من أوسع نشاطات الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم؛
- المشروعات التجارية والصناعية والحرفية الصغيرة.

ثانيا: اقتصاد غير رسمي ذو أنشطة غير مشروعة

هو ذلك الاقتصاد الذي يضم أنشطة اقتصادية محظورة أو غير مشروعة، وينقسم حسب (اندراوس، 2005، الصفحات 18,17) إلى:

- أنشطة منتجة لسلع وخدمات غير مشروع، ومن أمثلتها أنشطة الجريمة كتهريب المخدرات، الرشوة، ومختلف الأنشطة التي تجرمها القوانين في معظم دول العالم؛
- أنشطة معارضة للوائح التي تضعها الدولة إما لتنظيم المعاملات بين الأفراد والمؤسسات، أو لتحقيق أهداف اقتصادية مثل الأنشطة التجارية في السوق الصرف الأجنبي غير الرسمي، تهريب السلع المشروعة، والأنشطة التي تتعارض مع قوانين العمل والهجرة.

ويمكن توضيح أنواع الاقتصاد غير الرسمي حسب شرعية النشاط من خلال **الشكل 4** كما يلي:

الشكل 4: أنواع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي

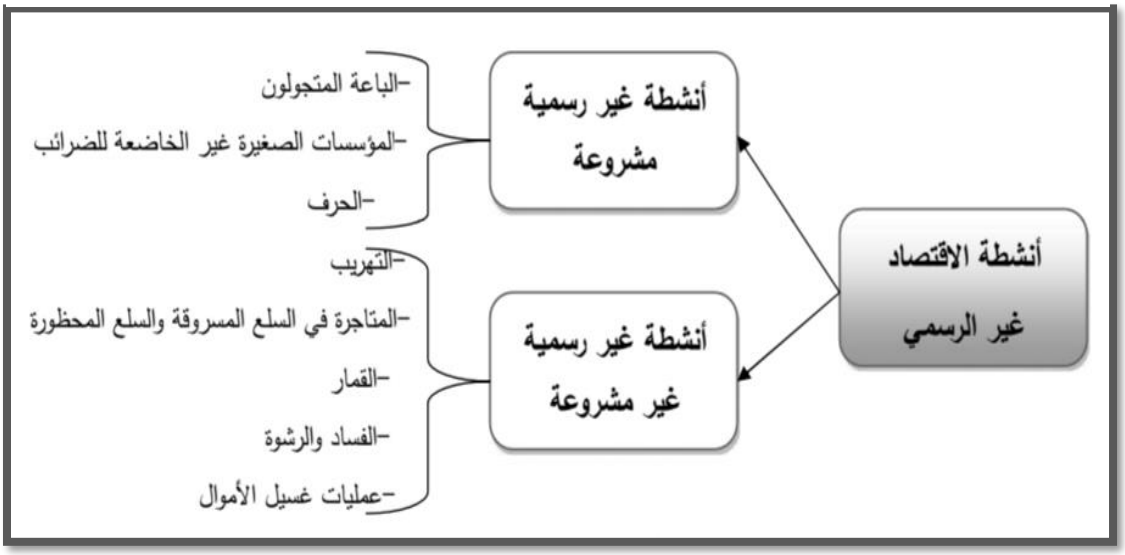

المصدر: (توهامي، قيرة، و ديلمي، 2004، صفحة 101)

الفرع الثالث: حسب خصائص السوق

بناءا على (اندراوس، 2005، صفحة 18)، ينقسم الاقتصاد غير الرسمي حسب خصائص السوق إلى الأنواع التالية:

أولا: اقتصاد غير رسمي ذو أنشطة نقدية

هي تلك النشطة للسلع والخدمات التي يمكن تبادلها من خلال الأسواق، وتستخدم النقود كوسيط للتبادل سواء كانت أنشطة مشروعة أو غير مشروعة؛

ثانيا: اقتصاد غير رسمي ذو أنشطة غير نقدية

هي تلك الأنشطة المنتجة لسلع وخدمات لا يتم تبادلها من خلال الأسواق، إذ قد تستهلك ذاتيا من قبل وحدات الإنتاج أو تبادلها باستخدام نظام المقايضة.

الفرع الرابع: حسب مصدر الدخل غير المسجل

أيضا، وحسب (اندراوس، 2005، صفحة 19)، يتم تقسيم الاقتصاد غير الرسمي انطلاقا من تقسيم الدخل غير المسجل حسب مصدره والذي يشكل جزء من إجمالي الدخل القومي لكن لم يدرج بالحسابات القومية إلى:

أولا: الدخل المستمد من خلال الأنشطة غير الرسمية المشروعة

هو ذلك الدخل الناتج عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي المشروعة، وغير مسجل بالحسابات القومية لأسباب تتعلق بطبيعة القواعد والعادات المتعلقة بالتسجيل؛

ثانيا: الدخل المستمد من خلال الأنشطة غير الرسمية غير المشروعة

هو ذلك الدخل الناتج عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي غير مشروعة، وبالتالي لا يتم تسجيله بالحسابات القومية بسبب طبيعة النشاط.

ومنه، **يمكن تقسيم الاقتصاد غير الرسمي على أساس مجموعة من المعايير السابقة، التي تعبر عن أهم السمات التي تميزه، سواء من جانب النطاق، أو المشروعية، أو غيرها.**

المطلب الثاني: أسباب ظهور ونمو الاقتصاد غير الرسمي

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى ظهور الاقتصاد غير الرسمي وساهمت بطريقة ما في توسع نشاطه، والتي اختلفت بين أسباب اقتصادية، إدارية، سياسية، وغيرها.

الفرع الأول: أسباب اقتصادية

من أبرز أسباب الاقتصادية التي ساهمت في بروز الاقتصاد غير الرسمي وتوسعه حسب (ساعو و سيار، 2020، صفحة 69) ما يلي:

- عجز الاقتصاد الوطني عن خلق فرص عمل تستوعب القوى العاملة التي تدخل في سوق العمل للمرة الأولى؛
- انخفاض مستوى أجور الأفراد وجموده لمدة طويلة مع الارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث يجد الأفراد أنفسهم مضطرين للعمل في الاقتصاد غير الرسمي للحفاظ على مستوى معيشتهم؛
- ارتفاع مستويات البطالة مما يؤدي إلى توجه أفراد للعمل في الاقتصاد غير الرسمي والبحث عن فرص عمل أخرى إضافية فيه؛
- الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة، طبيعتها التي تميل إلى القيام بمعظم معاملاتها باستخدام النقود السائلة التي تساعد في تسهيل عملية التهرب الضريبي، كما أن محاولات تطبيق نظام ضريبي محكم تنطوي على إفلاس العديد من المشروعات الصغيرة؛
- الافتقار إلى السلع الاستهلاكية والرأسمالية التي تمتاز بكونها ضرورية للمجتمع والتي يجب أن تكون في متناول الجميع يمكن التلاعب بها وإعادة بيعها بشكل غير قانوني في الاقتصاد غير الرسمي، مما يؤدي إلى توليد دخول غير رسمية.

الفرع الثاني: أسباب إدارية وقانونية

تزداد حوافز الأنشطة غير الرسمية مع زيادة السيطرة على الاقتصاد الرسمي وارتفاع الضرائب، وربما يكون احد أهم الأسباب التي تدفع الأفراد سواء كانوا عمالا، أو أصحاب رؤوس أموال إلى التوجه للاقتصاد غير الرسمي هي تلك الإجراءات القانونية والإدارية التي تقيد نشاطهم، وبناءا على (حمودة، 2019، الصفحات 38-43)، نلخص أهم هذه الأسباب فيما يلي:

- الأنظمة الضريبية غير العادلة التي تدفع الأفراد والمنشات إلى البحث عن حيل وطرق تمكنهم من التهرب من الضرائب مثل تزوير الحسابات، وبالتالي سوف تقودهم حتما إلى التوجه نحو الاقتصاد غير الرسمي وذلك بصورة مباشر أو غير مباشرة؛
- ارتفاع نسب الاشتراكات الاجتماعية من الضمان والتأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد التي تؤدي بأرباب العمل إلى عدم التصريح بالعمال لتفادي دفع أجر أعلى كأحد تكاليف العمالة، ويؤدي التهرب من هذه الاشتراكات إلى زيادة أجور العمال لأنها غير خاضعة للضريبة؛
- تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية وارتفاع الرسوم في أسواق العمل، كالحد الأدنى للأجور المفروض قانوني، وأيضا القيود في سوق السلع مثل ضوابط الأسعار وحصص الاستيراد، بالإضافة إلى القيود المفروضة على سوق الصرف الأجنبي المرتبطة بأسعار الصرف التي تشهد تفاوتا كبير عن مستوى التوازن؛
- تفاقم ظاهرة الفساد الإداري والتي زادت العبء على الأفراد وساهمت في تفاقم مشكلات الاقتصاد بكافة أشكاله.

الفرع الثالث: أسباب اجتماعية وعقائدية

يرى (نبيه، 2008، الصفحات 50,49) انه من أهم الأسباب الاجتماعية المساهمة في تفاقم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ما يلي:

- الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومدخلات سوق العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات البطالة، ويساهم في زيادة الآفات الاجتماعية كالضياع وتشتت، فيجد الفرد نفسه مساهما في تكريس ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي خاصة الأنشطة غير المشروعة منه؛
- الفساد السلوكي والذي من أبرز مظاهره الأنانية والذاتية وتطبيق مبدأ الغاية تبرر الوسيلة؛
- الفساد الأخلاقي وانتشار الخيانة والسرقة والنصب والتدليس وجميع القيم السلبية في المجتمع؛
- الفساد العقائدي (الديني) والبعد عن القيم الإسلامية في كافة المعاملات وتزايد ظاهرة أكل أموال الناس بالباطل والتعامل في الحرام الخبيث.

الفرع الرابع: أسباب سياسية وأمنية

تعتبر الجوانب السياسية والأمنية من الأسباب المهمة لظهور ونمو الاقتصاد غير الرسمي، فحسب (بورعدة، 2014، صفحة 34) فإن ضعف الأجهزة الحكومية في تحقيق الاستقرار السياسي يمكن أن يؤدي إلى توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي، مثل حال الدول التي تتزايد فيها ظاهرة الإرهاب والحروب الأهلية، التي

تتسبب في تدمير للبنى التحتية الاقتصادية وتعطيل التنمية، هذا ما يؤدي إلى ظهور الأنشطة غير الرسمية، سواء شرعية أو غير شرعية، نتيجة لتوجه كل اهتمام الأجهزة الحكومية للبحث عن طرق توفير الاستقرار الأمني والسياسي فيها.

مما سبق، يتضح أن **ظهور الاقتصاد غير الرسمي لم يرتبطا بأسباب اقتصادية فحسب، بل هناك العديد من الأسباب الأمنية والاجتماعية وغيرها التي ساهمت بشكل اكبر في توسعه، خاصة في ظل التطورات الأمنية التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة، بالإضافة إلى المعوقات الإدارية والقانونية التي تتميز بها الدول المتخلفة خاصة.**

المطلب الثالث: مجالات نشاط الاقتصاد غير الرسمي

شهد الاقتصاد غير الرسمي توسعا كبيرا في السنوات الأخيرة من خلال انتشاره في مختلف الأسواق، وتمثلت الأسواق التي يتغلغل فيها هذا الاقتصاد فيما يلي:

الفرع الأول: سوق السلع

من أكثر الأسواق التي يهيمن عليها نشاط الاقتصاد غير الرسمي سوق السلع، نتيجة لتعدد أشكال التدخل الحكومي فيه، مثل تحديد حصص الاستيراد والتصدير، وضع الحدود القصوى للأسعار، وغيرها من التدخلات التي تسبب نقصا في العرض السلعي، ونظرا لضعف مرونة هيكل الإنتاج، فإن هذا القصور يخلق طلبا لم يتم إشباعه مع وجود عرض محدود يخضع لقيود تؤثر على ربحية المنتجين بالسالب، وهنا تلتقي رغبات كل من طالبي السلع وعارضيها، مما يؤدي إلى نشوء سوق غير رسمي يلبي حاجات الطرفين بعيدة عن رقابة السلطات الحكومية، وكما ذكر سابقا فإن السوق غير الرسمي للسلع ينشأ من خلال رغبات جانبي السوق والمتمثلين بناءا على (اندراوس، 2005، الصفحات 47-51) في:

أولا: جانب العرض (المنتجين)

عند تحديد السعر الأقصى للسلع، يوجه المنتجون جزءا من إنتاجهم إلى السوق غير الرسمي بهدف تحقيق مكاسب أعلى، وتتوقف مقدرة المنتجين على تحقيق الأرباح في هذه السوق بناءا على حجم التكاليف والمخاطر التي قد يتحملونها عند القيام بعملية البيع في السوق غير الرسمي بدلا من السوق الرسمي، والمتمثلة في مخاطر اكتشاف التعامل في السوق غير الرسمي وتكلفة تجنبها، وأيضا الغرامات والرشاوى التي قد تدفع في حال الاكتشاف، ومع ذلك، مع استمرار المنتجين في المتاجرة في السوق غير الرسمي والقدرة على معالجة هذه

العقبات، قد تنخفض هذه التكاليف، كما أن تطور مؤسسات وتقنيات التسويق في السوق غير الرسمي سيؤدي إلى تخفيض تكاليف التشغيل به، ويمكن إفترض حالتين لتعامل المنتجين مع المخاطر:

- في حال ما كان المنتجون يتسمون بالحيادية تجاه الخطر، بمعنى أنهم يسعون إلى تعظيم صافي الأرباح بعد خصم التكلفة المتوقعة للعقوبات؛
- في حال ما كان المنتجون ينفرون من الخطر، فسوف يطالبون بتعويضات إضافية لضمان الأنشطة الخطرة في السوق غير الرسمي، هذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التشغيل في السوق غير الرسمي؛

ثانيا: جانب الطلب (المستهلكين)

عندما تحدد الحكومة السعر لسلعة ما دون السعر التوازني في السوق الحرة، يزداد طلب المستهلكين على تلك السلعة سوف يزداد، وإذا كان المستهلكون يتمتعون بحرية شراء السلع بالكمية التي يرغبونها، فإنهم سوف يتنافسون للوصول إليها مقابل إنفاق الكثير من الجهد والوقت في البحث عن تلك السلعة، والتحكم في عملية توزيع السلع، ومن الممكن أن يقوموا بتقديم رشاوى تنافسية للأطراف الذين يتحكمون في عملية تقنين السلعة والتي تعرف بالتكاليف السرية لإتمام المعاملات.

ويجب الإشارة إلى أن **وجود أسواق غير رسمية للسلع يترتب عليه تحقيق دخول كبيرة لا تبلغ للإدارة الضريبية، هذا ما سيؤدي إلى تشويه قياس مستويات النشاط الاقتصادي.**

الفرع الثاني: سوق الصرف الأجنبي

تعتبر سياسات التدخل الحكومي أو القيود التي تضعها السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي الرسمي من ابرز أسباب نشوء سوق الصرف الأجنبي غير الرسمي، فعندما تحدد السلطة النقدية السعر الإداري للصرف الأجنبي وتحدد قيمة العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، سينكمش معروض الصرف الأجنبي، بحيث يمتنع الكثير من الحائزين العملات الأجنبية عن عرضها في السوق الرسمي للصرف الأجنبي، وهذا سيؤدي إلى زيادة الطلب عليها، مما سيدفع بطالبي العملات الأجنبية إلى اللجوء لشراء العملة ولو بسعر أعلى من السعر الرسمي لتلبية احتياجهم، وينتج عن تفاعل قوى العرض والطلب في السوق غير الرسمي للصرف الأجنبي سعر أعلى بكثير من السعر الرسمي للصرف الأجنبي.

وترى (مسمش، 2018، الصفحات 45-47) أن من أهم مصادر عرض الصرف الأجنبي في السوق غير الرسمي للصرف الأجنبي ما يلي:

- عوائد الصرف الأجنبي من بعض أنشطة التصدير، حيث يلجا بعض المصدرين إلى التقليل من قيمة فواتير الصادرات، بهدف الحصول على عملات أجنبية يمكن أن يبقيها المصدر بالخارج، أو يبيعها في السوق غير الرسمي المحلية للصرف الأجنبي؛
- المبالغة في تقدير قيمة الواردات، مما يسمح للمستوردين بالحصول على بعض العملات الأجنبية بالسعر الرسمي المنخفض لتسديد القيمة الحقيقية للواردات، وترك جزء آخر بالخارج أو بيعه في السوق غير الرسمي؛
- تحويلات العاملين من الخارج بطرق غير رسمية؛
- السياحة.

باختصار، نجد أن **نشاط السوق غير الرسمي للصرف الأجنبي ينطوي على دخل غير معلن، والذي يعتمد على الفرق بين سعر السوق غير الرسمي وسعر السوق الرسمي، بالإضافة إلى التكاليف التي يتحملها المتعامل في هذا السوق، وكلما زاد الفرق بين أسعار السوقين وانخفضت التكلفة، كلما زاد الربح من أنشطة السوق غير الرسمي للصرف الأجنبي.**

الفرع الثالث: سوق الائتمان

سوق الائتمان غير الرسمي هو احد النتائج المتوقعة لتحديد السلطات النقدية للحد الأقصى لسعر الفائدة، والذي يقل عن السعر التوازني في ظل حرية سوق الائتمان، وفي حال زيادة الطلب على الأموال القابلة للإقراض عند السعر المحدد لأسعار الفائدة مقابل انخفاض عرض تلك الأموال، سيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب داخل السوق الرسمي للائتمان، وهو ما يتسبب في نشوء سوق غير رسمي للائتمان تنتج أسعار فائدة أعلى من السعر المحدد إداريا، بل وقد يكون أعلى من السعر السائد في السوق الحرة فيما لو لم تتدخل السلطات النقدية في السوق.

ويمكن اختصار أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع سعر الفائدة في السوق غير الرسمية للائتمان بناءا (اندراوس، 2005، الصفحات 65-68) فيما يلي:

- العمل في هذه الأسواق يستند إلى قوى الطلب والعرض، والرغبة في تحقيق أقصى عائد وقوة المساومة؛
- ارتفاع مخاطر عدم السداد عن تلك المخاطر التي يتعرض لها المقرضون في السوق الرسمي للائتمان، إذ أن معظم طالبي الائتمان في السوق غير الرسمي هم مؤسسات صغيرة لا يمكنها الحصول على الائتمان المدعوم من السوق الرسمي، وتسمى هذه الحالة بالقانون الحيادي للقيود على سعر الفائدة، وبالتالي، كلما كان الحد الأعلى لأسعار الفائدة المحدد من طرف السلطات النقدية أكثر تعقيدا، زادت حصة الائتمان

الممنوحة لكبار المقترضين، وقلت الحصة الممنوحة لصغار المقترضين، وبالتالي سيتوجهون إلى سوق الائتمان غير الرسمي لتلبية احتياجهم؛

- يواجه المقرضون في السوق غير الرسمي مخاطر الكشف والغرامات وتكاليف تجنبها، وذلك في مواجهة السلطات الرسمية.

وبالتالي فإن **الأنشطة المالية المنفذة في سوق الائتمان غير الرسمي تنطوي على مكاسب كبيرة للمقرضين، تعتمد قيمتها على الفرق بين سعر الإقراض في السوق غير الرسمي وسعره في السوق الرسمي، بالإضافة إلى تكاليف التشغيل في السوق غير الرسمي، حيث كلما زاد الفرق بين السعرين مع انخفاض تكلفة التشغيل في السوق غير الرسمية، زادت الأرباح داخل سوق الائتمان غير الرسمي.**

الفرع الرابع: سوق العمل

تعتبر القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في سوق العمل بمختلف أشكالها سواء تحديد الحد الأدنى لمعدل الأجر الذي يفوق المعدل الذي تعكسه قوى السوق، تحديد الحد الأقصى لساعات العمل، أو تحديد فئات معينة تستوعبها السوق الرسمية دون غيرها، من أهم الأسباب المحفزة لظهور سوق العمل غير الرسمي، حيث أن هذه القيود أدت إلى وجود فائض في العرض في سوق العمل بسبب ارتفاع التكاليف بالنسبة لجانب الطلب، خاصة ما يتعلق بالقيود المرتبطة باللوائح الحكومية في السوق الرسمي من تأمينات اجتماعية واشتراطات صحية، هذا ما أدى إلى نشوء سوق غير رسمي للعمل يشمل مختلف الفئات العارضة للعمل، ومتمثلة حسب (قارة، 2009، الصفحات 19,18) في:

- المتقاعدين أصحاب المعاشات والبطالين الذين يحاولون رفع دخولهم ومنحهم المتأتية من الأعمال غير المصرح بها؛
- الأجانب والمهاجرين الذين لا يحملون وثائق تثبت هويتهم، حيث يشكلون في العديد من الدول النامية خاصة الدول الإفريقية تركيبة لا يستهان بها من المجتمع النشيط فأغلبيتهم ليس لهم الخيار إلا للدخول في القطاع غير الرسمي؛
- الأجراء الذين لديهم دخل ضعيف؛
- العامل بالمنازل الذين يقومون بانجاز أعمال مقابل أجور غير مصرح بها، كالطبيب والممرض اللذان يقومان بفحوصات للمرضى بمقر سكنهم، أو المدرس الذي يقوم بإعطاء دروس إضافية في منزله وذلك بدون التصريح بها؛

- كل عامل مصرح به يمارس نشاطا ثانويا غير رسمي خلال ساعات إضافية خلال أوقات الراحة اليومية أو خلال أيام العطل؛
- الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، إذ انه غالبا ما ينظر إليهم كفئة مهمشة في المجتمع، فبالرغم من قيام الدول بوضع سياسات رامية للإدماج الاجتماعي والمهني لهذه الفئة، إلا أن أغلبهم يمارسون أنشطة غير رسمية كالتسول أو البيع على الأرصفة أو مهن حرفية غير مصرح بها؛
- فئة الأطفال، حيث أن ظاهرة عمل الأطفال في القطاعات غير الرسمية كالصيد، النسيج، الفلاحة،...الخ أصبحت شائعة في السنوات الأخيرة، خاصة في الدول النامية على الرغم من وجود قوانين دولية تمنع عمل الأطفال؛
- ممارسة الأنشطة غير الرسمية من قبل المرأة خاصة غير المتعلمة والمرأة الريفية.

ومن أبرز الخصائص المميزة لسوق العمل غير الرسمي التي ذكرها (اندراوس، 2005، صفحة 73) ما يلي:

- تدني مستوى الأجور عن المستوى المحدد في السوق الرسمية للعمل بالنسبة للأنشطة المشروعة، والتي تنخفض فيها التكاليف المرتبطة بعنصر الخطر؛
- ضعف مهارات غالبية العاملين في الكثير من الأنشطة داخل السوق غير الرسمية؛
- ارتفاع نسبة الأجانب والمهاجرين غير الشرعيين؛
- احتواء العديد من العمال الذين يعملون في السوق الرسمي لرغبتهم في العمل لجزء من الوقت إضافة لعملهم الأصلي بهدف زيادة الدخل.

على الرغم من ذلك، إلا أن **سوق العمل غير الرسمي يعتبر محمودا في الجانب الذي يتعلق بالأنشطة المشروعة منه، ذلك لان من أهم ايجابياته استغلال الطاقات العاطلة التي لا تدخل في القطاع الرسمي، وبالتالي توفير فرص العمل للفئات المحتاجة وتفادي توجههم إلى الطرق أخرى غير الشرعية للحصول على الأجر.**

ومنه، فإن **ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تجتاح كل المجالات الاقتصادية دون استثناء، نظرا لمجموعة من النقائص التي يشهدها كل مجال، ما جعل نشوء الأنشطة غير الرسمية فيها ليس بالأمر الصعب.**

المطلب الرابع: آثار الاقتصاد غير الرسمي

إن وجود الاقتصاد غير الرسمي في أي دولة سواء متقدمة أو نامية له العديد من الآثار التي تختلف بين أثار سلبية، والتي غالبا ما تتداخل مع السياسات التي تضعها الدولة، خاصة في الجانب الاقتصادي، وأخرى ايجابية، باعتبار انه يحتوى على سلسلة من الأنشطة المشروعة التي قد تخفف العبء على السلطات الحكومية، خاصة في الجانب الاجتماعي.

الفرع الأول: الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي

يرافق توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي جملة من الآثار السلبية التي تؤثر على مختلف الإحصائيات والمؤشرات، ونتيجة لذلك، فإنها تؤثر على عملية وضع السياسات الاقتصادية نتيجة لوجود إحصائيات خاطئة ومظللة عن حجم النشاط الاقتصادي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ومن أهم الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي ما يلي:

أولا: الأثر على الموازنة العامة للدولة

حسب (توهامي، 2019، صفحة 54)، فإن وجود الاقتصاد غير الرسمي يعني أن هناك جزءا من الدخل المتولد داخل الاقتصاد لا تدفع عنه الضرائب، وهذا يحدث عندما لا يكشف الأفراد عن دخولهم أو طبيعة عملهم للسلطات الضريبية، مما تضعف الإيرادات الضريبية التي كان من الممكن الحصول عليها فيما لو كانت هذه الأنشطة أو الدخول مسجلة، هذا ما يؤدي إلى خسارة خزينة الدولة لجزء كبير من الإيرادات العامة، وهذا بدوره سيدفع السلطات الضريبية إلى رفع المستوى الضريبي للأنشطة القائمة في الاقتصاد الرسمي، بمعنى أن معدلات الضرائب التي يتم جمعها من الأنشطة الرسمية سيكون أكثر من اللازم، وبالتالي الضغط على هذه الأنشطة، مما قد يؤدي بهم إلى الاحتيال أو الغش الضريبي أو التهرب الضريبي، والذي ينتج عنه انخفاض في الإيرادات العامة وزيادة تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة أكثر.

ثانيا: الأثر على السياسة النقدية

يرى (قوري يحيى، 2018، صفحة 40) انه عادة ما يعتمد الاقتصاد غير الرسمي في أنشطته على النقود السائلة، وفي ظل غياب الإحصائيات الرسمية عن حجم النقود السائلة المتداولة فيه، يقتصر تأثير السياسة النقدية على الاحتياطات البنكية والنقود السائلة المتداولة في الاقتصاد الرسمي، وبالتالي تتوقف فعالية السياسة النقدية على حجم التعاملات النقدية في الاقتصاد غير الرسمي، هذا ما يؤثر سلبا على أهداف السياسة النقدية.

ثالثا: الأثر على القياس الاقتصادي

تهدف السياسة الاقتصادية إلى تحقيق النمو والتنمية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وغالبا ما يعتمد واضعو هذه السياسة على المؤشرات والبيانات والمعلومات إحصائية التي يتم الحصول عليها عن طريق الهيئات والمؤسسات الرسمية، إلا أن (Andrews, sanchez, & Johansson, 2011, p. 7) يرون أن وجود اقتصاد غير رسمي بحجم معتبر سوف يؤدي إلى إخفاء بعض المعاملات عن الإحصائيات الاقتصادية الرسمية، مما يؤثر على دقة تقدير قيمة المعاملات والمؤشرات المستخدمة لوضع مقاييس النشاط الاقتصادي الحقيقي، هذا ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير فعالة لا ترقى إلى المستوى المطلوب حول السياسة الاقتصادية المنتهجة.

رابعا: الأثر على معدلات التضخم

يرى (بن موسى و براغ، 2013، صفحة 207) أن في ظل وجود الاقتصاد غير الرسمي، فإن معدل التضخم سيكون مبالغا فيه، لان الأسعار في الاقتصاد الرسمي تميل إلى الارتفاع عن أسعار الاقتصاد غير الرسمي، لاسيما إذا كان الاقتصاد غير الرسمي منافسا للاقتصاد الرسمي في توفير نفس السلع والخدمات، لان الأسعار في الاقتصاد غير الرسمي ليس لها التكاليف الضريبية فيه، لكن إذا كانت السلع في الاقتصاد الرسمي مدعمة أو خاضعة للتسعير الجبري، أو إذا كانت الخدمة محددة مع وجود فائض كبير في الطلب عليها، في هذه الحالة يحدث تمييز في بيانات التضخم، لأن أسعار السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي كحقيقة واقعة، وبالتالي قد نواجه حالة من الاثنين، إما المبالغة في معدلات التضخم، أو أن يكون مقوما باق من قيمته الحقيقية.

خامسا: الأثر الاجتماعي

بناءا على (يحياوي، 2016، صفحة 265)، يمكن تلخيص الآثار الاجتماعية السلبية للاقتصاد غير الرسمي من خلال ما يلي:

- غياب الحماية الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من أخطار على العمال؛
- إنتشار الجريمة وإنحراف الشباب لممارسة الأنشطة غير المشروعة؛
- عدم المساواة بين عمال الاقتصاد غير الرسمي وعمال الاقتصاد الرسمي، خاصة في توزيع العبء الضريبي؛
- إستغلال الأطفال والنساء بالعمل داخل محيط تنعدم فيه أدنى حقوق العمل، مما يؤثر سلبا على مستويات التعليم، ويؤدي إلى انتشار الجهل والأمية في المجتمع.

الفرع الثاني: الآثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي

على الرغم من إحتواء الاقتصاد غير الرسمي للعديد من الآثار السلبية، إلا انه يحمل مجموعة من الآثار الايجابية خاصة في جانب الأنشطة المشروعة منه، والتي نلخص أهمها حسب ما ذكره (محمود و رمزي، 2019، صفحة 35) فيما يلي:

أولا: الأثر على التشغيل

يساهم وجود الاقتصاد غير الرسمي في حل أزمة البطالة، ويزيد من معدلات التشغيل، لأنه لا يتطلب موافقة رسمية أو مستوى علمي معين، أو عمر محددة، وبالتالي يوفر مناصب العمل لمختلف فئات المجتمع؛

ثانيا: الأثر على ميزان المدفوعات

يساعد الاقتصاد غير الرسمي على تقليل نسبة الواردات في موازنة الدولة من خلال إنتاج بعض السلع التي غالبا ما تستوردها الدولة من الخارج نظرا لافتقار السوق الرسمي لها، وهو ما يقلل من حجم العملة الأجنبية الخارجة من الدولة، وبالتالي يقلل من عجز ميزان المدفوعات للدول؛

ثالثا: الأثر على الإنتاج والعرض السلعي

يخفف الاقتصاد غير الرسمي من العبء الاجتماعي للعديد من الطبقات التي تطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي، وأيضا يساهم في زيادة حجم المعروض السلعي؛

رابعا: الأثر على الاستثمار

يساهم الاقتصاد غير الرسمي في زيادة عدد الاستثمارات من خلال إستثمار الأموال غير القانونية في مشاريع إستثمارية تعود بالنفع على المجتمع؛

خامسا: الأثر على الدخل القومي

تؤدي الزيادة في حجم المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي إلى توليد دخل إضافي خفي للأفراد، مما قد يدفعهم إلى زيادة إنفاقهم، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للدولة.

وكخلاصة، **على الرغم من تعدد الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي، لاسيما على الجانب الاقتصادي بسبب تأثيره على المؤشرات الكلية لاقتصاد الدولة، فإن لا ينفي وجود العديد من الآثار الايجابية له، لاسيما في الجانب الاجتماعي، وأهمها المساهمة في توفير فرص العمل للبطالين، مما يحقق الاستقرار الاجتماعي والأمني للدولة.**

مما سبق، نجد أن **للاقتصاد غير الرسمي أشكال متعددة نتيجة لوجود العديد من الأسباب التي ساهمت في نمو، وهذا ما أدى إلى إختراقه لجميع المجالات الاقتصادية من سوق عمل وسوق سلع وغيرها من الأسواق، مما زاد من تفاقهم تأثيره السلبي على الاقتصاد، وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن تجاهل بعض جوانبه الايجابية على وضعية الدولة، حيث يعتبر من بين أهم الجهات المقدمة لفرص العمل، وخاصة في الاقتصادية النامية، لذلك من الواجب على السلطات المختصة التعامل بحذر مع هذا النوع من الاقتصاد.**

المبحث الثالث: حجم الاقتصاد غير الرسمي

شهد حجم الاقتصاد غير الرسمي ارتفاعا محسوسا في أغلب دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، لأسباب اقتصادية أو سياسة أو غيرها، مما زاد من ضرورة الاهتمام به من طرف مختلف الهيئات والمختصين في المجال الاقتصادي، وخاصة من ناحية الحجم، بغية محاولة تقييمه ومعرفة طبيعته بغية التقليل من حدة آثاره السلبية على الاقتصاد الرسمي، وعلى الرغم من صعوبة الوصول إلى الحجم الحقيقي للاقتصاد غير الرسمي، إلا أن هذا النوع من الدراسات حظي باهتمام وجهد كبيرين للاقتراب من تقديره، بهدف دراسته ومحاولة التحكم في آثاره.

المطلب الأول: طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي

نظرا لأهمية الاقتصاد غير الرسمي وتنوع الآثار الناتجة عنه، فقد برزت العديد من الدراسات لمختلف المختصين كمحاولات لتقدير حجم هذا الاقتصاد وفقا لطرق مختلفة بين طرق مباشرة وأخرى غير مباشرة، بغية الاقتراب إلى التقدير الحقيقي لحجم الاقتصاد غير الرسمي.

الفرع الأول: الطرق المباشرة

من إحدى أساليب تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي هي الطرق المباشرة، وقد أوضح (Adair, 2009, pp. 1125,1126) أن هذه الطرق تقوم على أساس تقدير الأنشطة التي تتم فيه وتجميعها من طرف الباحثين عن طريق الملاحظة الميدانية على ارض الواقع للناشطين في القطاع غير الرسمي، وتتميز هذه الملاحظات بكونها جزئية لا تعكس الصورة الحقيقية للاقتصاد الكلي إلا بعد تجميعها، ومن أبرز هذه الطرق نذكر ما يلي:

أولا: طريقة المسح بالعينات (الاستبيانات)

يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي وفق هذه الطريقة بناءا على (سي محمد، 2019، صفحة 21) عن طريق واقع بيانات المسح باستخدام عينات مختارة ومصممة بشكل جيد ومدروس، التي تقوم بدورها بالإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستبيانات بشكل تطوعي، ومعالجة تلك الاستبيانات ودراستها، ومن ثم تعميم النتائج المتوصل إليها، والتي من خلالها يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وتتم هذه الطريقة عادة حسب (قارة، 2009، الصفحات 46,45) إما عن طريق:

- المسح لدى الأسر: عن طريق الحصول على المعلومات مباشرة من الأفراد، والتي تكون في شكل تحقيقات حول اليد العاملة لمعرفة حجم اليد العاملة غير المسجلة، أو في شكل تحقيقات خاصة بالاستهلاك لتقدير نفقات الاستهلاك والدخول لدى الأسر، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة العمل؛

- المسح لدى المؤسسات: تشمل التحقيقات التي تخص أساسا إنتاج السلع والخدمات، كما تقدم عرضا حول وضعية اليد العاملة في كل قطاع.

وتعتمد دقة هذه النتائج على مدى دقة أسلوب صياغة الأسئلة في الاستبيانات، ومدى رغبة أفراد العينة للتعاون مع الدراسة، ولهذا فإنه من أهم عوامل نجاح هذه الطريقة هو وجود الوعي لدى الأفراد بأهمية المسح ودقة الإجابات.

وقد أكد (توهامي م.، 2019، صفحة 93) على أن أهم ما يميز هذه الطريقة هو إمكانية الحصول على المعلومات حول ما إذا كان هؤلاء الأفراد مشاركين في الاقتصاد غير الرسمي كبائعين أو كمشترين، لكن ما قد يعاب عليها أنه من الصعب على المشترين التمييز بين السوق الرسمي وغير الرسمي، كما قد تتأثر العينة المختارة بالتحيز الشخصي للقائم عليها، بالإضافة إلى أنها تحتاج لجهد ووقت لتطبيقها، وقد لا تقابل هذه الاستبيانات بالقبول من طرف المتعاملين في الأنشطة غير المشروعة، مما يؤدي إلى الابتعاد عن التقدير الحقيقي لحجم الاقتصاد غير الرسمي.

ثانيا: المراجعة الضريبية

حسب (دحماني و زايد، 2019، الصفحات 20,19)، يتم الحصول على المعلومات حول الاقتصاد غير الرسمي وفق هذه الطريقة على أساس الجهود المبذولة من طرف الأجهزة الضريبية لكشف الحجم الدخول التي لا يتم الإفصاح عنها، وذلك من خلال المراجعة الضريبية المكثفة لعينة من المكلفين الذين يقدمون إقراراتهم الضريبية للتأكد من صحة هذه الإقرارات، ومن المفترض أن يقوم المكلف في هذه الحالة بموجب القانون بالكشف عن كافة مصادر دخله، ويقوم هذا الأسلوب على أساس اختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب في المجتمع، وإخضاع أعمالها للفحص الدقيق والمراجعة كمحاولة لاكتشاف نسبة التهرب الضريبي، ثم تعميم تلك النتائج على المستوى القومي.

ويرى (نبيه، 2008، الصفحات 60-62) أن هذه الطريقة تتميز عن سابقتها في أنها تعطي تقريبا دقيقا لمقدار الدخل الذي يخفيه الأعوان الاقتصاديين، لكن ما يعاب عليها أن هناك أشكال من الدخل يصعب قياسها أو اكتشافها، مثل أنشطة التهريب السلعي وتهريب المخدرات وغيرها، لذلك،لا يمكن تقدير الحجم الكامل للدخل غير المعلن لبعض القطاعات أو المجموعات ذات درجة عالية من التهرب الضريبي، إضافة إلى أن تقدير الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يتأثر بسهولة بالتغيرات الحادثة في أساليب كشف التهرب الضريبي، وكذا التشريعات الضريبية.

الفرع الثاني: الطرق غير المباشرة

هذه الطرق تسمى أيضا بمناهج المؤشرات، لأنها تقوم على استخدام مؤشرات اقتصادية عديدة عن تطور الاقتصاد غير الرسمي، ومن أهمها:

أولا: طريقة النسبة الثابتة

وفقا لـ (بوعافية و يدو، 2017، صفحة 25) يعد **Gutman** أول من تطرق لطريقة النسبة الثابتة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، إذ استخدمها لقياس حجم الدخل غير المعلن في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1976، وتفترض هذه الطريقة أن هناك نسبة نقدية، مثل نسبة العملة إلى الطلب على الودائع كانت ستظل ثابتة مع الزمن لولا وجود الاقتصاد غير الرسمي، وانه كانت هناك فترة ذهبية في الماضي لم يكن فيها اقتصاد غير رسمي، ولتطبيق هذه الطريقة ينبغي اختيار الفترة الذهبية وتقدير نسبتها النقدية ومقارنتها بالنسبة في الفترة المدروسة، فإذا كانت النسبة أعلى في هذه الفترة، فإن هذه النقود الزائدة هي نتيجة نشاط الاقتصاد غير الرسمي، وما يعيب على هذه الطريقة انه ليس هناك سبب واضح لبقاء النسبة النقدية ثابتة على مدى فترات طويلة، وأن النتائج تتأثر باختيار الفترة الأولى، كما يعتمد هذا الشكل على افتراضات غير واقعية، مثل فرضية أن سرعة تداول النقود في الاقتصاد غير الرسمي هي ذاتها في الاقتصاد الرسمي، وأن العملة تدور بنفس معدل الطلب على الودائع، كما أن افتراض وجود الفترة الذهبية الخالية من الاقتصاد غير الرسمي تعد شبه مستحيلة.

ثانيا: طريقة الطلب على العملة

وفقا لـ (بن سمينة، 2014، صفحة 409)، تستند هذه الطريقة على حقيقة أن الزيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي تؤدي مباشرة إلى الزيادة في الطلب على العملة، ومن اجل عزل الطلب المفرط الناجم عن الاقتصاد غير الرسمي، لا بد من التقدير القياسي لمعادلة الطلب على العملة من خلال إدراج كل العوامل المحتملة مثل نمو الدخل ومعدلات الفائدة، وكذا تراجع حجم الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة، والتشريعات الحكومية وتنظيم، ومرونة النظام الضريبي، وعليه فإن أي زيادة في الطلب على العملة التي لم تفسر من خلال العوامل العادية، تعود للعوامل النشطة في الاقتصاد غير الرسمي، وتكون معادلة التقدير بناءا على (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، صفحة 115) بالشكل التالي:

$$\boxed{Ln(c/m2) = b0 + b1Ln(1 + Tw)t + b2Ln(ws/y)t + b3LnRt + b4Ln(Y/N)t + Ut}$$

$$b1 > 0, b2 > 0, b3 > 0, b4 > 0$$

حيث: **C/M2** معدل النقود المدخرة للعملة والحسابات المعوضة؛

Tw المتوسط المرجح لمعدل الضريبة؛

Ws/y نسبة الأجور والرواتب في الدخل القومي؛

R الفائدة المدفوعة على الادخار المسحوبة وكلفة الفرصة البديلة للنقود المدخرة؛

Y/N الدخل الشخصي للفرد.

وبذلك فإن زيادة الطلب على العملة ستؤدي إلى ارتفاع التهرب الضريبي، وباقي الأسباب التي تدفع الأفراد إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي، ويحسب حجم الاقتصاد غير الرسمي في الخطوة الأولى من خلال مقارنة الاختلاف بين التطور في العملة عندما تكون فيهم التهرب الضريبي المباشر وغير المباشر وباقي العوامل منخفضة، والتطور في العملة مع ارتفاع قيم التهرب الضريبي المباشر وغير المباشر وباقي العوامل، بافتراض أن الخطوة الثانية هي ثبات سرعة دوران العملة المستخدمة في الاقتصاد غير الرسمي، ومن أبرز الانتقادات الموجهة لهذه الطريقة التي ذكرها (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، الصفحات 116,115) ما يلي:

- ليس كل المدفوعات في الاقتصاد غير الرسمي تدفع نقدا، بل هناك خدمات وأعمال تسوى عن طريق المقايضة أو تكون بدون مقابل؛
- تفترض أن سرعة دوران النقد في كل أنواع الاقتصادات ثابتة، هذا ما يعتبر غير منطقيا ويصعب تحديده في الاقتصاد غير الرسمي، وبدون معرفة سرعة دوران النقد في الاقتصاد غير الرسمي، يصبح الافتراض غير مقبول؛
- تفترض هذه الطريقة مثل الطريقة السابقة وجود سنة بدون اقتصاد غير رسمي.

ثالثا: طريقة الفئات النقدية ذات القيم المرتفعة

تفترض هذه الطريقة وفقا لـ (بوعافية و يدو، 2017، صفحة 25) أن الاقتصاد غير الرسمي يرتبط بشكل أساسي باستخدام الأوراق النقدية من فئات معينة، وعادة ما تكون الأوراق النقدية ذات القيم العالية، ويستند تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي إلى التغير في عدد هذه الأوراق، لكن تم انتقاد الطريقة لسببين، الأول انه مع النمو الحقيقي والتضخم المرتفع نسبيا لا تبدو الأوراق الكبيرة كما كانت من قبل، ويمكن توقع ازدياد استخدامها دون أن يعني هذا زيادة في الاقتصاد غير الرسمي، أما الثاني أن بعض أوراق العملات الصعبة، كالأورو والدولار مثلا، تستخدم في المعاملات وفي تخزين القيم للدول الأجنبية، ومن ثم فإن زيادة عددها في التداول يمكن أن يؤدي إلى زيادة اكتناز العملات الأجنبية وليس إلى الاقتصاد غير الرسمي.

رابعا: طريقة التناقض بين قوة العمل الرسمية والفعلية

يمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي وفق هذه الطريقة على أساس انخفاض معدل مشاركة القوة العاملة في الاقتصاد الرسمي، بإفتراض ثبات مشاركتها في القطاع الرسمي عموما، فإن انخفاض المعدل الرسمي لمشاركة القوة العاملة في القطاع الرسمي يمكن اعتباره مؤشرا على ارتفاع حجم النشاطات غير الرسمية، بالتالي فإن الفرق بين معدلات المشاركة الحقيقية والمعدلات المسجلة رسميا يمكن من تقدير حجم العمالة غير الرسمية، وتقوم هذه الطريقة على أساس استخدام المسوحات التي تتم على مشاركة قوة العمل، التي تكشف بأن الكثير من الأفراد يشاركون في الأنشطة الاقتصادية أكثر مما يتم نشره عن طريقة الإحصاءات الرسمية، ومن خلال مقارنة معدلات المشاركة في بداية الفترة وفترة المقارنة، يمكن اشتقاق الحجم النسبي لقوة العمل غير الرسمية اعتمادا على فرضيات حول إنتاجية العامل في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، ومن أهم عيوب هذه الطريقة حسب (مسمش، 2018، الصفحات 77,76) ما يلي:

- لجوء بعض العاملين في الاقتصاد غير الرسمي إلى العمل بساعات إضافية بعد ساعات العمل الرسمية، بل وأحيانا خلال ساعات العمل الرسمية، بينما هناك من لا يشغلون إلا في الاقتصاد غير الرسمي، وصعوبة معرفة المدة التي يقضيها العمال في العمل غير الرسمي؛
- اشتقاق حجم الاقتصاد غير الرسمي من هذه التقديرات يعتمد على مدى صحة الفرضيات الموضوعة حول إنتاجية العامل في كل من القطاع الرسمي وغير الرسمي؛
- من المحتمل الوصول إلى إجابات متحيزة أو مزيفة بين جانبي العرض والطلب، لأن عملية شراء خدمات العمل غير الرسمي أقل خطورة وأقل احتمالا للتعرض للعقاب القانوني مقارنة بعرض خدمات العمل غير الرسمي.

خامسا: طريقة التناقض بين الإنفاق القومي وإحصائيات الدخل

حسب (زعلاني، 2011، الصفحات 201,200) تستند هذه الطريقة على التباين بين الدخل والإنفاق كمؤشر على وجود الاقتصاد غير الرسمي، والطريقة المستخدمة لقياس الدخل القومي هي إجمالي دخل عوامل الإنتاج إلى المساهمة في النشاط الإنتاجي لمدة سنة، فإذا اتضح أن الإنفاق القومي لا يساوي الدخل القومي، بمعنى أن الدخل المعلن أقل من إنفاق، دل ذلك على أن الأفراد لا يعلنون عن جانب من دخولهم والذي يدخل ضمن الاقتصاد غير الرسمي، يعني أن الفرق يمثل حجم الدخول غير المعلنة، هذا ما يعطي معلومات حول حجم الاقتصاد غير الرسمي، لكن ما يعاب على هذه الطريقة أن حالات الإغفال أو الأخطاء في الحسابات القومية ستؤثر في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، كما أنها تفتقر إلى الدقة.

سادسا: طريقة الصفقات والمبادلات (المعاملات)

يعتبر **Fiege** أول من استعمل طريقة الصفقات والمبادلات سنة 1979، وتنطلق هذه الطريقة من معادلة فيشر الكمية التالية:

$$\boxed{MV = PT}$$

حيث: **M** كمية النقود

V سرعة دوران النقد

P المستوى العام للأسعار

T حجم المعاملات

وتقوم الطريقة على مجموعة الافتراضات التي ذكرها (نبيه، 2008، الصفحات 71,70) في النقاط التالية:

- وجود علاقة ثابتة بين حجم الصفقات والناتج القومي؛
- المبادلات التي تتم في كل من الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي تسوى باستخدام النقود وليس هناك مجال لعمليات المقايضة؛
- العلاقة بين النقود والمبادلات علاقة ثابتة؛
- إفتراض سنة أساس لا يوجد فيها اقتصاد غير رسمي.

حسب (نبيه، 2008، صفحة 71) وبافتراض انه يمكن قياس حجم النقود الكلي (سواء النقود السائلة أو الودائع تحت الطلب)، فإن كمية النقود **M** تكون معلومة، وبالتالي يمكننا حساب القيمة النقدية للمعاملات **PT**، ومنه تكون نسبة القيمة النقدية للمعاملات **PT** إلى القيمة الإسمية للناتج القومي معلومة، وبإفتراض ثبات هذه النسبة، يمكن تقدير مستوى الناتج القومي الإجمالي في أي سنة، وفي ظل غياب الاقتصاد غير الرسمي، فإن القيمة الاسمية للناتج القومي الإجمالي التي يتم تقديرها لابد وأن تساوي القيمة الاسمية للناتج القومي الإجمالي التي يتم حسابها بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية.

وأيضا، بافتراض انه توجد سنة أساس خالية من الاقتصاد غير الرسمي في الدولة، وأن نسبة القيمة النقدية للمعاملات **PT** إلى القيمة الاسمية للناتج القومي الإجمالي خلال هذه السنة ثابتة، فإنه يمكن إيجاد قيمة الناتج القومي الإجمالي، أما الفرق بين القيمة المقدرة للناتج القومي الإجمالي والقيمة المسجلة في الحسابات القومية للناتج القومي الإجمالي، تكون متولد من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي هذا الفرق يمثل تقديرا لحجم الاقتصاد غير الرسمي.

لكن ما يعاب على هذه الطريقة حسب (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، صفحة 114) هو إفتراض وجود سنة دون اقتصاد غير رسمي، وهو أمر صعب إلى حد ما، كما أن هناك العديد من الصفقات في الاقتصاد غير الرسمي تتم عن طريق المقايضة، هذا ما يعطي صورة غير حقيقية عن حجم الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثاني: نماذج تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي

بالإضافة إلى الطرق التقليدية المباشرة وغير المباشرة المعتمدة لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي، ظهرت العديد من النماذج الرياضية الحديثة لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي أهمها ما يلي:

الفرع الأول: النموذج متعدد المؤشرات ومتعدد الأسباب MIMIC

هو نوع من نماذج المعادلات الهيكلية التي يمكن تطبيقها لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، ويرى (Elgin, Kose, & Othnsorgee, 2019, p. 6) أن ما يجعل هذا النموذج منهجا جذابا لمختلف الجهات المهتمة بقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي حسب هو احتوائه على ميزتان أساسيتان هما:

- إعتماده على التفاعل بين الأسباب التي تحفز الأفراد على التعامل في الاقتصاد غير الرسمي، مع المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي؛
- يمكنه تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي عبر الدول مع مرور الوقت، من خلال إعداد لوحة يمكن تحديثها سنويا، كما انه يعتمد إلى حد كبير على بيانات الاقتصاد الكلي.

ووفقا لـ (مسمش، 2018، الصفحات 98,97) تمثلت أهم افتراضات النموذج في:

- حجم الاقتصاد غير الرسمي متغير تابع، يتأثر بالمتغيرات التالية: العبء الضريبي، العقوبة المتوقعة، التضخم، الدخل الحقيقي للأفراد، عبء القواعد التنظيمية الحكومية؛
- نمو الاقتصاد غير الرسمي متغير متنقل يؤثر على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية مثل: الناتج المحلي الإجمالي الحقيق، زيادة الطلب على العملة البطالة، ساعات العمل الأسبوعية.

ويتكون النموذج من نوعين من المعادلات:

1- المعادلة الهيكلية:

$$\boxed{H = A1\ X1 + A2\ X2 + \ldots\ldots\ldots\ldots + An\ X\ n + \Sigma}$$

حيث: **H** المتغير المستقل (الاقتصاد غير الرسمي)؛

Xn المتغيرات المستقلة (أسباب الاقتصاد غير الرسمي)؛

An معاملات الارتباط المقدرة؛

Σ الخطأ العشوائي.

2- معادلات القياس:

$$Y1 = s1 + B1H + \Sigma 1$$
$$Y2 = s2 + B2H + \Sigma 2$$
$$Y3 = s3 + B3H + \Sigma 3$$

حيث: **Y** المؤشرات الاقتصادية التابعة

B,S معاملات الانحدار لمتغير الاقتصاد غير الرسمي

Σ الخطأ العشوائي

ويمكن تبسيط كيفية بناء نموذج **MIMIC** من خلال **الشكل 5**.

الشكل 5: لوحة نموذج MIMIC لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي

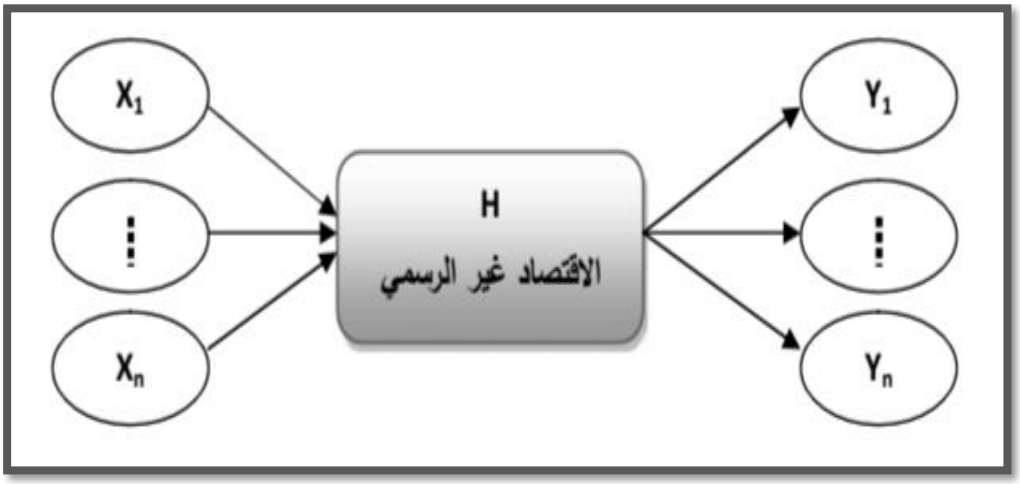

المصدر: (قوري يحيى، 2018، صفحة 42)

حسب (قوري يحيى، 2018، صفحة 42) يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي **H** وفقا لنموذج **MIMIC** كدالة لمتغيرات المشاهدة (الأسباب) **X**، وفي الوقت ذاته يعامل الاقتصاد غير الرسمي **H** على انه متغير مستقل يؤثر على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التابعة له **Y** .

ونظرا لتأثر حجم الاقتصاد غير الرسمي بمجموعة من العوامل التي تمثل مدخلات النموذج، فإن الاهتمام بطبيعة الأسباب يعطي دلالة قوية لمخرجاته، ومن أهم هذه الأسباب والمؤشرات المتعلقة بنموذج **MIMIC** التي ذكرها (Schneider F. , 2007, p. 48) نجد:

أ- الأسباب:

- الأعباء الضريبية المباشرة وغير المباشرة؛
- عبء التنظيمات المفروضة على أنشطة الاقتصاد الرسمي؛
- ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات العمالة الذاتية؛
- مؤشر الحرية الاقتصادية؛
- مؤشر الحرية التجارية أو الانفتاح التجاري؛

ب- المؤشرات:

- تطور المؤشرات النقدية نتيجة زيادة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي؛
- تطور مؤشر مساهمة الأفراد في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي على حساب الاقتصاد الرسمي، والتي يمكن أن تؤثر على عدد ساعات العمل في الاقتصاد الرسمي؛
- تطور مؤشر الإنتاج في الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من أشطة الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي ولو جزئيا خاصة ما تعلق بالقوة العاملة، وهو ما يؤثر على معدل النمو الاقتصادي الرسمي.

وتتمثل حدود أو قيود النموذج حسب (Elgin, Kose, & Othnsorgee, 2019, p. 7) فيما يلي:

- إستخدام الناتج المحلي الإجمالي؛
- إعتماده على تقديرات سنة الأساس لدراسة سابقة لتحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
- الاعتماد على عدد كبير من المتغيرات، بحيث يؤدي نقصها أو تغيرها إلى اختلاف نتائج التقدير.

هذا ما قد يعيب على النموذج لأنه قد يؤدي إلى تقديرات غير دقيقة ومعرضة للتلاعب والتظليل.

الفرع الثاني: النموذج المعدل لنسبة النقدية إلى الودائع

يهدف النموذج إلى إمكانية إدراج النقدية المستخدمة لتسوية الأنشطة النقدية غير الرسمية، والتي تنشأ نتيجة لأسباب أخرى غير الضغوط الضريبية، إضافة إلى اختبار المعقولية ورفع مستوى الشفافية، ويقوم النموذج وفقا لـ (مسمش، 2018، صفحة 92) على الفرضيات التالية:

- العملة المتداولة في سنة الأساس تساوي العملة المستخدمة في الاقتصاد الرسمي؛
- القيمة الاسمية للعملة المتداولة خارج البنوك في نهاية سنة أو فترة الأساس تمثل كمية العملة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها لإجراء المعاملات القانونية خلال كل فترة لاحقة.

وقد تم صياغة المعادلة التالية:

$$\frac{\mathbf{INFCt} - \mathbf{INPiCt}}{\mathbf{INPiCOt} - \boldsymbol{Dt}} = \frac{\mathbf{Yut}}{\mathbf{Ylt}}$$

حيث: **Dt** الودائع تحت الطلب المحتفظ بها لدى المؤسسات المحلية غير البنكية في نهاية السنة.

INFCt الحجم المتوقع للعملة المتداولة خارج البنوك.

INPiCt الرصيد الحقيقي (إحتساب معدل التضخم) من العملة المحتفظ بها لإجراء المعاملات القانونية خلال الفترات محل الدراسة.

INPiCOt مقدار العملة خارج البنوك والمعدلة بمؤشر التضخم ومؤشر السكان في نهاية سنة الأساس.

Yut الدخل المتداول في الاقتصاد الرسمي.

YIt الدخل المتداول في الاقتصاد غير الرسمي.

$\frac{\mathbf{Yut}}{\mathbf{Ylt}}$ الحجم النسبي للنقدية المستخدمة في الاقتصاد غير الرسمي.

وحسب (مسمش، 2018، صفحة 93) فقد أثبت التطبيق العملي لهذا النموذج أنه يتمتع بدرجة معقولة من التمثيل الإحصائي والمصداقية، حيث خلص إلى أن زيادة معدل نمو النقد المستخدم في الاقتصاد غير الرسمي يمكن مواجهتها باستخدام سياسات الاقتصاد الكلي التي تحفز النمو وتزيد من درجة التنافسية، وإجراء إصلاحات الأساسية في سوق العمل، لاسيما تخفيض الضغوط الضريبية، فضلا عن محاربة الأنشطة الإجرامية المتعلقة بالمخدرات.

ومن أهم التعديلات السابقة على هذا النموذج هو تضمين ظاهرة اكتناز العملة وكذلك التأثير المقدر على الاقتصاد الرسمي الذي تحتفظ فيه المؤسسات والأفراد بالعملة لإتمام المعاملات، بالإضافة إلى اكتنازها، ويرجع

ذلك إلى ضعف الثقة في النظام البنكي وفي إجراءات الأمان الأخرى، كالخوف من فقدان بطاقات الائتمان أو بطاقات السحب الآلي، على عكس الاقتصاد غير الرسمي، فأهم دافع للاكتناز هو عملية غسيل الأموال.

وبالتالي فإن **تنوع طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي واهتمام الاقتصاديين، يدل على أهمية مكانته في الاقتصاد ومدى تأثيره عليه، حيث أن الوصول إلى التقدير الصحيح لحجمه يساهم في الوصول إلى وضع الإجراءات والتدابير المناسبة للتعامل معه والحد من نموه وتعدد آثاره.**

المطلب الثالث: حجم الاقتصاد غير الرسمي حول العالم

أصبح وجود الاقتصاد غير الرسمي نقطة الاشتراك بين مختلف اقتصادات العالم، حيث يمكن رؤيته في كل دول العالم، سواء كانت المتقدمة أو النامية، لكن بنسب متفاوتة، وأيضا يختلف تأثيره من اقتصاد لآخر، اعتمادا على طبيعة ومرونة الاقتصاد في التعامل معه، إما بمحاربته أو بمحاولة احتوائه نظرا للجوانب الايجابية التي يحققها، **الشكل 6** يوضح تفاوت نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الدول المتقدمة، الدول الناشئة، والدول التي تعاني من انخفاض مستويات الدخل، حسب الدراسة التي قام بها كل من **Friedrich Schneider** و **Leandro Medina** سنة 2019، وذلك خلال الفترة من 1991 إلى غاية 2017

الشكل 6: أعمدة بيانية توضح تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الدول المتقدمة، الدول الناشئة والدول منخفضة الدخل خلال الفترة (1991-2017)

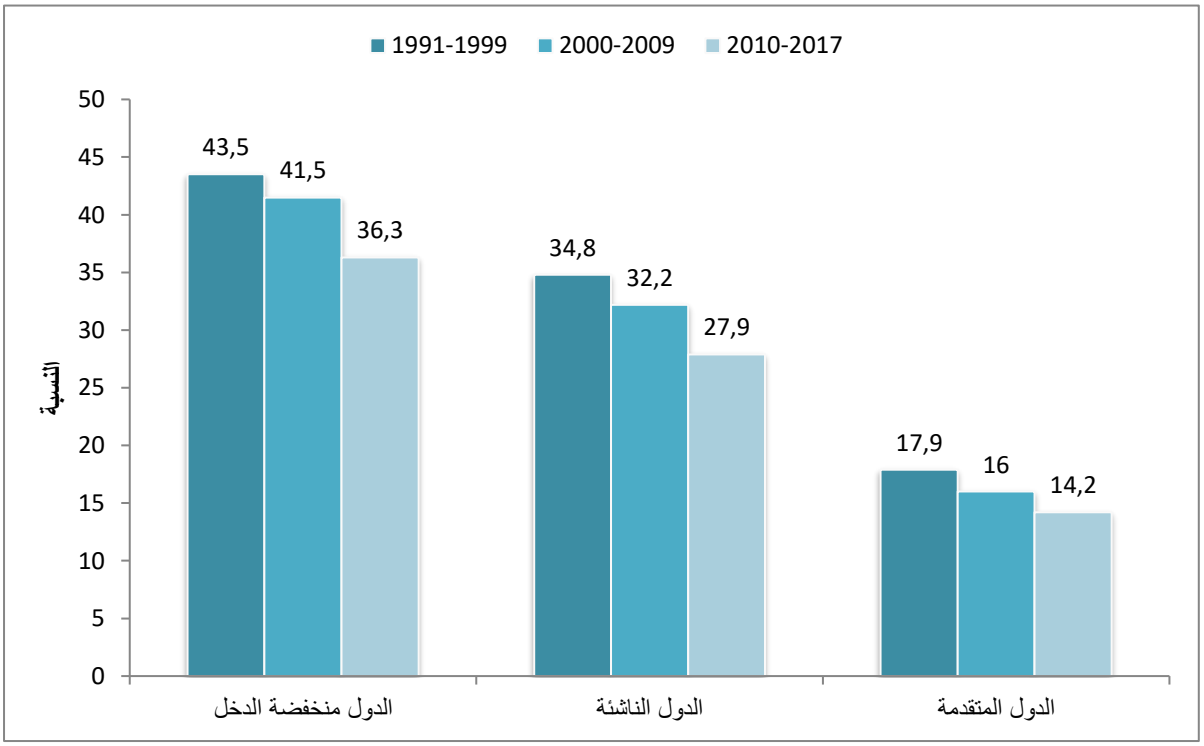

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Schneider & Medina, 2019, p. 36)

نلاحظ من خلال **الشكل 6** أن احد أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي وتوسعه هو مستوى الدخل المنخفض، إذ نجد أن الدول التي تعاني من مستوى دخل منخفض تسجل أعلى نسبة من الاقتصاد غير الرسمي، على عكس الدول المتقدمة التي تعرف انخفاضا كبيرا في نسبة الاقتصاد غير الرسمي نتيجة ارتفاع مستوى الدخل فيها، وأيضا درجة تطورها والاستقرار الاقتصادي والسياسي فيها.

كما تعاني الدول الناشئة من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بمعدل مرتفع نسبيا، نظرا لعدم صلابة هيكلها الاقتصادي، باعتبار أنها اقتصادات حديثة نوعا ما، وبالتالي فإنها معرضة لمجموعة من العوامل التي تتسبب في نشوء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي فيها نظرا لطبيعتها وحداثتها.

وترجع أسباب اختلاف حجم الاقتصاد غير الرسمي بين دول العالم إلى العديد من العوامل، بما في ذلك المتعلقة بنوع وطبيعة الاقتصاد نفسه، فضلا عن الجوانب السياسية والإدارية وغيرها.

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية لاختلاف حجم الاقتصاد غير الرسمي بين الدول

يمكن القول أن أهم العوامل الاقتصادية التي تفسر اختلاف حجم الاقتصاد غير الرسمي بين دول العالم هي التي ذكرها (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، الصفحات 106-111) فيما يلي:

أولا: تفاوت مستويات الدخل

معظم الدول التي تعاني من انخفاض مستوى الدخل يزداد فيها توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي، لأن كلما إنخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل، كلما اتجه إلى الأنشطة غير الرسمية لتحصيل دخل إضافي، عكس الدول التي تتميز بارتفاع مستوى الدخل؛

ثانيا: تفاوت معدلات البطالة

كلما ارتفعت معدلات البطالة، دل ذلك على عجز الاقتصاد الرسمي عن توفير مناصب العمل، وهو ما يدفع بالأفراد إلى البحث عن فرص العمل في الاقتصاد غير الرسمي باعتباره احد سبل الحصول على الدخل؛

ثالثا: درجة التطور الاقتصادي للدولة

غالبا ما يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي منخفضا في الدول المتقدمة، بينما يرتفع في الدول الأخرى الأقل تطورا، وهو ما يتضح في دول قارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث تعاني معظم هذه دول من ضعف الاقتصاد المحلي وانخفاض المستوى المعيشي والضرائب المرتفعة، مما إلى توسع الاقتصاد غير الرسمي؛

رابعا: الاستقرار الاقتصادي

إن أغلب الدول التي سجلت نسبة عالية من الاقتصاد غير الرسمي، وجد أنها تعاني من اضطرابات اقتصادية عديدة نتيجة ارتفاع معدلات الفقر ومعدلات التضخم وغيرها.

الفرع الثاني: عوامل أخرى لاختلاف حجم الاقتصاد غير الرسمي بين الدول

بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تسببت في اختلاف حجم الاقتصاد غير الرسمي بين دول العالم، هناك مجموعة أخرى من العوامل التي ذكرها (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، الصفحات 108-111) أهمها ما يلي:

أولا: التعقيدات الإدارية

تعتبر التعقيدات الإدارية واحدة من أهم معيقات دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي، فقد اتضح أن الدول التي تسجل نسبا مرتفعة من الاقتصاد غير الرسمي تعاني جملة من التعقيدات الإدارية وارتفاع حجم التكاليف أهمها الضرائب، إجراءات تسجيل الملكية، وإجراءات الحصول على الترخيص؛

ثانيا: الفساد الإداري

يرتبط الفساد الإداري ارتباطا وثيقا بالاقتصاد غير الرسمي، حيث تظهر العديد التقارير الدولية أن الدول التي بها نسبة عالية من الاقتصاد غير الرسمي هي أكثر الدول فسادا؛

ثالثا: الاستقرار السياسي والأمني

يعد انعدام الاستقرار السياسي والأمني احد أهم أسباب ظهور الاقتصاد غير الرسمي وتوسعه، لان معظم الدول التي تعاني من الاضطرابات السياسية والأمنية نتيجة الاستعمار أو الحروب الأهلية يرتفع فيها حجم الاقتصاد غير الرسمي، على عكس الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي والأمني.

المطلب الرابع: الإطار النظري للعلاقة بين التطور المالي وحجم الاقتصاد غير الرسمي

يعتبر القطاع المالي من أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا وتأثرا بتزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي، نظرا لاستنزافه لجزء معتبر من الموارد المالية التي كان من الأجدر استغلالها داخل النظام المالي الرسمي، وتوجيهها بالشكل الذي يساهم في توفير التمويل اللازم لمختلف المشاريع والاستثمارات التي تؤدي حتما إلى رفع مستوى نمو الاقتصاد، هذا ما جعل العديد من الدول، خاصة النامية منها تسعى إلى تطوير نظامها المالي بالشكل الذي يمكنها من استقطاب ما أمكن من الأموال المتواجدة في الاقتصاد غير الرسمي ودمجها داخل الاقتصاد الرسمي.

وفقا لـ (قارة، 2009، صفحة 42) يلاحظ بأن العلاقة بين الاقتصاديين تكون جد مهمة، ولو أننا نستطيع القول بأن الاقتصاد الرسمي يكون له النصيب الأكبر من الربح مقارنة بالقطاع الآخر لأنه يستخدم جزء كبيرا من وفرات الاقتصاد غير الرسمي، معنى ذلك أن الاقتصاد الرسمي يستخدم مدخرات الأفراد الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي المودعة في البنوك ويوظفها في شكل قروض، في حين أن أصحاب الاقتصاد غير الرسمي لا يستفيدون كثيرا من القروض لعدة أسباب أهمها عدم ثقة البنك فيهم، نظرا لعدم توفر لديهم وثائق تثبت مهنهم وقلة أو ندرة الضمانات، فنجدهم عادة ما يعتمدون في تمويل أنشطتهم على التوفير الشخصي أو مساعدة الأقارب،...الخ.

ونظرا لوجود الاقتصاد غير الرسمي وتزايد حجمه المستمر داخل الاقتصاد الوطني، أصبح من أهم التحديات التي تواجه اقتصادات الدول بمختلف جوانبها، والتي أهمها الجانب المالي، وهناك العديد من الدراسات التي أظهرت أهمية التطور المالي في التقليص من حجم الاقتصاد غير الرسمي بمختلفة أنشطته سواء المالية، أو التجارية أو غيرها، حيث يرى (Njangang, 2018, p. 13) أن التطور المالي يساهم في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي عن طريق خفض الحواجز التي تحول دون الحصول على الائتمان، وذلك من خلال مجموعة من القنوات أهمها قناة الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص، حيث تعمل هذه القناة إلى تحفيز المؤسسات الصغيرة التي تجد صعوبة في الوصول إلى الائتمان، والتي غالبا ما تنشط ضمن الاقتصاد غير الرسمي، كما يعمل التطور المالي على زيادة تكلفة الفرصة البديلة للإنتاج في الاقتصاد غير الرسمي وهو ما قد يحفز هذه المؤسسات غير الرسمية للانتقال نحو الاقتصاد الرسمي، بالإضافة إلى أن زيادة العمق المالي من خلال انتشار البنوك ستقلل الحواجز أمام دخول الاقتصاد الرسمي، والذي له تأثير قوي على الحد من توسع رقعة الاقتصاد غير الرسمي، حيث يعد التطور المالي حسب (katircioglu & Imamoglu, 2020, p. 472) احد العوامل الرئيسية التي تؤثر على قرار المشاركة في الاقتصاد غير الرسمي، نظرا لان الاختيار بين دخول الاقتصاد

الرسمي أو الاقتصاد غير الرسمي يعتمد على دراسة سلبيات وايجابيات كل واحد منهم، وذلك نظرا لتأثيره على التكاليف والمنافع الناتجة عن المشاركة فيه، ويساهم في الانتقال من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي من خلال تقليل القيود المفروضة على الوصول إلى الائتمان، خاصة في الدول النامية، ذلك لان زيادة كفاءة الخدمات المالية تؤدي إلى انخفاض تكلفة المشاركة في الاقتصاد الرسمي مقارنة بتكلفة الاقتصاد غير الرسمي، حيث تشير الأدبيات المتعلقة بالتطور المالي وفقا لـ (Mar'i & Cavusolgu, 2021, pp. 2,4) بأنه يعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في تسهيل الوصول للخدمات المالية المختلفة وتخفيف القيود المالية على أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي زيادة الإيرادات الحكومية من خلال الضرائب المحصلة من هذه الأنشطة، وبالتالي فالعلاقة بين التطور المالي والاقتصاد غير الرسمي هي علاقة عكسية.

ويعد تطور المؤسسات المالية والأسواق المالية أمرا مهما للحد من نمو الاقتصاد غير الرسمي، حيث يقر (Onwuka & Ayeni, 2023, p. 125) على أن تطور الأسواق والمؤسسات المالية يؤدي إلى إزالة الاختناقات التي تواجه الناشطين في الاقتصاد غير الرسمي في الحصول على الائتمان أو غيره من الخدمات المالية، لان توفير المؤسسات المالية الائتمان قليل التكلفة بشرط إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات والأعمال التجارية يزيد من عرقلة نمو الاقتصاد غير الرسمي، كما يرى (Capasso & Jappelli, 2011, p. 8) انه ومع تطور الأسواق المالية، يدخل الوسطاء الأكثر كفاءة إلى السوق، وتزداد معدلات الادخار، وتنخفض أسعار الفائدة، مما يزيد من تكلفة الفرصة البديلة للاستمرار في العمل ضمن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

هذا، ويؤثر تطور القطاع البنكي حسب (Bose, Capasso, & Wurm, 2008, p. 11) بشكل ايجابي على حجم وإنتاجية الاستثمارات من خلال خلق فرص لتغطية المخاطر بشكل اكبر، وتحسين جودة المعلومات، وخفض تكاليف المراقبة، إضافة إلى خفض تكاليف المعاملات، حيث تلعب الصناعة البنكية دورا لا يستهان به في تقليل الأنشطة غير الرسمية من خلال زيادة العمق والكفاءة.

كما يعتبر التحسن في أداء الأسواق المالية وفقا لـ(Capasso, 24-27 April 2019, p. 2) وسيلة مهمة للحد من الاقتصاد غير الرسمي، نتيجة لتمكنها من تخفيض تكاليف جمع المعلومات حول خصائص وسلوك المقترضين، حيث تشكل المعلومات غير المتماثلة مشكلة كبيرة في هذه الأسواق، مما يؤدي إلى صعوبة تخصيص وتحويل الموارد المالية نحو القطاعات الأكثر كفاءة، ومع تطور الأسواق المالية تصبح المشكلة اقل حدة، حيث يتمكن السوق من تقديم شروط وأحكام أفضل حول العقود المالية (الاختيار).

ويرتكز اهتمام الباحثين الآن على بعد الوصول للخدمات المالية (الشمول)، الذي يعتبر من أهم أبعاد التطور المالي كأداة للحد من الفقر وتعزيز الرفاهية والنمو، من خلال تمكين الفئة المستبعدة والمهمشة من القطاع المالي الرسمي بسبب القيود الصارمة المفروضة عليهم من المشاركة في القطاع المالي الرسمي، ويتم ذلك حسب (Ajide, 2021, p. 300) من خلال تسهيل وصولهم إلى التمويل، وكذا تمكينهم من تعزيز مدخراتهم عن طريق توفير منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم المالية، مما يحفزهم على العمل والقيام بأنشطتهم الاقتصادية ضمن القطاع الرسمي، كما يرى (Lahura & Vargas, 2021, p. 4) انه يمكن للمؤسسات الصغيرة زيادة إنتاجيتها إذا ما تمكنت من الوصول للخدمات المالية، الأمر الذي قد يعتبر حافزا لإضفاء الطابع الرسمي عليها.

خلاصة الفصل:

سعينا من خلال هذا الفصل إلى الإلمام بمختلف الجوانب النظرية للاقتصاد غير الرسمي، وتوضيح العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والتطور المالي نظريا، وخلصنا إلى أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تعاني من غياب تعريف موحد لها، بالإضافة إلى اختلاف وجهات النظر في تفسير علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي بسبب وجود علاقات تشابك بينهما، وتعد ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي ظاهرة إقتصادية قديمة النشأة، وذلك لان الأنشطة غير الرسمية قد مارسها الإنسان منذ ظهوره قبل ظهور الدولة وأجهزتها التنظيمية، أي قبل ظهور الإقتصاد الرسمي.

وتنقسم أنشطة الإقتصاد غير الرسمي إلى أنشطة مشروعة يمكن ممارستها في بشكل قانوني في الاقتصاد الرسمي ولكن تقام في الاقتصاد غير الرسمي دون وجود رخصة قانونية، وأنشطة غير مشروعة لا يسمح بها القانون حتى في نطاق النشاط الرسمي، على الرغم من النظر إلى مصطلح الإقتصاد غير الرسمي بشكل سلبي، إلا انه يحقق العديد من الآثار الإيجابية على الصعيدين الاقتصادي والإجتماعي. ورغم من صعوبة تقدير دقيق حجم الاقتصاد غير السمي، إلا أن ذلك لم يمنع الباحثين من بذل محاولات عديدة لتقديره ولو بشكل تقريبي، حيث ظهرت العديد من الطرق المباشر وغير المباشرة، والنماذج الرياضية المساعدة على تقدير حجمه.

أخيرا، يعتبر العمل على رفع مستويات التطور المالي من بين أهم الحلول المقترحة للتقليص من حجم الأنشطة غير الرسمية، نظرا لتمكنه من تسهيل وصول مختلف الأعوان الاقتصاديين إلى الخدمات المالية، خاصة الفئة المستبعدة من القطاع المالي الرسمي.

الفصـــل الثالث

دراسة تحليلية لوضعية التطور المالي والاقتصاد غير الرسمـــي في الدول النـــامية

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لوضعية التطور المالي والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية

تمهيد:

عادة ما يرتبط مستوى التطور المالي بمعدل نمو اقتصادي مرتفع، وهو ما لا نجده في الدول النامية، حيث غالبا ما تسجل هذه الأخيرة مستويات تطور متأخرة على مستوى جميع الأصعدة، من بينها التطور المالي، نظرا لطبيعة هيكلها الاقتصادي بشكل عام، وطبيعة هيكلها المالي الذي يعاني من قصور كبير سواء على مستوى المؤسسات المالية أو الأسواق المالية بشكل خاص، الأمر الذي أدى إلى عدم تمكن الأنظمة المالية للدول النامية على تمويل مشاريع التنمية بالشكل اللازم، خاصة ما تعلق بتمويل القطاع الخاص الذي يعتبر المحرك الأساسي للتنمية في الدول المتقدمة.

ونظرا لعدم قدرة وكفاءة القطاع الرسمي بمختلف مؤسساته على تمويل القطاع الخاص وتمكين الأعوان الاقتصاديين من الوصول إلى التمويل اللازم للقيام بمشاريعهم الصغيرة والمتوسطة، التي قد تساهم في رفع مستوى دخل الفرد وتوفير فرص عمل جديدة، إضافة إلى البيروقراطية والفساد الذي يتميز به القطاع الرسمي في غالبية الدول النامية، وتعدد الأعباء الضريبية التي تعيق نشاط هذه الفئة التي تعتبر لازالت هشة ماليا، وجدت هذه الفئة نفسها مضطرة إلى التوجه نحو القطاع غير الرسمي لممارسة أنشطتها، والبحث عن فرص العمل التي تضمن لهم الحصول على الدخل الذي يمكنهم من تحسين مستواهم المعيشي، أو على الأقل تلبية احتياجاتهم الأساسية، خاصة في الدول التي يكون فيها مستوى دخل الفرد منخفض كالدول الإفريقية.

انطلاقا مما سبق فقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، وذلك على النحو التالي:

- **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الدول النامية؛**
- **المبحث الثاني: وضعية التطور المالي في الدول النامية؛**
- **المبحث الثالث: وضعية الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية.**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الدول النامية

ظهر مفهوم الدول النامية على مستوى الأمم المتحدة منذ الخمسينيات، إذ تعتبر في معظمها دولا خضعت للاستعمار بمختلف صوره، وتشترك في مجموعة من الخصائص تميزها عن الدول المتقدمة خاصة تلك المتعلقة بمظاهر التخلف التي تجعلها في درجة أدنى مقارنة بالدول المتقدمة، مما فرض تطبيق نظام ازدواجية القواعد على العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب عدم التجانس الواقعي رغم المساواة القانونية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

المطلب الأول: الدول النامية (مصطلحات ومفاهيم)

باعتبار الدول النامية تضم مجموعة من الدول غير المتجانسة، هذا ما أدى إلى تعدد التسميات والمعاني التي يقصد بها هذا النوع من الدول، وهذا نتيجة لتعدد الخلفيات التي سميت من اجلها وان كانت بعضها شائع الاستعمال والأخر نادر، ونتيجة لذلك قامت المنظمات والهيئات الدولية وكذا المفكرين بمحاولة تصنيف هذه الدول بالاعتماد على مؤشرات وخصائص معينة.

الفرع الأول: تسميات الدول النامية ومفهومها

تبلور مفهوم الدول النامية حسب (بنين، 2016، صفحة 145) مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا يمكن تجاهل حقيقة أنه ليس هناك اتفاق على كيفية تحديد أو تصنيف المصطلح، فالدول النامية بمفهومها الضيق هي "إحدى الدول الإفريقية أو الاسياوية أو أمريكا اللاتينية التي اعتادت أن تكون مستعمرة أو شبه مستعمرة أو تنتمي لإدارة دولة أخرى، وبالرغم من الاستقلال الذي تعرفه هذه الدول إلا أنها تظل متخلفة"، وبالمفهوم الواسع فإن "أي دولة لا تنتمي إلى ما يسمى بالدول المتقدمة هي دولة نامية"، وقد اختلفت المصطلحات التي أطلقت عليها باختلاف الزاوية التي ينظر بها الباحثون لمشكلة التخلف التي عانت منها الدول النامية لعقود طويلة، بحيث تم ربط مفهومها بالعديد من المصطلحات، والتي يمكن تلخيصها وفقا لـ (بلطرش، 2021، الصفحات 138-140) و (مياسي، 2016، الصفحات 56,55) فيما يلي:

أ- **الدول المتأخرة (Backward Countries):** هي تلك الدول التي لم تصل إلى مستوى مرتفع من التقدم الفني والاقتصادي، أو هي تلك الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها؛

ب- **الدول المتخلفة (Under Developed Countries):** هي تلك الدول التي ينخفض فيها مستوى الدخل الحقيقي للفرد عن متوسط دخل الفرد السائد في الدول المتقدمة، وهو تعريف يتضمن ضرورة تواجد

إمكانيات النمو في هذه الدول، بحيث أنه يمكن للارتفاع بمتوسط الدخل الفردي عن طريق استغلال الموارد المتاحة بها، ولقد اعترض البعض على هذا الاصطلاح كونه لا يفرق بين الركود والنمو، كما انه يعطي انطباعا عام بسيادة الركود في هذه المجتمعات؛

ج- **الدول النامية (Developing Countries)**: وهي الدول التي تعرف مستويات تنموية متواصلة، ولها من الإمكانيات ما يؤهلها لتحقيق التقدم الاقتصادي، وعادة ما تميز بتذبذب مستويات الدخل، إلا أنها ليست منخفضة كثيرا، غير أن استخدام هذا الاصطلاح يثير الخلط أكثر من كونه موضحا لحقيقة الأمر في الدول النامية، ذلك أن النمو حقيقة تشترك فيها كل من الدول المتخلفة والدول المتقدمة؛

د-**دول العالم الثالث (The Third World)**: يغلب على هذا الاصطلاح الطابع السياسي، ويرتكز على تقسيم العالم إلى الدول الرأسمالية المتقدمة في المرتبة الأولى، تليها الدول الاشتراكية التي كانت سائدة حتى انهيار الاتحاد السوفياتي في المرتبة الثانية، ثم يأتي في المرتبة الثالثة بقية دول العالم موزعة على القارات الثلاث: آسيا، إفريقيا، وأمريكا اللاتينية؛

هـ- **الدول الأقل نموا (The Less Developed Countries)**: وهي تسمية تقابل تسمية الدول المتطورة بالدول الأكثر تقدما، وهي تحمل في طياتها نسبة التقدم، ولكن يؤخذ عليها المأخذ السابق وهو أنها توحي أن دول العالم تعيش درجات متفاوتة من التقدم، في حين أن واقع الحال أن الكثير من الدول تعيش حالة جمود أو تقهقر؛

و-**الدول الفقيرة (Poor Countries)**: مقابل الدول الغنية، وهي الدول التي تقل فيها الموارد والثروات، وهي راغبة في التقدم، ولكن فقر إمكانياتها المادية يقعدها عن النمو، ورغم أن هذا الاصطلاح يتميز بالحياد بسبب تركيزه على الجوانب الاقتصادية المادية، إلا أنه منتقد بسبب وجود الكثير من الدول النامية غنية بالموارد الطبيعية كالدول النفطية مثلا؛

ز-**دول المحيط (Ocean Countries)**: في مقابل دول المركز، ويشير هذا الاصطلاح بالأساس إلى أن التخلف يرجع إلى علاقات التبادل غير العادلة التي تتم بين المركز والمحيط، والتي تكرس تبعية المحيط للمركز دائما؛

ح- **دول الجنوب (Countries of the South)**: في مقابل دول الشمال، وهذه التسمية تستند إلى التصنيف الجغرافي للدول، وقد ظهرت في مؤتمر باريس للطاقة عام 1975؛

ط- الدول السائرة في طريق النمو (Countries on the path of Development): أطلقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OCDE** هذه التسمية والتي تعتبر التسمية الأكثر تفاؤلا بهدف الإيحاء الايجابي بكون هذه الدول سائرة في طريقها للنمو، وتطورت التسمية لتصبح فيما بعدها الدول النامية.

من خلال كل ما تطرقنا إليه، نلاحظ أنه **لا يوجد مصطلح موحد جامع لهذه الدول، ورغم تعدد الاصطلاحات التي أطلقت يوجد فرق جوهري لمدلول كل منها، ويمكن القول أن الاستخدام السليم لهاته المسميات يحتم التفرقة بين دول نامية وغير نامية، وبين دول متخلفة ودول متطورة، ففي العالم مناطق غير نامية تتسم بالركود لخلوها من الموارد الاقتصادية اللازمة للتنمية، بعكس مناطق أخرى تنتج وتمتلك الموارد الطبيعية والبشرية وتفتقر إلى التكنولوجيا المتقدمة، وهناك مناطق تمتلك جميع المقومات التي يمكن من خلالها أن يطلق عليها دول متقدمة.**

الفرع الثاني: معايير تصنيف الدول النامية

في إطار التغيرات والتحولات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، لم تعد الدول النامية كتلة واحدة، بل تباينت إلى مجموعات تتمايز فيما بينها بالعديد من الخصائص الاقتصادية والسكانية، وسنحاول فيما يلي استعراض أهم التصنيفات المعروفة للدول النامية.

أولا: تصنيف مجموعة البنك الدولي WB

وفقا لـ (The World Bank, 2023) تصنف مجموعة البنك الدولي اقتصادات العالم حسب مستوى الدخل استنادا إلى معيار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتميز بين أربعة مجموعات من الدول وذلك حسب تصنيفه الأخير للسنة المالية 2024 كما يلي:

- الدول منخفضة الدخل: يبلغ الدخل الفردي فيها أقل أو يساوي 1135 دولار؛
- الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل: من 1136 إلى 4465 دولار؛
- الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل: من 4466 إلى 13845 دولار؛
- الدول مرتفعة الدخل: يكون الدخل الفردي فيها أعلى من 13846 دولار.

لقي التصنيف المعتمد على معيار الدخل الفردي حسب (معوشي، 2015، صفحة 133) معارضة من طرف بعض الباحثين نظرا لعدة أسباب أهمها:

- ظاهرة الاستهلاك الذاتي المعروفة بصفة كبيرة في القطاع الزراعي لا تؤخذ في الحسبان، أو تحتسب بصفة تقريبية فقط من طرف المحاسبة الوطنية للدولة، وهو ما يعيق التقدير الحقيقي للدخل الفردي؛

- إهمال القطاع غير الرسمي الذي يقدم دخولا معتبرة ولا تؤخذ في الحسبان عند تقدير الدخل الفردي؛
- نتيجة للتضخم العالمي، يمكن أن تبلغ بعض الدول النامية دخولا فردية عالية، ودون أن تعرف مستويات تنميتها الداخلية أي تغيير، ومثال على ذلك الدول النامية المصدرة للبترول ذات العدد القليل من السكان؛
- يتجاهل هذا التقسيم طبيعة الهياكل الاقتصادية للدولة وشكل منحنى توزيع الدخل الوطني بين أفراده، فارتفاع الدخل في دول الخليج مثلا لا يمس فئة كبيرة من أفراد المجتمع.

ثانيا: تصنيف صندوق النقد الدولي IMF

صنف صندوق النقد الدولي الدول النامية حسب (رنان، 2018، صفحة 91) إلى ثلاثة تصنيفات مهمة وهي كالتالي:

أ- **الاقتصادات النامية والناشئة:** يدمج صندوق النقد الدولي في تصنيفه الدول النامية والناشئة مع الدول الأقل نمو، ويعتمد الصندوق في هذا التصنيف معايير أكثر مرونة، وهي كالتالي:

- مستوى دخل الفرد؛
- التنويع في الصادرات؛
- درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

ب- **الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية:** وهي تلك الدول التي تمر بمرحلة انتقالية التي يكون اقتصادها انتقاليا، أي يتغير من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، ومصطلح "الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية "عادة ما يغطي دول أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفيتي السابق لكن هناك دول أخرى خارج أوروبا؛

ج- **الدول الفقيرة المثقلة بالديون:** لقد بدأت المبادرة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1996 وتحت ضغط العديد من المنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى، تم تحديد هذا التصنيف من الدول النامية من أجل العمل على تخفيف عبء ديون القروض أو الديون الخارجية والفائدة المترتبة عنها أو تخفيفها إلى مستويات مقبولة والمعايير المحددة لذلك هي:

- تجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الصادرات 200٪؛
- تجاوز نسبة الدين إلى إيرادات الحكومة 280٪.

ثالثا: تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

يتم تصنيف دول العالم بما فيها الدول النامية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفقا لتقرير التنمية البشرية (UNDP, 2010, p. 215) من خلال مؤشر التنمية البشرية HDI، وتهدف المنظمة إلى الأخذ بعين الاعتبار الطابع متعدد الأوجه للتنمية من خلال هذا المؤشر، ويتم حساب مؤشر دليل التنمية البشرية من خلال مجموعة من مكوناته وهي:

- مؤشر العمر المتوقع (متوسط العمر المتوقع عند الولادة)؛
- مؤشر التعليم (متوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة)؛
- متوسط عدد سنوات الدراسة للفرد؛
- مؤشر المستوى المعيشي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)؛
- بإضافة إلى جوانب أخرى تمثل التنمية البشرية مثل الحرية السياسية والأمن الشخصي.

ومن خلال دليل التنمية البشرية لـ (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2022)، فإن الدول المتقدمة هي الدول التي تساوي أو يتفوق فيها قيمة المؤشر 80٪، أما الدول النامية فتمثل في المجموعات التالية:

- تنمية بشرية مرتفعة أي ما بين 70٪ و79٪؛
- تنمية بشرية متوسطة أي ما بين 55٪ و69٪؛
- تنمية بشرية منخفضة أي ما بين 54٪ و33٪.

رابعا: التصنيف الجغرافي

إن الوضعية الجغرافية للدول النامية قادت أيضا إلى تصنيف دول العالم كما يلي: (معوشي، 2015، الصفحات 136,135)

أ- **دول الشمال:** وتضم الدول المتقدمة التي تتميز بوضعية اقتصادية واجتماعية ملائمة ومعدلات نمو ممتازة؛

ب- **دول الجنوب:** وتضم الدول النامية التي تتميز بوضعية اقتصادية واجتماعية مضطربة، وتسجل معدلات بطالة مرتفعة وغيرها من المشاكل على جميع الأصعدة.

الفرع الثالث: فجوة التنمية بين الدول النامية والدول المتقدمة

تعد برامج التنمية برامج شمولية في حد ذاتها، حيث يتم تنفيذ هذه البرامج بموجب مخططات مركزية طويلة بهدف استثمار موارد الدول الطبيعية والمادية والبشرية، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء والإشباع الذاتي لهذه المجتمعات، إضافة إلى الاستمرارية في تحقيق العوائد والفوائض المالية التي تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي، وكذلك تقليل الفوارق الاجتماعية، لذا يعد التفاوت الاقتصادي ما بين الدول المتقدمة والنامية والفجوة بينهما من الموضوعات المهمة لدى المختصين والمتابعين لأسباب ومحددات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

وتعرف شعوب المعمورة تفاوتا كبيرا في مستويات التنمية حيث تتأثر الدول المتقدمة بالوضع الأفضل وتعرف تقدما كبيرا في شتى مجالات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والتكنولوجية، بينما تعرف الدول النامية التي تضم الجزء الأكبر من سكان العالم أوضاعا تنموية جد صعبة ويطال الفقر مجتمعاتها، ولازالت فجوة التنمية تزايد مستمر بين الدول النامية والدول المتقدمة، ففي بداية التسعينات استحوذ 16٪ من سكان العالم على 82٪ من إجمالي الثروة العالمية، بينما لا يستفيد 61٪ من سكان المعمورة إلا بنسبة 5٪ من هذه الثروة خلال نفس الفترة.

يشير تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لسنة 2009 إلى أنه على النطاق الدولي تركز نمو الاقتصاد العالمي في عدد قليل من المناطق الإقليمية، وفي العام 2000 تركز حوالي ثلاثة أرباع إجمالي الناتج المحلي في أمريكا الشمالية وأوربا الغربية وشمال شرق آسيا، ورغم أن ظاهرة التركز ليست بالجديدة من منطلق أنه قبل ثلاثة قرون شكلت الصين والهند حوالي ثلثي ثروة العالم إلا أن الجديد في الأمر هو أن في ذلك الوقت كانت الصين والهند تضمان في المقابل أكثر من نصف سكان العالم، في حين لا يشكل الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية سوى أقل من سدس سكان العالم، فدرجة التركيز هنا تمتاز بالارتفاع، كذلك من جانب آخر يستحوذ حوالي 360 مليونيرا عالميا على ثروة تعادل ما يملكه 3 مليار نسمة، أي حوالي ما يملكه نصف سكان العالم، وأكثر هؤلاء الأثرياء يعيشون في الدول الصناعية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المتتبع لتقارير الهيئات الدولية يلاحظ وبوضوح حدة التفاوت الصارخ بين دول المتقدمة والدول النامية، فعلى سبيل المثال، يشير البنك الدولي سنة 2023 أن من حوالي 700 مليون شخص في العالم يعيشون الفقر المدقع بأقل من 2,15 دولار في اليوم والتي تعتبر القيمة الاسمية لخط الفقر الدولي، كما أن منطقتي جنوب أسيا

وإفريقيا جنوب الصحراء يضمان معا نسبة 83٪ من فقراء العالم على رأسهم الهند بحوالي 229 مليون فقير، تليها نيجيريا التي بلغ فيها عدد الفقراء 97 مليون شخص، في حين أن الدخل المتوسط للعشرين دولة الأكثر ثراء في العالم يفوق 37 مرة الدخل المتوسط للدول الأشد فقرا.

أما على صعيد المناطق، فالأغلبية الساحقة من الدول الأقل تقدما توجد في القارة الإفريقية، ويشير تقرير منظمة العالمية للتغذية FAO أن الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية يتواجدون أساسا في دول إفريقيا واسيا، ورغم التوقعات التي تشير إلى أن إنتاج الغذاء في الدول النامية سيتضاعف في آفاق 2050 إلا أن شخصا واحدا من كل 20 شخص معرض لسوء التغذية وهو ما يعني أن 370 مليون شخص سيطالهم الفقر وأغلبهم في إفريقيا وآسيا.

المطلب الثاني: خصائص الدول النامية

إن دراسة التنمية الاقتصادية واقتصادات الدول تكشف عن وجود بعض الخصائص المشتركة لظاهرة التخلف التي تعانى منها الدول النامية، على الرغم من اختلافها وتباينها من دولة لأخرى، وقد اختلف الاقتصاديون في تحديد خصائص التخلف، إلا أن هناك إشتراك في عدد من الخصائص الرئيسة التي تميز الدول النامية عن الدول المتقدمة.

الفرع الأول: خصائص اقتصادية

تتميز الدول النامية بناءا على (عياض، 2021، الصفحات 95,94) بمجموعة من الخصائص الاقتصادية التي تشترك فيها، هذه الخصائص لا تنطبق على كل الدول النامية، فهناك دول ربما لا يوجد فيها خاصية أو اثنين لكن لها عنصر على الأقل تشترك فيه مع الدول الأخرى، وهذا الاختلاف ربما يرجع إلى الثروات الطبيعية التي تميزها عن بقية الدول النامية، ويمكن توضيح أهم هذه الخصائص فيما يلي:

أولا: انخفاض الدخل القومي ومعدل نموه

باستثناء عدد قليل جدا من الدول النامية (الدول النفطية)، يتسم مستوى الدخل القومي في الدول النامية بالانخفاض، الأمر الذي ينعكس على نمو الدخل الفردي بالانخفاض أيضا نظرا لعلاقته مباشرة بالنمو السكاني المرتفع لديها، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع؛

ثانيا: ضيق السوق المحلية والاعتماد المتزايد على السوق العالمية

ويرجع ذلك إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد، مما يؤدي إلى تولد العديد من آثار سلبية أبرزها عدم إمكانية إقامة وحدات إنتاجية ذات طاقات تتسم بتدني التكاليف وفقا للمفهوم الاقتصادي، وعدم استفادتها من وفرات الإنتاج الواسع، كما أن هذه الدول تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة، مما يجعل معدل التبادل التجار ليس لصالحها؛

ثالثا: ضعف أداء القطاع الصناعي

تحتل هذه الخاصية أهمية كبيرة في الدول النامية، حيث تتميز اقتصاداتها بالأنشطة المتعلقة بالمنتجات الأولية، مثل الزراعة والصناعة الاستخراجية والصناعات الخفيفة، والتي تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، في حين يسجل ضعفا كبيرا في القطاع الصناعي وكل ما يتعلق بالتقنية التكنولوجية الحديثة، وبالتالي فإن الجهاز الإنتاجي للدول النامية يتميز بالجمود النسبي لارتباطه بالإنتاج الأولي، كما أن نسبة العاملين في هذا القطاع منخفضة مقارنة مع باقي القطاعات؛

رابعا: انخفاض إنتاجية العمل

إن كفاءة الأداء الاقتصادي لأي دولة يقاس من خلال إنتاجية العمل، ويمكن أن تؤدي الزيادة في هذا المعدل إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للدولة من خلال تحقيق قيم مضافة جديدة، مما يساعد على تحسين مستوى معيشة الأفراد، في هذا الصدد، يلاحظ أن الدول النامية تعاني من انخفاض كبير في إنتاجية العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية بسبب ضعف قدرة وكفاءة العمال، وانخفاض متوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى عدم كفاءة المنظمين والإداريين؛

خامسا: ضعف التكوين الرأسمالي (نقص رؤوس الأموال)

من المتفق عليه أن العمليات التنموية تتطلب مصادر تمويلية، خاصة عندما تتبع الدولة سياسات تنموية قائمة على التصنيع بوتيرة سريعة، فإن لم تكن رؤوس الأموال متوفرة بالحجم المطلوب، فإن هذا سيؤدي حتما إلى تباطؤ معدلات النمو أو حتى توقفها، كما هو الحال في الدول النامية، فرؤوس الأموال فيها تعتبر نادرة نتيجة لضعف الادخار؛

سادسا: التبعية الاقتصادية للخارج

تتسم معظم الدول النامية بالتبعية الاقتصادية للخارج، بمعنى أن الدول المتقدمة تتحكم في مسار تطور اقتصادات الدول النامية، هذه التبعية تأخذ ثلاثة أشكال، التبعية التجارية ويقصد بها تحكم الطلب العالمي في

معدلات النمو الاقتصادي الدول النامية، نتيجة لاعتماد هذه الأخيرة بشكل كبير على عامل تصدير المواد الأولية فقط من أجل رفع مستوى معيشتها وزيادة طاقتها الإنتاجية، بل وتعاني أيضا من عدم تنوع صادراتها حتى من المواد الأولية ذاتها، كما يمكن قياس درجة التبعية التجارية أيضا عن طريقة تركيبة الواردات ومصادرها ونسبتها إلى الناتج الإجمالي، حيث نجد هذا المقياس مرتفع في الدول النامية نتيجة لاعتمادها على الاستيراد ليس فقط من اجل تأمين السلع الإنتاجية، بل حتى السلع الاستهلاكية، وهناك التبعية المالية التي تكون نتيجة إلى الحاجة لمصادر خارجية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالحاجة لرؤوس الأموال دفعت بالدول النامية ذات الموارد المحدودة إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي بأشكاله المختلفة، وحتى الدول النامية التي لديها الفوائض المالية تعاني من نوع آخر من أنواع التبعية المالية لعالم الخارجي، ألا وهي اندماج مؤسساتها المالية في النظام المالي الدولي، هذا الاندماج أفضى إلى تسخير إمكانيات هذه الدول لخدمة اقتصادات الدول الرأسمالية المتطورة، تحت ما عرف بـ" إعادة تدوير الفوائض النفطية"، ومن أبرز تبعاتها مشكلة المديونية الخارجية، أما التبعية الأخيرة وهي التبعية التقنية أو التكنولوجية ويقصد بها تطبيق المنجزات العلمية، وهي تشمل دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع في مجال الإنتاج أي ما يعرف باسم وتصميم الآلات والمعدات وصنعها وتركيبها وتشغيلها وصيانتها وغيرها من الأمور.

كما يضيف أيضا (رنان، 2018، الصفحات 102-104) مجموعة أخرى من الخصائص الاقتصادية للدول النامية والمتمثلة في:

سابعا: انخفاض معدلات الادخار

تتميز الدول النامية عموما بانخفاض مستويات الادخار الذي يؤثر بدوره على حجم الاستثمارات، باستثناء الدول المصدرة للبترول التي تحتفظ بفوائض مالية كبيرة، كما أن أغلب الدول النامية مضطرة إلى الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية أو من الدول المتقدمة لتمويل استثماراتها، ومن ابرز عوامل تثبيط الادخار في الدول النامية هي ارتفاع معدلات التضخم، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقة للأجور وإضعاف القدرة الادخارية للأعوان الاقتصاديين؛

ثامنا: ارتفاع مستويات ومعدلات البطالة والتوظيف غير الكامل

إن تفشي البطالة ونقص توافر فرص العمل في تلك الدول النامية من اكبر المشاكل التي تؤرق حياة المواطنين فيها وتساهم في انخفاض المستوى المعيشي للفرد، فثلاثة أرباع فقراء العالم يعشون في المناطق

الريفية، حيث ينتشر الفقر بين العاملين في الزراعة بأعلى المعدلات بسبب دوامة انخفاض الإنتاجية، والبطالة الموسمية، وتدني الأجور؛

تاسعا: سوء توزيع الدخل

إن الفجوة المتزايدة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي ليست متواجدة بين الدول المتقدمة والدول النامية فحسب، بل متواجدة وبعمق أيضًا بين الدول النامية فيما بينها، بل وحتى بين الأقاليم المختلفة داخل الدول النامية الواحدة، وهو ما يعكس بعدا آخر من أبعاد الخصائص المشتركة للدول النامية، وهي عمق التفاوت في توزيع الدخل الوطني.

الفرع الثاني: خصائص أخـــرى

بالإضافة إلى الخصائص الاقتصادية السابقة، هناك مجموعة من الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والسياسية وغيرها من الخصائص التي تعرف بها الدول النامية عن غيرها من الدول.

أولا: خصائص ديمغرافية

تتميز الدول النامية بجملة من الخصائص الديمغرافية التي تميز مجتمعاتها عن بقية المجتمعات، والتي يمكن إيجازها بناءا على (بلطرش، 2021، الصفحات 143-147) فيما يلي:

- ارتفاع معدلات النمو السكاني، تواجه معظم الدول النامية ما يعرف بالانفجار السكاني، حيث قدرت الأمم المتحدة عدد سكان الكرة الأرضية بـ 7550,3 مليون نسمة 2017 سنة، ويتوقع ارتفاع هذا العدد ليصل إلى حوالي 8552,2 مليون نسمة خلال العام 2030، أي زيادة بحوالي 1000 مليون نسمة تقريب، ويعيش أكثر من 82% العدد في الدول النامية حيث بلغ عدد سكان الدول النامية 6259,9 مليون نسمة عام2017، وهو ما يعكس الزيادة السكانية السريعة والمرتفعة بالدول النامية والتي وصلت خلال الفترة 2015-2020 إلى 2,8٪ ببعض الدول النامية في حين لم تتعدى هذه النسبة 1٪ في الدول المتقدمة؛
- انخفاض المستوى الغذائي أو سوء التغذية، حيث يعيش أكثر من 300 مليون إفريقي بأقل من دولار واحد في اليوم، كما أن 48% من نسبة الفقراء في العالم يعيشون في إفريقيا، حيث تعاني العديد من الدول النامية في القارة الإفريقية من مشكلة سوء التغذية؛
- تدني مستوى الرعاية الصحية وارتفاع معدلات الوفيات، حيث نلاحظ ارتفاع معدلات الوفيات على مستوى الفئات العمرية المختلفة في الدول النامية، وترجع أسباب هذا الارتفاع إلى عدم تطبيق القواعد الصحية الصحيحة وقلة عدد الأطباء، وعدم انتشار الوعي الصحي بين عدد كبير من السكان.

ثانيا: خصائص اجتماعية وثقافية

تتميز الدول النامية ببعض الخصائص الاجتماعية والثقافية التي نوجزها بناءا على (رنان، 2018، الصفحات 108,107) فيما يلي:

- انخفاض شديد في مستويات المعيشة لغالبية سكانه الدول النامية مقارنة بمستويات المعيشة السائدة في الدول المتقدمة اقتصاديًا، والذي يظهرا جليا في شكل انخفاض الدخول؛
- انتشار الفقر، حيث يتوقف وجود الفقر في أي دولة على عاملين أساسيين هما: متوسط مستوى الدخل الوطني، ودرجة عدم المساواة في توزيعه، فكلما زاد التفاوت في توزيع الدخل كلما زاد تفشي الفقر، وهو ما نجده في الدول النامية رغم التي لا تزال تعاني من ارتفاع معدلات الفقر بأشكاله المختلفة؛
- تحكم العادات والتقاليد في السلوك الاجتماعي وأحيانا بطرق لا يخدم التنمية والتقدم في تلك الدول، حيث أن العديد من هذه العادات والتقاليد تتنافى مع التغيرات الإيجابية التي من ممكن أن يجلبها الانفتاح، فحين نجد أنها تضعف أمام القيم والسلوكيات السلبية التي يمكن أن يجلبها الانفتاح مثل القيم والسلوكيات والاستهلاكية؛
- غياب العدالة الاجتماعية وانتشار الجهوية، من خلال تركز التنمية في جهات معينة من الدولة، وهذا ما يولد نوعا من الشعور بالتهميش والإقصاء لدى فئة معينة من السكان، الأمر الذي ينعكس بعدها في شكل اضطرابات اجتماعية وسياسية، مما يزيد من حجم المشاكل الموجود ويزيد من التخلف والركود؛
- زيادة الصراعات العرقية والطائفية والدينية، حيث أن الصرعات والتباينات العرقية والدينية غالبا ما تلعب دورا كبيرا ومهما في مدى نجاح أو فشل مجهودات التنمية في معظم الدول النامية، وهناك العديد من الدول النامية التي تغلبت عليها الصراعات وأصبحت كميزة تتميز بها، فنجد مثلا أنه بعد عام 1990 أودت الصراعات العرقية والدينية بحياة الكثير وخربت البنية الأساسية في كثير من الدول النامية منها الجزائر والعراق؛
- التفاوت في التعليم بين الجنسين، فعلى الرغم من أن التعليم في الدول النامية تعتبر أكبر مستهلك للإيرادات العامة للدول، كما أنها تستثمر كثيرا من الأموال في مجال التعليم، إلا أن التعليم فيها لا يزال يعاني من ضعف عائداته وانخفاض مخرجاته بسبب الأدوات والمناهج المستعملة، والتفاوت بين الجنسين في الحصول على التعليم في العديد من الدول النامية.

ثالثا: خصائص سياسية ومؤسساتية

للحياة السياسية والمؤسساتية في الدول النامية العديد من الخصائص التي تؤكد بشكل واضح ما تتميز به هذه الدول عن الدول المتقدمة، والتي ذكرها (بعيطيش، 2019، الصفحات 687,686) في النقاط التالية:

- ممارسة السلطات العمومية لرقابة مباشرة وواسعة على الاقتصاد مع التضييق على التجارة الدولية، ورقابة مباشرة أيضا على الصناعات الكبرى والتعاملات المالية مع مستوى مرتفع من النفقات العمومية، مع الإشارة إلى أن مستوى الرقابة عموما أصبح أقل حدة حاليا مقارنة بالماضي بسبب إجراءات تحرير الاقتصاد التي تبنتها الكثير من الدول النامية؛
- الافتقار إلى الوسائل المناسبة للتعبير كوجود ناخبين على مستوى من الوعي أو جماعات مهنية منظمة أو أحزاب سياسية، وهيئات تشريعية ممثلة للشعب، وإن وجدت هذه الوسائل فيها فإنها تكون ضعيفة وبدائية؛
- الديكتاتورية وسيطرة فئة قليلة على الحكم بسبب عدم وجود أنظمة ديمقراطية، حيث تعاني اغلب الدول النامية من الاستبداد السياسي الذي يستخدم الأساليب القمعية المقيدة للحريات التي تنعدم معها المشاركة الجماهيرية في مختلف القرارات؛
- الاضطرابات والانقلابات في نظم الحكم، مما يؤدي إلى انعدام الاستقرار اللازم لتشجيع الاستثمار، وإلى هروب رأس المال المادي والبشري، فضلا عن إحجام رأس المال الأجنبي عن التواجد في هذه الدول بسب عدم الاستقرار وفساد البيئة السياسية، وقيام توترات اجتماعية كبيرة تؤثر سلبا على المسار التنموي، كما حدث في بعض الدول العربية مؤخرا مع بداية 2011، مثل تونس، مصر، اليمن وليبيا.

هذا التغير السريع في عناصر السلطة الحاكمة في الدول النامية غالبا ما يؤدي إلى عدم استقرار الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري والتغيير المستمر للعناصر الإدارية، حيث يقوم كل عهد بتطهير الجهاز الإداري من الموظفين غير الموالين له، بالإضافة إلى التغيير في خطط التنمية مما يعرقل التنمية ويستبعد العناصر ذات الكفاءة من الجهاز الإداري ويسبب الفوضى الإدارية.

رابعا: خصائص تكنولوجية

يرى (بلطرش، 2021، الصفحات 156,155) أن الدول النامية تعرف تخلفا كبيرا في مجال الحصول على التكنولوجيا المتطورة واستعمالها، مما يضعف من قدرة صناعاتها المحلية على خلق قيمة مضافة مرتفعة، وعلى رغم من عمل كثير من الدول على نقل التكنولوجيا، إلا أنها لم تحقق المستوى المطلوب في هذا المجال نظرا لعدم وجود إستراتيجية مدروسة لأفاق البحث العلمي وقيادته حتى يتلاءم مع احتياجات التنمية وتحقيق الابتكار، بالإضافة إلى تدني الميزانية المخصصة لتمويل البحث العلمي أو ما يعرف بالإنفاق على البحث

والتطوير في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، الأمر الذي أدى إلى ضعف أداء قطاع البحث العلمي وعدم مساهمته الفعالة في تحسين الإنتاجية والتقدم الاقتصادي، وهذا ما يبينه ترتيب جامعات الدول النامية التي جاءت في أواخر الترتيب.

كما نلاحظ **أن الدول النامية تشهد هجرة الأدمغة المحلية بسبب عدم اهتمام الحكومات بهم وعدم تحفيزهم، مما يدفعهم إلى البحث عن التمويل المادي الذي تجده في الدول المتقدمة بغض النظر عن جنسياتهم أو دياناتهم، هذا ما رفع من عدد الباحثين في الدول المتقدمة نتيجة رعايتها للباحثين في كل المجالات.**

المطلب الثالث: عوائق ومشكلات التنمية في الدول النامية

يتميز واقع التنمية في الدول النامية بالتأخر وضعف المؤشرات الاقتصادية، مما أدى إلى خلق عوائق مختلفة تحول دون تحقيق انطلاق اقتصادي يدفع بعجلة التنمية إلى التجديد والاستمرار والديمومة، حيث تتنوع هذه العوائق من اقتصادية، ديمغرافية، ثقافية، مؤسساتية، سياسية وغيرها، وقد بين (عياض، 2021، الصفحات 97,96) أهم هذه العوائق فيما يلي:

أ- **ضعف الادخار والاستثمار**: أساسه المستويات المتدنية من الدخل الفردي للعديد من الدول النامية والذي ينعكس بالسلب ويقلل التحفيز على الادخار ثم الاستثمار لأفراد هذه الدول؛

ب- **عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج:** تتمثل في مجمل المرافق الضرورية للتنمية، كطرق المواصلات ووسائل الاتصال والمولدات الكهربائية وغيرها، وهي تقع في الأساس على عاتق الدول أو الحكومات في الدول النامية من اجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية، وكذا انطلاق المبادرات المحلية؛

ج- **مشكلة النقص في تمويل التنمية:** تصنف كأول عقبة أما كل محاولة تنموية تعتزم هذه الدول القيام بها، وهي ترجع إلى انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج، وعدم مواكبة التقنيات المستخدمة، بالإضافة إلى ضعف تأهيل اليد العاملة وتوزيعها غير الجيد على مختلف القطاعات المنتجة؛

د- **انخفاض مستوى الدخل الفردي:** صورته تنعكس على عديد الميادين الحساسة ذات المردودية المستقبلية كانخفاض مستوى التعليم والتغذية والرعاية الصحية وغيرها؛

هـ- التخصص في تصدير المواد الأولية (كالنفط والمعادن): إن معرفة حصة المنتجات المصنعة في الصادرات هي من أحسن معايير قياس التنمية، لأن هذا المؤشر يقيس التنافسية بين الدول، أما التخصص في تصدير المواد الأولية كما هو عليه الحال في الدول النامية لا يتطلب مستوى عالي من التنمية الاقتصادية لتحقيقه، حيث يكفي مثلا دعوة شركات أجنبية المتخصصة في المجال من أجل القيام بذلك؛

و-المديونية الخارجية: تعاني العديد من الدول النامية من مشكلة المديونية الخارجية بسبب عدم قدرة اقتصاداتها على تحقيق إيرادات كافية لتغطية نفقاتها، الأمر الذي أدى إلى تفاقم قيمة الديون الخارجية لهذه الدول بالشكل الذي يجعلها غير قادرة على تحقيق المستويات المطلوبة من النمو لاقتصاداتها، فحسب بيانات البنك الدولي فقد ارتفعت ديون الدول النامية إلى 9 ترليون دولار سنة 2021 مقابل 7,8 ترليون دولار سنة 2018؛

ز-ضعف وعدم كفاية الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تظل الدول النامية الأقل نصيبا من هذه الاستثمارات مقارنة مع الدول الصناعية الكبرى، وذلك يرجع إلى عدة أسباب تتعلق بالمناخ الاستثماري في الاقتصادات النامية؛

ح- تدهور معدلات التبادل الدولي في غير صالح الدول النامية: وهو ما تعكسه حركة والتجارة الخارجية بشكل عام، فأسعار المنتجات الصناعية التي تستوردها الدول النامية غالبا ما تكون أعلى من أسعار المنتجات الأولية التي تصدرها، مما جسد التدهور في شروط التجارة لغير صالحها؛

ط- المعيقات السياسية، القانونية والمؤسساتية: وهي المحيط السياسي الاجتماعي القانوني للدول النامية، والذي مثلته مؤشرات الحكم الراشد الستة، حيث جاءت معظمها سلبية للدول النامية حسب تقرير الهيئة الوصية الذي يصدر سنويا عن البنك الدولي؛

ي- المعيقات التكنولوجيا: وهي التي تعاني منها الدول النامية بشكل كبير، فالحصول على التقنية الحديثة المتطورة ليس بالأمر الهين، واستعمالها في المجال الإنتاجي بالشكل الصحيح يكون في غاية الصعوبة نظرا لغياب المهارة والكفاءة والتدريب، كما يضاف إلى ذلك ضعف أداء قطاع البحث العلمي وعدم مساهمته الفعالة في تحسين الإنتاجية والتقدم الاقتصادي.

المطلب الرابع: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول النامية

تعتبر المؤشرات الاقتصادية الكلية جزء أساسي لتحليل وتوضيح وضعية أي اقتصاد، نظرا لأنها تتمثل في مجموعة البيانات الإحصائية التي تعبر عن مدى صحة النشاط الاقتصادي، وهو ما يجعل جمع وتحليل هذه المؤشرات أمرا ضروريا لصانعي السياسات والمستثمرين، لأنها تمثل نظرة ثاقبة عن اتجاه الاقتصاد، وعادة ما نجد أن هذه المؤشرات تتصف بالضعف في الدول النامية نظرا للعديد من الاعتبارات التي تؤثر سلبا عليها.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي في الدول النامية

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم أهداف السياسات الاقتصادية التي تسعى الدول للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شانها رفع المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل، كما يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعطي صورة شاملة وواضحة عن مستوى النشاط الاقتصادي للدول، و**الجدول 8** يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي للدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة والاقتصاد العالمي ككل خلال الفترة (1993-2022).

الجدول 8: تطور معدلات النمو الاقتصادي في العالم والدول النامية والدول المتقدمة خلال الفترة (1993-2022)

(الوحدة: نسبة منوية)

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
العالم	2	3,2	3,3	3,9	4	2,6	3,5	4,8	2,5	2,9
الدول النامية	3	3,1	3,9	5,1	4,7	2,4	3,5	5,7	3,7	4,4
الدول المتقدمة	1,3	3,3	2,9	3	3,5	2,8	3,6	4,1	1,5	1,6
السنة	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
العالم	4,3	5,4	4,8	5,4	5,6	3,1	-0,1	5,5	4,3	3,5
الدول النامية	6,9	7,9	7,1	7,9	8,4	5,7	2,8	7,4	6,3	5,4
الدول المتقدمة	2	3,3	2,8	3	2,7	0,3	-3,4	3,2	1,7	1,2
السنة	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
العالم	3,4	3,5	3,4	3,2	3,8	3,6	2,8	-2,8	6,3	3,5
الدول النامية	5	4,7	4,3	4,4	4,8	4,6	3,6	-1,8	6,9	4,1
الدول المتقدمة	1,4	2	2,3	1,8	2,5	2,3	1,7	-4,2	5,6	2,6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

(https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD)

نلاحظ من خلال **الجدول 8** أن معدل نمو الاقتصاد العالمي شهد ارتفاعا منذ سنة 1993 إلى 1997، وقد مس هذا الارتفاع كل من الدول النامية والمتقدمة، حيث بلغ ذروته سنة 1996 في الدول النامية بمعدل 5,1٪ ليبدأ في الانخفاض بشكل ملحوظ سنة 1998 خاصة في الدول النامية بمعدل 2,4٪.

ونظرا للتحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد العالمي مطلع القرن الواحد والعشرين[1]، ارتفع معدل نمو الاقتصاد العالمي من 2,5٪ سنة 2001 إلى 5,9٪ سنة 2004، وقد كان للدول النامية النصيب الأكبر من هذا التحسن حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي فيها من 3,7٪ سنة 2001 إلى 7,9٪ سنة 2004، لكنه عاد إلى الانخفاض بشكل طفيف سنة 2005 بعد الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط، وقد شمل هذا الانخفاض كافة الاقتصادات المتقدمة والنامية.

وقد استطاع الاقتصاد العالمي الخروج من حالة التباطؤ التي عرفها سنة 2005 حيث ارتفع معدل نمو الاقتصاد العالمي سنة 2006 إلى 5,4٪ نتيجة لتحسن معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة أين بلغ معدل 7,9٪ و 3٪ على التوالي نتيجة انتهاج الدول لسياسات مالية توسعية محفزة للنشاط الاقتصادي، ليستمر هذا التحسن في الدول النامية لسنة 2007 بمعدل 8,4٪.

ونتيجة للازمة المالية العالمية سنة 2008 وبداية دخول الاقتصاد العالمي في حالة من الركود منتصف سنة 2008، شهدت الاقتصادات المتقدمة تباطؤا ملحوظا في معدل نموها حيث بلغ 0,3٪ سنة 2008، على عكس الدول النامية التي كان تأثرها طفيفا بهذه الأزمة نظرا لعدم ارتباطها بالأسواق المالية العالمية التي تعتبر اقتصادات استدانة، حيث حققت نمو بلغ 5,7٪ سنة 2008، ونظرا لتزايد حدة أثار الأزمة، دخل الاقتصاد العالمي سنة 2009 في حالة ركود اقتصادي التي تسببت في انكماش الاقتصاد العالمي بمعدل 0,1٪ بعد انكماش الاقتصادات المتقدمة بمعدل 3,4٪ خاصة بالنسبة للمنطقة الأوروبية التي بلغ معدل الانكماش فيها 4,1٪ بسبب تحمل بنوكها لخسائر مالية كبيرة في سوق العقار في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مقابل ذلك شهد معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية انخفاضا محسوسا سنة 2009 حيث بلغ 2,8٪.

وبداية من سنة 2010، استطاعت العديد من الاقتصادات الخروج ولو جزئيا من الآثار السلبية للازمة أين حقق الاقتصاد العالمي نموا قدره 5,5٪، كما حققت الاقتصادات النامية قفزة معتبرة في معدل النمو الذي قدر بـ 7,4٪ نظرا لبداية تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية لهذه الدول، عكس الدول المتقدمة التي حققت معدل نمو اقل من المتوقع خلال هذه السنة والذي بلغ 3,5٪.

ليعود بعدها الاقتصاد العالمي إلى التراجع بداية من سنة 2011 إلى غاية 2016 نتيجة للتذبذبات في معدل نمو الاقتصادات المتقدمة بسبب تراجع الطلب العالمي خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاج

[1] عرف الاقتصاد العالمي منذ عام 2000 وحتى عام 2001 حالة من الركود خاصة في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار بورصة ناسداك والصدمات الاقتصادية بعد هجمات 11 ديسمبر.

الحكومة لسياسة التيسير الكمي[1]، في حين أن معدلات النمو في الدول النامية لم تتأثر كثيرا بانخفاض الطلب العالمي حيث انخفضت من 6,3٪ سنة 2011 إلى 4,4٪ سنة 2016.

ومع بداية سنة 2017 بدا الاقتصاد العالمي يشهد العديد من التوترات أين انخفض معدل النمو العالمي سنة 2019 إلى 2,8٪، وقد مس هذا الانخفاض كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية نتيجة تصاعد وتيرة التصادمات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي أثرت على المشهد العالمي، بالإضافة لجملة التوترات المالية والاقتصادية للعديد من الدول النامية.

وقد استمرت هذه التوترات في الاقتصاد العالمي نتيجة للازمة الصحية العالمية الحادة الناتجة عن تفشي فيروس كوفيد 19 مع نهاية سنة 2019 وتزايد حدة تداعياتها على جميع الأصعدة، وهو ما أدى إلى دخول الاقتصاد العالمي في انكماش شديد بلغ معدل 2,8٪، حيث امتد هذا الانكماش إلى جميع دول العالم سواء النامية أو المتقدمة، إذ بلغ معدل الانكماش الاقتصادي فيها 1,8٪ و4,2٪ على التوالي، ليعود بعدها إلى التعافي سنة 2021 أين شهد الاقتصاد العالمي انتعاشا قويا بلغ 6,3٪ بمعدل نمو 6,9٪ للدول النامية و5,6٪ للدول المتقدمة، ليسجل بعدها النمو الاقتصادي العالمي تراجعا بشكل ملحوظ سنة 2022 نتيجة ارتفاع معدل التضخم عالميا، وزيادة تداعيات الحرب الأوكرانية–الروسية التي أثرت على العرض العالمي للسلع الأساسية خاصة الغذائية منها، فضلا عن استمرار تداعيات فيروس كوفيد 19 المستجد في عدد من الدول، إلا أن معدل النمو بالنسبة للدول النامية سنة 2022 لم ينخفض بشكل كبير مقارنة بالدول المتقدمة التي انخفض معدل النمو فيها إلى 2,6٪.

وبالتالي يمكن القول **أن معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية عرفت تحسنا طفيفا خلال الفترة المدروسة، نظرا للجهود المبذولة من طرف حكومات هذه الدول وبرامج التنمية المطبقة فيها، خاصة دول الخليج العربي الهادفة لتحسين المستوى المعيشي للأفراد فيها والتمكن من التحكم في مختلف مؤشراتها.**

[1] يقصد بالتيسير الكمي تلك السياسة النقدية غير التقليدية التي تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد من خلال زيادة الأساس النقدي لشراء الأصول المالية من المؤسسات المالية لزيادة كمية النقود في الاقتصاد.

الفرع الثاني: التضخم في الدول النامية

تعتبر ظاهرة التضخم من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لذا نجد أنها من بين أهم الموضوعات التي تشغل صناع السياسات الذين ينصب تركيزهم على تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والحد من التضخم وأثاره السلبية على مختلف القطاعات، حيث يعد تحديد معدل التضخم تشخيصا للوضع الاقتصادي لأي دولة، و**الجدول 9** يوضح تطور معدلات التضخم للدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة والاقتصاد العالمي ككل خلال الفترة (1993-2022).

الجدول 9: تطور معدلات التضخم في العالم والدول النامية والدول المتقدمة خلال الفترة (1993-2022)

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
العالم	39,2	31,2	16,1	9,4	6,6	6,4	6,2	4,9	4,6	3,7
الدول النامية	113,5	86,9	38,7	19,9	13,1	13,4	13,3	8,6	7,9	6,5
الدول المتقدمة	3,2	2,6	2,6	2,5	2,1	1,6	1,4	2,2	2,2	1,5
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العالم	3,9	3,8	4	4,1	4,3	6,4	2,7	3,7	5,1	4,1
الدول النامية	6,5	6	6	5,9	6,5	9,3	5,1	5,6	7,1	5,8
الدول المتقدمة	1,8	2	2,3	2,4	2,2	3,4	0,2	1,5	2,7	2
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
العالم	3,6	3,2	2,7	2,7	3,2	3,6	3,5	3,2	4,7	8,7
الدول النامية	5,5	4,7	4,8	4,4	4,5	4,9	5,1	5,2	5,9	9,8
الدول المتقدمة	1,4	1,4	0,3	0,7	1,7	2	1,4	0,7	3,1	7,3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

(https://www.imf.org/external/datamapper/PCPIPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD)

نلاحظ من خلال **الجدول 9** ارتفاع معدلات التضخم عالميا خلال الفترة 1993-1996 وهذا نتيجة للارتفاع الشديد في معدلات التضخم للدول النامية التي تراوحت بين 113,5٪ سنة 1993 و19,9٪ سنة 1996 والذي كان بسبب الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية التي عرفتها معظم الدول النامية خلال فترة الثمانينات والتسعينات[1]، والتي أثرت بشكل مباشر على معدلات التضخم، على عكس الدول المتقدمة التي سجلت معدلات تضخم منخفضة نوعا ما خلال هذه الفترة، ومنذ بداية سنة 2000 بدأت معدلات التضخم في الدول النامية بالانخفاض تدريجيا إلى غاية سنة 2006 أين بلغ 5,9٪ نظرا لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول نتيجة تحسن وضعية النشاط الاقتصادي فيها، كما سجلت الاقتصادات المتقدمة معدلات تضخم مقبولة على الرغم من الانخفاض الطفيف في معدلات نموها نظرا لتمكن السلطات المعنية فيها من التحكم في الوضع الاقتصادي بمختلف السياسات، حيث تراوحت بين 1,5٪ سنة 2002 و3,8٪ سنة 2004.

[1] عرفت فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي عدة أحداث اقتصادية أثرت على الاقتصاد العالمي بشكل كبير مثل أزمة المديونية العالمية في الثمانينات التي مست العديد من الدول النامية، كما عرفت سنوات التسعينات عدة توترات أمنية وسياسية مثل حرب الخليج.

وبالرغم من حالة التباطؤ الاقتصادي التي سادت سنة 2008 إلا أن معدلات التضخم ارتفعت في كافة الدول، حيث بلغت 3,4٪ في الدول المتقدمة و9,3٪ في الدول النامية نتيجة لتراجع أسعار صرف عملات هذه الأخيرة أمام العملات الصعبة.

ومع بداية سنة 2009 بدأت معدلات التضخم في الدول المتقدمة في التراجع نسبيا حيث بلغت في تلك السنة 0,2٪ ليرتفع بعدها بشكل طفيف ليصل إلى 0,3٪ سنة 2015 و0,7٪ سنة 2016، في حين أن الدول النامية شهدت معدلات تضخم مرتفعة قليلا نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية خاصة الغذائية في السوق العالمية، نظرا لعدم قدرة هذه الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي منها مما يستدعي استيرادها، حيث بلغ معدل التضخم فيها خلال الفترة 2009-2016 ذروته سنة 2011 بمعدل 7,1٪، لينخفض بعدها تدريجيا إلى 4,4٪ سنة 2016.

ومنذ بداية سنة 2017 بدأت معدلات التضخم العالمي في الارتفاع تدريجيا ليبلغ 3,2٪ سنة 2020 نتيجة لارتفاعه في الدول النامية بعد تبني حكومات هذه الدول لإصلاحات مالية تقتضي خفض مستويات الدعم السلعي وزيادة الرسوم الجمركية على بعض السلع، حيث بلغ معدل التضخم في الدول النامية 5,2٪ سنة 2020، على عكس الدول المتقدمة التي سجلت معدلات تضخم مقبولة بعد الارتفاع الطفيف في معدلات النمو فيها، لكن ومنذ بداية انتشار تداعيات الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن تفشي فيروس كوفيد 19، بدأت معدلات التضخم في الارتفاع بعد زيادة الطلب العالمي على السلع مقابل انخفاض العرض، كما أن الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للسلع الرئيسية، ومنتجات الطاقة نتيجة التوترات في شرق القارة الأوروبية التي جاءت على خلفية الحرب الأوكرانية–الروسية، والتي طالت تداعياتها غالبية الدول، ساهم في ارتفاع معدلات التضخم في غالبية دول العالم، حيث بلغ معدل التضخم العالمي 8,7٪ سنة 2022، كما شهدت الدول المتقدمة ارتفاعا غير مسبوق في معدل التضخم الذي بلغ 7,3٪ خلال نفس السنة.

وعموما، **نلاحظ أن معدلات التضخم في الدول النامية تتميز بالارتفاع نظرا للعديد من الأسباب أهمها طبيعة الهيكل الاقتصادي لهذه الدول التي غالبا ما تعتمد على الاستيراد في تلبية احتياجاتها من السلع الأساسية، بالإضافة إلى العدد المرتفع للسكان الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الذي يتسبب في ارتفاع مستويات أسعارها الذي يترجم في شكل تضخم.**

الفرع الثالث: البطالة في الدول النامية

تمثل ظاهرة البطالة أيضا مشكلة كبيرة تعاني منها مختلف دول العالم، سواء كانت متقدمة أم نامية، إلا أن نسبها تختلف فيما بينها، و**الجدول 10** يوضح تطور معدلات البطالة في العالم والدول المتقدمة وبعض المناطق النامية خلال الفترة (1993-2022)

الجدول 10: تطور معدلات البطالة في العالم والدول المتقدمة وبعض المناطق النامية خلال الفترة (1993-2022)

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
العالم	5,4	5,6	5,8	5,9	5,9	6,1	6,2	6,1	6,2	6,4
الدول المتقدمة	7,6	7,4	7,1	7,1	6,9	6,9	6,6	6,1	6,1	6,6
المناطق النامية										
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	11,9	11,8	12,1	11,2	11,0	11,1	11,4	11,9	12,0	12,1
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6,1	6,6	7,9	8,3	8,2	8,5	9,5	9,3	9,1	9,5
إفريقيا جنوب الصحراء	7,0	6,1	6,1	6,0	6,0	6,1	6,1	6,1	6,1	6,0
جنوب أسيا	6,0	6,0	6,2	6,3	6,4	6,5	6,7	6,7	6,9	7,1
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العالم	6,5	6,4	6,3	6,1	5,9	5,9	6,5	6,3	6,2	6,1
الدول المتقدمة	6,8	6,6	6,3	5,9	5,5	5,9	8,1	8,4	8,0	8,1
المناطق النامية										
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	11,8	10,7	10,9	10,2	9,6	9,3	9,4	9,6	10,1	10,2
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	9,3	8,7	8,3	7,6	7,2	6,8	7,8	7,1	6,7	6,4
أفريقيا جنوب الصحراء	5,9	5,9	5,7	5,6	5,5	5,5	5,5	5,5	5,9	5,8
جنوب أسيا	7,3	7,4	7,5	7,4	7,3	7,2	7,3	7,1	7,0	7,1
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
العالم	6,1	6,0	6,0	6,0	5,9	5,7	5,5	6,9	6,2	5,8
الدول المتقدمة	8,0	7,3	6,7	6,3	5,7	5,1	4,8	6,6	5,6	4,5
المناطق النامية										
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	10,0	10,1	10,2	10,3	10,3	10,0	9,3	10,0	9,9	9,6
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6,4	6,2	6,7	7,8	8,0	7,9	8,0	10,2	9,2	7,0
إفريقيا جنوب الصحراء	5,7	5,5	5,6	5,8	5,9	5,9	5,9	6,1	6,6	6,8
جنوب أسيا	7,1	7,0	7,1	7,1	7,0	7,0	6,2	9,3	7,3	6,9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

(#https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators)

نلاحظ من خلال **الجدول 10** أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سجلت معدلات بطالة مرتفعة نسبيا، نظرا لارتفاعها في الدول العربية غير المصدرة للنفط بشكل خاص التي تعتبر فيها البطالة مشكلة مزمنة، بالإضافة إلى الزيادة السكانية وزيادة عدد الشباب وتزايد مشاركة المرأة في القوة العاملة فيها، فحسب تقارير البنك الدولي حوالي 27٪ من الشباب بين سن 15 إلى 25 عاما دون عمل في المنطقة، وهي أعلى نسبة بين جميع مناطق العالم، كما أن دول الخليج الغنية بالنفط والتي تستقطب العديد من الاستثمارات الأجنبية الضخمة وجدت

أنها تواجه تحدي اكبر في الموازنة بين العمالة الوطنية والعمالة الأجنبية، ففي الوقت الذي تتزايد فيه قوة العمل فيها، إلا أن هذه الحكومات لم تعد قادرة على ضمان عمل دائم لهم في القطاع العام الذي عادة ما يعتمد عليه المواطنين بشكل كبير.

أما بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، فقد سجلت هي الأخرى معدلات بطالة مرتفعة نظرا لطبيعة اقتصاد المنطقة الذي يشكل فيه الاقتصاد غير الرسمي حوالي 50٪ منها، الذي تسبب في تحقيق معدلات نمو متواضعة غير كافية لمواجهة الحجم المعروض من قوة العمل، إضافة إلى انتشار الفقر وعدم المساواة وتدهور ظروف العمل، كما أن ضعف مستوى التعليم وعدم قدرة الشباب على مواصلة تعليمهم أدى إلى ارتفاع نسبة القوة العاملة من فئة الشباب والتي تؤثر مباشرة على معدلات البطالة، في حين أن منطقة جنوب أسيا التي أصبحت تعتبر من أسرع المناطق نموا مؤخرا، ألا أن التوترات السياسة والأمنية حالت دون تمكنها من تحسين وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية خاصة ما تعلق بمعدلات البطالة.

ونلاحظ أيضا من خلال **الجدول 10** أن حتى الدول المتقدمة لم تسلم من الارتفاع النسبي لمعدلات البطالة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، أين ارتفع معدل البطالة فيها من 5,9٪ سنة 2008 إلى 8,1٪ سنة 2009 و8,4٪ سنة 2010، وعلى الرغم من مرور سنوات من الخروج منها، إلا انه ليس من السهل على الدول التعافي من تداعياتها، خاصة ما يتعلق بفقد الوظائف الذي يأخذ وقتا لينتقل من حالة التراجع إلى الاستقرار، ثم يتحول إلى النمو الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة.

المبحث الثاني: وضعية التطور المالي في الدول النامية

يحتل التطور المالي دورا هاما في تحريك النمو الاقتصادي للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك لان نمو المؤسسات والأسواق المالية وتطورها يشكل حافزا إضافيا لزيادة الطلب المحلي وتعزيز الكفاءة الاقتصادية، وكذا توسع السيولة وتعبئة المدخرات وتعزيز تراكم رأس المال، وهو ما جعل كل دول العالم تسعى إلى بلوغ المستويات اللازمة من التطور المالي عن طريق تحفيز مختلف المؤشرات المعبرة عنه، بغية الاستفادة من مزاياه في القطاع الحقيقي للاقتصاد.

المطلب الأول: الخصائص المالية للدول النامية

تتميز الدول النامية بمجموعة من الخصائص المالية التي تميزها عن نظيرتها المتقدمة، سواء من جانب القطاع البنكي أو من جانب الأسواق المالية، ويمكن تلخيص أهمها بناءا على (بن دحمان، 2016، الصفحات 236,235) في النقاط التالية:

أ- **ضعف أداء القطاع المالي:** يتميز القطاع المالي في الدول النامية بضعف أدائه خاصة من جانب تعبئة وتوجيه الموارد المالية، إذ تعرف هذه الدول تفاوتا معتبرا بين حجم الادخار اللازم لتمويل الاستثمارات والحجم الفعلي المتاح من المدخرات، نتيجة لضعف ميكانيزمات تعبئة الموارد المالية من القطاعات الاقتصادية التي تشهد وجود فوائض مالية غير مستغلة إلى القطاعات الاقتصادية التي تعاني من العجز في الموارد المالية اللازمة لتمويل استثماراتها؛

ب- **قلة الموارد المالية:** يعاني القطاع المالي في الدول النامية من مشكلة أساسية تتمثل في قلة الموارد المالية اللازمة لتمويل عملية التنمية، وذلك نتيجة لانخفاض الدخل الفردي فيها، بالإضافة إلى الاستغلال غير المدروس للمدخرات والذي يعيق تراكم رأس المال الذي يعتبر عنصر أساسي من عناصر التنمية؛

ج- **ضعف الأجهزة البنكية وقلة عددها:** تتميز الدول النامية بضعف أجهزتها البنكية وقلة عددها وصغر حجمها، كما أن بعض قطاعاتها الاقتصادية خاصة الزراعية لا تزال منفصلة عن النظام البنكي، كما يتميز النظام البنكي فيها بارتفاع معدلات الفائدة وذلك نتيجة ضآلة الموارد المالية وليس بسبب الطلب الكبير على القروض، وبالتالي فإن معدل التراكم في رأس المال ضئيل وغير كاف إلى حد لا يستطيع معه توليد نمو فعال في الدخل والإنتاج؛

د- **الافتقار لأسواق مالية متطورة ومنتظمة:** تتميز أيضا الدول النامية بافتقارها للأسواق المالية المتطورة والمنتظمة والواسعة، حيث تتميز معظم الأسواق فيها بالضيق وسوء التنظيم والمحدودية نظرا لانخفاض

الوعي والثقافة المالية للأفراد فيها، بالإضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية للفرد التي تحد من قدرته على التعامل في الأسواق المالية لتحقيق عوائد إضافية، كما يمكن ملاحظة أن جل الدول النامية تعتمد في هيكل أنظمتها المالية على الجهاز البنكي مقابل تهميشها للأسواق المالية التي تعتبر مصدر أساسي لرؤوس الأموال الضخمة في الدول المتقدمة؛

هـ- **ارتفاع نسبة النقود السائلة في التداول:** تتميز الدول النامية بارتفاع نسبة النقود السائلة في التداول إلى عرض النقد مقارنة بالدول المتقدمة، حيث يمكن قياس التخلف الاقتصادي من خلال تحليل تركيب عرض النقد، فالتوسع في استعمال الأدوات الائتمانية الحديثة والالكترونية يعتبر مؤشرا جيدا لمدى تقدم الاقتصاد، بينما تفضيل النقود القانونية السائلة لأغراض تسديد التعاملات المالية اليومية يعد إحدى مؤشرات التخلف الاقتصادي.

المطلب الثاني: مستويات التطور المالي في الدول النامية

يعد التطور المالي مفهوم متعدد الأوجه، لا يشمل المجالات النقدية فحسب، ولكن أيضا الجوانب التنظيمية والقدرة المؤسسية وكذا الانفتاح المالي، وقد اعتمدت العديد من الدراسات التجريبية لقياس التطور المالي على مؤشرات العمق المالي كنسبة الائتمان الخاص أو القيمة السوقية للأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذه المؤشرات لا تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأخرى المهم للتطور المالي، ومن اجل تصحيح هذه الثغرة، قام منتدى موظفي صندوق النقد الدولي بتطوير مؤشر شامل للتطور المالي.

ومن اجل دراسة مستوى التطور المالي في الدول النامية سيتم الاعتماد على المؤشرات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، والموضحة في **الشكل 7**.

الشكل 7: أبعاد التطور المالي المستعملة لبناء مؤشر التطور المالي من طرف صندوق النقد الدولي

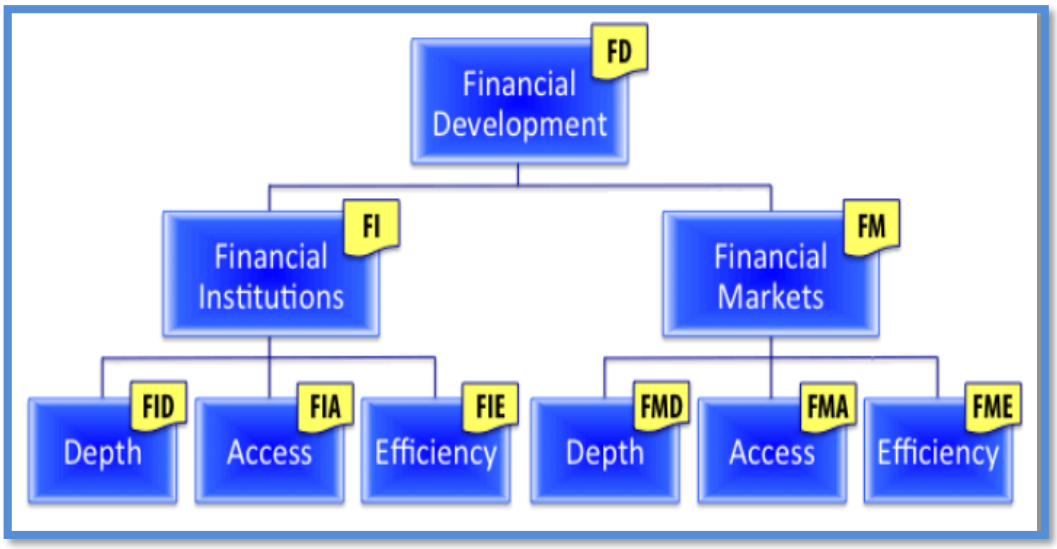

المصدر: (Svirydzenka, 2016, p. 5)

الفرع الأول: تطور المؤسسات المالية في الدول النامية

من اجل تحديد مستوى تطور المؤسسات المالية من طرف صندوق النقد الدولي، تم الاعتماد على دراسة (The World Bank, 2013, pp. 167-170) التي وضحت المؤشرات المعتمدة لبناء مؤشر التطور المالي كما يلي:

أ- **عمق المؤسسات المالية:** يقاس باستخدام حجم الائتمان المحلي الخاص الممنوح للقطاع الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية؛

ب- **وصول المؤسسات المالية:** يقاس باستخدام النسب المئوية للأشخاص البالغين الذين لديهم حسابات في المؤسسات المالية الرسمية؛

ج- **كفاءة المؤسسات المالية:** يقاس باستخدام الفرق بين سعر الفائدة على الإقراض وسعر الفائدة على الودائع؛

د- **استقرار المؤسسات المالية:** يقاس باستخدام مؤشر **(Z-score)** والذي يحسب بالعلاقة التالية:

الانحراف المعياري للعائد على الأصول	**/[(الأصول/حقوق الملكية)+العائد على الأصول]**	**Z-score=**

ونوضح فيما يلي مستويات أبعاد تطور المؤسسات المالية للدول النامية والدول المتقدمة والعالم خلال الفترة (2009-2017).

الجدول 11: تطور مؤشرات تطور المؤسسات المالية في العالم والدول النامية والدول المتقدمة خلال الفترة (2009-2017)

البعد	الفترة	(2009-2011)	(2011-2013)	(2013-2015)	(2015-2017)
العمق	العالم	53,8	51,2	51,4	52,2
	الدول النامية	34,6	35,8	34,9	36,8
	الدول المتقدمة	107,4	96,1	89,6	84,4
الوصول	العالم	45,7	45,7	49,8	58,0
	الدول النامية	30,3	30,3	33,4	42,5
	الدول المتقدمة	87,1	86,9	87,1	89,6
الكفاءة	العالم	7,9	6,8	6,7	7,3
	الدول النامية	8,8	7,5	7,9	8,2
	الدول المتقدمة	4,2	4,2	4,1	4,4
الاستقرار	العالم	15,5	15,4	12,9	14,2
	الدول النامية	15,1	14,6	12,1	13,1
	الدول المتقدمة	16,3	17,5	14,4	16,4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Global Financial Development Reports 2014, 2015-2016, 2017-2018, 2019-2020)

نلاحظ من خلال الجدول السابق تفوق الدول المتقدمة على الدول النامية في كل الأبعاد المتعلقة بتطور المؤسسات المالية باستثناء بعد الكفاءة، الذي نجد انه مرتفع في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة نظرا لاعتماد هذه الأخيرة على الأسواق المالية أكثر من المؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد، على عكس الدول النامية التي تعتبر اقتصادات استدانة تعتمد بشكل شبه كلي على القطاع البنكي في تمويل الاستثمارات، وبالتالي فهي تعمل دائما على الرفع من كفاءة هذه المؤسسات للتمكن من تنفيذ خطط التنمية فيها مقابل إهمال دور الأسواق المالية، بالإضافة إلى أن فترة الدراسة شهدت تداعيات أكثر الأزمات المالية شدة (الأزمة المالية العالمية 2008) التي تأثرت بها القطاعات المالية للدول المتقدمة بشكل مباشر واكبر من الدول النامية.

أما بالنسبة لبعدي العمق والوصول، فنلاحظ تفوق الدول المتقدمة على الدول النامية بفوارق معتبرة، وهو ما يدل على ضعف درجة تطور المؤسسات المالية فيها، فمن جانب العمق الذي يعبر عنه بنسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي نجد أن معظم الدول النامية تكون مساهمات مؤسساتها موجهة للقطاع العام الذي يعتبر عبء على اقتصاداتها، على عكس الدول المتقدمة التي تعتمد على مساهمة المؤسسات المالية في تنمية القطاع الخاص من خلال القروض الممنوحة له التي تعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد فيها، أما من جانب الوصول الذي يعبر عنه بنسبة الأفراد البالغين الذي يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية فنجده منخفض نتيجة لقلة الوعي المالي أو الثقافة المالية لدى الأفراد، وانخفاض نسبة الكثافة

البنكية في العديد من المناطق في الدول النامية، بالإضافة إلى انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي التي يتم تسديد مستحقات العاملين فيها بشكل مباشر دون الحاجة إلى التعامل بالحسابات البنكية.

ونفس الشيء بالنسبة لبعد الاستقرار، إذ نلاحظ دائما تفوق الدول المتقدمة على الدول النامية نظرا لكثرة الاضطرابات السياسية والتنظيمية في هذه الأخيرة، والتي تؤثر بدورها على العوائد المالية لأصول هذا القطاع، كل هذا يدل على مدى التأخر المالي من جانب المؤسسات في الدول النامية.

الفرع الثاني: تطور الأسواق المالية في الدول النامية

من اجل تحديد مستوى تطور الأسواق المالية من طرف صندوق النقد الدولي، تم الاعتماد على دراسة (The World Bank, 2013, pp. 167-170) التي وضحت المؤشرات المعتمدة لبناء مؤشر التطور المالي كما يلي:

أ- **عمق الأسواق المالية:** يقاس باستخدام القيمة السوقية (رسملة السوق) للشركات المحلية المدرجة في السوق المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ولا تشمل هذه الشركات أدوات الاستثمار الجماعي كالصناديق المشتركة؛

ب- **وصول الأسواق المالية:** يقاس باستخدام نسبة رسملة السوق باستثناء اكبر 10 شركات إلى إجمالي القيمة السوقية؛

ج- **كفاءة الأسواق المالية:** يقاس باستخدام القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال فترة مقسومة على متوسط رسملة السوق لنفس الفترة، حيث يتم حساب متوسط رسملة السوق عن طريق متوسط قيم نهاية الفترة للفترة الحالية والفترة السابقة؛

د- **استقرار الأسواق المالية:** يقاس باستخدام الانحراف المعياري للعائد على مؤشر سوق السهم الوطني لـ360 يوم.

و**الجدول 12** يوضح مستويات أبعاد تطور الأسواق المالية للدول النامية والدول المتقدمة والعالم خلال الفترة (2009-2017).

الجدول 12: تطور مؤشرات تطور الأسواق المالية في العالم والدول النامية والدول المتقدمة خلال الفترة (2017-2009)

البعد	الفترة	(2011-2009)	(2013-2011)	(2015-2013)	(2017-2015)
العمق	العالم	66,5	61,5	72,4	72,3
	الدول النامية	39,7	39,1	44,8	45,5
	الدول المتقدمة	101,7	38,4	110,8	96,0
الوصول	العالم	45,7	44,6	45,7	49
	الدول النامية	48,7	47,9	48,2	49,7
	الدول المتقدمة	43,1	42,1	43,8	48,4
الكفاءة	العالم	43,7	34,8	30,6	42,0
	الدول النامية	26,7	20,1	21,3	42,3
	الدول المتقدمة	65,5	54,7	42,2	41,7
الاستقرار	العالم	25,3	17,1	15,5	16,1
	الدول النامية	24	16,2	15,4	15,6
	الدول المتقدمة	26,8	18,3	15,6	16,5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Global Financial Development Reports 2014, 2015-2016, 2017-2018, 2019-2020)

نلاحظ من خلال **الجدول 12** أيضا تفوق الدول المتقدمة على الدول النامية في كل الأبعاد المتعلقة بتطور الأسواق المالية باستثناء بعد الوصول، الذي نجد انه مرتفع في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، لكن هذا لا يدل على التفوق الفعلي للدول النامية، بل كان نتيجة للتقلبات والأزمات المالية التي مست القطاعات المالية للدول المتقدمة خاصة بعد أزمة 2008، التي أثرت على القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة باستثناء 10 اكبر شركات من إجمالي القيمة السوقية في الأسواق المالية لهذه الدول خلال فترة الدراسة، على عكس الدول النامية التي لم تتأثر أسواقها المالية بشكل كبير ومباشر بالأزمة وتداعياتها نظرا لمحدودية نشاطها وعدم ارتباطها بالأسواق المالية العالمية بشكل كبير.

أما بالنسبة لبعد العمق، فنلاحظ تفوق الدول المتقدمة على الدول النامية بفوارق معتبرة، وهو ما يدل على ضعف مكانة الأسواق المالية في الاقتصادات النامية، حيث أن نسبة القيمة السوقية من الناتج المحلي الإجمالي كانت منخفضة في الدول النامية نتيجة لقلة الاعتماد على السواق المالية في تمويل الاقتصاد، وقلة عدد الشركات المدرجة فيها، على عكس الدول المتقدمة التي تشهد اتساعا وتطورا ملحوظا في أسواقها المالية وهو ما ينعكس بشكل ايجابي على القطاع الحقيقي فيها.

ونفس الأمر بالنسبة لبعدي الكفاءة والاستقرار، أين نلاحظ دائما تفوق الدول المتقدمة على الدول النامية نظرا لقلة وضعف المنافسة في الأسواق المالية للدول النامية، حيث نجد أن اغلب الشركات المدرجة هي شركات عمومية ضخمة لكن عددها قليل، بالإضافة إلى أن معظم الأسواق المالية فيها تعاني من سوء التنظيم وعدم

الكفاءة في الإدارة نتيجة لتواجدها في ظروف اقتصادية مميزة، خاصة في ظل عدم اهتمام سلطات هذه الدول بالجوانب التنظيمية والقانونية، أهمها ما تعلق بتقييد الشركات ونشر المعلومات وفرض الشروط التأديبية للأعضاء والوسطاء، وهو ما يؤدي إلى ضعف كفاءة أنظمة عمل الأسواق المالية فيها، وبالتالي التأثير سلبا على درجة استقرارها، على عكس الدول المتقدمة التي تمتاز بكفاءتها العالية في تنظيم أسواقها والمحافظة على استقرارها.

الفرع الثالث: أسباب التأخر المالي في الدول النامية

وضحت (بن دحمان، 2016، صفحة 236) ابرز أسباب التأخر في وضع الأنظمة المالية للدول النامية فيما يلي:

- سيطرة المؤسسات المالية المملوكة للدولة على القطاع المالي للدول النامية، حيث تلعب هذه المؤسسات دورا هاما في العديد من الدول النامية، على الرغم من تأكيد العديد من الدراسات على ضعف أدائها وعدم قدرتها على توفير التمويل الفعال؛
- ضعف مستويات الادخار المحلي، نظرا لعدم قدرة المؤسسات المالية للدول النامية على تحصيل المدخرات الخاصة بشكل فعال، نتيجة لغياب الاستقرار الاقتصادي وضعف الإشراف والتنظيم في القطاع المالية؛
- ضعف القدرة الاقراضية للمؤسسات المالية في الدول النامية، خاصة القروض الموجهة للقطاع الخاص، نتيجة لعدم قدرتها على تعبئة المدخرات؛
- فقدان الأفراد في الدول النامية الثقة في المؤسسات المالية نظرا للاضطرابات والاختلالات المتكررة في القطاع المالي الناتجة عن سوء التسيير.

المطلب الثالث: الشمول المالي كإحدى الفرص أمام الدول النامية لتحقيق التطور المالي

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولا في الفترة الأخيرة، لاسيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية، حيث فرضت على المؤسسات المالية زيادة الاهتمام به، والذي تجسد في التزامها بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وصول مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية، ولتمكينهم من استخدامها والاستفادة منها بشكل سليم وفعال، بالإضافة إلى العمل على رسم استراتيجيات دولية كفيلة بتعزيز الشمول المالي لاسيما في ظل العلاقة التي تربطه بتحقيق الاستقرار المالي الذي يعتبر أهم أبعاد التطور المالي.

ويعرف البنك الدولي (WB, 2022) الشمول المالي بأنه "يعني أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم من المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتامين التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة".

كما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2018, p. 12) الشمول المالي بأنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية في الوقت المناسب، وبالسعر الملائم وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدامها، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة للتوعية والتثقيف المالي، بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".

وقد قامت غالبية دول العالم سواء المتقدمة والنامية منها بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم وتتماشى مع قدراتهم وتبعدهم عن التهميش المالي، والتي سينعكس أثرها الإيجابي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء الأفراد ومن ثم على الدول ككل.

حيث يرى صندوق النقد العربي بناءا على دراسة (الطيب، 2020، صفحة 7) التابعة له انه من شان الشمول المالي أن يتيح للأفراد والمشروعات الحصول على خدمات مالية من خلال قنوات رسمية آمنة وموثوقة لضمان عدم لجوء الأفراد والشركات للخدمات المالية غير الرسمية، التي لا تخضع لأية رقابة وإشراف والتي قد تعرضهم لمخاطر الاحتيال أو تنفيذ معاملات مالية غير مشروعة، كما يعمل الشمول المالي على الحد من تسرب المدخرات خارج القنوات المالية الرسمية، وكلها عوامل تساعد على ضمان الاستقرار المالي.

كما يساهم الشمول المالي وفقا لـ (The Global Findex Database 2021, 2022, p. 2) في تحقيق بعد الوصول من خلال تمكين الأفراد من الحصول على الحسابات والاستفادة من الخدمات المالية في الدول النامية، فحسب قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021 التابعة لمجموعة البنك الدولي فإنه وبين عامي 2017 و2021، ازداد متوسط معدل ملكية الحسابات في الدول النامية من 63 ٪ من البالغين إلى 71 ٪ من البالغين، وانتشر النمو الذي شهدته مؤخرا ملكية الحسابات في العشرات من الاقتصادات النامية خاصة في الصين والهند نتيجة لتبني الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، خاصة أثناء وبعد أزمة كوفيد 19 التي زادت من تعبئة جهود الشمول المالي في مختلف أنحاء العالم من خلال آليات عديدة.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى من خلال عدة إصلاحات في القطاع المالي للنهوض بالشمول المالي،لبناء مجتمع غير نقدي ولتحقيق العدالة الاجتماعية، والبحث عن بدائل للتخلص من التبعية لقطاع

المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي، ومنه دفع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك بالدخول إلى مشهد الاقتصاد العالمي الجديد عن طريق رفع مستويات الشمول المالي خاصة بعد ارتفاع نسبة الإقصاء المالي والذي قدره بنك الجزائر سنة 2017 بـ 4675 مليار دج، أي ما يعادل 33% من حجم الكتلة النقدية M2، حيث دق بنك الجزائر ناقوس الخطر وضرورة تجنيد كل الإمكانيات لامتصاص هذه الأموال واستثمارها، حيث قامت السلطات النقدية الجزائرية تحت مظلة بنك الجزائر بتدابير عديدة لتعزيز الشمول المالي من أهمها رقمنة القطاع البنكي، وإقرار الصيرفة الإسلامية، من بينها:

- إصدار **التعليمة رقم 2018/01** التي حملت المسؤولية للبنوك في مرافقة ديناميكية تعزيز الشمول المالي الذي أصبح المحور الرئيسي لعصرنة وتطوير النظام المالي والبنكي الجزائر، حيث أصبحت البنوك مطالبة بتنويع خدماتها، وتوسيع سلسلة منتجاتها إلى مختلف الأعوان الاقتصاديين دون تمييز، وبحشد الادخار من اجل تقليص الكتلة النقدية المتداولة في السوق غير الرسمية، كما أن البنوك أصبحت ملزمة بموجب هذه التعليمة بعدم مطالبة الأشخاص بالوثائق الداعمة عند إيداع الأموال، والاقتصار فقط على الوثائق المتعلقة بهوية العميل، كما وتحمل هذه التعليمة المدراء ورؤساء البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر مسؤولية تعبئة الهياكل التشغيلية وبرامج التدريب وإجراءات التوعية المالية بغية تطوير الشمول المالي بطريقة فعالة ومستدامة.
- إصدار **التعليمة رقم 2018/02 والمتعلقة بالمعايير التكميلية للشمول المالي**، والخاصة بادخار الخواص بالعملة الصعبة، حيث تمنح هذه التعليمة الحق للأشخاص المقيمين وغير المقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة بحرية، وبدون أي ترخيص مسبق وبدون تحديد المبلغ، مع حرية السحب والإيداع في إطار القوانين التنظيمية للصرف، وبالتالي تلتزم البنوك بتحفيز الادخار بالعملة الصعبة ورفع القيود التي لا مبرر لها والمتعلقة بتبرير مصدر الأموال.
- إصدار بنك الجزائر **للتنظيم رقم 2018/01 المتعلق بضمان الودائع المصرفية** الذي يهدف لتعزيز ثقة العميل في مؤسسات الجهاز البنكي من خلال تعزيز حماية الودائع وضمان حقوق المودعين (بنك الجزائر، 2018).
- كما اصدر بنك الجزائر سنة 2020 وجراء جائحة كورونا وإجراءات الحجر الصحي **مذكرة إعلامية في 24 مارس 2020** تنبه البنوك والمؤسسات المالية إلى ضرورة تشجيع العملاء على استخدام المزيد من وسائل الدفع غير النقدية، خاصة الشيكات والتحويلات البنكية والبطاقات البنكية، بالإضافة إلى تشجيع الوسطاء المعتمدين على تقديم خدمات مجانية تخص تحديدا منح البطاقات البنكية، دفاتر الشيكات،

واستخدام الخدمات البنكية الالكترونية والدفع بالبطاقات البنكية، إضافة إلى تزويد التجار بمحطات الدفع الالكترونية دون رسوم إضافية.

- كما لجأت الدولة سنة 2020 إلى تطوير وسائل تمويلية تدعم الإجراءات المتعلقة بمجال تمويل المشاريع الصغيرة والمشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من خلال تبني أسلوب **منصات التمويل الجماعي والتساهمي**, وذلك حسب ما نصت عليه **المادة 45 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020** وهو ما سيساهم في تعزيز الشمول المالي.
- إصدار **المادة رقم 36 والمادة رقم 163 من القانون 23-09 الملغي لأحكام الأمر 03-11** المتعلقتين بتعزيز الشمول المالي، حيث نصت المادة 36 على اتخاذ بنك الجزائر تدابير تسهيل تقديم الخدمات البنكية قصد تشجيع الشمول المالي، مع الحرص خصوصا على نشر وسائل الدفع الكتابية وعلى التواجد المنظم لشبابيك البنوك والمؤسسات المالية عبر كامل التراب الوطني، كما وبهدف تعزيز المعاملات البنكية وتقوية الشمول المالي بناءا على المادة 163، تم تأسيس اللجنة الوطنية للدفع لدى بنك الجزائر مهمتها الرئيسية وضع الإستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية.
- كما قامت السلطات النقدية بالعمل على تعزيز الشمول المالي بواسطة تفعيل الصيرفة الإسلامية وإخضاعها لرقابة وإشراف بنك الجزائر بإصدار **التنظيم رقم 2020/02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**, بالإضافة إلى إصدار **التنظيم رقم 2020/03 المتعلق بنظام تغطية وضمان الودائع الخاصة بأسلوب التمويل الإسلامي في شباك الصيرفة الإسلامية** المفتوح لدى بنك الجزائر، بهدف زيادة استقطاب الفئات التي تحجم عن التعامل مع الجهاز البنكي لأسباب عقائدية، وتسهيل استخدام هذه الفئة للمنتجات المالية الإسلامية.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لتعزيز الشمول المالي، لا تزال الجزائر تعاني من ارتفاع نسبة الإقصاء المالي وقلة مستويات الثقافة المالية، وذلك نظرا لانتشار ثقافة الاكتناز من طرف الأفراد، بالإضافة إلى حركة النقود الكبيرة في الاقتصاد غير الرسمي التي تعتبر من ابرز الآفات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: وضعية الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية

شهد الاقتصاد غير الرسمي منذ عقود انتشارا واسعا في العديد من الدول النامية، والذي أصبح يفرض فيها كحقيقة معاشة، خاصة في فترة التسعينيات التي شهدت فيها العديد من الدول النامية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث أدى هذا التحول إلى ظهور اختلال هيكلية فيها نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي التي شملت جميع القطاعات، والتي تسببت في تصريح العديد من الأفراد من مناصبهم وأفرزت يد عاملة لم يعد لها ملجأ سوى الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الأول: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية وأسباب توسعه

إن التوسع الكبير لحجم الاقتصاد غير الرسمي في أنحاء العالم وخاصة الدول النامية، جعل من الضرورة تكثيف الدراسات من طرف الباحثين والهيئات الدولية حول تحديد حجمه والبحث عن مسببات انتشاره التي تختلف من دولة إلى أخرى، ومن إقليم إلى آخر، وذلك بهدف التوصل إلى حلول جذرية للتخفيف من آثاره السلبية على الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: أسباب توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية

تعد الدول النامية من بين الدول التي تعرف انتشارا معتبرا للأنشطة المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي، وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل التي أرجعها (Gerxhani, 2004, pp. 15,16) إلى:

- عدم الاستقرار الأمني والسياسي نتيجة الحروب والصراعات الأهلية في بعض الدول الذي يعتبر عاملا مهما لتحفيز الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي على غرار تجارة الأسلحة والمخدرات؛
- عجز الاقتصاد الرسمي عن استحداث مناصب العمل، مقابل التزايد الكبير في معدلات النمو الديمغرافي؛
- الانتشار الواسع للفقر والبطالة؛
- العبء الضريبي المرتفع والنظام الضريبي المعقد؛
- الاستثمارات الأجنبية التي لم تتمكن من توفير عدد المناصب المرجوة منها نظرا لاعتمادها على تكنولوجيات حديثة تتطلب يد عاملة مؤهلة ومستوى معتبر من المهارات التي قل ما نجدها في الدول النامية نتيجة لضعف المناهج التعليمية الخاصة بها؛
- انخفاض معدل التصنيع والإنتاجية؛
- الانتشار الواسع للأنشطة ذات التكنولوجيا المنخفضة والاستخدام المكثف للعمالة ذات المستوى المنخفض من المهارة؛

- ضعف سيادة القانون وارتفاع مستويات الفساد والبيروقراطية.

الفرع الثاني: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، تعاني منها وبدرجات متفاوتة كل اقتصادات العالم، وتزداد أهمية الاقتصاد غير الرسمي من خلال ما يمثله حجمه كقيمة مضافة وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح **الجدول 13** تطور متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة (1990-2018) حسب الدراسة التي قامت بها مجموعة البنك الدولي بعنوان "**The Long Shadow of Informality (Challenges and Policies)**" سنة 2022، والتي تعتبر أول تحليل شامل لمجموعة البنك الدولي يدرس حجم الاقتصاد غير الرسمي وتداعياته على التعافي الاقتصادي.

الجدول 13: تطور متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية والدول المتقدمة خلال الفترة (1990-2018)

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الدول النامية	38,9	38,7	38,3	38,3	38,2	38	37,8	37,6	37,3	37,2
الدول المتقدمة	20,6	20,4	20,1	19,9	19,8	19,7	19,6	19,4	19,3	19,2
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الدول النامية	37	36,8	36,6	36,4	36,2	36	35,7	35,4	35	34,6
الدول المتقدمة	19	18,9	18,8	18,7	18,6	18,5	18,4	18,2	18,1	17,9
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	
الدول النامية	34,3	33,9	33,5	33,1	32,7	32,4	32,1	31,8	31,7	
الدول المتقدمة	17,8	17,7	17,7	17,6	17,6	17,6	17,5	17,5	17,4	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Ohnsorge & Yu, 2022, p. 12)

نلاحظ من خلال **الجدول 13** درجة التفاوت بين حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية ونظيرتها المتقدمة، حيث سجل حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية متوسطات معتبرة تجاوزت 38٪ في بداية الفترة، نظرا لان الاقتصاد غير الرسمي يميل إلى الانتشار والتوسع في الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة في الدخل وفعالية اقل للحكومة، وهي السمات التي نجدها في غالبية الدول النامية، بالإضافة إلى قلة الموارد المالية التي تقلل من حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، فحسب دراسة البنك الدولي فإن الدول التي تعاني من انتشار الأنشطة غير الرسمية لا يمثل حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص سوى ثلث الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن غالبية الأنشطة الاقتصادية المشروعة تتجه نحو القطاع غير الرسمي، في ظل صعوبة الحصول على التمويل من القطاع الرسمي، ومن

شأن ذلك أن يقلل من قدرة هذه الدول على تعبئة الموارد الضريبية اللازمة لتعزيز الاقتصاد في وقت الأزمات، وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية فاعلة، وبناء رأس المال البشري من أجل تحقيق التنمية على المدى الطويل، على عكس الدول المتقدمة التي يشغل فيها حجم الاقتصاد غير الرسمي نسب قليلة من الناتج المحلي الإجمالي في حدود 20٪، وذلك نتيجة لارتفاع مستويات دخول الأفراد ودرجة التطور والاستقرار الاقتصادي والسياسي فيها، فنجد إن اغلب الأنشطة غير الرسمية في الدول المتقدمة تكون في شكل أنشطة غير مشروعة، مثل أنشطة التهريب والمتاجرة بالممنوعات وغيرها من الأنشطة غير المسموح بها قانونيا في القطاع الرسمي.

بشكل عام، **شهد حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية خلال الفترة المدروسة انخفاضا، وان كان بنسب متواضعة، لكنه يعتبر كمؤشر على بداية سيطرة الحكومات في هذا النوع من الاقتصاد، من خلال تطوير آليات الرقابة على الأنشطة الاقتصادية، وأيضا لاهتمام مختلف الباحثين والهيئات الدولة بهذه الظاهرة، وتوسع نطاق البحث فيها للحد من آثارها السلبية على الاقتصادات.**

وعادة ما نجد اختلافات كبيرة في حجم الاقتصاد غير الرسمي بين مختلف الأقاليم في العالم، خاصة الأقاليم التي تضم الدول النامية، نظرا لخصوصية كل إقليم والتفاوت في مستويات تطوره على جميع الأصعدة، فغالبا ما نجده منتشر بكثرة في الدول التي تعاني من الفقر وتدني المستوى المعيشي للأفراد مثل الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية.

ويوضح **الشكل 8** تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الأقاليم خلال الفترة (1990-2018) حسب الدراسة التي قام بها البنك الدولي لسنة 2022.

الشكل 8 : أعمدة بيانية توضح تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الأقاليم خلال الفترة (1990-2018)

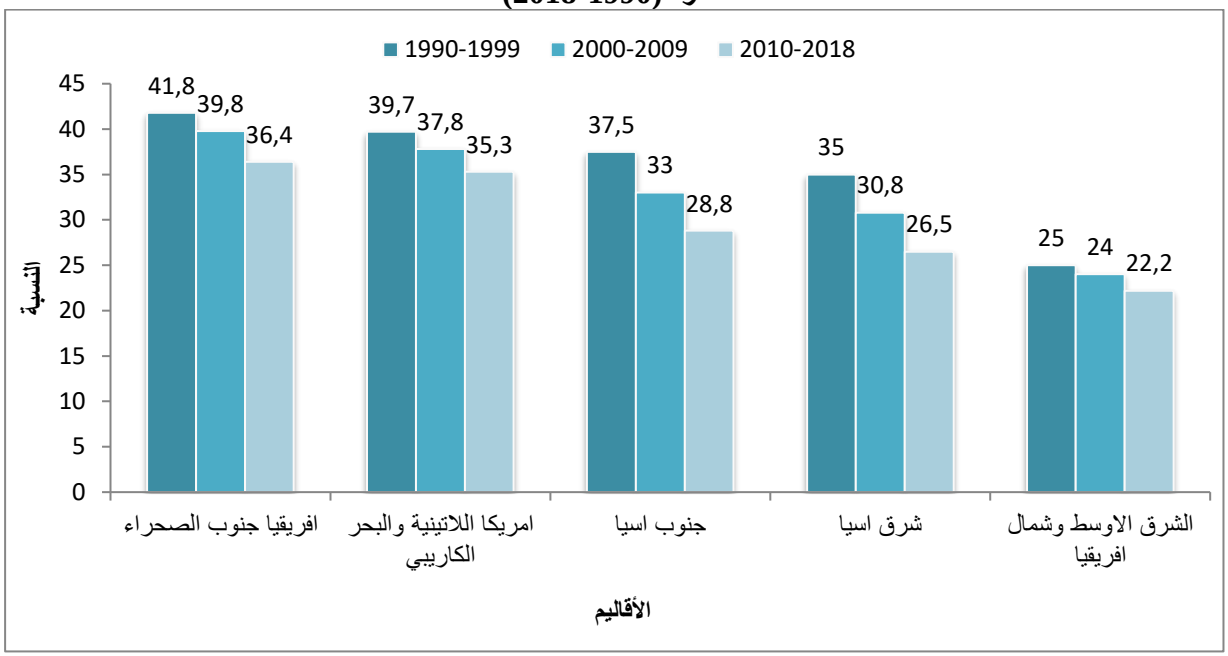

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Ohnsorge & Yu, 2022, p. 20)

من خلال **الشكل 8** ، نلاحظ تباين حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين الأقاليم، حيث سجل إقليم إفريقيا جنوب الصحراء أعلى النسب أين تجاوزت نسبته 41٪ خلال الفترة (1990-1999) ليصل إلى 36,4٪ خلال الفترة (2010-2018)، نظرا لتجاوز حجمه نصف الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول الإقليم، ويعود هذا الانتشار الكبير للأنشطة غير الرسمية فيها إلى التخلف الكبير الذي تعانيه هذه الدول على جميع الأصعدة، بالإضافة إلى كثرة الحروب والصراعات السياسة والعسكرية التي أدخلت العديد من الأفراد في فقر مدقع، وأدت إلى وجوب توجههم نحو القطاع غير الرسمي لضمان قوتهم اليومي، بالإضافة إلى الانتشار الواسع للفساد بجميع مظاهره وضعف المؤسسات الذي أدى إلى قلة فعالية سياسات احتواء الأنشطة غير الرسمية في هذه المناطق، كما أن من أهم مسببات توسع هذا النوع من الأنشطة في هذه الدول هو تدهور مستويات التحصيل العلمي مقابل الانتشار الواسع للأنشطة الزراعية التي غالبا ما تنشط بشكل غير رسمي، والتي تستقطب حجم معتبر من اليد العاملة غير المثقفة، كما أن للحكومة دور مهم في توسع الأنشطة غير الرسمية بسبب ثقل وتعدد الأعباء الضريبية المفروضة على الأنشطة الرسمية التي تعتمد عليها كمصدر مهم للإيرادات، مقابل ضعف فعاليتها في تحسين ظروف المعيشة وتوفير فرص العمل للأفراد، وبالتالي فإن المتعامل الاقتصادي سيقارن بشكل عقلاني مزايا العمل في الاقتصاد غير الرسمي مثل تجنب الضرائب مقابل التكاليف المتعلقة بالاقتصاد الرسمي.

ونفس الأمر بالنسبة لإقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الذي يشغل فيه الاقتصاد غير الرسمي حجما معتبرا من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 35,3٪ خلال الفترة (2010-2018)، وذلك في ظل ارتفاعه في اكبر اقتصادات المنطقة وهما الأرجنتين والبرازيل بنسب تتجاوز 26٪ و41٪ على التوالي، وذلك بسبب الانتشار الواسع للتخلف والفقر والأمية في المنطقة، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي فيها، كما أن أهم ما يميز إقليمي إفريقيا وجنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هو انتشار الجريمة والأنشطة غير المشروعة التي تنشط حتما ضمن القطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى إصلاحات تحرير التجارة الخارجية في فترة التسعينات التي أدت إلى تنامي الأنشطة غير الرسمية في بعض الاقتصادات.

أما بالنسبة للدول الاسياوية، فنلاحظ أيضا وجود الاقتصاد غير الرسمي فيها بحجم لا يستهان به في كلا الإقليمين، نظرا لان القطاع الزراعي يشغل فيها حصة كبيرة خاصة في دول جنوب أسيا التي تتميز بكثرة الأرياف التي تعتمد على الإيرادات الزراعية في تحصيل دخول الأفراد، والتي في الغالب ما تكون غير مصرح بها، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الكثافة السكانية في الدول الاسياوية خاصة الهند في ظل تراجع الحماية الاجتماعية للأفراد، كما تشهد هذه الدول الانتشار الواسع للقطاع الحرفي وهيمنة الوحدات الإنتاجية الصغيرة والمتناهية الصغر التي غالبا ما تنشط بشكل غير رسمي في شكل شركات عائلية، خاصة في ظل ضعف عدم ملائمة مناخ الأعمال وضعف المؤسسات الرسمية في توفير فرص العمال مقابل ارتفاع معدلات البطالة بين السكان ذوي المهارات المنخفضة.

أما فيما يخص إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فنلاحظ أن الاقتصاد غير الرسمي فيها يشغل حجم اقل بكثير من الناتج المحلي الإجمالي عن باقي الأقاليم، وقد انخفض ليبلغ 22٪ خلال الفترة (2010-2018) مقابل 25٪ خلال الفترة (1990-1999)، على الرغم من الاختلاف المعتبر في حجمه بين دول الإقليم نفسه، حيث نجد انه يميل إلى الانخفاض في دول مجلس التعاون الخليجي في حدود 20٪، مثل دولة قطر التي بلغ فيها 18٪ خلال العقد الأخير، عكس دول شمال إفريقيا التي يميل فيها إلى الارتفاع في حدود 35٪، خاصة في مصر وتونس والتي يحتل فيها القطاع الزراعي والقطاع السياحي دورا مهما في الاقتصاد، وغالبا ما يعتبر هاذين القطاعين من أكثر القطاعات المستقطبة لليد العاملة غير المؤهلة التي تعمل في شكل غير رسمي، كما أن مستويات دخول الأفراد فيها تكون منخفضة نتيجة لقلة الموارد المالية للدولة، في حين أن غالبية دول الخليج والدول المصدرة للنفط تكون فيها مستويات دخول الأفراد مرتفعة نوعا ما، وهو ما يفسر قلة حجم الاقتصاد غير الرسمي فيها، وعلى الرغم من ذلك، فإن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عرف انخفاضا ملحوظا، نتيجة لجهود حكومات الدول في المنطقة الرامية للحد من توسع الأنشطة غير الرسمية، من

خلال الأطر القانونية والتنظيمية المشجعة للقطاع الخاص، والعمل على زيادة شفافية الشركات، بالإضافة إلى تطوير القطاع المالي من خلال تحسين أنظمة حماية الائتمان وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية من قبل الأعوان الاقتصاديين الناشطين في القطاع غير الرسمي، من خلال إطلاق صندوق النقد العربي لمبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية والعمل على تعزيز الاعتماد على التقنيات المالية الحديثة، بهدف تمكين الأفراد المستبعدين ماليا من الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية، وتسهيل حصول المشاريع الصغيرة على التمويل اللازم من المؤسسات المالية الرسمية، كل ذلك بهدف دمج اكبر فئة ممكنة من الناشطين ضمن الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثاني: العمالة غير الرسمية في الدول النامية

ينتعش الاقتصاد غير الرسمي عادة في الدول النامية التي تشهد نسب مرتفعة من البطالة والفقر والتهميش، والتي يكون فيها الاقتصاد الرسمي غير قادر عن خلق مناصب العمل الكافية لامتصاص البطالة وتحقيق الدخل للفئة المستبعدة من الأنشطة الاقتصادية الرسمية، فتجد هذه الفئة نفسها مضطرة لممارسة أنشطة اقتصادية غير رسمية للحصول على الدخل، فحسب دراسة البنك الدولي حول الاقتصاد غير الرسمي لسنة 2022، فإنه ما يزيد عن 70% من إجمالي العمالة، وما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، يندرج تحت مظلة القطاع غير الرسمي، وأكثر من 50٪ منهم يعملون لحسابهم الخاص، وهو ما يحد من قدرة هذه الدول على توفير الموارد المالية اللازمة لدعم الاقتصاد أثناء الأزمات، وتنفيذ سياسات فعالة للنهوض بالاقتصاد الكلي، وبناء رأس المال البشري من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وعادة ما نسجل تفاوتا معتبرا في حجم العمالة غير الرسمية بين الأقاليم تبعا لعوامل عدة، مثل معدل النمو السكاني ومدى قدرة الاقتصاد الرسمي على توفير فرص العمل واستيعاب الوافدين الجدد لسوق العمل، فغالبا ما نجده منتشر بكثرة في الدول التي تعاني من الفقر وتدني المستوى المعيشي، وارتفاع حجم الأنشطة الزراعية التي عادة ما توظف اليد العاملة مؤقتا وباجر يومي في شكل غير رسمي.

ويوضح **الشكل 9** تطور حجم العمالة غير الرسمية من إجمالي العمالة في بعض الأقاليم خلال الفترة (1990-2018) حسب الدراسة التي قام بها البنك الدولي لسنة 2022.

الشكل 9: أعمدة بيانية توضح تطور حجم العمالة غير الرسمية من إجمالي العمالة في بعض الأقاليم خلال الفترة (2018-1990)

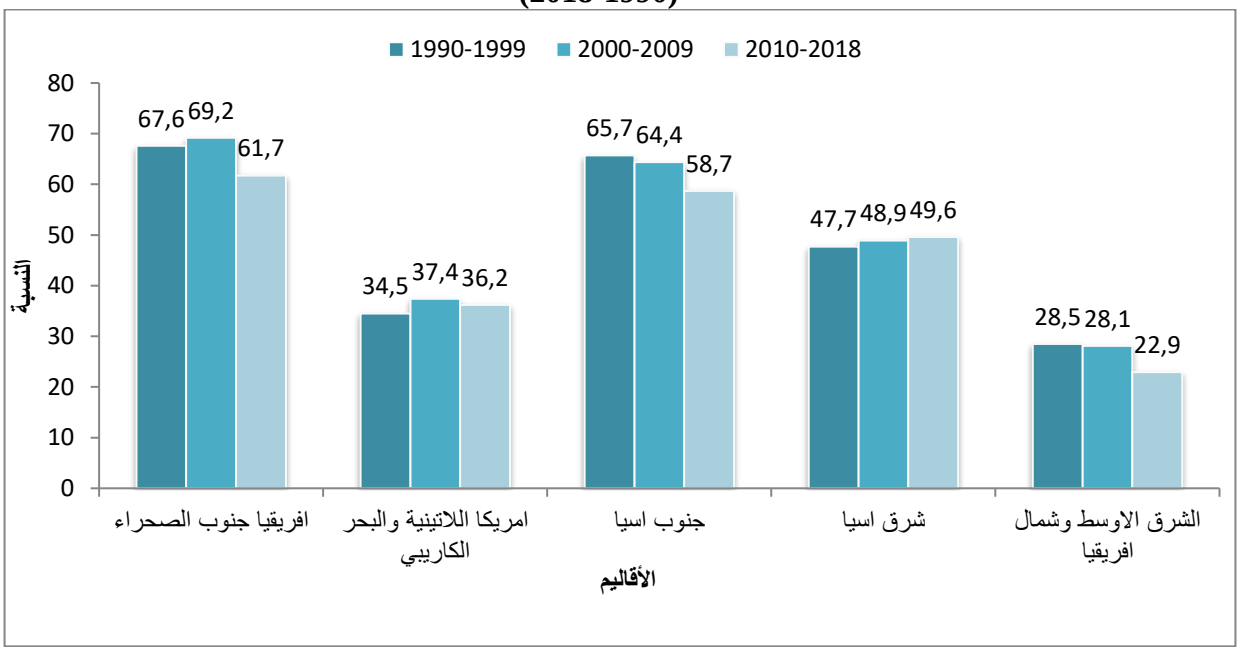

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Ohnsorge & Yu, 2022, p. 12)

نلاحظ من خلال **الشكل 9** أن الأنشطة غير الرسمية تستقطب نسبا جد مرتفعة من العمالة في إقليمي إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب أسيا، والتي تجاوزت 60٪ من إجمالي القوى العاملة، نتيجة للانتشار الواسع للقطاع الزراعي والقطاع الحرفي في هذه المناطق، مقابل ارتفاع معدلات البطالة والفقر وضعف التحصيل العلمي في اغلب دول الإقليمين، فحسب دراسة البنك الدولي لسنة 2022 حول الاقتصاد غير الرسمي، تميل المناطق التي ترتفع فيها نسب العمالة غير الرسمية إلى أن تكون لديها قطاعات زراعية اكبر وتحصيل علمي اقل، وهو ما نجده في جل دول الإقليمين، بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد الرسمي على استيعاب اليد العاملة بسبب الاختلالات الهيكلية شبه الدائمة خاصة في الدول الإفريقية، مقابل الارتفاع المستمر في حجم الفئة الشابة القادرة على العمل والراغبة في تحصيل الدخول لتلبية احتياجاتهم، وهو ما يدفع بهم إلى البحث عن فرص العمل في القطاع غير الرسمي، سواء كانوا عاملين لحساب الغير، أو العمل لحسابهم الخاص من خلال إنشاء مشاريع مصغرة تحقق لهم دخول، وقد تكون أيضا قادرة على توفير فرص عمل لغيرهم بشكل غير رسمي، خاصة من فئة النساء، في حين نجد أن نسبة العمالة غير الرسمية تنخفض قليلا في إقليم شرق أسيا بسبب وجود بعض الدول المتطورة فيه مثل اليابان وروسيا وكوريا الجنوبية، التي يكون فيها حجم الاقتصاد غير الرسمي وحجم العمالة منخفض نظرا لارتفاع مستويات الدخل وتمكن الحكومات من توفير فرص العمل.

أما بالنسبة لإقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، نلاحظ أن حجم العمالة غير الرسمية فيه يكون منخفضا عن الإقليمين السابقين، على الرغم من الارتفاع المعتبر في حجم الاقتصاد غير الرسمي فيه، وذلك

نتيجة لضعف حجم العمالة غير الرسمية في القطاع الزراعي، وقد ارتفع حجم العمالة غير الرسمية في الإقليم من 34,5٪ خلال الفترة (1990-1999) إلى 37,4٪ خلال الفترة (2000-2009)، وذلك بعد جملة الإصلاحات الهيكلية الناتجة عن الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، والتي أدت إلى توجه الفئة المتضررة من هذا التحول إلى البحث عن فرص بديلة للعمل في القطاع غير الرسمي، وهو الحال بالنسبة لكل الدول التي تبنت إصلاحات هذا التحول، والتي انتشرت فيها العمالة غير الرسمية بشكل كبير في ظل تراجع الحماية الاجتماعية لهذه الفئة.

في حين نلاحظ أن حجم العمالة غير الرسمية في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كان الأقل من بين الأقاليم، نظرا لارتفاع مستويات دخل الأفراد وقلة الكثافة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، بالإضافة إلى ضعف القطاع الزراعي في الإقليم الذي يعتبر اكبر مصدر للعمالة غير الرسمية في الدول النامية، باعتبار أن عدد كبيرة من دول المنطقة مصدرة للنفط، وتعتمد على الإيرادات النفطية بشكل كبير في تحصيل إيرادات الدولة، باستثناء بعض الدول مثل تونس التي نجد فيها أن القطاع الزراعي هو أهم قطاع في الاقتصاد، وقد انخفض حجم العمالة غير الرسمية في هذه الدول من 28,5٪ خلال الفترة (1990-1999) إلى 22,8٪ خلال الفترة (2010-2018)، نتيجة لجهود سلطات هذه الدول في احتواء القطاع غير الرسمي وتشجيع العمل الخاص والابتكار والمقاولة.

المطلب الثالث: جهود بعض الدول النامية لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي

تظهر دراسة البنك الدولي أن بالإمكان التصدي للاقتصاد غير الرسمي الذي شهد في الواقع، وإن ظل على ارتفاعه، تراجعاً على مدى ثلاثة عقود قبل تفشي جائحة فيروس كوفيد 19، ويعكس هذا التراجع في جانب منه إصلاحات السياسات فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، طبقت العديد من حكومات هذه الاقتصادات إصلاحات على صعيد السياسات إما لزيادة منافع المشاركة في الاقتصاد الرسمي أو لخفض تكاليف هذه الأنشطة، ويقدم البنك الدولي في دراسته للباحثين (Ohnsorge & Yu, 2022) خمس توصيات عامة لواضعي السياسات في الاقتصادات النامية من اجل التمكن من احتواء الاقتصاد غير الرسمي والتخفيف من آثاره السلبية، والمتمثلة في:

- إتباع نهج شامل، لأن الاقتصاد غير الرسمي يعكس تأخراً واسع النطاق ولا يمكن التصدي له بمعزل عن غيره؛
- ضرورة تكييف التدابير بما يلائم ظروف كل دولة في ضوء التفاوت الكبير في مسبباته؛

- تحسين فرص الحصول على التعليم والتمويل والوصول إلى الأسواق حتى تستطيع العمالة والشركات غير الرسمية أن تصبح منتجة بما يمكنها من الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي؛
- تحسين نظم الحوكمة ومناخ الأعمال حتى يمكن للاقتصاد الرسمي الازدهار؛
- تبسيط اللوائح الضريبية لخفض تكلفة التشغيل في الاقتصاد الرسمي وزيادة تكلفة التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي.

الفرع الأول: ايجابيات احتواء الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي

تعد قضية تحول من الاقتصاد غير رسمي إلى الاقتصاد رسمي أحد الموضوعات الحيوية متعددة الجوانب، فقديما كان ينظر إلى الاقتصاد غير الرسمي على أنه وسيلة للتهرب من الأعباء الضريبية والاجتماعية والتحايل على القيود الرسمية، والآن أصبح ينظر لهذا النشاط غير الرسمي على أساس أنه عبء على هذه المؤسسات، وأن بقاء هذه الأخيرة خارج الاقتصاد الرسمي يحرمها من الآثار الايجابية التي تتحقق للمشروعات التي تتحول للعمل في الاقتصاد الرسمي، وأهم ايجابيات دمج هذا الاقتصاد ضمن الاقتصاد الرسمي وفقا لمنظمة العمل الدولية (ILO, 2015) ما يلي:

- أنه وسيلة لزيادة الموارد المالية للدولة، وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة جودة الخدمات المقدمة في جميع القطاعات؛
- إتاحة المزيد من فرص استفادة المؤسسات من مميزات الاقتصاد الرسمي، مثل سهولة إجراءات الحصول على الائتمان؛
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة حساب الناتج المحلي الإجمالي وخفض معدلات الفقر، حيث أثبتت عدد من الدراسات وجود علاقة موجبة بين تطبيق القوانين والنمو الاقتصادي، وكذا بين النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر؛
- زيادة الحماية للفئات المهمشة من العمال وأصحاب الأعمال من خلال الضمان الاجتماعي والتامين؛
- الرفع من جودة البيانات والمؤشرات الاقتصادية، وبالتالي تحسين جودة الإجراءات والقرارات التي تبنى عليها، وذلك في ضوء تحسين المؤشرات المنسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني: بعض جهود السلطات الجزائرية لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي

تعتبر ظاهرة الغش الجمركي، الفساد والتهرب الضريبي من أهم مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، إذ يبحث المكلفون بدفع الضريبة عن كل الوسائل والطرق للتملص وعدم دفع الضريبة، كما أن البعض من أصحاب النفوذ في المناصب الإدارية أصبحوا يستسهلون الفساد والرشوة في تعاملاتهم اليومية، لذا اعتمدت

الحكومة على عدة طرق وإجراءات وقائية للقضاء على هذه الظواهر، وذلك حسب (راقي، 2019، الصفحات 25,24) من خلال:

- وضع قوانين وأطر تشريعية صارمة لمكافحة الفساد الاقتصادي أهمها القانون 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 والمتعلق بتبييض الأموال؛
- تعزيز دور الأجهزة المحلية لمكافحة الفساد الاقتصادي على رأسها المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها، والمفتشية العامة للمالية؛
- تكثيف نشاط مصالح الجمارك في إطار الرقابة ومكافحة التهرب الجمركي، من خلال إعداد اطر تشريعية وتنظيمية دقيقة وواضحة بالاعتماد على الاتفاقيات الدولية؛
- إطلاق برنامج (2007-2010) لمكافحة تقليد العلامات التجارية، إلى جانب تعزيز أجهزة مكافحة الغش الجمركي على المستوى المركزي والجهوي؛
- زيادة جهود مصالح الضرائب ووضع قوانين رادعة للتخفيف من حجم التهرب الضريبي، أهمها وضع رقم جبائي إحصائي وطني **(NIS)** لكل شخص طبيعي أو معنوي، ومنع المتهربين من المشاركة في المناقصات الدولية والوطنية.

كما وفي إطار مكافحة الأنشطة غير الرسمية في الجزائر، اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من البرامج الوطنية الهادفة إلى الحد من انتشار العمالة غير الرسمية، والتي تسعى بها إلى إيجاد حلول للبطالة الجزئية التي تعتبر أهم عامل مساعد على توسع رقعة الاقتصاد غير الرسمي، وقد ذكر (الوالي و بنشلاط، 2022، الصفحات 403,402) بعض هذه البرامج في النقاط التالية:

أولا: إنشاء مصالح عمومية لدعم التشغيل

انشأ الديوان الوطني لليد العاملة في نوفمبر 1962 في إطار سياسة ترقية التشغيل ومكافحة البطالة، ويعد الديوان الوطني لليد العاملة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري منذ سنة 1971، ثم تغير اسمه سنة 1990 إلى الوكالة الوطنية للتشغيل، وتمثلت الوظيفة الأساسية لهذا الديوان في تنظيم ومراقبة اليد العاملة، ثم قام الديوان نتيجة زيادة الإيرادات الجبائية البترولية بتسطير برامج استثمارية قصد إمتصاص أكبر عدد من اليد العاملة، وبالتالي التقليل من الهجرة نحو الخارج، وتوقف نشاط هذا الديوان سنة 1986 بسبب الأزمة البترولية التي

شهدتها الجزائر ومدى انعكاساتها السلبية على الإيرادات البترولية، مما أدى إلى عجز المؤسسات الاقتصادية على الاستمرار في خلق مناصب شغل جديدة؛

ثانيا: مديرية التشغيل

أنشأت سنة 2002، وتقوم هذه المديرية بتسهيل إدماج الحاصلين على شهادات علمية وتسمح لهم بإكتساب الخبرة التي تساعدهم على الإدماج النهائي في المؤسسات الخاصة أو العمومية، حيث تتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة العقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات بالدفع من طرف صاحب العمل؛

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

انشأ سنة 2004، ويهدف هذا الصندوق لمحاولة إعادة إدماج البطالين المسرحين من مناصبهم لأسباب اقتصادية، بالإضافة إلى استحداث نشاطات للبطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة؛

رابعا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تم إنشاؤها سنة 1996 تحت اسم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، بهدف مساعدة الشباب البطال من 19 إلى 35 سنة، والراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة في إطار نشاطات الإنتاج والخدمات فقط، وليس النشاطات التجارية، ليتم تغيير اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في نوفمبر 2020 وإدراج بعض المهام الجديدة، وتغيير بعض شروطها من بينها الاستغناء على شرط البطالة وتمديد شرط العمر 40 إلى سنة؛

خامسا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تم إنشاؤها سنة 2001 بهدف ترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تعمل على إنعاش سوق العمل، وذلك من خلال تزويد المستثمرين بالمعلومات اللازمة للاستثمار، وتسهيل مهام المستثمرين وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار محليا ودوليا، ومتابعة المستثمرين منذ البداية وحتى أثناء انجاز المشاريع؛

سادسا: الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية

تم إنشاؤها سنة 1996، ومن أهم برامجها البرنامج المخصص للفئات العاجزة عن العمل من مسنين ومعوقين وأصحاب الأمراض المزمنة وكذا النساء المتكفلين بالأبناء اقل من 18 سنة، وتسمى أيضا بالمنحة الجزافية للتضامن، بالإضافة إلى ترقية وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة.

وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة لمحاربة الفساد والرشوة في الجزائر، يمكن القول بأنها لم تحقق نتائج إيجابية، فحسب تقرير محاربة الفساد لسنة 2017 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية فإن قانون الصفقات العمومية المعتمد بالجزائر لا يشجع على محاربة الفساد، حيث احتلت الجزائر المرتبة 116 سنة 2022، بالإضافة إلى البرامج التنموية التي اعتمدت منذ سنة 1999 إلى غاية 2019 قد أنفقت أكثر من 450 مليار دولار دون أن تحقق الأهداف المرجوة.

هذا، ويعتبر سوق الصرف غير الرسمي من ابرز مظاهر الأنشطة غير الرسمية في الجزائر مند فترة التسعينات، حيث تعرف فيه أسعار الصرف تفاوتا كبيرا بين السعر الرسمي الذي يكون شبه محدد إداريا باعتبار أن الجزائر تنتهج سياسة سعر الصرف المعوم المدار، والسعر غير الرسمي في الأسواق غير الرسمية أو السوداء، والتي يطلق عليها في الجزائر بمصطلح "السكوار" والمنتشرة في كل الوطن، فحسب (Bendob & Si Mohammed, 2014, p. 18) نجد أن سعر الصرف غير الرسمي يفوق سعر الصرف الرسمي بنسبة تتراوح ما بين 40% و 50%، ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء الأنشطة غير الرسمية في قطاع الصرف في الجزائر حسب (مراكشي و ملياني، 2019، صفحة 185) ما يلي:

- المركزية في الحصول على العملة؛
- تحديد السلطات النقدية للحد الأقصى للمبلغ القابل تحويله من العملة الصعبة؛
- انخفاض قيمة المنحة السياحية بالتزامن مع انخفاض قيمة الدينار الجزائري في السوق العالمية، مما دفع بالمواطنين السياح إلى التوجه نحو الأسواق غير الرسمية للحصول على مرادهم من العملة الصعبة؛
- القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال.

وفي هذا الإطار، سعت السلطات النقدية الجزائرية على رأسها المجلس النقدي والمصرفي التابع لبنك الجزائر إلى تقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف غير الرسمي، وتضييق الخناق على السوق غير الرسمية للصرف التي تحرم الدولة من حصة معتبرة من العملة الصعبة، بهدف التخلص من تبعاتها السلبية التي تلقي بظلالها على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مصادقة المجلس النقدي والمصرفي على النظام رقم 23-09 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023 المتعلق بشروط الترخيص بتأسيس مكاتب الصرف واعتمادها ونشاطها، الذي يسمح بإنشاء شبكة واسعة من مكاتب الصرف المعتمدة، من اجل تسهيل عمليات صرف العملات الأجنبية للمواطنين المقيمين والسياح، حيث يعتبر غياب مكاتب الصرف الرسمية نقطة سواء في القطاع البنكي الجزائري.

بالإضافة إلى إطلاق السلطات النقدية لبعض المنتجات المالية الإسلامية في البنوك العمومية التقليدية، من خلال النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية، كمحاولة لاستقطاب جزء من الكتلة النقدية خارج الجهاز البنكي وخاصة المتواجدة في الاقتصاد غير الرسمي.

الفرع الثالث: بعض جهود السلطات المصرية لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي

تتخذ السلطات المصرية العديد من الخطوات الهامة في طريقها لتحقيق التنمية الاقتصادية وتنفيذ رؤية مصر 2030، ومن أهم هذه الخطوات دمج الاقتصاد غير الرسمي في قطاع الاقتصاد الرسمي لزيادة الإيرادات الضريبية للموازنة ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك فضلاً عن ما له من تأثير على خفض معدلات الفقر من خلال رفع مستوى معيشة العاملين بالقطاع غير الرسمي وحفظ حقوقهم الاجتماعية والتأمينية بعد انضمامهم للعمالة الرسمية.

بذلت الحكومة المصرية جهدا كبيرا نحو تعزيز الشمول المالي بهدف التحول نحو الاقتصاد غير النقدي لدمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، والذي يضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، كما يساعد في تحسين مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

وانطلاقا من أهمية دمج القطاع غير الرسمي تحت مظلة الاقتصاد الرسمي، تبذل الدولة المصرية حسب (شوقي، 2021) العديد من الجهود لتحقيق هذا الهدف ومن أهمها:

أولا: إصدار قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جويلية 2020

والذي يعطى هذه المشروعات العديد من الحوافز متمثلة في إعفاءات ضريبية لمدة 5 سنوات للمشروعات التي تتقدم بطلب لتوفيق أوضاعها، بالإضافة إلى إعفاءات غير ضريبية ومن أهما تخصيص أراض لإقامة المشروعات بدون مقابل أو بمقابل رمزي، ومنح مدد زمنية لسداد قيمة توصيل المرافق والبنية التحتية مع الإعفاء الكلي أو الجزئي من رسوم التأخير؛

ثانيا: بدأ تعميم منظومة الفاتورة الالكترونية

حيث بدأت وزارة المالية في أواخر عام 2020 تطبيق المنظومة التي تهدف إلى إنشاء نظام مركزي يمكن مصلحة الضرائب من متابعة جميع التعاملات التجارية، وتستهدف المنظومة الحد من التهرب الضريبي والقضاء

على الأسواق غير الرسمية، فمن خلال الفواتير الالكترونية ستتمكن الجهات الحكومية من رصد جميع المعاملات بين الموزعين والمستهلكين مما سيضيق النطاق على الأسواق غير الرسمية وإجبار الموزعين فيها على توفيق أوضاعهم حتى يتمكنوا من ممارسة أعمالهم بحرية. وتعد هذه المنظومة خطوة مهمة من خطوات التحول الرقمي وتنمية الأسواق التجارية ورفع كفاءة الاقتصاد ككل؛

ثالثا: إقرار قانون الدفع الالكتروني

والذي ينص على الالتزام بسداد المستحقات المالية للجهات الحكومية من خلال وسائل الدفع غير النقدية (البطاقات مسبقة الدفع أو بطاقات الإئتمان)، وسوف تشمل مظلة المدفوعات غير النقدية في المراحل القادمة لتطبيق القانون القطاعين العام والخاص، وساهم هذا القانون في توسيع قاعدة الشمول المالي والتحول نحو الاقتصاد غير النقدي، مما سيساعد على دمج الأنشطة غير الرسمية من خلال سعي المواطنين إلى فتح حسابات بنكية أو بريدية لتسيير أعمالهم بسلاسة.

وأظهرت المؤشرات الرئيسية للشمول المالي الصادرة عن البنك المركزي المصري زيادة كبيرة في معدلات الشمول المالي خلال الست سنوات الماضية محققة معدل نمو بلغ 115%، حيث وصل إجمالي المواطنين الذين لديهم حسابات تمكنهم من إجراء معاملات مالية والتي تشمل الحسابات في البنوك أو البريد المصري، أو محافظ الهاتف المحمول أو البطاقات مسبقة الدفع إلى 36,8 مليون مواطن بما يعادل 56,2% من إجمالي المواطنين 16 سنة فأكثر والبالغ عددهم 65,4 مليون مواطن.

لكن يرى (عبد الحافظ، 2022) أن الاقتصاد غير الرسمي يبقى يشكل جزءًا مهما في الاقتصاد المصري، حيث يساهم في الناتج المحلى الإجمالي حسب تقديرات حكومية بما يعادل نحو 40% من ناتج الاقتصاد الرسمي، كما يستوعب هذا القطاع نحو 50% من قوة العمل البالغة نحو 3,29 مليون فرد، كما يبلغ عدد وحداته الصغيرة والمتوسطة أكثر من أربعة أمثال عددها في الاقتصاد الرسمي.

وينتظر أن يتيح الشمول المالي حسب (البكل و الحداد، 2022، الصفحات 169,168,164) إمكانية تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يتيح الفرصة لدمج نسبة ملموسة من الاقتصاد غير الرسمي من أصحاب المهن الحرة، والمؤسسات الصغيرة في الاقتصاد القومي، حيث ويبلغ حجم المنشآت الاقتصادية غير الرسمية في مصر حوالي 2 مليون منشأة بنسبة 53% من إجمالي المنشآت الاقتصادية في مصر، وتتسع لعدد من العاملين يصل إلى حوالي 4 مليون عامل بنسبة 29,3% من إجمالي عدد العمال في المنشآت الاقتصادية، لذلك أعلنت وزارة المالية انتهاء الحكومة من صياغة مشروع قانون خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، كما ويعمل الشمول المالي على توفير الخدمات التي تضمن تيسير حصول المواطنين على متطلباتهم من الخدمات المالية دون تحميلهم أي أعباء إضافية، حيث استهدفت السلطات المصرية منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني من خلال توفير نحو 25% من تكلفة طباعة النقود وتداولها، وما يقرب من 50% من زمن أداء الخدمة وتقليص الإجراءات، واتخذت العديد من الإجراءات لتنفيذ وتطبيق منظومة الدفع والتحصيل الالكتروني.

وحسب (البكل و الحداد، 2022، الصفحات 165,164) أيضا، من بين إجراءات تنفيذ وتطبيق الدفع والتحصيل الالكتروني المطبقة من طرف السلطات المصرية نجد:

- في إطار البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي، بدأت وزارة المالية في أول ماي 2019 في تنفيذ قرارات المجلس القومي للمدفوعات المتعلقة بتحول المجتمع إلى مجتمع رقمي ولا يعتمد على أوراق النقد وإلزام المواطنين باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني لسداد أي مستحقات حكومية، وأن أي مستحقات تزيد علي 500 جنيه تسدد باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني المتنوعة، في حين تسدد المبالغ الأقل من 500 جنيه بأية وسيلة إلكترونية أو غير إلكترونية، ولتشجيع ذلك ألغت البنوك المصاريف ذات الصلة باستخدام هذه وسائل، وأعلنت وزارة المالية إصدار 12 مليون كارت إلكتروني لصرف رواتب للعاملين بالدولة وللمعاشات ليقوم نظام الدفع الإلكتروني بالتحويل المباشر إلى الحسابات البنكية لهم؛

- إقرار مجلس النواب عام 2018 مشروع قانون "تطوير المعاملات المالية غير النقدية" للحد من المعاملات النقدية والتوجه نحو استخدام المدفوعات الإلكترونية؛

- إطلاق مبادرة "حساب لكل مواطن " من قبل البنك المركزي بدون تحمل أي مصروفات أو حد أدنى مع العمل على خفض المصاريف السنوية؛

- التيسير على سكان القرى والأماكن النائية باستحداث منظومة آلية مدفوعة للمواطن وتوفير وسائل الدفع الإلكتروني للمستحقات الحكومية التي تزيد عن عشرة آلاف جنيه، ليصل عدد مكاتب البريد إلى 4 آلاف و18 بنك على مستوى الجمهورية؛

- إنشاء قواعد بيانات مالية للعديد من الجهات الحكومية بحيث يستطيع المواطنين الدفع المباشر من حساباتهم البنكية.

الفرع الرابع: بعض جهود السلطات التونسية لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي

يعرف الاقتصاد التونسي تغلغلا كبيرا للاقتصاد غير الرسمي، حيث بلغ وفقا لـ (بن سالم و زروق، 2019، الصفحات 153,152) نسب كبيرة تفوق 50%، ونظرا لطبيعة الاقتصاد التونسي الذي يعتمد على النشاط السياحي والحرفي، فقد استهدفت السلطات التونسية هذا النوع من الأنشطة بهدف امتصاص الجانب غير الرسمي منها وتحويلها إلى أنشطة رسمية، ومن بين الإجراءات المتخذة التي ذكرها الباحثان نجد:

أولا: تسهيل الجانب الإداري للقطاعات المتعلقة بالفلاحة والصيد والحرف التقليدية

إذ نجد أن السلطات التونسية قامت باتخاذ إجراءات وسياسات دمجها ضمن القطاع الرسمي والعمل المنظم لأنها تمثل مصدرا مهما ودخلا لإيرادات الميزانية العامة للدولة، كما يكون للصناديق النقدية ذات القروض الدور المهم في تطوير نشاطات المساهمين الجدد في دعم الميزانية العامة، وذلك عن طريق الدعم المالي لأصحاب المشاريع المصغرة؛

ثانيا: تشجيع قطاع السياحة

نظرا للدور الكبير الذي تقدمه السياحة التونسية للخزينة العمومية من أموال، ودخول العملات الأجنبية للدولة بشكل متزايد يجعل الفكر الاقتصادي في تونس يسعى لترقية العمل السياحي غير الرسمي غير النظم، من أجل تحقيق الغاية منه، والحصول على أكبر منفعة تجارية، بالرغم من كونه دخل هش، وتحقيق الضمانات القانونية وحماية حقوق المستهلكين، وذلك من خلال إنشاء لجان اقتصادية تعمل على تحليل المعطيات وخلق فرص العمل بشكل منظم، وتمويل أصحاب المشاريع والمتمثلة في الفنادق والنزل.

بالإضافة إلى ما سبق، وجدت (قارة، 2009، الصفحات 83,82) أن السلطات التونسية قد اتخذت إجراءات أخرى لاحتواء الأنشطة غير الرسمية والمتمثلة في:

ثالثا: سياسة إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني

قامت السلطات التونسية باتخاذ عدة إجراءات وإتباع مختلف السياسات التي من شأنها توفير مناصب الشغل للبطالين وتنمية القطاعات التالية والصيد، الحرف التقليدية وذلك عن طريق تعديل السياسة الضريبية والجمركية والمالية التي تعتمد على جلب مختلف مصادر التمويل التي تعتمد على إيرادات الميزانية العامة للدولة وخلق صناديق خاصة بهذا التمويل، حيث تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الزراعة والصيد البحري، بالإضافة إلى إنشاء صندوق أخر يسمي صندوق القرض التعاضدي، وخلق صندوق اشتراكات التعاضدية الفلاحية، وهذا من أجل تسهيل منح القروض للفلاحين أصحاب المهن الصغيرة والمتوسطة، أما فيما

يخص المهن الخاصة بالحرف التقليدية والصغيرة، فقد تم وضع تحت تصرفها صندوق وطني للحرف والصناعات الصغيرة؛

رابعا: التضامن والدعم المالي لأصحاب المشاريع الصغيرة

اتخذت السلطات التونسية عدة إجراءات وتدابير لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة أهمها: إنشاء صندوق الضمان الوطني، صندوق عروض العمل، ونظام القروض الصغيرة الممنوحة من طرف البنك التونسي للضمان والبنك الإسلامي؛

خامسا: مكافحة الفساد

اتخذت تونس عدة إجراءات لمحاربة الفساد وتعزيز حوكمة الاقتصاد، أهمها إقرار قانون حق الحصول على المعلومة الذي يعتبر من أفضل القوانين الموجودة في المنطقة العربية، بالإضافة إلى تطوير قدرات هيئة مكافحة الفساد والمصادقة على الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، واحتلت تونس المرتبة 69 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020 الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية حيث كشف المؤشرات المرتبة التي تحصلت عليها تونس هي الأعلى منذ 10 سنوات، لتتراجع بعدها إلى المرتبة 87 سنة 2023.

خلاصة الفصل:

سعينا من خلال هذا الفصل إلى تقديم لمحة عامة عن مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، وتحليل وتحديد الحالة الراهنة للتطور المالي والاقتصاد غير الرسمي فيها، وخلصنا إلى أن الدول النامية تعاني الدول من عدد من المشاكل الهيكلية التي تعيق عملية التنمية وتوسع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، وانه على الرغم من التحسن الطفيف في معدلات النمو الاقتصادي للدول النامية، إلا أن هذا التحسن لم يؤثر على معدلات التضخم والبطالة بالصورة المروجة منه.

ووفقا لمؤشر التطور المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي، لا تزال الدول النامية متأخرة عن تحقيق المستويات المطلوبة من التطور المالي، لاسيما فيما يتعلق بالأسواق المالية، ويرجع ذلك إلى طبيعة الأنظمة المالية فيها، والتي خلقت العديد من العوائق التي ساهمت في هذا التأخر، ولهذا السبب، تعمل الدول النامية حاليا على إتباع توصيات الهيئات الدولية مثل مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد العربي لتحقيق الشمول المالي من خلال استهداف الفئات المستبعدة ماليا والفئات الناشطة ضمن القطاع غير الرسمي، لتحقيق الاستقرار المالي وتطوير أنظمتها المالية بالشكل الذي يرفع النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من استمرار تراجع حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، إلا انه لا يزال يمثل جزء مهما من الاقتصاد الوطني ومصدرا ثابتا لدخل الفقراء، لاسيما في دول جنوب أسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، ولعل ابرز صوره هي العمالة غير الرسمية التي تحتل جزءا كبيرا من إجمالي العمالة في الدول النامية، خاصة تلك التي تشهد توسعا كبيرا للقطاع الزراعي والحرفي، أو الدول التي تتميز بانخفاض مستويات دخول الأفراد مقابل قصور الاقتصاد الرسمي وعدم قدرته على توفير مناصب العمل في ظل ارتفاع الكثافة السكانية، ونظرا للتوسع الكبير للاقتصاد غير الرسمي وتباين أسبابه تبعا لطبيعة الاقتصاد، تسعى العديد من السلطات الحكومية إلى تكثيف جهودها لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي بغية الاستفادة من المزايا التي يجلبها هذا الاحتواء، هذا، وقد وضعت العديد من الهيئات الدولية من بينها البنك الدولي مجموعة من التوصيات لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي والحد من آثاره السلبية على الاقتصاد.

الفصـــل الرابع

الدراسة القياسية التحليلية لأثر التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي لمجموعة من الدول النامية خلال الفترة (2002-2020)

الفصل الرابع: الدراسة القياسية التحليلية لأثر التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي لمجموعة من الدول النامية خلال الفترة (2002-2020)

تمهيد:

عرفت أساليب القياس الكمية تطورات كبيرة خلال العقود القليلة الماضية وذلك في مختلف العلوم الاجتماعية وخاصة في مجالات الاقتصاد بمختلف فروعه، حيث تعتبر من الأدوات الفعالة والضرورية لتحديد وابراز العلاقات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية، خصوصا عند دراسة الظواهر على المستوى الكلي أين تمكن هذه الأدوات من دراسة العلاقات التبادلية والتشابكية بين المتغيرات الاقتصادية على مستوى عالي من الدقة والكفاءة وبشكل موضوعي بعيدا عن التحيز.

ومن اجل بلوغ أهداف الدراسة أهمها تحديد اثر مستوى التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي، اعتمدنا على مجموعة من المتغيرات لبناء النموذج بالاعتماد على بيانات البانل لعينة من الدول النامية للفترة (2002-2020)، وذلك بعد القيام بالاختبارات الإحصائية اللازمة التي تتوافق مع هدف الدراسة.

انطلاقا مما سبق، قمنا تقسيم الفصل إلى المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بيانات البانل؛**
- **المبحث الثاني: بناء وتقدير النموذج القياسي للدراسة.**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بيانات البانل

اكتسبت بيانات البانل (panel data) في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا في الدراسات الاقتصادية، فتحليل بيانات البانل هو شكل شائع جدا لتحليل البيانات الطولية بين الباحثين في العلوم الاقتصادية، فالبيانات المقطعية عبارة عن مقطع عرضي أو مجموعة من الأفراد الإحصائية الذين يتم مسحهم بشكل دوري خلال فترة زمنية معينة.

ومن أجل الوصول إلى تقدير النموذج المستعمل في الدراسة، ارتأينا في بداية الأمر التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية لبيانات البانل لتوضيح فكرة عملها بشكل عام.

المطلب الأول: مفهوم بيانات بانل وتطبيقاتها

الفرع الأول: مفهوم بيانات البانل

تعرف قاعدة بيانات بانل لمقطع عرضي وسلاسل زمنية وفقا لـ (مصطفاوي، 2023، صفحة 125) بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، والمقصود ببيانات بانل هي المشاهدات المقطعية، مثل الدول أو الأسر أو السلع...الخ المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات بانل، كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة (مصطفاوي، 2023، صفحة 125).

وتجدر الإشارة إلى أن تسمية بيانات بانل متعددة، فقد تسمى البيانات المدة التي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضا بالبيانات الطولية عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وأي من هذه التسميات متماثل حيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما، على الرغم من وجود اختلافات دقيقة، فإن كل هذه الأسماء تشير بشكل أساسي إلى حركة وحدات المقطع العرضي بمرور الوقت، لذلك سنستخدم مصطلح بيانات البانل بالمعنى العام لتضمين واحد أو أكثر من هذه المصطلحات.

الفرع الثاني: تطبيقات بيانات بانل

تحليل بيانات البانل هو وسيلة لدراسة موضوع معين ضمن مواقع متعددة، يتم ملاحظته بشكل دوري خلال إطار زمني محدد، ضمن العلوم الاجتماعية، وترى (بن التومي، 2021، صفحة 143) أن تحليل بيانات البانل قد مكن الباحثين من إجراء تحليلات طولية في مجموعة متنوعة من المجالات، ففي الاقتصاد يتم استخدام تحليل بيانات البانل لدراسة سلوك الدول أو الشركات وأجور الأشخاص بمرور الوقت، ويسمح تحليل بيانات البانل للباحث بدراسة ديناميكيات التغيير مع سلاسل زمنية قصيرة ويمكن أن يؤدي الجمع بين السلاسل الزمنية والمقاطع العرضية إلى تحسين جودة وكمية البيانات بطرق قد تكون مستحيلة باستخدام واحد فقط من هذين البعدين. يمكن أن يوفر تحليل البانل دراسة غنية وقوية لمجموعة من الأشخاص، إذا كان المرء على استعداد للنظر في كل من البعد المكاني والزمني للبيانات.

الفرع الثالث: أهمية بيانات البانل

لقد اكتسب بيانات البانل في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية وخاصة بيانات بانل الديناميكية، لتميزها بالعديد من الايجابيات، ووفقا لـ (مصطفاوي، 2023، الصفحات 126,125) تظهر أهمية بيانات البانل فيما يلي:

- أن بيانات البانل تتضمن محتوى معلوما، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، بالإضافة إلى تحكمها في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة، كما أن استخدام بيانات البانل سيتيح لنا التخفيف من مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity)، كذلك توفر بيانات البانل درجة حرية أكبر مما يع الحصول على تقديرات أفضل؛

- كما تبرز أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف" بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية، حيث تساعد هذه البيانات في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ (Heteroscedasticity) الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن بيانات البانل الديناميكية تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها، حيث أن واحدا من المصادر الهامة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع

العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية، وبالتالي بيانات بانل تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (omitted variables) الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (biased estimates) في انحدارات المفردة؛

- توفر بيانات البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر والنمو وغيرها، ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى، فالعديد من العلاقات الاقتصادية ذات طبيعة ديناميكية وبالتالي فبيانات البانل تسمح للباحث فهم أفضل للديناميكيات هذه العلاقة.

المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل

تضم الصياغة الأساسية لانحدارات البانل والمقدمة من قبل (W.Green) حسب (Baltagi, 2005, p. 11) في سنة 1993 ثلاثة نماذج ممكنة تبعا لاختلاف الأثر الفردي لكل وحدة مقطعية ai الذي يفترض أن يكون هذا الأثر ثابتا عبر الزمن وخاصا بكل وحدة مقطعية، ليكن لدينا من المشاهدات المقطعية مقاسة في T من الفترات الزمنية وعليه فإن نموذج البيانات الطولية يعرف بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \alpha_{0i} + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{jit} + \varepsilon_{it} \qquad \mathrm{i} = 1, \ldots\ldots, \mathrm{N} \qquad \mathrm{t} = 1, \ldots\ldots, \mathrm{T}$$

تمثل X_{jit} شعاع المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع، يمثل شعاع الميول أو معلمات النموذج.

الفرع الأول: نموذج الانحدار التجميعي

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات البانل حيث تكون فيه جميع المعاملات α_{0t} و β_j ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن) بإعادة كتابة النموذج السابق نحصل على نموذج الانحدار التجميعي، ويكتب بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{jit} + \varepsilon_{it} \qquad \mathrm{i} = 1, \ldots\ldots, \mathrm{N} \qquad \mathrm{t} = 1, \ldots\ldots, \mathrm{T}$$

حيث يتم تقدير معلمات النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية.

الفرع الثاني: نموذج الأثر الثابت

الهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدا من خلال جعل معلمة القاطع تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية: (مصطفاوي، 2023، صفحة 127)

$$Y_{it} = \alpha_{0i} + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{jit} + \varepsilon_{it} \qquad i = 1, \ldots\ldots, N \qquad t = 1, \ldots\ldots, T$$

يعتمد تقدير معادلة نموذج الانحدار أعلاه على الفرضيات الخاصة بالحد الثابت، والمعلمات، والخطأ العشوائي مما يعني وجود حالات مختلفة والتي تمثل نموذج التأثيرات الثابتة وهي:

- ثبات معلمات الميول عبر الزمن، وتكون معلمة الحد الثابت مختلفة من وحدة مقطعية إلى أخرى؛
- معلمات الميول ثابتة، والحد الثابت متغير فقط عبر الزمن؛
- معلمات الميول ثابتة، والحد الثابت يتغير عبر الوحدات المقطعية وعبر الزمن؛
- كل المعلمات تتغير عبر الوحدات القطعية؛

لكن من أهم أوجه قصور هذا النموذج ما يلي:

- انخفاض القوة الإحصائية Low Statistical Power؛
- فترات زمنية مقيدة أو محددة Restricted Time Periods؛
- ثبات الزمن Time invariance؛
- الاعتماد على عدد كبير من المتغيرات الوهمية الذي يؤدي إلى الخسارة في درجات الحرية؛
- وجود مشكلة تتعلق بالأخطاء العشوائية، حيث يمكن أن يفترض أن تباينها لا يختلف في الوحدة المقطعية ذاتها، ويمكن أن يختلف من وحدة لأخرى، كما انه قد يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء في الوحدة المقطعية ذاتها، وكذلك قد يوجد ارتباط بين أخطاء السلسلة الزمنية لإحدى الوحدات المقطعية مع سلسلة زمنية أخرى.

الفرع الثالث: نموذج الأثر العشوائي

إن بعض العيوب في نموذج التأثيرات الثابتة السابق يمكن تلافيها من خلال تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية، يكون شكل النموذج في هذه الحالة كالأتي:

$$Y_{it} = \mu + v_i + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{jit} + \varepsilon_{it} \qquad i = 1, \ldots\ldots, N \qquad t = 1, \ldots\ldots, T$$

لكن الحد الثابت هنا يختلف عبر الزمن لنفس الوحدة المقطعية، ويختلف من وحدة إلى أخرى، ويفترض هذا النموذج أن الحد الثابت متغير عشوائي بمتوسط هو:

$$\alpha_{0i} = \mu + v_i$$

حيث أن v_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية، وعليه لتقدير معلمات هذا النموذج بشكل صحيح تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS.

المطلب الثالث: اختبارات جذر الوحدة وتقدير التكامل المشترك في بيانات البانل

توجد العديد من اختبارات جذر الوحدة واختبارات التكامل المشترك الخاصة بالبيانات البانل، وتقسم كل منها إلى جيلين الأول والثاني وسنوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل

أصبح لاختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل أهمية كبيرة من أجل الكشف عن استقرارية البيانات، وذلك لأنها تتميز بالتخلص من العلاقة الوهمية في النموذج القياسي spurious regression بسبب كون المقدرات تتفاوت بين الوحدات المقطعية.

وقد تم تقسيم اختبارات جذر الوحدة بناءا على (Baltagi, 2005, p. 260) إلى نوعين أساسيين، وذلك تبعا للارتباط بين الوحدات المقطعية، حيث يعتمد النوع الأول من الاختبارات على الاستقلالية بين الوحدات، ولا يتم أخذ تأثير وجود علاقة أو متجه مشترك بين الوحدات، بينما يعتمد النوع الثاني على الارتباط بين الوحدات، باعتبار أن وجود ارتباط بين الوحدات المقطعية مثل الدول أو الشركات (بسبب وجود عوامل مشتركة بينها) والذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار لأنه أكثر واقعية عند دراسة مجموعة من الدول المتشابه في الخصائص الهيكلية، و**الجدول 14** يبين اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل.

الجدول 14: اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل

الوحدات المقطعية مستقلة	اختبارات الجيل الأول
اختبارات اللااستقرارية	Levin and Lin (1992, 1993)
	Levin, Lin and Chu (2002)
	Harris and Tzavalis (1999)
	Im, Pesaran and Shin (1997, 2002, 2003)
	Maddala and Wu (1999)
	Choi (1999, 2001)
اختبارات الاستقرارية	Hadri (2000)
الوحدات المقطعية غير مستقلة	**اختبارات الجيل الثاني**
عامل البنية	Bai and Ng (2001, 2004)
	Moon and Perron (2004a)
	Phillips and Sul (2003a)
	Pesaran (2003)
	Choi (2002)
اختبارات أخرى	O'Connell (1998)
	Chang (2002, 2004)

المصدر: (مصطفاوي، 2023، صفحة 132)

يبين **الجدول 14** اختبارات الجيل الأول والثاني، حيث يوجد نوعين من اختبارات الجيل الأول (اختبارات اللاستقرارية، واختبارات الاستقرارية)، حيث أن فرضية العدم تنص على عدم الاستقرارية بين الأفراد أو الوحدات في الاختبارات جميعها ما عدا اختبار HADRI الذي تنصه فرضية العدم فيه على الاستقرارية بين الأفراد أو الوحدات، وتعتبر اختبارات الجيل الأول الأكثر استخداما في الدراسات القياسية بالنسبة لبيانات البانل.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك في بيانات البانل

ترى (مصطفاوي، 2023، صفحة 133) انه غالبا ما تشمل الدراسات على صعيد الاقتصاد الكلي متغيرات غير مستقرة مثل الدخل، الاستهلاك، الصادرات، الواردات، وأسعار الصرف والعديد غيرها، وقد تم التعامل في السابق مع هذه المتغيرات من خلال تطبيق الفروقات، ومن خلال عمليات تحويلية لجعلها متغيرات مستقرة، ومن ثم اتجهت الأبحاث إلى طريقة مختلفة لتحليل المتغيرات غير المستقرة وهي التكامل المشترك، ويقصد بالتكامل المشترك وجود توازن بين المتغيرات في الأجل الطويل، وعندما يكون هناك متغيران والسلسلة الزمنية لكل منهما غير مستقرة في المستوى أي أنها I(0) وبعد أخذ الفرق الأول (درجة التكامل هنا واحد) وتصبح السلسلتان مستقرتين وعند نفس درجة التكامل، فهذا يعني أن كل منهما أصبحت I(1) عندها يقال أن السلسلتين متكاملتان من الدرجة الأولى، حيث أنهما يميلان إلى التقارب في الاتجاه مع مرور الزمن.

توجد العديد من اختبارات التكامل المشترك الخاصة بالسلاسل الزمنية أهمها طريقة إنجل-جرانجر واختبارات جوهانسون.

في بيانات البانل يوجد جيلين للتكامل المشترك كما هو الحال في اختبارات جذر الوحدة، و**الجدول 15** يلخص اختبارات التكامل المشترك.

الجدول 15: اختبارات التكامل المشترك لبيانات البانل

اختبارات الجيل الاول	اختبارات الجيل الثاني
(Kao & Mc-Coskey, 1988)	(Larsson,Lyhagen & Lothgren, 2001)
(Kao, 1999)	(Westerlund, 2007)
(Pedroni, 1999- 2004)	

المصدر: (مصطفاوي، 2023، صفحة 133)

حيث أن الجيل الأول يرتكز على أساس تجاهل التأثيرات المحتملة للاختلافات الفردية أو أخذها بالحسبان من خلال استخدام متوسط التقديرات، ويعتمد على الاختبارات القائمة على البواقي residual-based tests (تطبيق اختبار جذر الوحدة على البواقي المقدرة في نماذج البانل)، كما أن هذا الجيل من الاختبارات غالبا ما يفترض علاقة تكامل مشترك واحدة على الأكثر في النماذج المحددة (تعتمد الاختبارات على المعادلات المنفردة فتسمى أيضا Single Equation Tests، أما بالنسبة للجيل الثاني فيرتكز على أنظمة نموذجية معينة مثل نموذج متجه الانحدار الذاتي في البانل PVAR فتفترض توجهاته وجود أكثر من معادلة تكامل مشترك واحدة.

المبحث الثاني: بناء وتقدير النموذج القياسي للدراسة

من اجل القيام بدراسة اثر التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي، فإننا سنحاول استخدام أسلوب البحث الكمي في تقدير النموذج وتحليله، بالاعتماد على منهج التحليل القياسي، انطلاقا من البيانات الكمية التي تم تجميعها عن متغيرات الدراسة التي يتضمنها النموذج، بغرض الكشف والتعبير عن طبيعة الأثر من حيث وجوده من عدمه، وفي هذا السياق سوف نتناول منهجية الدراسة لتقدير نماذج الدراسة، وذلك من خلال تحديد إطار الدراسة، البيانات المستخدمة في النموذج وتقديره.

المطلب الأول: حدود ومتغيرات الدراسة

بغية انجاز الدراسة التطبيقية الباحثة في اثر التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي في عينة من الدول النامية، لابد لنا من وضع إطار واضح الشكل والمعالم، وذلك بغرض حصر البيانات المستخدمة، والمتمثل في الحدود المكانية أو المقطعية والحدود الزمنية، بالإضافة إلى تحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسة، من أجل التقيد بالمحور العام للدراسة، وعدم الخروج عن السياق الذي يؤدي بنا إلى الهدف المنشود.

الفرع الأول: حدود الدراسة المكانية والزمنية

لإجراء الدراسة القياسية، لابد لنا من وضع إطار واضح الشكل والمعالم، وذلك بغرض حصر البيانات المستخدمة، والمتمثل في الحدود المكانية (المقطعية) والزمنية، من أجل التقيد بالمحور العام للدراسة، وعدم الخروج عن السياق الذي يؤدي بنا إلى الهدف المنشود.

أولا: الحد المكاني (المقطعي)

ويمثل مجموع وحدات الدراسة (N) والتي جاءت في شكل عينة من الدول النامية بناءا على المعطيات المتاحة، حيث شملت 17 دولة نامية، وهي:

- **في إفريقيا (10 دول):** الجزائر، تونس، مصر، الكاميرون، إفريقيا الوسطى، غانا، كينيا، نيجيريا، تنزانيا، جنوب إفريقيا.
- **في أسيا (2 دول):** الهند، تركيا.
- **في أمريكا اللاتينية (5 دول):** البرازيل، المكسيك، الأرجنتين، الباراغواي، الاوروغواي.

ثانيا: الحد الزمني

ويمثل فترة الدراسة (T) والممتدة لفترة 19 سنة بداية من 2002 إلى 2020 غاية وذلك بناءا على مدة توفر المعطيات، حيث حصرت فترة الدراسة بسبب محدودية توفر بيانات حجم الاقتصاد غير الرسمي بكامل المجموعة المختارة من الدول النامية.

وبما أن عينة الدول المدروسة N=17 وكل وحدة مقطعية تحتوي على سلسة زمنية طولها T=19، فإننا سنستخدم في هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة بعدد مشاهدات يقدر بـ323 مشاهدة (N*T=17*19=323)

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

تتناول الدراسة اثر مستوى التطور المالي كمتغير مستقل رئيسي على حجم الاقتصاد غير الرسمي كمتغير تابع، ومن اجل زيادة درجة الدقة في النتائج سنستعين بإضافة بعض المتغيرات المستقلة التي أظهرت تأثيرها على حجم الاقتصاد غير الرسمي خاصة في الدول النامية، باعتبار أن التطور المالي ليس العامل الوحيد المؤثر في حجم الاقتصاد غير الرسمي، بل هناك العديد من العوامل الاقتصادية والمؤسسية التي تؤثر عليه، وذلك بناءا على النتائج المتوصل لها في الدراسات السابقة، والمتمثلة في:

- **معدل التضخم:** والمعبر عنه بالمستوى العام للأسعار، وهو متوسط أسعار السلع والخدمات المستهلكة في الاقتصاد خلال سنة معينة؛
- **معدل البطالة:** يعبر عن نسبة الأفراد العاطلين عن العمل من إجمالي القوة العاملة، وبمعنى أخر، فهو يعبر عن الأشخاص المتاحون للعمل، والذين يسعون للحصول على فرص العمل مع القدرة عليه؛
- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يعبر عن نصيب كل فرد في الدولة من الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى قدرة الأفراد على الحصول على السلع والخدمات، وهو مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي، وهو احد مؤشرات قياس مستوى رفاهية المجتمعات؛
- **درجة الانفتاح التجاري:** يعبر عنها بنسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي، وهو يعكس مدة أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الكلي للدولة، بمعنى مدى اعتماد الدولة على الاقتصاد العالمي؛
- **مستوى الجودة التنظيمية:** يعبر عن مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح وقوانين من شانها دعم التنمية في القطاع الخاص؛

- **مستوى فعالية الحكومة:** يعبر عن جودة الخدمات العامة والخدمات الحكومية، كذلك درجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، وجودة الأنظمة وتطبيقاتها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة.

و**الجدول 16** يوضح متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها.

الجدول 16: متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها

	المتغير	الرمز	الوحدة	مصدر البيانات
المتغير التابع	حجم الاقتصاد غير الرسمي	IE	نسبة من GDP	World Bank database https://www.worldbank.org/en/research/brief/informal-economy-database
المتغيرات المستقلة	مستوى التطور المالي	FD		IMF database https://data.imf.org/?sk=f8032e80-b36c-43b1-ac26-493c5b1cd33b
	معدل التضخم	INF	نسبة مئوية	World Bank database https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators
	معدل البطالة	UMP	نسبة مئوية	World Bank database https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators
	نصيب الفرد من GDP	PGDP	نسبة من GDP	World Bank database https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators
	درجة الانفتاح التجاري	TO	نسبة من GDP	World Bank database https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators
	الجودة التنظيمية	RQ	نسبة مئوية	World Bank database https://databank.worldbank.org/Institutional-Quality/id/98e680fc#
	فعالية الحكومة	GE	نسبة مئوية	World Bank database https://databank.worldbank.org/Institutional-Quality/id/98e680fc#

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على قواعد البيانات

المطلب الثاني: دراسة وصفية لبيانات متغيرات الدراسة

الفرع الأول: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

بهدف إعطاء تصور مبدئي وتوضيح أهم خصائص البيانات المعتمدة في الدراسة، قمنا بإخضاعها لمجموعة من الاختبارات الإحصائية التي تسمح لنا باكتشاف مميزاتها الإحصائية، وتقديم كيفية تطور سلوك المتغيرات، ولعل أهم هذه الاختبارات هي المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اقل واكبر قيمة لكل متغير، وهو ما يوضحه **الجدول 17**.

الجدول 17: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	IE	FD	INF	UMP	PGDP	TO	RQ	GE
Mean	36.35097	0.258699	8.291131	101.2250	1.886669	52.54398	40.37335	41.55996
Max	57.08001	0.666647	49.19558	25.90000	12.27614	114.3437	73.55769	75.23810
Min	19.98830	0.037583	-2.066406	2.120000	-36.77770	16.35219	5.238095	1.428571
Std. Dev.	9.420413	0.161960	7.213821	5.212371	4.041256	18.97024	18.26234	18.98293
Obser	323	323	323	323	323	323	323	323

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة ومخرجات برنامج EVIEWS.12 (انظر الملحق 3)

من خلال **الجدول 17** نلاحظ:

- قيم المتوسط الحسابي (Mean) لكل المتغيرات لا تتحيز بشكل كبير لأحد طرفي قيم المتغير نفسه سواء القيمة الأكبر (Maximum) أو القيمة الأصغر (Minimum).
- قيم الانحراف المعياري كانت كبيرة بالنسبة لكل من المتغير التابع حجم الاقتصاد غير الرسمي (IE)، ومعدل التضخم (INF)، معدل البطالة (UMP)، درجة الانفتاح التجاري (TO)، الجودة التنظيمية (RQ) وفعالية الحكومة (GE)، وهو ما يوحي بوجود تشتت كبير للبيانات وبالتالي عدم استقرارية سلاسلها الزمنية، في حين أن الانحراف المعياري لكل من مستوى التطور المالي (FD)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) فقد جاءت صغيرة نوعا ما والذي يدل على قلة تشتت البيانات مما يعكس استقرارية سلاسلها الزمنية مبدئيا.

الفرع الثاني: الارتباط بين متغيرات الدراسة

قبل القيام بتقدير النموذج القياسي، لابد من البدء بإجراء مهم يخص حساب معامل ارتباط بين المتغيرات لتفادي ظهور المشاكل القياسية كالارتباط الذاتي بين بواقي التقدير، حتى لا يكون النموذج المتحصل عليه زائفا ولا يعكس العلاقة الحقيقية بين متغيرات الدراسة، حيث من أجل تفادي مشاكل المتعلقة بوجود ارتباط قوي بين المتغيرات التفسيرية، حيث كلما اقتربت قيمة معامل الارتباط من 1 كلما زادت قوة الارتباط وكلما اقتربت من 0 انخفضت قوة الارتباط، ومن اجل التحقق من ذلك، سنقدم في الجدول الموالي مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

الجدول 18: مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج

المتغيرات	حجم الاقتصاد غير الرسمي	مستوى التطور المالي	معدل التضخم	معدل البطالة	نصيب الفرد من GDP	درجة الانفتاح التجاري	الجودة التنظيمية	فعالية الحكومة
حجم الاقتصاد غير الرسمي	1.0000							
مستوى التطور المالي	-0.4637 (0.0000)	1.0000						
معدل التضخم	0.0058 (0.9172)	0.2453 (0.0000)	1.0000					
معدل البطالة	-0.0421 (0.4513)	0.0022 (0.9691)	0.0156 (0.7797)	1.0000				
نصيب الفرد من GDP	0.0409 (0.4636)	0.0326 (0.5590)	0.0267 (0.6327)	0.1232 (0.0269)	1.0000			
درجة الانفتاح التجاري	-0.0521 (0.3507)	-0.1586 (0.0043)	-0.0454 (0.4166)	-0.0591 (0.2895)	0.0368 (0.4909)	1.0000		
الجودة التنظيمية	-0.0500 (0.3708)	0.3129 (0.0000)	0.2169 (0.0001)	-0.0728 (0.1918)	0.0368 (0.5096)	0.2353 (0.0000)	1.0000	
فعالية الحكومة	-0.2850 (0.0000)	0.5663 (0.0000)	0.2466 (0.0000)	0.0077 (0.8901)	0.1539 (0.0056)	0.0640 (0.2511)	0.5582 (0.0000)	1.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة ومخرجات برنامج STATA.17 (انظر الملحق 4)

من خلال نتائج مصفوفة الارتباط يتضح لنا جليا تنوع معاملات الارتباط من متوسطة إلى ضعيفة نسبيا، كما أن درجة معنويتها وشكل علاقتها (طردية أو عكسية) يختلف من معامل ارتباط لاخر، وهو ما أوضحته مخرجات برنامج STATA.17 الإحصائي (انظر **الملحق 4**)، والتي نسردها كما يلي:

- وجود علاقة ارتباط سالبة ومعنوية إحصائيا بين حجم الاقتصاد غير الرسمي IE وكل من مستوى التطور المالي FD وفعالية الحكومة GE.
- وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية إحصائيا بين مستوى التطور المالي FD وكل من معدل التضخم INF، الجودة التنظيمية RQ، وفعالية الحكومة GE.
- وجود علاقة ارتباط سالبة ومعنوية إحصائيا بين مستوى التطور المالي FD وكل من معدل التضخم INF، درجة الانفتاح التجاري TO.
- وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية إحصائيا بين معدل التضخم INF وكل من الجودة التنظيمية RQ وفعالية الحكومة GE.
- وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنويا إحصائيا بين معدل البطالة UMP ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي PGDP.
- وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية إحصائيا بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي PGDP وفعالية الحكومة GE.

- وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية إحصائيا بين درجة الانفتاح التجاري TO الجودة التنظيمية RQ.
- وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية إحصائيا بين الجودة التنظيمية RQ وفعالية الحكومة GE.

وكنتيجة لما سبق، **نجد أن علاقات الارتباط ذات المعنوية الإحصائية كانت اغلبها ضعيفة نسبيا، وبالتالي لا يوجد مشكل ارتباط تام بين متغيرات النموذج.**

المطلب الثالث: تقدير نموذج الدراسة من خلال نماذج بانل الساكنة

يلاحظ من خلال هيكلة المعطيات أنها تتضمن البعد الزمني لبيانات تمتد من سنة 2002 إلى غاية 2020، إضافة إلى البعد المكاني المتضمن لمجموعة من الدول، وفي المجمل نجد أننا سنعمل على تحليل بيانات طولية (بيانات البانل)، والذي يجعل دراسة أثر المتغيرات المستقلة المذكورة على المتغير التابع يفسح المجال لخيارات: نموذج لا يراعي اختلاف الدول ولا التغير في الزمن (نموذج الانحدار التجميعي)، أو لنموذج يرجع الأثر للاختلاف بين الدول (نموذج الأثر الثابت)، أو التطور الزمني للمشاهدات (نموذج الأثر العشوائي)، وبالتالي سنحتاج لإجراء بعض الاختبارات للمفاضلة بين هذه النماذج والوصول إلى تحديد النموذج المناسب للدراسة.

وعليه سيتم التركيز من خلال هذا الفرع على عرض وتحليل نتائج التقدير الساكن للنموذج الذي يقيس أثر التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية خلال الفترة (2002-2020) من خلال تقدير نماذج بانل الرئيسية الثلاث، ثم المفاضلة بينها لتحديد النموذج الأنسب للبيانات المدرجة في الدراسة.

الفرع الأول: تقدير النماذج الساكنة

أولا: تقدير نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression)

لتقدير النموذج التجميعي نعتمد على بيانات الدراسة دون الأخذ بعين الاعتبار لتغير البعد الزمني أو المكاني للمتغيرات واعتبار المؤشرات مكونة من مجموعة مكونة من 323 مشاهدة، حيث سنعمل على اختبار أثر كل من مستوى التطور المالي (FD)، معدل التضخم (INF)، معدل البطالة (UMP)، معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP)، درجة الانفتاح التجاري (TO)، الجودة التنظيمية (RQ) وفعالية الحكومة (GE) على حجم الاقتصاد غير الرسمي (IE)، و**الجدول 19** يوضح نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي.

الجدول 19: نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي

المتغير التابع IE	المعلمات	الانحراف المعياري	t-value	p-value	مجال الثقة 95٪
FD	-0.5057	0.6063	-8.34	(0.000) **	−0.6251
INF	0.1120	0.0502	2.23	(0.026) **	0.0132
UMP	-0.0484	0.0494	-0.98	(0.327)	−0.1456
PGDP	0.0806	0.0490	1.64	(0.010)**	−0.0158
TO	-0.1695	0.0511	-3.32	(0.001) **	−0.2701
RQ	0.2304	0.0719	3.20	(0.002) **	0.0888
GE	-0.1549	0.0771	-2.01	(0.045) **	−0.3065
Constant	237.9118	17.6083	13.51	(0.000)	203.2671
معامل التحديد المصحح (ADJ R-squared)	0.2616	**معامل التحديد R-squared**	0.2776	**عدد المشاهدات**	323
		F-test	17.29	**Prob > F**	0.0000

** القيمة الاحتمالية عند مستوى معنوية 5 ٪

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة ومخرجات برنامج STATA.17 (انظر الملحق 5)

يتضح من خلال نتائج **الجدول 19** عدم تحقق المعنوية الإحصائية لمعدل البطالة (IE)، في حين جاء اثر كل من مستوى التطور المالي (FD) ودرجة الانفتاح التجاري (TO) على حجم الاقتصاد غير الرسمي (IE) سالب ومعنوي إحصائيا.

أما بالنسبة لكل من معدل التضخم (INF)، معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP)، الجودة التنظيمية (RQ) وفعالية الحكومة (GE) فجاء أثرهم موجب ومعنوي إحصائيا على حجم الاقتصاد غير الرسمي (IE).

كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R-squared= 0.2616 أي أن التغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة المختارة بنسبة 26,16٪ وهي نسبة ضعيفة، ويتبين من قيمة P الخاصة باختبار معنوية F أن النموذج معنوي.

ثانيا: تقدير نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model)

لتقدير النموذج الأثر الثابت نعتمد على بيانات الدراسة بمجموعة مكونة من 323 مشاهدة مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين الدول، حيث سنعمل على اختبار أثر كل من مستوى التطور المالي (FD)، معدل التضخم (INF)، معدل البطالة (UMP)، معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP)، درجة الانفتاح التجاري (TO)، الجودة التنظيمية (RQ) وفعالية الحكومة (GE) على حجم الاقتصاد غير الرسمي (IE)، و**الجدول 20** يوضح نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت.

الجدول 20: نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت

المتغير التابع IE	المعلمات	الانحراف المعياري	t-value	p-value	مجال الثقة 95٪
FD	-0.3760	0.0454	-8.27	(0.000) **	−0.4654
INF	-0.0029	0.0108	-0.27	(0.789)	−0.0242
UMP	-0.0228	0.0119	-1.91	(0.058)	−0.0462
PGDP	-0.0250	0.0109	-2.29	(0.022)**	−0.0465
TO	0.07197	0.0154	4.67	(0.000) **	−0.0463
RQ	0.0058	0.0194	0.30	(0.765)	−0.0324
GE	0.0102	0.0235	0.43	(0.665)	−0.0362
Constant	216.8568	8.8482	24.51	(0.000)	199.4441
الانحراف المعياري لـu (Sigma_u)	85.49114	معامل التحديد R-squared	0.1837	عدد المشاهدات	323
نسبة تباين u إلى التباين الكلي للبواقي (roh)	0.9669	F-test	14.08	Prob > F	0.0000

** القيمة الاحتمالية عند مستوى معنوية 5 ٪

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة ومخرجات برنامج STATA.17 (انظر الملحق 6)

يتضح من خلال نتائج **الجدول 20** تحقق المعنوية الإحصائية لكل من مستوى التطور المالي (FD)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) ودرجة الانفتاح التجاري (TO)، حيث جاء اثر لكل من مستوى التطور المالي (FD)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) على حجم الاقتصاد غير الرسمي (IE) سالب ومعنوي إحصائيا، في حين أن اثر درجة الانفتاح التجاري (TO) على حجم الاقتصاد غير الرسمي (IE) فكان موجب ومعنوي إحصائيا.

كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R-squared= 0.1837 أي أن التغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة المختارة بنسبة 18,37٪ وهي ضعيفة، ويتبين من قيمة P الخاصة باختبار معنوية F أن النموذج معنوي.

ثالثا: تقدير نموذج الأثر العشوائي (Random Effects Model)

لتقدير النموذج الأثر العشوائي نعتمد على بيانات الدراسة بمجموعة مكونة من 323 مشاهدة مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في الزمن، حيث سنعمل على اختبار أثر كل من مستوى التطور المالي (FD)، معدل التضخم (INF)، معدل البطالة (UMP)، معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP)، درجة الانفتاح التجاري (TO)، الجودة التنظيمية (RQ) وفعالية الحكومة (GE) على حجم الاقتصاد غير الرسمي (IE)، و**الجدول 21** يوضح نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي.

الجدول 21: نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي

المتغير التابع IE	المعلمات	الانحراف المعياري	z-value	p-value	مجال الثقة 95٪
FD	-0.3788	0.0445	-8.50	(0.000) **	−0.4661
INF	-0.0027	0.0107	-0.25	(0.789)	−0.0238
UMP	-0.0227	0.0118	-1.91	(0.058)	−0.0460
PGDP	-0.0249	0.0108	-2.29	(0.022)**	−0.0461
TO	0.07119	0.0153	4.64	(0.000) **	0.0411
RQ	0.0063	0.0193	0.32	(0.765)	−0.0316
GE	0.0093	0.0234	0.40	(0.665)	−0.0366
Constant	217.4304	24.0707	9.03	(0.000)	170.2527
الانحراف المعياري لـu (Sigma_u)	15.8136	**معامل التحديد R-squared**	0.1845	**عدد المشاهدات**	323
نسبة تباين u إلى التباين الكلي للبواقي (roh)	0.9718	**Wald chi2(7)**	102.37	**Prob > chi2**	0.0000

** القيمة الاحتمالية عند مستوى معنوية 5 ٪

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة ومخرجات برنامج STATA.17 (انظر الملحق 7)

يتضح من خلال نتائج **الجدول 21** تحقق المعنوية الإحصائية لكل من مستوى التطور المالي (FD)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) ودرجة الانفتاح التجاري (TO)، حيث جاء اثر لكل من مستوى التطور المالي (FD)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) على حجم الاقتصاد غير الرسمي (IE) سالب ومعنوي إحصائيا، في حين أن اثر درجة الانفتاح التجاري (TO) على حجم الاقتصاد غير الرسمي (IE) فكان موجب ومعنوي إحصائيا.

كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R-squared= 0.1845 أي أن التغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة المختارة بنسبة 18,45٪ وهي ضعيفة، ويتبين من قيمة P الخاصة باختبار معنوية F أن النموذج معنوي.

الفرع الثاني: المفاضلة بين النماذج

من اجل اختيار النموذج المناسب للدراسة من بين النماذج الثلاثة الساكنة، سنقوم بالمقارنة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الانحدار التجميعي بالاعتماد على اختبار فيشر F-Test، ثم اختبار Breusch and Pagan LM من اجل المقارنة بين نموذج الأثر العشوائي ونموذج الانحدار التجميعي، وأخيرا اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي.

أولا: المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الأثر الثابت

من اجل المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الأثر الثابت، يمكننا الاعتماد على إحصائية فيشر F-Test الناتجة عن تقدير نموذج الأثر الثابت (انظر **الجدول 20**)، والتي جاءت معنوية بقيمة 0.0000 وهي اقل من 0.05، وبالتالي فإن نموذج الأثر الثابت هو المناسب.

ثانيا: المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والأثر العشوائي

من اجل تحديد النموذج المناسب للدراسة، تم استخدام اختبار مضاعف لاغرنج (Breusch and Pagan Test LM) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الأثر العشوائي، و**الجدول 22** يوضح نتائج الاختبار.

الجدول 22: نتائج تقدير اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

الاختبار	قيمة الاختبار Chi-square test value	P-value
Breusch and Pagan LM test	2264.45	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة ومخرجات برنامج STATA.17 (انظر الملحق 8)

من خلال **الجدول 22** نجد 0.0000 =prob وهي اقل من 0.05 وهو ما يقودنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي نموذج الأثر العشوائي هو المناسب.

ثالثا: المفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي

للتأكد من النموذج المناسب الذي يتوافق والبيانات المستخدمة في دراستنا بعد أن أفضى اختبار Fisher المقيد أن نموذج الأثر الثابت هو المناسب، واختبار LM أن نموذج الأثر العشوائي هو المناسب، سنقوم بالحكم النهائي بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي من خلال نتائج اختبار Hausman الموضحة في **الجدول 23**.

الجدول 23: نتائج تقدير اختبار Hausman

الاختبار	قيمة الاختبار Chi-square test value	P-value
Hausman	0.45	0.9993

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة ومخرجات برنامج STATA.17 (انظر الملحق 9)

من خلال **الجدول 23** نجد prob=0.9993 وهي اكبر من 0.05 وهو ما يقودنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي نموذج الأثر العشوائي هو المناسب.

وبالتالي لا توجد ثوابت تختلف من دولة لأخرى أو من سنة لأخرى، بل الثوابت عبارة عن قواطع عشوائية مستقلة تضاف للحد العشوائي لكل دولة، أي انه ليس لكل الدول نفس النموذج، بمعنى المعاملات ليست ثابتة لكل الدول، إلا أنها ثابتة لكل دولة خلال كل سنوات الدراسة يضاف إليها هامش الخطأ، وبالتالي، أي أن نموذج الأثر العشوائي هو الملائم لبيانات النموذج لأثر التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية.

الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج المناسب للدراسة (نموذج الأثر العشوائي)

تبين من خلال ما سبق أن نموذج الأثر العشوائي هو النموذج الملائم لدراسة اثر التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، وبالتالي يمكن توضيح معلمات النموذج المناسب في **الجدول 24** بناءا على نتائج **الجدول 21**.

الجدول 24: معلمات النموذج المناسب للدراسة (نموذج الأثر العشوائي)

المتغيرات التفسيرية	معاملات نموذج الأثر العشوائي
الثابت (C)	217.4304 (0.000)**
مستوى التطور المالي (FD)	-0.3788 (0.000)**
معدل التضخم (INF)	-0.0027 (0.803)
معدل البطالة (UMP)	-0.0227 (0.056)
نصيب الفرد من GDP (PGDP)	-0.0249 (0.022)**
درجة الانفتاح التجاري (TO)	0.07119 (0.000)**
الجودة التنظيمية (RQ)	0.0063 (0.746)
فعالية الحكومة (GE)	0.0093 (0.691)

** القيمة الاحتمالية عند مستوى معنوية 5 ٪

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة ومخرجات برنامج STATA.17 (انظر الجدول 21)

أولا: معنوية معالم النموذج

من خلال نتائج الجدول أعلاه المتعلق بتقدير معلمات نموذج الأثر العشوائي يتبين أن:

- متغير **مستوى التطور المالي (FD)** له اثر سلبي ومعنوي إحصائيا على حجم الاقتصاد غير الرسمي، حيث أن الزيادة في مستوى التطور المالي في الدول النامية بوحدة واحدة يساهم في التقليص من حجم الاقتصاد غير الرسمي بـ 0.3788 وحدة.
- متغير **معدل التضخم (INF)** له اثر سلبي على حجم الاقتصاد غير الرسمي وغير معنوي إحصائيا بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.803) وهي اكبر من 0.05.

- متغير **معدل البطالة (UMP)** له اثر سلبي على حجم الاقتصاد غير الرسمي وغير معنوي إحصائيا بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.056) وهي اكبر من 0.05.
- متغير **نصيب الفرد منGDP (PGDP)** له اثر سلبي ومعنوي إحصائيا على حجم الاقتصاد غير الرسمي، حيث أن الزيادة في نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية بوحدة واحدة يساهم في التقليص من حجم الاقتصاد غير الرسمي بـ 0.0249 وحدة.
- متغير **درجة الانفتاح التجاري (TO)** له اثر ايجابي ومعنوي إحصائيا على حجم الاقتصاد غير الرسمي، حيث أن الزيادة في درجة الانفتاح التجاري أو ارتفاع نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية بوحدة واحدة يساهم في توسع وزيادة من حجم الاقتصاد غير الرسمي بـ 0.07119 وحدة.
- متغير **الجودة التنظيمية (RQ)** له اثر ايجابي على حجم الاقتصاد غير الرسمي وغير معنوي إحصائيا بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.746) وهي اكبر من 0.05.
- متغير **فعالية الحكومة (GE)** له اثر ايجابي على حجم الاقتصاد غير الرسمي وغير معنوي إحصائيا بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.691) وهي اكبر من 0.05.

ثانيا: اختبار جودة توافيق النموذج

من خلال نتائج معامل التحديد واختبار والواردة في **الجدول 21** نستنتج ما يلي:

- من خلال قيمة التحديد R-Squared=0.1845 وهي ضعيفة نوعا ما، مما يعني أن المتغيرات التفسيرية تفسر التغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية محل الدراسة بنسبة **18.45**٪ وباقي النسبة تفسرها متغيرات أخرى غير مدمجة في النموذج، وهذا ما يعني أن **جودة توفيق النموذج ضعيفة نوعا ما.**
- بلغت قيمة اختبار Wald=102.37 وهي معنوية إحصائيا، وهذا ما يعني أن الانحدار معنوي، وبالتالي توجد علاقة بين حجم الاقتصاد غير الرسمي والمتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، مما يدل على **معنوية النموذج ككل وقابليته للقياس.**
- كما يمكن ملاحظة أن الإحصائية (roh) وهي تمثل تباين u إلى التباين الكلي للبواقي تساوي (0.97184546)
- كما نلاحظ أيضا أن البواقي مستقلة عن المتغيرات التفسيرية بحيث corr(u_i,x)= 0

من خلال ما سبق نجد أن قدرة التفسيرية للنموذج أو جودة توفيق النموذج ضعيفة نوعا ما، ولهذا ارتأينا التوجه نحو إدخال عنصر الديناميكية في التحليل لأنه يعطي نتائج أكثر واقعية، كما يكشف عن متغيرات وعلاقات جديدة، ويساهم في حل المشاكل الناتجة عن التعامل مع بيانات البانل.

المطلب الرابع: التحليل الديناميكي لنموذج الدراسة

يهدف هذا المطلب إلى اختبار الأثر الديناميكية بين للمتغيرات المستقلة المتمثلة في كل من مستوى التطور المالي (FD)، معدل التضخم (INF)، معدل البطالة (UMP)، معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP)، درجة الانفتاح التجاري (TO)، الجودة التنظيمية (RQ) وفعالية الحكومة (GE) على حجم الاقتصاد غير الرسمي (IE)، وذلك باستخدام منهجية PANEL VAR لتحليل الصدمات.

الفرع الأول: دراسة الإستقرارية لبيانات الدراسة

من اجل تحليل ديناميكية العلاقة بين متغيرات الدراسة، تم القيام كمرحلة أولى بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية المقطعية لمختلف متغيرات النموذج من خلال الاعتماد على مختلف الاختبارات الأكثر استخداما وشيوعا والمتمثلة في اختبارات LLC وIPS، و**الجدول 25** يوضح النتائج المتوصل إليها.

الجدول 25: نتائج اختبارات LLC وIPS لدراسة إستقرارية بيانات متغيرات الدراسة

الاختبار	Levin–Lin–Chu unit-root				Im–Pesaran–Shin unit-root				القرار
	المستوى		الفرق الأول		المستوى		الفرق الأول		
المتغير	ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	ثابت	
IE	-0.1904 (0.4245)	-1.6292 (0.0516)	-4.1158 (0.0000)	-4.1193 (0.0000)	-0.1047 (0.4583)	0.2872 (0.6103)	-7.0543 (0.0000)	-6.4651 (0.0000)	I(1)
FD	-4.2812 (0.0000)	-4.1741 (0.0000)			-3.3247 (0.0004)	-1.7264 (0.0421)			I(0)
INF	-8.6378 (0.0000)	-7.1346 (0.0000)			-7.6593 (0.0000)	-6.5149 (0.0000)			I(0)
UMP	-2.5054 (0.0061)	-0.3587 (0.3599)	-4.2905 (0.0000)	-4.8731 (0.0000)	0.1145 (0.5456)	-4.5857 (0.0000)	-5.7894 (0.0000)	-4.7784 (0.0000)	I(1)
PGDP	-5.5385 (0.0000)	-3.0127 (0.0013)			-6.8426 (0.0000)	1.4470 (0.9261)			I(0)
TO	-2.7708 (0.0028)	-0.2836 (0.3884)	-7.2356 (0.0000)	-7.6240 (0.0000)	-2.9741 (0.0015)	0.4102 (0.6592)	-8.1955 (0.0000)	-7.5691 (0.0000)	I(1)
RQ	-0.8854 (0.1880)	-0.5017 (0.3080)	-7.2356 (0.0000)	-7.3716 (0.0000)	-3.6800 (0.0001)	-0.5158 (0.3030)	-9.3047 (0.0000)	-9.0986 (0.0000)	I(1)

الاختبار	Levin–Lin–Chu unit-root				Im–Pesaran–Shin unit-root				القرار
	المستوى		الفرق الأول		المستوى		الفرق الأول		
المتغير	ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	ثابت	
GE	-3.7326 (0.0001)	-2.4797 (0.0066)			-4.0747 (0.0000)	-1.0729 (0.1417)			I(0)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة ومخرجات برنامج STATA.17 (انظر الملحق 10الملحق 11الملحق 12 الملحق 13 الملحق 14 الملحق 15 الملحق 16 الملحق 17)

من خلال نتائج **الجدول 25** نجد أن هناك انقسام متغيرات النموذج إلى قسمين، **الأول** يظهر الإستقرار عند المستوى، أي غياب جذر الوحدة وذلك على مستوى المتغيرات FD INF PGDP GE، حيث كشف كل من اختباري عن إستقرار هذه المتغيرات عند المستوى I(0)، و**الثاني** يظهر عدم الاستقرار عند المستوى، أي قبول فرضية العدم التي تشير إلى وجود جذر الوحدة وذلك على مستوى المتغيرات TO RQ UMP IE، لكن وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى لعينة القسم الثاني وإعادة الاختبارات، اتضح جليا إستقرارها التام في الفرق الأول I(1).

وكنتيجة، **فإن متغيرات الدراسة أبدت انقساما بين الإستقرار في المستوى والإستقرار بعد اخذ الفرق الأول، وهو أمر طبيعي إذا علمنا أن معظم السلاسل الزمنية المشكلة لمتغيرات الدراسة هي متغيرات اقتصادية كلية، بالإضافة إلى طبيعة المجموعة المشكلة لمتغيرات الدراسة (الدول النامية) التي غالبا ما تتميز مؤشراتها الاقتصادية بالتذبذب.**

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك لـKao

يبين نتائج اختبار التكامل المشترك لـ**Kao**، حيث تشير فرضية العدم إلى عدم وجود تكامل مشترك، بينما تنص الفرضية البديلة على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الجدول 26: نتائج اختبار التكامل المشترك لـKao

الاختبار	قيمة الاختبار	P-value
Kao	0.1345	0.4465

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة ومخرجات برنامج STATA.17 (انظر الملحق 18)

من خلال نتائج **الجدول 26** نجد أن قيمة p جاءت اكبر من 0.05 مما يعني رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم بأنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

وكنتيجة، **بما أن اختبار التكامل أكد غياب علاقات التكامل المشترك أو التكامل المتزامن لمتغيرات النموذج في الدول النامية، أي أن المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة ليس لها علاقات توازنية طويلة الأجل مع بعضها البعض، بمعنى عدم وجود علاقة بين متغير حجم الاقتصاد غير الرسمي وباقي المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل في الدول النامية، وعليه، فالاختيار الصائب للنموذج القياسي أو منهجية التقدير تقودنا إلى اعتماد نموذج الانحدار الذاتي VAR في عملية التقدير لمجموعة من المتغيرات في شكل سلاسل زمنية مقطعية، والتي تعرف بنموذج PANEL VAR**

الفرع الثالث: النموذج الديناميكي PANEL VAR

أولا: تحديد درجة الإبطاء المثلى لنموذج PANEL VAR

قبل تقدير نموذج، يجب تحديد عدد درجات التأخر أو الإبطاء للنموذج، وذلك استنادا إلى معايير الاختيار بين النماذج الثلاثة، وتكون الدرجة الأفضل هي التي تحمل اصغر قيمة لـMBIC وMAIC وMQIC .

الجدول 27: تحديد درجات التأخير لنموذج PANEL VAR

مقدار التأخر	CD	J	J pvalue	MBIC	MAIC	MQIC
1	0.9999	172.8748	0.5098	-770.3003	-175.1252	-418.6186
2	.09999	104.0868	0.6409	-497.863	-115.9132	-269.8458
3	0.9999	27.8870	0.9839	-223.8374	-64.1129	-128.4848

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة ومخرجات برنامج STATA.17 (انظر الملحق 19)

بناءا على نتائج اختبار تحديد درجة التأخير، يعد نموذج Panel VAR من الدرجة الأولى هو النموذج الأفضل لان لديه اصغر قيمة MQIC MAIC MBIC، وبالتالي سنقوم بتقدير نموذج (1) PANEL VAR باستخدام GMM

ثانيا: تقدير نموذج PANEL VAR

بعد تحديد درجة التأخير، سنقوم بتقدير نموذج **panel-var** الذي يدرس مختلف التفاعلات الديناميكية بين متغيرات الدراسة، والجدول الموالي يلخص العلاقة الموجودة بين كل من (IE) و(FD) وباقي متغيرات الدراسة باستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي بتأخيرات زمنية واحدة.

الجدول 28: ملخص نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي panel var(1) لـ(IE) باستخدام طريقة GMM

حجم الاقتصاد غير الرسمي IE	التقدير باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM)
IE (L1)	0.7519 (0.000)**
FD (L1)	-0.0916 (0.020)**
INF (L1)	-0.0198 (0.000)**
UMP (L1)	-0.0180 (0.000)**
PGDP (L1)	-0.0055 (0.260)
TO (L1)	0.0005 (0.952)
RQ (L1)	-0.0802 (0.000)**
GE (L1)	-0.071 (0.000)**

** القيمة الاحتمالية عند مستوى معنوية 5 ٪

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة ومخرجات برنامج STATA.17 (انظر الملحق 20)

من خلال نتائج تقدير نموذج panel var(1) نجد أن النموذج معنوي إحصائيا نظرا للمعنوية الكبيرة جدا التي تربط كل متغيرات الدراسة مع تأخيرها بسنة واحدة، بحيث أن القيم المتأخرة لجميع المتغيرات كانت معنوية عند 5٪ (انظر الملحق 20).

من خلال تحليلنا لنتائج التقدير الخاصة بالنموذج تم الاكتفاء باختيار معادلة حجم الاقتصاد غير الرسمي IE فقط، نظرا لاهتمام الدراسة بتأثير مستوى التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، ويمكن تلخيص نتائج الاختبار الخاصة بتقدير panel var باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) فيما يلي:

بالنسبة لصيغة نموذج شعاع الانحدار الذاتي panel var(1) لـ (IE) فهي على الشكل التالي:

$$IE_t = 0.7520\ IE_{t-1} - 0.0916\ FD_{t-1} - 0.0198\ INF_{t-1} - 0.0180\ UMP_{t-1} - 0.0802\ RQ_{t-1} - 0.07162\ GE_{t-1}$$

من خلال جدول تقدير نموذج panel var(1) لـ (IE) والمعادلة السابقة نلاحظ وجود اثر سلبي ومعنوي إحصائيا لكل من FD INF UMP RQ GE على IE في عينة الدراسة، في حين انه لا يوجد اثر معنوي إحصائيا لكل من PGDP TO على IE.

ويمكن شرح نتائج النموذج في النقاط التالية:

- يوجد اثر سلبي ومعنوي إحصائيا للتغير في **مستوى التطور المالي (FD)** على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، حيث أن زيادة مستوى التطور المالي للسنة الماضية بوحدة واحدة سيؤدي إلى تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي للسنة الحالية بمقدار 0.0916، ففي الدول النامية، زيادة التطور المالي يعني تحسين الوصول إلى الخدمات المالية والتمويلية، مما يشجع الشركات والأفراد على الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الرسمي. هذا التحول يعزز الشفافية ويزيد من الرقابة الحكومية على الأنشطة الاقتصادية، مما يقلص من حجم الاقتصاد غير الرسمي.

- يوجد اثر سلبي ومعنوي إحصائيا للتغير في **معدل التضخم (INF)** على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، حيث أن زيادة معدل التضخم للسنة الماضية بوحدة واحدة سيؤدي إلى تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي للسنة الحالية بمقدار 0.0198، التضخم المعتدل يدفع الشركات والأفراد إلى البحث عن استثمارات وفرص عمل أكثر استقرارًا في القطاع الرسمي، حيث تكون الحماية من تقلبات الأسعار أفضل. هذا يشجع على تقليص الاقتصاد غير الرسمي، كما أن ارتفاع معدلات التضخم سيقلل من القدرة الشرائية للأفراد، مما يقلل من أرباح الأنشطة غير الرسمية ويؤدي إلى إفلاسها.

- يوجد اثر سلبي ومعنوي إحصائيا للتغير في **معدل البطالة (UMP)** على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، حيث أن زيادة معدل البطالة للسنة الماضية بوحدة واحدة سيؤدي إلى تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي بمقدار 0.0180، ففي حالات البطالة العالية مثل ما هو الحال في الدول النامية، تلجأ الحكومات إلى تنفيذ سياسات لدمج العاطلين عن العمل في الاقتصاد الرسمي من خلال برامج التدريب ودعم الأعمال الصغيرة، مما يقلص الاقتصاد غير الرسمي، كما أن ضعف القدرة المالية للأفراد البطالين يجعلهم غير قادرين إقامة وتمويل أنشطتهم الاقتصادية الصغيرة والمصغرة غير الرسمية، كما يقلل بشكل كبير من إنفاقهم، خاصة على السلع المتداولة في الأنشطة غير الرسمية.

- يوجد اثر سلبي ومعنوي إحصائيا للتغير في مستوى **الجودة التنظيمية (RQ)** على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، حيث أن زيادة مستوى الجودة التنظيمية للسنة الماضية بوحدة واحدة سيؤدي إلى تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي للسنة الحالية بمقدار 0.0802، فتحسين الجودة التنظيمية يعزز الثقة في المؤسسات الحكومية والبيئة التجارية، مما يشجع الشركات والأفراد على العمل ضمن الإطار الرسمي. هذا يقلل من الحاجة إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

- يوجد اثر سلبي ومعنوي إحصائيا للتغير في مستوى **فعالية الحكومة (GE)** على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، حيث أن زيادة مستوى فعالية الحكومة للسنة الماضية بوحدة واحدة سيؤدي إلى تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي للسنة الحالية بمقدار 0.07162، ففعالية الحكومة تعني تنفيذ السياسات بفعالية وفرض القوانين بشكل أكثر صرامة. عندما تكون الحكومة فعالة، تقل فرص التهرب من القوانين والعمل في الاقتصاد غير الرسمي، مما يعزز التحول إلى الاقتصاد الرسمي.

ثالثا: دراسة استقرارية نموذج panel var

إن من عيوب عدم استقرار هذه النماذج، هو الحصول على نتائج غير صحيحة عند استخدام تحليل دوال الاستجابة النبضية (IRF)، لذلك يجب التأكد من أن النموذج في حالة استقرار لأجل الاعتماد عليه، وللتأكد من مدى استقرارية بواقي النموذج نلجأ إلى استخدام اختبارات الجذور المتعددة، حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور اقل من الواحد.

الشكل 10 : نتائج دراسة إستقرارية بواقي النموذج

```
. pvarstable, graph

   Eigenvalue stability condition
```

Eigenvalue Real	Eigenvalue Imaginary	Modulus
.9462062	.2039024	.9679268
.9462062	-.2039024	.9679268
.8894197	0	.8894197
.6901335	-.0727879	.6939613
.6901335	.0727879	.6939613
.5458873	0	.5458873
.2523505	-.0393257	.2553963
.2523505	.0393257	.2553963

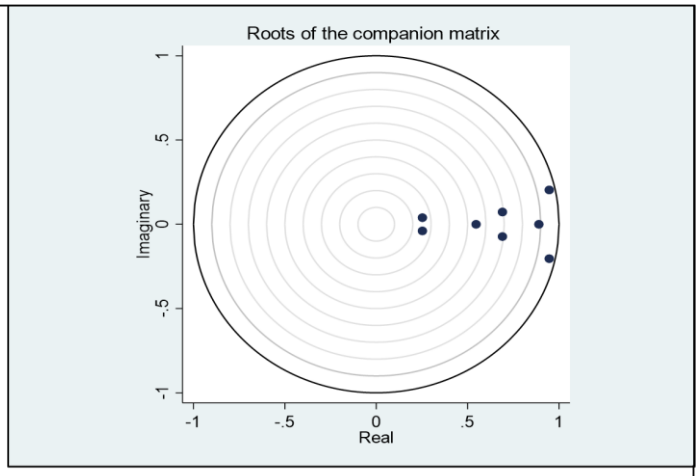


```
   All the eigenvalues lie inside the unit circle.
   pVAR satisfies stability condition.

.
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA.17

من خلال دراسة وتحليل نتائج اختبار الإستقرارية للنموذج، ومن خلال **الشكل 10** أعلاه، يتبين أن مقلوب الجذور الأحادية لكثير الحدود هي ذات قيمة تقل عن الواحد الصحيح، وكلها تقع داخل دائرة الواحد، وبالتالي فإن النموذج المقدر ذي التأخيرات الأولى PVAR(1) والممثل لمتغيرات الدراسة حقق شروط الإستقرارية، ومنه **النموذج PANEL VAR (1) مستقر**، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه كنموذج ملائم للدراسة.

رابعا: اختبار علاقات السببية بين حجم الاقتصاد غير الرسمي ومستوى التطور المالي وبقية متغيرات الدراسة

يستخدم هذا الاختبار لفحص وجود علاقة بين متغيرين، ولتحديد العلاقة السببية بين المتغير التابع ممثلا في حجم الاقتصاد غير الرسمي (IE) ومستوى التطور المالي، وباقي متغيرات النموذج، سنعتمد على نتائج اختبار جرانجر الموضحة في **الملحق 21**.

من خلال نتائج اختبار السببية نلاحظ ما يلي:

- وجود علاقة معنوية في اتجاه واحد من **FD** نحو **IE**، بمعنى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يتأثر بمستوى التطور المالي لكنه لا يؤثر فيهم، وهو ما يعني أن زيادة مستوى التطور المالي يؤدي إلى تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي، ولكن حجم الاقتصاد غير الرسمي لا يؤثر على التطور المالي. اقتصاديًا، هذا يعكس أن تحسين البنية التحتية المالية وإتاحة الخدمات المالية للجميع يشجع الأفراد والشركات على الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الرسمي. لكن الاقتصاد غير الرسمي، بصفته قطاع غير منظم، لا يمتلك القدرة على التأثير على النظام المالي ككل.

- وجود علاقة معنوية في كلا الاتجاهين بين **IE** و **GE**، بمعنى أن الاقتصاد غير الرسمي يتأثر بفعالية الحكومة ويؤثر فيها في الدول النامية، هذا يعني أن هناك تأثيرًا متبادلاً بين حجم الاقتصاد غير الرسمي وفعالية الحكومة. فعالية الحكومة تعزز الرقابة والشفافية مما يقلل من حجم الاقتصاد غير الرسمي. في الوقت نفسه، وجود اقتصاد غير رسمي كبير يمكن أن يؤثر سلبًا على فعالية الحكومة من خلال تقليل الإيرادات الضريبية وزيادة الفساد، مما يضعف من كفاءة الأداء الحكومي.

- وجود علاقة معنوية في اتجاه واحد من **INF UMP RQ** نحو **IE**، بمعنى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يتأثر بكل من معدل التضخم، معدل البطالة، الجودة التنظيمية في الدول النامية، لكنه لا يؤثر فيهم، هذا يشير إلى أن التغيرات في معدل التضخم، معدل البطالة، والجودة التنظيمية تؤثر على حجم الاقتصاد غير الرسمي. ارتفاع معدل التضخم يمكن أن يقلل من اللجوء إلى الأنشطة غير الرسمية نظرا لانخفاض القوة الشرائية. ارتفاع معدل البطالة أيضا يعيق لجوء الأفراد إلى الاقتصاد غير الرسمي نظرا لانخفاض قدرتهم المالية وعدم امتلاكهم الأموال اللازمة لبداية استثماراتهم ضمن القطاع غير الرسمي. الجودة التنظيمية

تعزز الالتزام بالقوانين، مما يقلل من حجم الاقتصاد غير الرسمي. ومع ذلك، لا يمتلك الاقتصاد غير الرسمي القدرة على التأثير على هذه المتغيرات الاقتصادية الكبيرة.

- غياب العلاقة في كلا الاتجاهين بين **TO** و**IE**، وبالتالي فإن الانفتاح التجاري في الدول النامية لا يؤثر ولا يتأثر بحجم الاقتصاد غير الرسمي، هذا يشير إلى أن الانفتاح التجاري لا يؤثر على حجم الاقتصاد غير الرسمي، والعكس صحيح. يمكن تفسير ذلك بأن الانفتاح التجاري يؤثر بشكل رئيسي على القطاع الرسمي من خلال تعزيز التجارة والاستثمار، ولكنه لا يمتلك تأثيرًا مباشرًا كبيرًا على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي تعمل خارج نطاق القوانين والتشريعات التجارية.

خامسا: تحليل دوال الاستجابة

تعد عملية تحليل الصدمات أو دوال الاستجابة بالغة الأهمية في فهم ديناميكية الظاهرة الاقتصادية الممثلة بالنموذج القياسي المقدر، كما تسمح هذه العملية برسم وتوضيح وقياس اثر التغير المفاجئ لظاهرة معينة على باقي المتغيرات، ومنه فإن معاملات دالة الاستجابة تمثل الأثر الذي يحدثه تجديد معين (صدمة) في متغير ما على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات، وفي حالة دراستنا، تسمح لنا دالة الاستجابة بتحديد استجابة المتغير التابع الممثل في حجم الاقتصاد غير الرسمي (IE) للتغيرات المفاجئة لباقي متغيرات النموذج المتمثلة في مستوى التطور المالي (FD)، معدل التضخم (INF)، معدل البطالة (UMP)، الجودة التنظيمية (RQ) وفعالية الحكومة (GE) في الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

الشكل 11: دوال الاستجابة لمتغيرات الدراسة

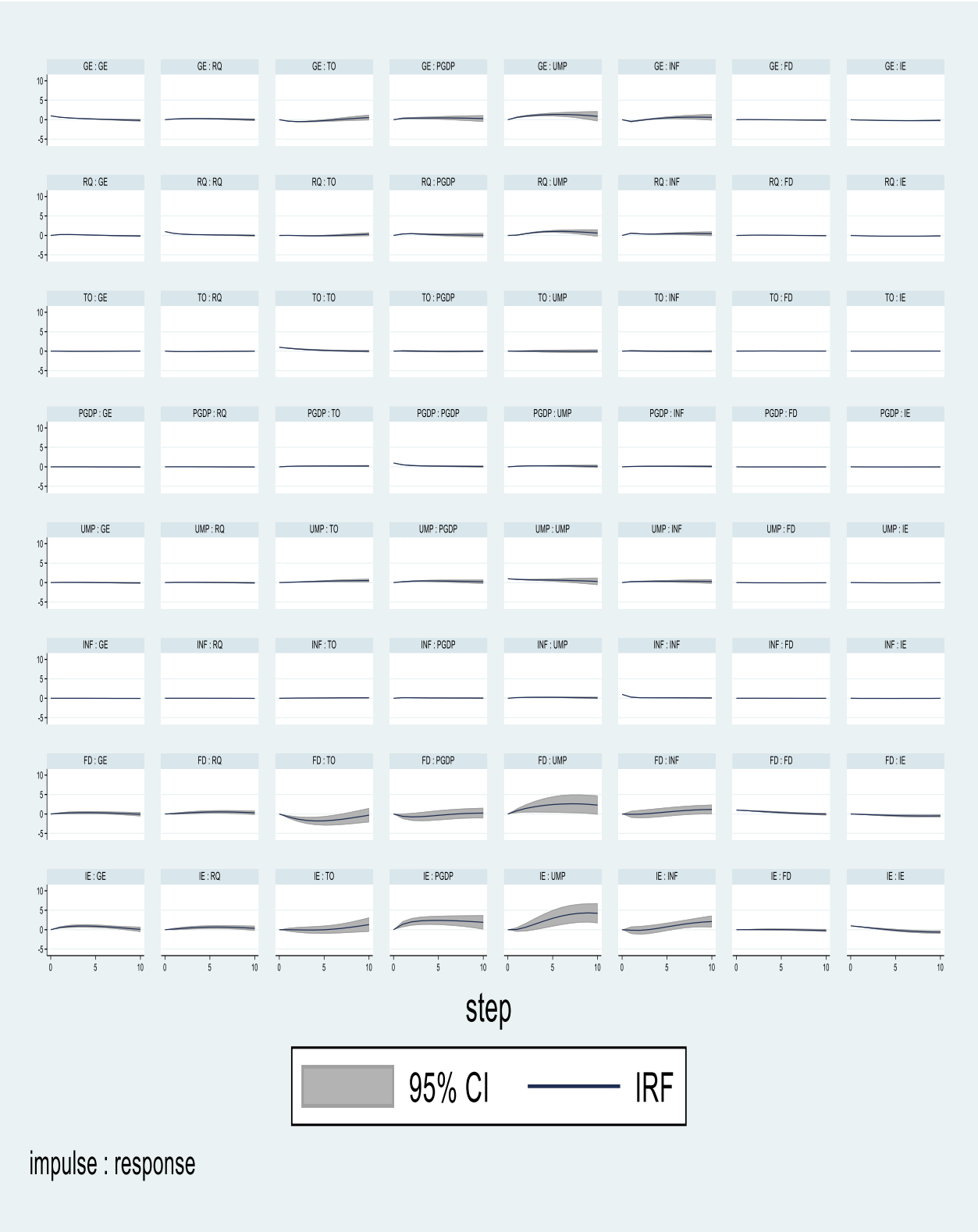

المصدر: مخرجات برنامج STATA.17

ونظرا لان الهدف الرئيسي لدراستنا يتمثل في تحديد اثر التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي (IE)، سنكتفي بتحليل دالة استجابة حجم الاقتصاد غير الرسمي (IE) لصدمة مستوى التطور المالي (FD) بداية، نظرا لأنها الهدف الرئيسي للدراسة، تليه تحليل صدمات كل من معدل التضخم (INF)، معدل البطالة (UMP)، الجودة التنظيمية (RQ) وفعالية الحكومة (GE).

الجدول 29: دالة استجابة حجم الاقتصاد غير الرسمي (IE) لصدمات باقي متغيرات النموذج

Period	IE	FD	INF	UMP	RQ	GE
0	1	0	0	0	0	0
1	0.7519	-0.0916	-0.0198	-0.0180	-0.0802	-0.0716
2	0.5052	-0.1830	-0.0272	-0.0371	-0.1390	-0.1239
3	0.2696	-0.2643	-0.0312	-0.0527	-0.1757	-0.1677
4	0.0516	-0.3408	-0.0332	-0.0636	-0.1966	-0.2022
5	-0.1423	-0.4046	-0.0335	-0.0695	-0.2060	-0.2258
6	-0.3072	-0.4578	-0.0323	-0.0703	-0.2058	-0.2375
7	-0.4390	-0.4922	-0.0297	-0.0665	-0.1975	-0.2376
8	-0.5353	-0.5080	-0.0260	-0.0586	-0.1820	-0.2266
9	-0.5953	-0.5046	-0.0213	-0.0476	-0.1604	-0.2057
10	-0.6196	-0.4824	-0.0159	-0.0342	-0.1341	-0.1766

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة ومخرجات برنامج STATA.17 (انظر الملحق 22)

من خلال نتائج **الجدول 29** نلاحظ ما يلي:

أ- استجابة حجم الاقتصاد غير الرسمي لصدمة التطور المالي في الدول النامية

في حال حدوث صدمة مفاجئة في مستوى التطور المالي في الدول النامية بانحراف معياري يقدر بوحدة واحدة، يؤدي هذا إلى حدوث استجابة فورية لحجم الاقتصاد غير الرسمي في نفس السنة، حيث تخلف هذه الصدمة أثرا معنويا سالبا طيلة الـ 10 سنوات المقبلة، علما أن تأثير هذه الصدمة يكون مستمرا وبقيم متزايدة، وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا بين مستوى التطور المالي وحجم الاقتصاد غير الرسمي، بمعنى أن زيادة مستوى التطور المالي يساهم في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، وهو ما **يتوافق مع النظرية الاقتصادية ونتائج العديد من الدراسات السابقة** مثل دراسة (Njangang, 2018) ودراسة (Lahura & Vargas, 2021) و(Bose, Capasso, & Wurm, 2008) ، حيث أن تطور وتعدد

أساليب الدفع وزيادة كفاءتها سيرفع من درجة ثقتهم في البنوك ويزيد من فرص استفادة الفئات المستبعدة ماليا من الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، أهمها زيادة فرص الوصول إلى التمويل وتقليل تكاليف الوصول إليه، خاصة ما تعلق بالمشاريع الصغيرة التي تشهد توسعا كبيرا في الدول النامية، والتي عادة ما تواجه العديد من المعوقات التي تؤدي إلى حرمانها من الحصول على التمويل من مصادر رسمية، نظرا لهشاشة هيكلها المالية وضعف الضمانات، إضافة إلى أن ارتفاع مستوى التطور المالي وتعدد قنوات الادخار بما يتناسب مع قدرة جميع الفئات قد يؤدي إلى تحويل الأفراد لأموالهم نحو المؤسسات المالية الرسمية بهدف الاستفادة من الفوائد والعوائد التي تقدمها هذه المؤسسات، علاوة على أن ارتفاع مستوى التطور المالي سيحقق الشفافية في المعلومات المالية، خاصة ما تعلق بجانب الأسواق المالية، مما يساهم في استقطاب فئة من الناشطين ضمن القطاع غير الرسمي إلى توظيف أموالهم ضمن استثمارات مالية مدرة للأرباح بطرق رسمية، كما يساهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل رسمية جديدة.

ب- استجابة حجم الاقتصاد غير الرسمي لصدمات باقي متغيرات الدراسة

في حال حدوث صدمة مفاجئة في معدل التضخم في الدول النامية بانحراف معياري يقدر بوحدة واحدة، يؤدي هذا إلى حدوث استجابة فورية لحجم الاقتصاد غير الرسمي في نفس السنة، حيث تخلف هذه الصدمة أثرا معنويا سالبا طيلة الـ 10 سنوات المقبلة، علما أن تأثير هذه الصدمة يكون مستمرا وبقيم متزايدة طيلة الـ 5 سنوات الأولى، ليبدأ في الانخفاض بداية من السنة الـ 6 إلى غاية نهاية الفترة، وبالتالي يمكن القول بان هناك علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا بين معدل التضخم وحجم الاقتصاد غير الرسمي، بمعنى أن زيادة معدلات التضخم تؤدي إلى تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، وهو ما **يتنافى مع النظرية الاقتصادية ونتائج الدراسات السابقة**، ويمكن إرجاع هذا الأثر السلبي إلى طبيعة الوضعية الاقتصادية غير المستقرة للدول النامية، والتي غالبا ما تؤثر على القدرة المالية للأفراد، حيث أن ارتفاع معدل التضخم في الدول النامية سيقلل من القدرة الشرائية للإفراد، وبالتالي تقليل إنفاقهم على السلع والخدمات، وهو ما سيؤثر سلبا على الأنشطة التجارية الصغيرة التي تعتمد على حجم الإنفاق والطلب الداخلي، في مقابل ذلك، سيؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما يزيد من التكاليف التشغيلية للأنشطة غير الرسمية، هذا يمكن أن يقلل من أرباح هذه الأنشطة ويجعل من الصعب عليها تحمل انخفاض هامش الربح، وبالتالي سيلجأ العديد منها إلى التخلي عن أنشطتهم غير الرسمية.

في حال حدوث صدمة مفاجئة في معدل البطالة في الدول النامية بانحراف معياري يقدر بوحدة واحدة، يؤدي هذا إلى حدوث استجابة فورية لحجم الاقتصاد غير الرسمي في نفس السنة، حيث تخلف هذه الصدمة أثرا معنويا سالبا طيلة الـ 10 سنوات المقبلة، علما أن تأثير هذه الصدمة يكون مستمرا وبقيم متزايدة طيلة الـ 6 سنوات الأولى، ليبدأ في الانخفاض بداية من السنة الـ 7 إلى غاية نهاية الفترة، وبالتالي يمكن القول بان هناك علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا بين معدل البطالة وحجم الاقتصاد غير الرسمي، بمعنى أن زيادة معدلات البطالة تؤدي إلى تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، وهو ما **يتنافى مع النظرية الاقتصادية** التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين معدل البطالة وحجم الاقتصاد غير الرسمي مثل ما توصل إليه (Abu-Lilaa, Ajlounib, & Ghazoa, 2021) وربما يمكن إرجاع هذا الأثر السلبي إلى عدم دقة طرق تقدير معدلات البطالة في الدول النامية التي تعتمد اغلبها على عمليات المسح، حيث يمكن للأفراد الناشطين ضمن القطاع غير الرسمي عدم التصريح بممارستهم للأنشطة غير الرسمية، مما يخلق تفاوتا معتبرا بين معدلات البطالة الاسمية ومعدلات البطالة الحقيقية في الدول النامية، كما أن اغلب الأنشطة غير الرسمية الممارسة في الدول النامية هي عبارة عن أنشطة موسمية وليست ثابتة على مدار السنة، وبالتالي فإن هذه الفئة البطالة لا تعتبر مساهمة في توسع الأنشطة غير الرسمية على مدار السنة أو في المدى الطويل، كما يمكن إرجاع سبب هذا الأثر السلبي إلى ضعف القدرة المالية للأفراد البطالين، وهو ما يجعلهم غير قادرين إقامة وتمويل أنشطتهم الاقتصادية الصغيرة والمصغرة غير الرسمية.

في حال حدوث صدمة مفاجئة في الجودة التنظيمية في الدول النامية بانحراف معياري يقدر بوحدة واحدة، يؤدي هذا إلى حدوث استجابة فورية لحجم الاقتصاد غير الرسمي في نفس السنة، حيث تخلف هذه الصدمة أثرا معنويا سالبا طيلة الـ 10 سنوات المقبلة، علما أن تأثير هذه الصدمة يكون مستمرا وبقيم متزايدة طيلة الـ 6 سنوات الأولى، ليبدأ في الانخفاض بداية من السنة الـ 7 إلى غاية نهاية الفترة، وبالتالي يمكن القول بان هناك علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا بين مستوى الجودة التنظيمية وحجم الاقتصاد غير الرسمي، بمعنى أن زيادة مستويات الجودة التنظيمية تساهم في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، وهو ما **يتوافق مع النظرية الاقتصادية**، حيث أن ارتفاع مستوى الجودة التنظيمية في الدول النامية سيساهم في بناء بنية قانونية ومالية مستقرة وموثوقة، مما يزيد من ثقة الأفراد في القطاع الرسمي، سواء من الجانب المالي أو الجانب التجاري، كما أن وجود مستوى جيد من الجودة التنظيمية سيسهل من عملية الوصول إلى الخدمات الأساسية

ويقلل من حدة أثار ظاهرة البيروقراطية التي تتميز بها اغلب الدول النامية، والتي تعتبر من ابرز مسببات نفور المستثمرين المحليين والأجانب من القطاع الرسمي.

في حال حدوث صدمة مفاجئة في فعالية الحكومة في الدول النامية بانحراف معياري يقدر بوحدة واحدة، يؤدي هذا إلى حدوث استجابة فورية لحجم الاقتصاد غير الرسمي في نفس السنة، حيث تخلف هذه الصدمة أثرا معنويا سالبا طيلة الـ 10 سنوات المقبلة، علما أن تأثير هذه الصدمة يكون مستمرا وبقيم متزايدة طيلة الـ 7 سنوات الأولى، ليبدأ في الانخفاض بداية من السنة الـ 8 إلى غاية نهاية الفترة، وبالتالي يمكن القول بان هناك علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا بين مستوى فعالية الحكومة وحجم الاقتصاد غير الرسمي، بمعنى أن زيادة فعالية الحكومة تساهم في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، وهو ما **يتوافق مع النظرية الاقتصادية ونتائج الدراسات السابقة**، من بينها دراسة (Rei & Bhattacharya, 2008)، حيث أن ارتفاع مستوى فعالية الحكومة في الدول النامية من شانه المساهمة في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وتوفير الحماية القانونية للأنشطة التجارية بالشكل الذي يحفز من التوجه المستثمرين ضمن القطاع غير الرسمي إلى تقنين أنشطتهم التجارية وممارستها في إطارها الرسمي، إضافة إلى أن ارتفاع مستوى فعالية الحكومة يدل على تحقق الاستقرار السياسي والمؤسسي، وكذا الاجتماعي، من خلال توفير الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وبنية تحتية، الأمر الذي يقلل من التوجه نحو البحث عن تحصيل الدخول من خلال الأنشطة غير الرسمية.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل بناء نموذج لقياس اثر التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية خلال الفترة (2002-2020)، وذلك بالاستعانة البرنامج الإحصائي STATA.17، حيث قمنا في المبحث الأول بالتوصيف النظري لبيانات البانل من تعريف ونماذج، باعتبار أن البيانات المستخدمة في دراستنا هي بيانات مقطعية، أما في المبحث الثاني فقمنا بتوضيح الحدود المكانية والزمنية للدراسة، وكذا ضبط المتغيرات المستخدمة في النموذج، ومن ثم قمنا بتقدير نماذج بانل الساكنة والمفاضلة بينها، لننتقل بعدها إلى تقدير النموذج الديناميكي للدراسة والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية Panel VAR، ثم دراسة علاقة السببية وتحليل وتفسير دالة الاستجابة للمتغير التابع المتمثل في حجم الاقتصاد غير الرسمي.

خلصنا من خلال هذا الفصل إلى وجود اثر سلبي وبشكل متزايد للتغير في مستوى التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما يدل على مساهمة التطور المالي في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في العينة المدروسة، بالإضافة إلى أن كل من التضخم والبطالة يؤثران سلبا بشكل طفيف على حجم الاقتصاد غير الرسمي في العينة المدروسة، في حين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح التجاري ليس لهما أي اثر ذو دلالة إحصائية في نموذج الدراسة، كما توصلنا أيضا إلى إن مؤشرات الجودة المؤسسية والمتمثلة في كل من الجودة التنظيمية وفعالية الحكومة هي الأخرى لها أيضا اثر سلبي على حجم الاقتصاد غير الرسمي، أي انه على الدول الراغبة في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي الاهتمام بمختلف الجوانب الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية، باعتبار أن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة تؤثر وتتأثر بمختلف الجوانب والأطراف.

الـــخـــــــاتمــة

الخاتمة

أصبحت ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي خلال الأخيرة من أهم الظواهر الاقتصادية التي تستقطب اهتمام الأكاديمين والمختصين في المجال الاقتصادي، وذلك نظرا للتوسع المستمر لأنشطته والتي خلفت العديد من الآثار السلبية على اقتصاديات الدول النامية خاصة نظرا للطبيعة الاقتصادية لهذه الدول والتي عادة ما ترتفع فيها معدلات البطالة نتيجة لعدم تمكن الاقتصاد الرسمي من توفير مناصب الشغل بسبب ضعفه، بالإضافة إلى انتشار الفساد الإداري والمالي وضعف الأجهزة الرقابية الحكومية، هذا ما ساهمت من توسع وتغلغل هذا النوع من الاقتصاد، هذا ما يؤدي في الغالب إلى انتهاج الحكومة لسياسات اقتصادية غير مجدية نظرا لعدم التمكن من التقدير الدقيق والحقيقي لمختلف المعطيات التي تبنى على أساسها هذه السياسات.

وقد حاولنا من خلال دراستنا تحديد اثر التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي كإحدى الحلول لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي والتقليل من حجمه في الدول النامية خلال الفترة (2002-2020).

من خلال الفصول الأربعة التي تم التطرق إليها في هذه الدراسة، وانطلاقا من الفرضيات التي تم إدراجها، يمكن عرض نتائج اختبار صحة فرضيات الدراسة، والنتائج والاقتراحات المقدمة، وآفاق الدراسة فيما يلي:

اختبار صحة فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** يمكن أن يساهم التطور المالي في التقليل من حجم الاقتصاد غير الرسمي بتحقيق الشمول المالي من خلال زيادة مستويات وصول الخدمات المالية للفئات المستبعدة ماليا.

النتيجة الأولى: اتضح من خلال عملية البحث في الجانب النظري وجانب الدراسات السابقة انه يمكن للتطور المالي أن يساهم في التقليل من حجم الاقتصاد غير الرسمي نظرا لتحقيقه للشمول المالي من خلال تمكين الأفراد والخواص من الوصول والاستفادة من خدمات القطاع المالي الرسمي، لان القطاع المالي المتطور يوفر عدد اكبر من الخدمات المالية التي تلائم مختلف فئات المجتمع حسب احتياجاتها، لذا نجد أن مختلف الهيئات الدولية تسعى إلى زيادة مستويات الوصول إلى الخدمات المالية كإحدى استراتيجيات احتواء الاقتصاد غير الرسمي، **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.**

- **الفرضية الثانية:** تسجل الدول النامية مستويات منخفضة من التطور المالي نتيجة لمجموعة من التحديات التي تواجها الأنظمة المالية فيها.

النتيجة الثانية: من خلال الدراسة التحليلية لوضعية التطور المالي في الدول النامية توصلنا إلى أنها لا تزال متأخرة عن تحقيق المستويات المطلوبة من التطور المالي، لاسيما فيما يتعلق بالأسواق المالية، ويرجع ذلك إلى طبيعة الأنظمة المالية فيها، والتي خلقت العديد من التحديات التي ساهمت في هذا التأخر، **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**

- **الفرضية الثالثة:** يعتبر نقص الثقافة المالية وضعف مستويات الادخار المحلي من ابرز التحديات التي تواجه تحقيق التطور المالي في الدول النامية.

النتيجة الثالثة: من خلال الدراسة التحليلية توصلنا إلى أن التطور المالي في الدول النامية يواجه العديد من التحديات من بينها ضعف البنية التحتية المالية التي تسببت في تدني مستويات الثقافة المالية وانخفاض مستويات التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية والادخار فيها، بالإضافة إلى عدم الثقة في مؤسسات النظام المالي في غالبية الدول النامية، خاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب، **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.**

- **الفرضية الرابعة:** يشكل الاقتصاد غير الرسمي في بعض الدول النامية ضرورة حتمية لتوفير فرص العمل وتلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع.

النتيجة الرابعة: من خلال الدراسة التحليلية لوضعية الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية اتضح مدى أهمية هذا النوع من الاقتصاد فيها, خاصة وانه يشغل أكثر من 35% من نسبة العمالة في بعض الدول فيها، كما انه يساهم في تلبية العديد من احتياجات الأفراد من السلع، **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.**

- **الفرضية الخامسة:** يعتبر ضعف المؤسسات، وارتفاع معدلات البطالة، وغياب السياسات الحكومية الفعالة من ابرز مسببات نشوء وتوسع حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية.

النتيجة الخامسة: من خلال البحث عن أسباب نشوء وتوسع حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية, توصلنا إلى وجود جملة من العوامل التي ساهمت في توسعه منها الانتشار الواسع للفقر والبطالة, عجز القطاع الرسمي عن توفير فرص العمل، وضعف سيادة القانون وارتفاع مستويات الفساد والبيروقراطية، **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة.**

- **الفرضية السادسة:** توجد علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا بين التطور المالي وحجم الاقتصاد غير الرسمي في مجموعة الدول النامية المختارة خلال الفترة المدروسة.

النتيجة السادسة: من خلال نتائج الدراسة القياسية توصلنا إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا بين التطور المالي وحجم الاقتصاد غير الرسمي في مجموعة الدول النامية المختارة، وان حجم الاقتصاد غير الرسمي يستجيب لصدمة التطور المالي بشكل عكسي ومتزايد، **وهو ما يؤكد صحة الفرضية السادسة.**

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج وتمثلت في:

- إن وجود أي اختلال أو نقص في هيكل مختلف الأسواق الاقتصادية سواء من ناحية العرض أو من ناحية الأطر القانونية يعتبر كتحفيز لظهور الأسواق غير الرسمية التي تحتوي على أنشطة غير قانونية تسعى إلى تلبية نقائص الأسواق الرسمية، وبالتالي فإن الاقتصاد غير الرسمي ما هو إلا رد فعل لاختلالات ونقائص الاقتصاد الرسمي؛

- هنالك تفاوت في حجم الاقتصاد غير الرسمي بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث يميل حجمه للارتفاع في الدول النامية نظرا وجود الاقتصاد غير الرسمي فيها بشقيه الشرعي وغير الشرعي، عكس الدول المتقدمة التي غالبا ما تتمثل الأنشطة غير الرسمية فيها في الأنشطة غير الشرعية مثل تجارة المخدرات، عمليات التهريب، الأنشطة غير الأخلاقية.....الخ، كما أنه أصبح يمثل تحديا بالغ الخطورة للعديد من الدول خاصة النامية منها، الأمر الذي يستوجب منها أخذه بعين الاعتبار، وتبني استراتيجيات واضحة للحد من أثاره السلبية.

- يساعد التطور المالي بشكل كبير في دمج أنشطة القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي، نظرا لقدرته على توفير التمويل والخدمات المالية لمختلف الشرائح وخاصة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تكون تنشط غالبا ضمن القطاع غير الرسمي، أي أنه يساهم في التقليل من نسبة التمويل غير الرسمي كأحد أهم أشكال الاقتصاد غير الرسمي مقابل التمويل الرسمي، من خلال توفير الخدمات المالية المناسبة للفئة المستبعدة ماليا، بمعنى أنه كلما زادت نسبة الاستفادة من الخدمات المالية التمويلية الرسمية في دولة ما، كلما انخفضت مساهمة القنوات التمويلية غير الرسمية.

- لا تزال الدول النامية متأخرة عن تحقيق المستويات المطلوبة من التطور المالي، لاسيما فيما يتعلق بالأسواق المالية، ويرجع ذلك إلى طبيعة الأنظمة المالية فيها، والتي خلقت العديد من العوائق التي ساهمت في هذا التأخر.

- يواجه التطور المالي في الدول النامية العديد من التحديات من بينها انتشار الفقر والفساد، وضعف البنية التحتية المالية التي تسببت في تدني مستويات الثقافة المالية وانخفاض مستويات التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني، وهو ما ولد حالة عدم الثقة في مؤسسات النظام المالي في غالبية الدول النامية، خاصة بالنسبة للمستثمرين الاجانب، إلا أنه مؤخرا سعت العديد من الحكومات إلى تعزيز وصول الأفراد إلى الخدمات المالية من خلال بذل العديد من الجهود لتعزيز الشمول المالي والعمل على توسيع رقعة استخدام التكنولوجيا المالية، وترسيخ الثقافة المالية بين أفراد المجتمع.

- يشغل الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية حجما معتبرا من الاقتصاد الوطني، بنسبة تفوق 60% من الناتج الداخلي الخام في بعض الدول الإفريقية وهي نسبة لا يستهان بها، حيث يعني ذلك أن قرابة نصف موارد الاقتصاد الوطني وخاصة المالية بعيدة عن أعين رقابة السلطات، وبالتالي فإن الاقتصاد الوطني لا يستفيد من هذه الثروة الكامنة في القنوات غير الرسمية، هذا ما يمكن اعتباره من ابرز معيقات النمو والتطور الاقتصادي لهذه الدول.

- هناك العديد من العوامل التي تساعد على خلق بيئة مواتية لانتشار وتوسع الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، مثل ضعف أنظمة التحصيل الضريبي، القيود التنظيمية، الفقر وضعف المستوى التعليمي، بالإضافة إلى عجز القطاع الرسمي على توفير فرص العمل الرسمية، مما يشكل تحديا كبيرا للتنمية الاقتصادية في هذه الدول.

- من خلال نتائج الدراسة القياسية، اتضح أن ارتفاع مستويات التطور المالي من شأنه أن يقلل من حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، وهو ما قد يعتبر حافزا لرفع مستويات النمو الاقتصادي فيها وتحسين وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية.

- من خلال نتائج الدراسة القياسية، اتضح أن ارتفاع معدلات التضخم والبطالة يساهمان بشكل طفيف في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، نظرا لتأثيرهما السلبي على القرة الشرائية والقدرة المالية للأفراد، مما يقلل من مستويات إنفاقهم واستثماراتهم في القطاع غير الرسمي.

- من خلال نتائج الدراسة القياسية، اتضح أيضا أن ارتفاع مستويات الجودة التنظيمية وفعالية الحكومة لهما دورا مهما في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، حيث أن وجود مؤسسات قوية

وحكومة فعالة قادرة على وضع القوانين واضحة وسهلة التطبيق، وتوفير الخدمات العامة وتعزيز الشفافية، وكذا توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيقلل من الاعتماد على الأنشطة غير الرسمية ويحفز على المشاركة في الأنشطة الرسمية.

مقترحات الدراسة:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة، يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التي نوجزها في النقاط التالية:

- ضرورة إعداد استراتيجيات مدروسة وواضحة من طرف الجهات المسؤولة في الدول النامية للرفع من مستويات التطور المالي، بغية الاستفادة من مزاياه في الجانب الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة، والتقليل من حجم الاقتصاد غير الرسمي بصفة خاصة.

- العمل على إنعاش التعامل في الأسواق المالية، وخاصة أسواق رأس المال، من خلال استحداث منتجات مالية تتلائم مع القدرة المالية لكل فئة في المجتمع، بهدف جذب اكبر قدر ممكن من الأموال المتداولة خارج الإطار الرسمي.

- عصرنة القطاع المالي، من خلال دعم الشمول المالي والتكنولوجيا المالية، بغية تحديث تشكيلة الخدمات المالية المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين لتمكين اكبر فئة من المتعاملين في الإطار غير الرسمي من الاستفادة من الخدمات المالية في إطار رسمي.

- تعزيز التعليم المالي لرفع مستوى الوعي حول أهمية الخدمات المالية الرسمية، وكيفية استخدامها بين أفراد مجتمعات الدول النامية.

- العمل على امتصاص الجزء المعتبر من البطالين من خلال توفير فرص العمل الرسمية لهم، وتقديم التسهيلات لإقامة المشاريع المصغرة والصغيرة التي من شأنها توفير فرص العمل خاصة للفئات قليلة المهارة وضعيفة المستوى التعليمي.

- العمل على التقليل من اعتماد الحكومات على الإيرادات الضريبية في تمويل ميزانيتها، والبحث عن بدائل أخرى تحقق لها الأرباح من خلال إقامة استثمارات حقيقية تابعة للدولة، التي من شأنها أن تدر أرباح مالية تساهم في تغطية النفقات العامة من جهة، وتوفير فرص عمل رسمية جديدة للفئة البطالة من جهة

أخرى، خاصة وأن جزء كبير من المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب يتجنبون العمل ضمن القطاع الرسمي بسبب ثقل وتعدد الضرائب.

- ضرورة العمل على رفع مستويات الجودة المؤسسية من اجل زيادة ثقة الأفراد في هذه المؤسسات التابعة للحكومة، خاصة وأن غالبية الدول النامية تعاني من تأخر كبير في الجانب المؤسساتي والانتشار الواسع لظاهرتي الفساد والبيروقراطية.

بالنسبة للجزائر، وبالإضافة إلى ما سبق:

- من المهم أن يعيد المجلس النقدي والمصرفي النظر في شروط مكاتب الصرف خاصة ما تعلق بهامش الربح، والإسراع في تجسيده على ارض الواقع، بالأخص في ظل التوسع المستمر للفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف غير الرسمي، الذي أدى إلى تسريب كتلة نقدية معتبرة من القنوات الرسمية.
- ضرورة تكثيف السلطات النقدية للجهود المتعلقة بنشر وتعزيز الثقافة المالية للمجتمع الجزائري، ومحاربة الاكتناز واسترجاع الكتلة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد غير الرسمي خاصة ما تعلق بسوق الصرف غير الرسمي.

- العمل على التطبيق الفعلي والسليم للتنظيمات والتعليمات الساعية لتعزيز الشمول المالي والصادرة من طرف السلطات النقدية الجزائرية، وتشجيع البنوك للمشاركة في عملية تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم تسهيلات خاصة لها بما يسمح لها بخلق نوع من المنافسة داخل الجهاز البنكي.

- العمل على تفعيل نشاط بورصة الجزائر نظرا لان من بين النقائص التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري هو غياب بورصة فعالة نظرا لمجموعة من التعقيدات الموضوعة من طرف المسؤولين عليها، إلا أن إعادة تفعيل نشاط هذه البورصة من خلال المساح بإدراج مختلف المؤسسات فيها وطرح أدوات مالية موافقة للشريعة الإسلامية من شانه أن يحفز الأفراد على توظيف أموالهم سواء المكتنزة أو الموظفة في القنوات غير الرسمية فيها، لكن كل ذلك يجب أن يسبقه العمل على شفافية أرقام البورصة من اجل زيادة ثقة الفرد فيها.
- تعزيز الاستثمار في البنية التحتية المالية الرقمية لسد الفجوة الرقمية وتوفير فرص متساوية للجميع للمشاركة في النظام المالي الرسمي.

- دعم المبادرات التي تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الانخراط في الاقتصاد الرسمي وخلق بيئة أعمال ملائمة تشجع على الالتزام بمتطلباته، خاصة ما تعلق بتبسيط القوانين الضريبية، وتقديم الحوافز الضريبية للمؤسسات التي تنتقل من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

آفاق الدراسة:

نظرا لأهمية موضوع الدراسة، نقترح بعض المواضيع المتعلقة بمختلف جوانبه من اجل التعمق في دراسته أكثر، والمتمثلة في:

- **اثر الشمول المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية.**
- **دور التمويل الأصغر في الحد من الاقتصاد غير الرسمي–دراسة تجارب دولية-.**
- **محددات الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية.**
- **اثر التكنولوجيا الرقمية على الاقتصاد غير الرسمي.**
- **اثر التكنولوجيا المالية على التطور المالي في الدول النامية.**
- **آليات تعزيز الثقافة المالية في الدول النامية.**
- **دور الحكم الراشد في تحقيق التطور المالي في الدول النامية.**

قـــــــائمة المراجـــــع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1-1-الكتب:

1- ابراهيم توهامي، اسماعيل قيرة، و عبد الحميد ديلمي. (2004). ***العولمة والاقتصاد غير الرسمي.*** عين مليلة، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

2- ايهاب علي الموسوي، كاظم احمد البطاط، و صفاء عبد الجبار الموسوي. (2016). ***الاقتصاد الموازي.*** عمان، الاردن: دار الايام للنشر والتوزيع.

3- بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، و عبد الرزاق جبار. (2013). ***ادارة المخاطر: ادارة المخاطر- المشتقات المالية- الهندسة المالية-.*** عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.

4- جمال جويدان الجمل. (2002). ***دراسات في الاسواق المالية والنقدية.*** عمان: دار الصفاء.

5- دريد كامل ال شبيب. (2012). ***الاسواق المالية والنقدية.*** عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

6- رمزي محمود، و محمد رمزي. (2019). ***مافيا اقتصاد الظل وبنوك اوف شور.*** الاسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.

7- رشيدة حمودة. (2020). ***الاقتصاد غير الرسمي.*** سطيف، الجزائر: دار المجدد للطباعة والنشر والتوزيع.

8- صالح الدين حسن السيسي. (2002). ***قضايا اقتصادية معاصرة.*** القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

9- طاهر فاضل البياتي، و ميرال روحي سمارة. (2013). ***النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة.*** عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

10- عاطف وليم اندراوس. (2006). ***اسواق الاوراق المالية.*** الاسكندرية: دار الفكر الجامعية.

11- عبد العزيز خنفوسي. (2016). ***العولمة وتاثيرها على الجهاز المصرفي.*** عمان: دار الايام للنشر والتوزيع.

12- عبد الغفار حنفي. (2002). ***إدارة المصارف.*** الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

13- عبد القادر خليل. (2017). ***الاقتصاد البنكي -مدخل معاصر-.*** الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

14- عبد اللطيف مصيطفي، و محمد بن بوزيان. (2015). ***اساسيات النظام المالي واقتصاديات الاسواق المالية.*** بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

15- عبد الله غالم. (2014). ***العولمة المالية والانظمة المصرفية العربية.*** عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع.

16- عبد المجيد قدي. (2003). ***المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية.*** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

17- عبد المطلب عبد الحميد. (2013). ***الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال والفساد "علاقة جهنمية".*** الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

18- عبد المطلب عبد الحميد. (2003). ***العولمة واقتصاديات البنوك.*** الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

19- فارس فضيل. (2013). ***التقنيات البنكية (محاضرات وتطبيقات).*** الجزائر: النشر الجامعي الجديد.

20- محفوظ جبار. (2017). ***الاسواق المالية -استراتيجيات التحوط والاستثمار-.*** الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.

21- محمد العباسي. (2016). ***ظاهرة غسيل الاموال والجهود الدولية لمكافحتها.*** الاسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.

22- محمد امين زوبل، و يونس البطريق. (2002). ***بورصة الاوراق المالية وموقعها من الاسواق.*** القاهرة: الدار الجامعية الجديدة.

23- محمد يونس، و عبد النعيم مبارك. (2003). ***مقدمة في النقود واعمال البنوك والاسواق المالية.*** الاسكندرية: الدار الجامعية.

24- مصطفى عبد الحكيم الشرقاوي. (2006). ***التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود.*** الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية الجديدة للنشر.

25- نسرين عبد الحميد نبيه. (2008). ***الاقتصاد الخفي.*** الاسكندرية، مصر: دار الوفاء للباعة والنشر.

26- وليم عاطف اندراوس. (2005). ***الاقتصاد الظلي "مفاهيم، مكونات، اسباب".*** الاسكندرية، مصر: مؤسسة الشباب الجامعية.

27- يحيى السيد عمر. (2018). ***القروض الدولية واثارها على اقتصاديات الدول الاسلامية.*** اسطنبول، تركيا: دار الاصول العالمية.

1-2- الأطروحات والرسائل:

28- ابتسام ساعد. (2008). **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد.** *رسالة ماجستير* . بسكرة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

29- اكرام مياسي. (2016). **موقع الدول النامية من التكتلات الاقتصادية الاقليمية -حالة الجزائر-.** *اطروحة دكتوراه* . علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.

30- امنة بن دحمان. (2016). **التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية - دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989-2014-.** *اطروحة دكتوراه* . تلمسان، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة ابي بكر بالقايد.

31- امين عمراني. (2021). **اصلاح النظام المالي والبنكي من اجل تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر.** *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* . الجزائر، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

32- ايمان بن التومي. (2021). **اثر راس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا –دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل-**. *اطروحة دكتوراه* . برج بوعريريج، علوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد البشير الابراهيمي.

33- بغداد بنين. (2016). **تاثير انظمة اسعار الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية**. *اطروحة دكتوراه* . الشلف، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.

34- حورية بورعدة. (2019). **اثار الاقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**. *اطروحة دكتوراه* . وهران، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد بن احمد.

35- حورية بورعدة. (2014). **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "دراسة سوق الصرف الموازي"**. *رسالة ماجستير* . وهران، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة احمد بن بلة.

36- ربيعة بلطرش. (2021). **تاثير سياسية الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية –دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980-2018)**. *اطروحة دكتوراه* . البويرة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة اكلي محند اولحاج.

37- رشيدة حمودة. (2019). **اشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر بين التحديات والحلول "دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في ولاية بسكرة**. *اطروحة دكتوراه* . بسكرة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

38- رضا دحماني. (2019). **دور سياسات التشغيل في التحول من الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي – دراسة تحليلية قياسية (حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2017)**. *اطروحة دكتوراه* . العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر 03.

39- رياض لمزاودة. (2018). **دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر**. *اطروحة دكتوراه* . سطيف، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

40- ساسية جدي. (2022). **دور الاسواق المالية الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية "دراسة تحليلية قياسية لبعض مؤشرات البورصات: بورصة ماليزيا وبورصة اندونيسيا من 2007 الى 2017**. *اطروحة دكتوراه* . بسطرة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

41- سامية معتوق. (2012). **اشكالية تقييم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر**. *رسالة ماجستير* . تبسة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة العربي التسبي.

42- مبروكة شافية مصطفاوي. (2023). **قياس محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية**. *اطروحة دكتوراه* . الوادي، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة حمه لخضر.

43- طارق خاطر. (2015). **اهمية التطور المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة تطبيقية وقياسية لاثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013**. *اطروحة دكتوراه* . بسكرة ، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

44- عادل زقرير. (2015). **اثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)**-. *اطروحة دكتوراه* . بسكرة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

45- عبد الباري عياض. (2021). **نحو بناء نموذج قياسي كلي لاقتصاديات الدول النامية للفترة (1980-2017)**. *اطروحة دكتوراه* . ورقلة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

46- عبد الحليم بن سعدة. (2022). **دراسة تحليلية قياسية لاثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر -مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2019)**-. *اطروحة دكتوراه* . الجلفة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة زيان عاشور.

47- عبد الرحيم عامر. (2017). **اهمية النظام المالي والاستثمار الاجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديدفي سياسات التنمية: دراسة حالة الجزائر**. *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* . سيدي بلعباس، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة جيلالي ليابس.

48- عبد اللطيف مصيطفي. (2008). **تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الاسواق المالية - دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**-. *اطروحة دكتوراه* . العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر.

49- علي بودلال. (2007). **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"**. *اطروحة دكتوراه* . تلمسان، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد.

50- عماد معوشي. (2015). **تقييم دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الاشارة الى الحالة الجزائرية**. *اطروحة دكتوراه* . المدية، علوم التسيير، الجزائر: جامعة الدكتور يحيى فارس.

51- فايزة سي محمد. (2019). **سعر الصرف الموازي والاداء الاقتصادي الكلي في الجزائر "دراسة قياسية للفترة 1980-2016"**. *اطروحة دكتوراه* . تلمسان، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة ابو بكر بلقايد.

52- كنزة مجاهد. (2016). **تأثير تطور القطاع المالي غلى النمو الاقتصادي- دراسة حالة الدول النامية و المتقدمة**-. *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* . تلمسان، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد.

53- ليندة بخوش. (2022). **اثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020)**. *اطروحة دكتوراه* . باتنة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.

54- مجد ميخائيل ميخائيل. (2015). **اقتصاد الظل في سوية واليات علاجه (دراسة تحليلية مقارنة لتجارب تاريخية)**. *رسالة ماجستير* . كلية الاقتصاد، سورية: جامعة دمشق.

55- محمد رضا توهامي. (2019). **دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر**. *اطروحة دكتوراه* . المسيلة، العلوم التجارية، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.

56- مختار رنان. (2018). **تاثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية -دراسة تطبيقية على جموعة من البلدان النامية خلال الفترة: 1981-2015-**. *اطروحة دكتوراه* . ورقلة، علوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

57- ملاك قارة. (2009). **اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسسيك, تونس والسنغال**. *اطروحة دكتوراه* . قسنطينة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الاخوة منتوري.

58- نجاة مسمش. (2018). **الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر 1980-2014"**. *اطروحة دكتوراه* . بسكرة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

59- نور الهدى حفصاوي. (2018). **دراسة العلاقة بين تطور النظام النقدي والمالي والنمو الاقتصادي -حالة الجزائر ومصر (1990-2016)-**. *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* . باتنة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة باتنة 1.

60- وسيلة طالب. (2019). **الاتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية -مع دراسة حالة الجزائر-**. *اطروحة دكتوراه* . العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة البليدة 2.

1-3- المقالات:

61- احمد سعيد البكل، و ايمان فاروق الحداد. (2022). الشمول **المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر**. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، 5* (14)، الصفحات 155-192.

62- اسماعيل بن قانة، و امحمد عبد الكريم بوغزالة. (2015). **قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)**. *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، 1* (1)، الصفحات 265-277.

63- المختار بن سالم، و يوسف زروق. (2019). **اشكالية العمل غير وسبل مواجهته**. *دفاتر السياسة والقانون* (19)، الصفحات 149-154.

64- باية ساعو، و زوبيدة سيار. (2020). **اشكالية الاقتصاد غير الرسمي واثاره على الاقتصاد**. *مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، 14* (1)، 64-74.

65- جهرة شنافة. (2022). **اثر التطور المالي في النمو الاقتصادي -دراسة قياسية للمملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1990-2020)-**. *مجلة الدراسات المالية, المحاسبية والادارية ، 9* (1)، الصفحات 380-410.

66- دراجي راقي. (2019). **واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واليات مكافحته**. *مجلة ابن خلدون للابداع والتنمية ، 1* (1)، الصفحات 11-27.

67- دلال بن سمينة. (2014). **انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري**. *مجلة العلوم الانسانية* (36-37)، 405-418.

68- رانية تكواشت. (2020). **دور النظام المالي والنقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي**. *مجلة ايكوفاين ، 2* (2)، الصفحات 33-48.

69- رشيد بوعافية، و محمد يدو. (2017). **تطور الاقتصاد غير الرسمي وبروز ظاهرة غسيل الاموال في الجزائر**. *مجلة ابحاث ودراسات التنمية ، 4* (1)، 07-37.

70- رضا دحماني، و مراد زايد. (2019). **تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام طريقة نسبة النقود السائلة -حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2017)-**. *مجلة رؤى اقتصادية ، 9* (2)، 15-30.

71- زهراء احمد محمد توفيق النعيمي، فارس جار الله الدليمي، و شيماء وليد البواب. (2019). **التطور المالي وانعكاسه على التنمية المستدامة**. *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، 11* (03)، الصفحات 299-323.

72- زوليخة دنواني، و صلاح الدين غربي. (2021). **المساهمة المباشر للتطور المالي في الحد من الفقر -دراسة مسحية لدول شمال افريقيا والشرق الاوسط-**. *مجلة دفاتر اقتصادية ، 12* (1)، الصفحات 185-196.

73- سامي مباركي. (2016). **التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا**. *مجلة الاقتصاد الصناعي* (11)، الصفحات 89-106.

74- سعاد عقون، و فلة العيهار. (2019). **مبادرة الجماعات المحلية لبلدان افريقيا -جنوب الصحراء- اتجاه الاقتصاد غير الرسمي**. *ابعاد اقتصادية ، 9* (1)، الصفحات 95-118.

75- سعد عبد النجم العبدلي، و ازهار حسن علي. (2010). **اثر التطور المالي على الفقر في العراق للمدة (1980-2010)**. *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، 20* (79)، الصفحات 233-254.

76- سعد مرزق، و نورة زيان. (2021). **التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي**. *مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، 7* (2)، الصفحات 631-646.

77- سهيلة بولعراج، و صادق صفيح. (2021). **تاثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة (1993-2017)-**. *مجلة التنظيم والعمل ، 10* (1)، الصفحات 67-81.

78- طارق خاطر، و صالح مفتاح. (2014). **التاصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي واهم مؤشراته في الجزائر**. *ابحاث اقتصادية وادارية* (141-160).

79- عبد الله قوري يحيى. (2018). ت**قدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج Mimic للفترة 1970-2016**. *مجلة الابعاد الاقتصادية* (8)، 37-53.

80- عبد الوهاب صخري، و سمية بن علي. (2021). **تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا -قراءة للتحديات والإمكانيات-**؛ جامعة المسيلة. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، 6* (1)، الصفحات 402-418.

81- فاطمة الوالي، و مصطفى بنشلاط. (2022). **دراسة تحليلية لتاثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الجزائر**. *مجلة المنهل الاقتصادي ، 5* (1)، الصفحات 393-410.

82- فريدريك شنايدر، و دومينيك انستي. (2002). **الاختباء وراء الظل "نمو الاقتصاد الخفي"**. *مجلة قضايا اقتصادية* (30)، 1-16.

83- كمال بن موسى، و محمد براغ. (2013). **ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي اسبابه واثاره**. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية* (04)، 193-211.

84- كمال حمانة، و عبد القادر دبوش. (2015). **محددات تطور القطاع المالي "حالة الدول العربية لجنوب المتوسط للفترة (1996-2011)**. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) ، 29* (9)، الصفحات 1598-1630.

85- محمد رمضاني. (2011). **الانضباط النقدي في ظل الاقتصاد غير الرسمي وقضايا الاصلاح الاقتصادي**. *مجلة الاستراتيجية والتنمية ، 01* (01)، 32-44.

86- محمد زعلاني. (2011). **شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالاشارة الى الاقتصاد الجزائري "تاصيل المعنى-البحث في الاسباب والاثار"**. *مجلة ابحاث اقتصادية وادارية* (10)، 194-213.

87- منيرة بباس، و نبيلة فالي. (2018). **الصناعة المصرفية الاسلامية في ظل تنامي ظاهرة اللاوساطة المالية "دراسة تجربة المصارف الاسلامية في سوق الخرطوم للاوراق المالية"**. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، 2* (1)، الصفحات 88-109.

88- مولود كبير. (2021). **اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية -دراسة قياسية باعتماد panel data analysis للفترة 1990-2018-**. *مجلة التنمية الاقتصاددية ، 6* (2)، الصفحات 29-43.

89- نبيلة بلغنامي. (2020). **تاهيل الجهاز المصرفي لمواكبة التطورات الاقتصادية الدولية: العولمة المالية والتحرير المالي**. *مجلة البشائر الاقتصادية ، 6* (2)، الصفحات 218-234.

90- نسرين يحياوي. (2016). **الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم, الاسباب, النتائج**. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية* (6)، 290-307.

91- ياسمينة عمامرة، سعيدة ممو، و مصطفى عوادي. (2022). **اشكالية دمج الاقتصاد الخفي ضمن الاقتصاد الرسمي في الجزائر**. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، 5* (1)، الصفحات 168-186.

92- يوسف بعيطيش. (2019). **تحديات ورهانات الدول النامية في ظل العولمة**. *مجلة العلوم القانونية والسياسية ، 10* (01)، الصفحات 674-701.

1- 4- التقارير:

93- اتحاد المصارف العربية. (9 4, 2018). ***بتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية***. تاريخ الاسترداد 08 05, 2022

94- برنامج الامم المتحدة الانمائي. (2022). ***تقرير التمية البشرية 2021/2022***. نيويورك: UNDP.

95- حنان الطيب. (2020). ***الشمول المالي (موجه الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي)***. ابوظبي: صندوق النقد العربي.

96- صندوق النقد العربي. (2019). ***تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019***. ابوظبي.

1- 5- المواقع الالكترونية:

97- احمد عبد الحافظ. (03 ماي, 2022). ***الاقتصاد غير الرسمي.. عشوائيات تهدر 400 مليار جنيه سنويا***. تاريخ الاسترداد 10 جوان, 2022، من مبتدا نيوز: https://www.mobtada.com/economy/1168354/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%89-%D8%B9%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%B1-400-%-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1

98- اميرة شوقي. (29 11, 2021). ***ما هي اهم جهود الدولة المصرية لدمج القطاع غير الرسمي***. تاريخ الاسترداد 12 02, 2024، من مركز سينرجيز للدراسات الدولية والاستراتيجية SYNERJIES: https://synerjies.com/2021/11/29/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7/

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

2-1 - Books:

1- Baltagi, B. (2005). ***Econometric Analysis of Panel Data*** **(éd. 3rd edition)**. England: John Wiley and Sons Ltd.

2- Benhalima, A. (1997). ***la monnaie et la régulation monétaire en Algérie***. Alger: ED.

3- Bodie, Z., & Merton, R. (2007). ***Finance***. (C. Thibierge, Trad.) Oearson Edution France.

4- Coussergues, S. d. (1996). ***la banque : Structures, Marchés, Gestion*** (éd. 2). paris: Dalloz.

5- Goux, J. F. (1998). ***Economie Monétaire et Financière*** (éd. 3). Paris: Economica.

6- Greene, W. (2012). ***Econometric Analysis*** **(éd. 7th edition)**. USA: Prentic Hall.

7- Hasio, C. (2003). ***Analysis of Panel Data*** **(éd. 2nd Edition)**. UK: Cambridge University.

8- Huang, Y. (2010). ***Determinants of Financial Development.*** New York: Palgrave mcMillan.

9- Lautier, B. (2004). ***L'économie informelle dans le tiers monde***. Paris: Edition la Découverte.

10- Mavrotas, G. (2008). ***Domestic resource mobilization and financial development***. New York: Palgrave Macmillan.

11- Mishkin, F. (2007). ***Monnie, banque et marchés financiers.*** paris: Pearson Education.

12- Mishkin, F. (2001). ***the Economic of Money, Banking and Financial Market*** (éd. Sixth Edition). USA: Addison- wesley.

2-2 - Thises:

13- Béji, S. (2009). **Le Developement financier pour lrs Pays de la Méditerranée a l'Epreuve de la Mondialisation Financiére**. *Thése de Doctorat* . Paris, France: Université Paris WLLL-Nord

14- Gazdar, K. (2011). **Institutions, Développement Financier et Croissance Économique dans la Région MENA**. *Thése de Doctorat* . Reims, Sciences Economiques, France: Université De Reims Champagne-Ardenne.

15- Lahimer, M. Z. (2011). **L'impact des entrées de capitaux privés sur la croissance économique dans les pays en développement**. *Thèse de Doctorat* . Paris, Sciences Economiques, France: université de paris dauphine.

2-3 - Articles:

16- Abbes, M. A. (2018). **Constriction d'un indice d'inclusion financière pour les pays Membres de (OCI)**. *Revue d'économie et de statistique Appliquée , 15* (1), pp. 6-23.

17- Abu-Lilaa, Z. M., Ajlounib, S., & Ghazoa, A. (2021). **Nonlinearity between financial development and the shadow economy: Evidence from Jordan**. *Growing Science* (07), pp. 1049–1054.

18- Ajide, F. M. (2021). **Shadow economy in africa: how relevant is financial inclusion?** *Journal of Financial Regulation Compliance , 29* (3), pp. 297-316.

19- Andrés, J., Hernando, I., & Lopez-Salido, D. J. (2004). **The Role Of The Financial System In The Growth –Inflation Link: The OECD Experience**. *European Journal Of Political Economy* , pp. 941-961.

20- Andrews, D., sanchez, A. C., & Johansson, A. (2011). **Towards a Batter Understanding of The Informal Economy.** *Organisation for Economic Co-operation and Development* (873), 1-45.

21- Beck, T., & Levine, R. (2004). **Stock markets, banks, and growth: Panel evidence**. *Journal of Bankig and Finance , 28* (3), pp. 423-442.

22- Bill, R. (2006). **The Informal Economy in Non-Metropolitan Canada**. *Concordia , 43* (1), 1-43.

23- Born, B., & Breitung, J. (2016). **Testing for Serial Correlation in Fixed Effects Panel Data Models**. *Econometric Reviesw , 35* (7), pp. 1290-1316.

24- Bose, N., Capasso, & Wurm, M. (2008). **The Impact of Banking Development on the Size of the Shadow Economy**. *Journal of Economic Stadies , 39* (6), pp. 620-638.

25- Calderon, C., & Liu, L. (2003). **The direction of causality between financial development and economic growth**. *Journal of Development Economics , 72* (1), pp. 321-334.

26- Capasso, S. (24-27 April 2019). **THE UNDERGROUND ECONOMY AND FINANCIAL DEVELOPMENT: THEORY AND EVIDENCES**. *International Public Finance Conference* (pp. 1-6). Antalya (Turkey): Istanbul university.

27- Classens, S., & Feijen, E. (2006). **Financial sector development and the millennium development goals**. *World Bank working paper* . The World Bank.

28- DFID (2004). ***The Importance of Financial Sector Development for Growth and Poverty Reduction***. UK: Policy Division Working Paper.

29- Elgin, C., Kose, A., & Othnsorgee, F. (2019, October). **Measuring The Informal Economy** Business Cycles. (W. Bank, Éd.) 1-47.

30- Gerxhani, K. (2004). **The Informal Sector in Developed and Less Developed Countries: A Literature Survey**. *Public Choice , 120* ((3-4)), pp. 267-300.

31- Giritli, N., & Kalmaz, D. B. (2020). **Re-examining the impact of financial development on the economic growth of North Cyprus through the moderating role of the education sector**. *Journal of public affairs* , pp. 1-25.

32- Girma, S., & Shortland, A. (2004). **The Political Economy of Financial Development**. *Workinh Paper* . England, UK: University of Leicester.

33- Ho-Chuan, H., Shu-Chin, L., Dong-Hyeon, K., & Chih-Chuan, Y. (2010). **Inflation And The Finance–Growth Nexus**. *Economic Modelling , 27* (1), pp. 229-236.

34- Huang, W. (2006). **Emerging Markets. Financial Openness and Financial Development.** *Bristol Economics Discussion Paper* (No. 06/588), pp. 1-43.

35- ILO,. (2015). The **transition from the informal to the formal economy : fifth item on the agenda** . *104th Session of the International Labour Conference 1-13 June 2015. 47.* Switzerland: International Labour Organization.

36- Jude, E. (2010). **développement financier, instabilité financière et croissance économique: un réexamen de la relation**. *revue Région et Développement* , pp. 9-29.

37- katircioglu, S., & Imamoglu, H. (2020). **Spillover effects of financial development on the informal economic activity: Empirical evidence from Turkey**. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management , 13* (3), pp. 471-482.

38- Kunt, A. D., & Levine, R. (2008). **Finance, Financial Sector Policies, and Long-Run Growth**. *Policy Reserch Working Paper* , pp. 1-79.

39- Lahura, E., & Vargas, M. P. (2021). **Financial development, financial inclusion, and informality: New international evidence**. *Global Economy Journal , 22* (03), pp. 1-42.

40- Levine, R. (2004). **Finance and Growth: Theory and evidence**. *National bureau of economic reserch* , pp. 1-116.

41- Levine, R. (1997). **Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda.** *Journal of Economic Literature , 35* (2), pp. 688-726.

42- Mar'i, M., & Cavusolgu, B. (2021). **Sadow Economy, Economy Growth and Financial Develpment**. *Research Square* , pp. 1-14.

43- Njangang, H. (2018). **Does financial development reduce the size of the informal economy in Sub-Saharan African countries**. *MPRA paper* , pp. 1-16.

44- Ohnsorge, F., & Yu, S. (2022). **The Long Shadow of Informality (Challenges and Policies).** *Work Paper* . Washington: The World Bank.

45- Onwuka, I., & Ayeni, E. (2023). **Financial Development and Shadow Economy in Africa: evidence from Panel quantile regression**. *Journal of Economy Development , 48* (2), pp. 123-141.

46- Ozturk, N., & Karagoz, K. (2012). **Relationship Between Inflation And Financial Development: Evidence From Turkey**. *International Journal Of Alanya Faculty Of Business , 4* (2), pp. 80-87.

47- Rei, D., & Bhattacharya, M. (2008). **The Impact of Institutions and Policy on Informal Economy in Developing Countries An Econometric exporation**. *ILO Working paper* . Geneva: Policy Integration ans Statistics Deparment.

48- Roe, M., & Siegel, J. (2011). **Political Instability: Effects On Financial Development, Roots In The Severity Of Economic Inequality**. *Journal Of Comparative Economics , 39* (3), pp. 279-309.

49- Schneider, F., & Medina, L. (2019). **Shedding Light on the Shadow Economy: A Global Database and the Interaction with the Official One**. *CESifo Working Paper (No 7981)* . Center for Economic Studies and ifo Institule (CESifo).

50- Schneider, F., & Enste, D. (2000). **Shadow economies Around the World: Size,Causes, and Consequences**.

51- Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1994). **Politicians and firms.** *The Quarterly Journal of Economics , 109* (4), pp. 995-1025.

52- Suliman, M. O., & Nabi, M. S. (2008). **The Institutional Environment and the Banking -Growth Nexus: Theory and Investigation for MENA**. *Economic Research Forum* , pp. 1-19.

53- svensson, j., & larsson, c. w. (2018). **Monile Phones in The Transformation of The Informal Economy**. *Jornal of Eastern Africa Studies , 12* (3), 533-551.

54- Svirydzenka, K. (2016, January). **Introducing a New Broad-based Index of Financial Development**. *IFM Working Paper , WP/16/5* , 1-42. International Monetary Fund.

55- Tanzi, V. (1980). **The undergroud economy in the united states, estimations and implications.** *Review (135)* . Banca national de Lavoro-Quarterly.

2-4 - Raports:

56- **Global Financial Development Reports** 2014, 2015-2016, 2017-2018, 2019-2020

57- The Global Findex Database 2021,. (2022). ***Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19.*** Washington: World Bank.

58- The World Bank,. (2013). ***Rethinking the Role of the State in Finance***. Global Financial Development Report.

59- World Economic Forum, (2009). ***The Financial Development Report.*** USA.

2-5 - Websites:

58- BWC. (2019, March 14). ***Entreprise***. Consulté le June 10, 2022, sur The state of the nation: https://enterprise.press/ar/stories/2019/03/14/%D9%85%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%84%D8%AF%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A-%D9%85%D8%B1%D9%87%D9%88/

59- The World Bank, .. (2023, 06 30). ***World Bank Group country classifications by income level for FY24 (July 1, 2023- June 30, 2024)***. Consulté le 02 15, 2024, sur World Bank Blogs: https://blogs.worldbank.org/opendata/new-world-bank-group-country-classifications-income-level-fy24

60- https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD

61- https://www.imf.org/external/datamapper/PCPIPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD(

62- https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators#

قـــــــائمة الملاحـــــق

قائمة الملاحق

الملحق 1: بيانات الدراسة

COUNTRIES	YAERS	IE (٪)	FD	INF (٪)	UMP (٪)	PGDP (٪)	TO (٪)	RQ (٪)	GE (٪)
1	2002	33,5506	0,1222	1,4183	25,9000	4,1852	61,1342	32,9730	31,8919
1	2003	32,9363	0,1260	4,2690	23,7200	5,7580	62,1248	36,2162	29,7297
1	2004	32,4061	0,1162	3,9618	17,6500	2,8425	65,7014	36,8159	36,3184
1	2005	31,5103	0,1138	1,3824	15,2700	4,4652	71,2786	43,6275	40,1961
1	2006	31,3419	0,1194	2,3115	12,2700	0,2449	70,7300	33,3333	40,0000
1	2007	31,3372	0,1325	3,6790	13,7900	1,7304	71,9381	31,5534	35,9223
1	2008	31,3778	0,1325	4,8586	11,3300	0,6649	76,6845	29,1262	33,4951
1	2009	31,6693	0,1312	5,7371	10,1600	-0,2084	71,3243	18,1818	37,7990
1	2010	31,5835	0,1301	3,9111	9,9600	1,6922	69,8667	13,8756	41,1483
1	2011	31,9375	0,1281	4,5242	9,9600	0,9650	67,4743	9,4787	37,9147
1	2012	31,7941	0,1278	8,8915	10,9700	1,4102	65,4050	9,0047	40,7583
1	2013	31,5349	0,1281	3,2542	9,8200	0,7980	63,6108	12,3223	40,2844
1	2014	31,4110	0,1318	2,9169	10,2100	1,7659	62,4143	8,1731	41,8269
1	2015	31,5180	0,1334	4,7844	11,2100	1,6467	59,6951	7,6190	36,6667
1	2016	31,3027	0,1334	6,3977	10,2000	1,1631	55,9257	9,5238	35,2381
1	2017	31,2521	0,1361	5,5911	10,3340	-0,6632	55,3214	9,0476	31,4286
1	2018	31,0859	0,1393	4,2700	10,4160	-0,7080	58,0655	8,0952	35,7143
1	2019	31,1631	0,1362	1,9518	10,4950	-0,8409	51,8096	7,1429	32,8571
1	2020	32,2180	0,1391	2,4151	12,2480	-6,7299	45,3305	8,5714	31,9048
2	2002	35,6937	0,3307	2,7372	10,0100	0,2714	40,9871	37,8378	41,6216
2	2003	35,4369	0,3250	4,5078	10,9100	1,0613	46,1796	32,4324	43,7838
2	2004	35,2013	0,3418	11,2706	10,3200	1,9986	57,8199	29,3532	47,2637
2	2005	35,2271	0,4210	4,8694	11,0490	2,4201	62,9526	37,7451	42,1569
2	2006	34,7202	0,3697	7,6445	10,4900	4,7841	61,5185	38,2353	37,0732
2	2007	34,1710	0,3727	9,3190	8,8000	5,0181	65,0779	42,7184	43,6893
2	2008	33,6345	0,4342	18,3168	8,5170	5,0782	71,6806	49,5146	42,2330
2	2009	33,7093	0,4007	11,7635	9,0870	2,6459	56,5534	48,3254	49,7608
2	2010	33,3869	0,3169	11,2652	8,7560	3,0367	47,9364	47,8469	42,5837
2	2011	34,2430	0,2763	10,0649	11,8490	-0,4574	45,2556	43,1280	41,7062
2	2012	34,4146	0,2693	7,1117	12,5970	-0,0598	40,7118	38,8626	29,3839
2	2013	34,6172	0,2560	9,4697	13,1540	-0,1537	40,3730	31,2796	24,1706
2	2014	34,7068	0,2930	10,0702	13,1050	0,5318	36,9202	28,3654	24,0385

COUNTRIES	YAERS	IE (٪)	FD	INF (٪)	UMP (٪)	PGDP (٪)	TO (٪)	RQ (٪)	GE (٪)
2	2015	34,4139	0,2683	10,3705	13,0520	2,0955	34,8459	24,7619	28,0952
2	2016	33,9637	0,3014	13,8136	12,4500	2,1922	30,2465	17,6190	33,3333
2	2017	33,2238	0,2872	29,5066	11,7670	2,1287	42,8321	21,9048	32,3810
2	2018	31,9895	0,2892	14,4015	9,8550	3,3498	45,9110	20,4762	37,6190
2	2019	31,4053	0,2985	9,1528	7,8510	3,6754	41,1240	21,9048	40,9524
2	2020	31,5820	0,3034	5,0449	7,9390	1,7710	32,1263	31,4286	36,1905
3	2002	38,2241	0,1690	2,7210	14,5500	0,3245	85,3422	51,8919	68,6487
3	2003	37,8084	0,1696	2,7126	14,5100	3,6831	82,3903	55,6757	66,4865
3	2004	37,2735	0,1684	3,6323	14,2300	5,2198	86,9253	49,7512	66,6667
3	2005	37,1949	0,1723	2,0178	12,8700	2,5290	90,2512	52,9412	63,2353
3	2006	36,3476	0,1697	3,2253	12,5100	4,2882	93,9409	56,8627	72,6829
3	2007	35,9683	0,1760	2,9669	12,3600	5,7329	104,0594	56,3107	68,9320
3	2008	35,6531	0,1869	4,3450	12,4400	3,2620	114,3437	54,8544	64,0777
3	2009	35,8402	0,1906	3,6649	13,2900	2,0486	93,0169	53,1100	66,0287
3	2010	35,6243	0,2217	3,3390	13,0500	1,9262	100,1510	51,6746	61,7225
3	2011	37,6072	0,2116	3,2400	18,3300	-3,2671	100,1064	42,1801	55,9242
3	2012	36,3724	0,2152	4,6118	17,6300	2,8937	101,5507	45,0237	54,0284
3	2013	36,1789	0,2097	5,3162	15,9300	1,2887	98,9548	43,6019	53,0806
3	2014	36,0573	0,2244	4,6256	14,2600	1,9298	95,5338	40,8654	51,9231
3	2015	36,7559	0,2314	4,4374	15,1600	-0,1578	87,2485	39,5238	49,5238
3	2016	37,1188	0,2364	3,6294	15,5600	0,0108	87,0927	35,2381	44,7619
3	2017	37,0874	0,2464	5,3088	15,3300	1,1491	95,8092	39,0476	50,9524
3	2018	36,7361	0,2458	7,3076	15,4600	1,5792	103,8718	33,8095	51,9048
3	2019	36,7910	0,2354	6,7201	15,1300	0,6075	102,3326	38,5714	50,4762
3	2020	37,4850	0,2383	5,6342	16,3730	-9,6607	84,2408	40,9524	46,1905
4	2002	40,4374	0,4164	8,4502	10,6400	1,7602	27,6184	60,5405	56,2162
4	2003	39,7418	0,4451	14,7149	11,1700	-0,0513	28,1404	60,5405	59,4595
4	2004	39,0314	0,4707	6,5972	10,0700	4,5618	29,6783	55,7214	53,7313
4	2005	39,2162	0,4922	6,8695	10,5500	2,0556	27,0868	54,4118	50,4902
4	2006	39,0282	0,5228	4,1836	9,6900	2,8480	26,0417	53,9216	40,9756
4	2007	38,3321	0,5941	3,6413	9,2800	4,9808	25,2926	52,4272	45,6311
4	2008	37,5941	0,6001	5,6786	8,2700	4,0617	27,2576	54,3689	51,4563
4	2009	38,3898	0,6000	4,8880	9,4200	-1,0732	22,1060	55,9809	51,1962
4	2010	37,1622	0,6139	5,0387	8,0340	6,5228	22,7722	59,8086	53,5885

COUNTRIES	YAERS	IE (٪)	FD	INF (٪)	UMP (٪)	PGDP (٪)	TO (٪)	RQ (٪)	GE (٪)
4	2011	36,4604	0,6039	6,6364	7,5800	3,0134	23,9344	59,7156	49,2891
4	2012	36,1690	0,6272	5,4035	7,2500	1,0077	25,1143	56,8720	50,2370
4	2013	36,1576	0,6245	6,2043	7,0700	2,1143	25,7860	56,3981	51,1848
4	2014	36,4353	0,6273	6,3290	6,7600	-0,3545	24,6854	50,9615	47,1154
4	2015	37,8350	0,6246	9,0299	8,5600	-4,3583	26,9536	47,1429	45,7143
4	2016	39,1558	0,6207	8,7391	11,7400	-4,0574	24,5337	46,6667	43,8095
4	2017	39,1816	0,6218	3,4464	12,9300	0,5233	24,3197	47,6190	40,0000
4	2018	39,0811	0,6429	3,6649	12,4600	0,9789	28,8762	40,4762	33,3333
4	2019	38,8968	0,6629	3,7330	12,0500	0,4483	28,8903	49,0476	41,9048
4	2020	40,0164	0,6666	3,2118	13,9300	-3,9180	32,3021	47,6190	34,7619
5	2002	30,8436	0,2924	5,0307	3,0000	-1,7420	46,6979	63,7838	60,5405
5	2003	31,0476	0,2966	4,5469	3,4600	-0,3084	50,2057	62,7027	60,0000
5	2004	30,8036	0,3205	4,6884	3,9400	2,0545	53,4861	64,6766	58,2090
5	2005	30,6543	0,3380	3,9881	3,5600	0,6639	53,9381	57,8431	55,8824
5	2006	30,0709	0,3307	3,6295	3,5700	3,3888	56,0927	61,2745	57,0732
5	2007	29,9824	0,3774	3,9668	3,6300	0,7431	56,7953	62,1359	57,2816
5	2008	30,1322	0,3845	5,1250	3,8700	-0,3281	57,7770	61,1650	58,7379
5	2009	31,9284	0,3620	5,2974	5,3600	-7,4470	55,9678	57,4163	59,3301
5	2010	31,3811	0,3838	4,1567	5,3000	3,5880	60,7603	55,0239	59,3301
5	2011	31,0045	0,3714	3,4074	5,1700	1,9777	63,4697	56,3981	62,5592
5	2012	30,5700	0,3815	4,1115	4,8900	2,1170	65,7672	64,9289	63,0332
5	2013	30,6210	0,4011	3,8064	4,9100	-0,4676	63,7649	65,4028	62,5592
5	2014	30,4599	0,3775	4,0186	4,8100	1,2391	64,9254	65,3846	58,1731
5	2015	29,9926	0,3837	2,7206	4,3100	1,5107	71,0891	63,8095	57,6190
5	2016	29,6046	0,3963	2,8217	3,8600	0,6257	76,0622	61,9048	54,7619
5	2017	29,2775	0,3907	6,0415	3,4200	0,7770	77,1157	61,4286	50,0000
5	2018	29,1801	0,3948	4,8994	3,2700	1,0062	80,5594	58,5714	42,3810
5	2019	29,4205	0,3940	3,6360	3,4800	-1,1323	77,8973	55,7143	39,0476
5	2020	31,5488	0,4086	3,3968	4,4500	-9,3135	76,9386	50,9524	42,3810
6	2002	40,1314	0,0763	10,5102	9,3900	-1,4393	79,4416	31,3514	10,2703
6	2003	39,1435	0,0678	14,2368	6,8100	3,0201	81,1274	22,1622	16,2162
6	2004	38,8145	0,0975	4,3233	6,5100	2,8457	80,1044	21,3930	15,4229
6	2005	38,4659	0,0972	6,8074	4,8200	1,0043	85,0220	21,0784	25,4902
6	2006	38,6218	0,0899	9,5893	5,2800	3,7126	84,7335	23,5294	18,5366

COUNTRIES	YAERS	IE (٪)	FD	INF (٪)	UMP (٪)	PGDP (٪)	TO (٪)	RQ (٪)	GE (٪)
6	2007	37,8954	0,0923	8,1305	4,7100	4,3755	79,0011	28,1553	20,8738
6	2008	37,3832	0,0921	10,1548	4,4200	5,4587	80,7776	35,9223	20,3883
6	2009	38,1590	0,1027	2,5919	5,4600	-1,2655	70,8420	36,8421	20,5742
6	2010	37,1498	0,1185	4,6512	4,5700	9,8234	81,2575	39,7129	19,6172
6	2011	36,7473	0,1179	8,2540	4,6700	2,9422	78,4921	40,2844	21,3270
6	2012	37,5002	0,1275	3,6759	4,0900	-2,0387	74,7650	44,0758	21,3270
6	2013	36,7824	0,1329	2,6839	4,3800	6,8085	73,3699	45,0237	21,3270
6	2014	36,3752	0,1261	5,0288	5,0300	3,8305	69,0837	48,0769	17,3077
6	2015	36,1814	0,1303	3,1290	4,5600	1,5035	66,9151	45,7143	14,7619
6	2016	35,8611	0,1301	4,0868	5,2500	2,7928	67,7593	44,2857	21,4286
6	2017	35,2706	0,1762	3,6025	4,6100	3,3458	71,0801	43,3333	20,0000
6	2018	35,2246	0,1819	3,9756	6,2200	1,7960	72,0692	49,5238	31,9048
6	2019	35,8736	0,1856	2,7571	6,5900	-1,7242	71,2222	48,0952	32,3810
6	2020	36,5146	0,1817	1,7675	7,5500	-2,1485	62,7602	45,7143	32,8571
7	2002	50,9879	0,1593	13,9725	16,6500	-7,8855	40,0291	68,1081	72,4324
7	2003	50,6390	0,1489	19,3797	16,6600	0,6908	51,7592	62,1622	65,9459
7	2004	50,1991	0,1518	9,1576	12,9800	4,8901	61,4767	63,6816	63,1841
7	2005	49,7685	0,1721	4,6993	12,0100	7,3350	58,8777	62,7451	68,1373
7	2006	50,4180	0,1838	6,3976	10,8400	3,9539	61,9716	63,7255	66,3415
7	2007	49,4547	0,1966	8,1146	9,4000	6,3377	59,2104	63,1068	71,3592
7	2008	48,7879	0,1921	7,8771	8,0300	6,9360	65,2081	63,5922	69,9029
7	2009	48,5490	0,1711	7,0622	7,7400	3,9932	53,3944	66,9856	71,2919
7	2010	47,7647	0,1970	6,6987	7,1600	7,5303	51,6990	70,3349	71,2919
7	2011	47,2094	0,2111	8,0928	6,3100	4,8810	53,2470	70,6161	69,1943
7	2012	47,3185	0,2114	8,0978	6,4500	3,2465	55,0612	69,6682	64,9289
7	2013	47,0342	0,2189	8,5751	6,4400	4,3266	49,7178	72,5118	65,4028
7	2014	46,8952	0,2183	8,8774	6,5500	2,9197	49,0876	73,5577	69,2308
7	2015	47,0082	0,2232	8,6663	7,4900	0,0417	45,3282	70,9524	69,5238
7	2016	47,1843	0,2381	9,6394	7,8400	1,3637	48,4705	72,3810	70,9524
7	2017	47,1870	0,2613	6,2181	7,8900	1,4896	46,3780	72,8571	66,6667
7	2018	47,2680	0,2985	7,6065	8,3400	0,0145	47,9167	72,8571	70,4762
7	2019	47,5362	0,3054	7,8820	8,7300	0,7043	49,5573	72,8571	73,3333
7	2020	48,3300	0,3151	9,7564	10,3300	-6,2815	46,0173	73,3333	75,2381
8	2002	26,4958	0,2883	30,5552	19,5900	-11,8460	41,7527	20,5405	48,1081

COUNTRIES	YAERS	IE (٪)	FD	INF (٪)	UMP (٪)	PGDP (٪)	TO (٪)	RQ (٪)	GE (٪)
8	2003	25,8193	0,2817	10,4957	15,3600	7,7192	40,6447	24,8649	55,1351
8	2004	25,1355	0,2911	18,3634	13,5200	7,9282	40,6926	24,3781	57,2139
8	2005	24,7097	0,3181	10,3175	11,5100	7,7325	40,5513	32,3529	52,9412
8	2006	24,2533	0,3350	13,7411	10,0800	6,9350	40,4335	28,4314	53,6585
8	2007	23,6816	0,3337	14,9399	8,4700	7,9162	40,9452	26,2136	53,8835
8	2008	23,5431	0,3448	23,1712	7,8400	3,0298	40,4027	24,7573	52,4272
8	2009	24,4429	0,3087	15,3776	8,6500	-6,8680	34,0571	22,4880	47,3684
8	2010	23,5984	0,2661	20,9151	7,7100	9,8443	34,9710	26,3158	51,6746
8	2011	23,2559	0,2739	23,7035	7,1800	4,7887	35,2062	26,5403	53,5545
8	2012	23,5845	0,2762	22,3149	7,2200	-2,1453	30,5265	21,8009	46,4455
8	2013	23,5135	0,3007	23,9488	7,1000	1,2657	29,3339	19,9052	45,4976
8	2014	23,8425	0,3017	40,2830	7,2700	-3,5786	28,4068	14,4231	49,5192
8	2015	23,8558	0,2884	26,5800	7,5240	1,6297	22,4862	19,5238	50,9524
8	2016	23,9819	0,3071	41,1194	8,1090	-3,1101	26,0939	40,4762	63,8095
8	2017	23,8832	0,3266	26,0064	8,3500	1,7576	25,2896	43,8095	58,5714
8	2018	24,0505	0,3191	42,0337	9,2200	-3,6016	30,7625	45,7143	52,8571
8	2019	24,2522	0,2752	49,1956	9,8400	-2,9696	32,6306	34,7619	48,0952
8	2020	25,2889	0,3086	40,0831	11,4600	-10,7703	30,2198	33,3333	43,3333
9	2002	32,8672	0,0781	2,8344	6,6890	1,7146	48,4817	15,6757	18,3784
9	2003	32,4693	0,0730	0,6232	5,9030	2,6141	40,2432	18,3784	22,1622
9	2004	31,9836	0,0741	0,2336	5,1110	4,1507	41,8377	23,3831	23,3831
9	2005	32,0005	0,0813	2,0135	4,4000	-0,5280	44,9977	20,5882	17,6471
9	2006	31,6179	0,0806	5,1176	3,7240	1,0250	47,1044	21,0784	17,5610
9	2007	31,3408	0,0862	0,9214	3,0600	1,4665	53,2157	20,8738	20,3883
9	2008	31,5928	0,0853	5,3378	3,4180	-0,0291	56,9244	20,8738	21,3592
9	2009	31,9649	0,0844	3,0436	3,7660	-0,2996	42,1761	24,4019	21,0526
9	2010	31,7702	0,0792	1,2754	4,1100	0,0066	47,2386	25,3589	20,0957
9	2011	31,9551	0,0815	2,9397	3,9670	0,4933	51,5220	23,2227	19,4313
9	2012	31,8356	0,0805	2,7353	3,8170	1,7218	50,0360	20,8531	20,8531
9	2013	31,6391	0,0974	2,0503	3,6750	2,0826	49,6745	18,0095	19,9052
9	2014	31,1669	0,0783	1,8549	3,5300	2,5589	50,8324	19,2308	20,1923
9	2015	30,8974	0,0828	2,6762	3,5460	2,3928	45,5401	16,1905	20,4762
9	2016	30,5944	0,0814	0,8742	3,5720	1,4542	40,6386	22,3810	20,9524
9	2017	30,0974	0,0868	0,6404	3,5980	0,6482	39,1990	18,5714	19,0476

COUNTRIES	YAERS	IE (٪)	FD	INF (٪)	UMP (٪)	PGDP (٪)	TO (٪)	RQ (٪)	GE (٪)
9	2018	29,9031	0,0883	1,0689	3,6090	1,1218	40,5876	19,5238	18,0952
9	2019	29,7361	0,0895	2,4528	3,6290	0,6432	43,3785	17,1429	17,1429
9	2020	30,1259	0,0851	2,4376	3,9470	-2,4224	33,7390	20,4762	17,1429
10	2002	41,8818	0,0552	2,3318	5,3670	1,3528	36,1086	18,3784	4,8649
10	2003	42,5967	0,0550	4,1347	5,3870	-7,6573	36,2312	14,5946	7,5676
10	2004	41,9115	0,0712	-2,0664	5,3400	3,7206	33,2440	9,9502	5,4726
10	2005	42,0715	0,0704	2,8835	5,3330	-1,3382	35,0709	9,3137	1,9608
10	2006	41,2182	0,0607	6,6953	5,2920	2,6847	36,3959	9,3137	3,4146
10	2007	40,7344	0,0425	0,9599	5,2580	2,6659	37,5809	8,7379	2,9126
10	2008	40,7815	0,0376	9,2590	5,2060	-0,0399	34,4375	10,1942	4,8544
10	2009	39,6263	0,0459	3,5213	5,2720	6,2724	31,4942	8,1340	4,7847
10	2010	39,1166	0,0596	1,4910	5,5180	2,4860	34,4305	10,5263	5,2632
10	2011	38,4220	0,0644	1,1945	5,4570	2,6102	34,4756	9,9526	7,1090
10	2012	37,7588	0,0543	5,4783	5,4400	4,1452	33,0594	13,2701	4,7393
10	2013	45,8115	0,0430	6,9888	5,4520	-36,7777	38,3993	10,9005	1,8957
10	2014	45,8084	0,0415	14,8987	5,5770	0,1581	53,0951	6,7308	1,4423
10	2015	45,2139	0,0404	1,4030	5,7370	3,8912	53,1451	5,7143	1,4286
10	2016	44,6419	0,0409	4,9454	5,7460	2,9381	50,5306	6,1905	2,3810
10	2017	44,0474	0,0407	4,1807	5,7620	2,5909	57,1435	5,2381	3,3333
10	2018	43,5840	0,0418	1,6122	5,7000	1,7922	49,6602	7,6190	2,3810
10	2019	43,4056	0,0415	2,6854	5,7550	0,8330	50,0658	7,6190	2,3810
10	2020	43,7196	0,0415	1,7102	6,3800	-1,6248	49,5210	6,1905	3,8095
11	2002	41,8153	0,1083	9,3609	8,5190	1,6671	97,4892	36,2162	53,5135
11	2003	41,7645	0,1178	29,7730	7,5410	2,3828	97,2871	48,1081	46,4865
11	2004	41,5658	0,1400	18,0427	6,5740	2,8189	99,6703	40,7960	45,7711
11	2005	41,3630	0,1204	15,4390	5,6090	3,1203	98,1715	50,0000	48,5294
11	2006	41,0742	0,1132	11,6792	4,6400	3,6286	64,5191	51,4706	55,6098
11	2007	40,8670	0,1216	10,7343	4,8650	1,6632	65,3543	51,4563	54,8544
11	2008	40,8625	0,1283	16,4946	4,9750	6,3779	69,5142	51,9417	54,8544
11	2009	40,3617	0,1146	19,2469	5,2430	2,2196	71,5947	54,0670	52,1531
11	2010	40,3402	0,1231	10,7334	5,3800	5,2672	75,3778	54,0670	52,6316
11	2011	40,9450	0,1342	8,7285	4,2230	11,3001	86,2955	54,9763	52,6066
11	2012	40,0358	0,1496	11,1863	3,2250	6,6364	93,1680	54,9763	53,0806
11	2013	39,0937	0,1513	11,6662	2,1700	4,7128	60,7593	54,0284	50,2370

COUNTRIES	YAERS	IE (٪)	FD	INF (٪)	UMP (٪)	PGDP (٪)	TO (٪)	RQ (٪)	GE (٪)
11	2014	39,2115	0,1596	15,4896	4,4950	0,4094	63,8366	50,0000	43,2692
11	2015	39,0762	0,1619	17,1500	6,8100	-0,2653	76,5213	48,5714	44,2857
11	2016	38,8478	0,1685	17,4546	5,1060	0,9832	67,8770	42,3810	43,3333
11	2017	38,0751	0,1685	12,3719	3,3700	5,7391	70,5484	44,7619	45,7143
11	2018	37,9081	0,1655	7,8088	3,4290	3,9695	67,9585	46,6667	40,9524
11	2019	37,5654	0,1760	7,1436	3,4630	4,3060	76,8248	45,7143	39,5238
11	2020	37,7084	0,1662	9,8873	3,7740	-1,5416	38,5169	46,1905	45,2381
12	2002	34,8816	0,1032	1,9613	3,0900	-2,4575	55,1727	46,4865	26,4865
12	2003	35,0789	0,1285	9,8157	3,0420	-0,0771	54,1323	44,8649	29,1892
12	2004	34,8158	0,1394	11,6240	2,9970	2,0087	59,4770	44,7761	30,8458
12	2005	34,4338	0,1417	10,3128	2,9680	2,8007	64,4789	45,5882	28,9216
12	2006	34,1639	0,1699	14,4537	2,9420	3,3519	55,2365	48,5294	31,2195
12	2007	33,7815	0,1661	9,7589	2,9190	3,7283	53,8948	42,2330	36,8932
12	2008	34,4310	0,1542	26,2398	2,9760	-2,7094	57,5786	46,6019	31,0680
12	2009	34,2526	0,1362	9,2341	2,9200	0,2932	45,9452	47,8469	30,6220
12	2010	33,2847	0,1587	3,9614	2,8460	5,0564	50,3943	48,8038	34,9282
12	2011	32,8549	0,1629	14,0225	2,8590	2,3664	58,4022	44,0758	33,6493
12	2012	32,6236	0,1674	9,3778	2,8440	1,9604	51,6237	41,2322	35,5450
12	2013	32,3771	0,1696	5,7175	2,8310	1,3263	47,4646	41,7062	37,4408
12	2014	32,0817	0,1807	6,8782	2,7960	2,6382	46,1705	39,9038	40,8654
12	2015	31,7270	0,1833	6,5822	2,7740	2,6833	40,3274	40,4762	38,5714
12	2016	30,9652	0,1780	6,2972	2,7600	1,9437	34,8650	40,0000	37,1429
12	2017	30,6478	0,1809	8,0057	3,5200	1,6031	35,9951	40,9524	37,1429
12	2018	30,3455	0,1803	4,6898	4,2450	3,5221	34,4148	42,3810	34,2857
12	2019	29,9578	0,1639	5,2359	5,0100	3,0550	31,7595	40,0000	35,7143
12	2020	30,6701	0,1579	5,4048	5,6160	-2,2570	27,2363	32,8571	38,0952
13	2002	56,8930	0,1750	12,8766	3,7510	12,2761	40,0352	12,9730	15,1351
13	2003	56,3399	0,1786	14,0318	3,8120	4,4952	49,3350	10,2703	20,5405
13	2004	56,5915	0,1988	14,9980	3,7890	6,3450	31,8959	8,4577	17,4129
13	2005	56,1434	0,1889	17,8635	3,8070	3,6097	33,0595	23,0392	20,5882
13	2006	56,1171	0,2004	8,2252	3,8030	3,2383	42,5666	18,1373	18,0488
13	2007	56,7480	0,2462	5,3880	3,7910	3,7417	39,3369	19,4175	16,0194
13	2008	56,2799	0,2727	11,5811	3,7820	3,8999	40,7968	21,3592	16,9903
13	2009	56,0625	0,2224	12,5378	3,7630	5,1302	36,0587	24,8804	8,6124

COUNTRIES	YAERS	IE (٪)	FD	INF (٪)	UMP (٪)	PGDP (٪)	TO (٪)	RQ (٪)	GE (٪)
13	2010	55,5173	0,2040	13,7401	3,7550	5,0819	43,3208	25,8373	10,0478
13	2011	55,0890	0,1935	10,8261	3,7700	2,4370	53,2780	27,0142	12,7962
13	2012	54,6721	0,2096	12,2242	3,7500	1,4035	44,5324	25,5924	15,6398
13	2013	54,0513	0,2205	8,4955	3,7000	3,8324	31,0489	26,5403	15,6398
13	2014	53,8673	0,2206	8,0474	3,9440	3,5522	30,8852	23,0769	11,5385
13	2015	53,9079	0,2173	9,0094	4,2210	0,0770	21,3327	20,0000	15,2381
13	2016	55,0595	0,2198	15,6968	4,5090	-4,0527	20,7225	17,1429	11,4286
13	2017	55,2752	0,2214	16,5023	4,7290	-1,7099	26,3476	16,1905	13,8095
13	2018	55,6071	0,2267	12,0951	4,9630	-0,5904	33,0078	16,6667	11,9048
13	2019	55,8447	0,2270	11,3964	5,2060	-0,2635	34,0239	14,7619	9,5238
13	2020	56,8595	0,2241	13,2460	5,9990	-4,1621	16,3522	13,3333	11,9048
14	2002	28,3308	0,4331	9,4947	20,0880	2,7609	53,4655	71,8919	72,9730
14	2003	28,2874	0,3866	5,6794	20,0150	2,0020	45,7239	72,4324	71,8919
14	2004	27,8183	0,4151	-0,6920	19,8660	3,5812	45,6436	70,6468	70,6468
14	2005	27,4723	0,4350	2,0628	19,7440	4,2868	47,4278	70,5882	70,0980
14	2006	26,7310	0,4647	3,2439	19,6350	4,5911	53,7681	72,5490	63,9024
14	2007	26,2497	0,4917	6,1778	19,5430	4,2976	57,1251	67,9612	62,1359
14	2008	26,3092	0,5084	10,0746	19,5100	2,0284	65,9745	70,3884	65,5340
14	2009	26,9884	0,5273	7,2153	20,5100	-2,7022	49,5875	64,5933	63,6364
14	2010	27,0669	0,5336	4,0897	23,1800	1,8177	50,4061	65,5502	62,6794
14	2011	26,8123	0,4959	4,9993	21,4200	1,8733	54,6364	65,8768	61,6114
14	2012	26,9016	0,5017	5,7247	21,7900	1,0442	55,5826	64,4550	60,6635
14	2013	26,8216	0,5110	5,7845	22,0400	1,0995	58,8750	64,4550	63,0332
14	2014	26,9365	0,5319	6,1298	22,6100	-0,1722	59,4996	61,5385	59,6154
14	2015	26,9310	0,5490	4,5406	22,8700	-0,7579	56,7267	60,9524	56,1905
14	2016	27,2535	0,5786	6,5714	24,0200	-0,3092	55,8613	58,0952	57,1429
14	2017	27,3133	0,5868	5,1842	23,9900	0,7669	53,5359	60,0000	56,1905
14	2018	27,4567	0,5867	4,5172	24,2200	0,3198	54,6277	50,4762	56,6667
14	2019	27,7186	0,3997	4,1202	25,5400	-1,0301	54,0548	55,2381	58,5714
14	2020	28,8408	0,3657	3,2100	24,3400	-7,1066	50,8010	53,3333	53,8095
15	2002	57,0800	0,0782	5,3178	3,0310	4,3339	27,4898	28,1081	40,5405
15	2003	57,0438	0,0878	5,3036	3,1030	3,8770	30,4384	29,1892	38,3784
15	2004	56,6876	0,0898	4,7358	3,1510	4,6313	33,5982	32,8358	33,8308
15	2005	56,0962	0,0947	5,0346	3,2160	4,5424	36,9593	35,7843	40,6863

COUNTRIES	YAERS	IE (٪)	FD	INF (٪)	UMP (٪)	PGDP (٪)	TO (٪)	RQ (٪)	GE (٪)
15	2006	57,0187	0,1009	7,2510	3,3000	3,5894	42,7682	38,7255	39,5122
15	2007	55,4215	0,1107	7,0255	3,0240	3,8193	48,0584	34,9515	41,7476
15	2008	55,2900	0,1104	10,2784	2,7700	2,8460	49,0265	31,5534	35,9223
15	2009	55,3857	0,1068	12,1422	2,5000	2,6713	43,5326	34,9282	32,0574
15	2010	55,0597	0,1006	6,2002	2,9900	3,6251	47,6404	34,9282	31,5789
15	2011	54,9119	0,1007	12,6910	3,4700	4,6493	56,1661	35,5450	28,9100
15	2012	54,7546	0,1063	16,0011	3,2560	1,5093	54,3689	36,9668	27,4882
15	2013	54,1868	0,1031	7,8707	2,9300	3,6166	48,6316	39,8104	28,4360
15	2014	53,8837	0,1005	6,1316	2,1200	3,4706	45,3560	38,9423	25,9615
15	2015	53,5261	0,1014	5,5882	2,1440	2,6854	40,7577	36,6667	29,5238
15	2016	52,9259	0,0985	5,1748	2,1510	3,2321	35,4205	34,2857	31,9048
15	2017	52,4952	0,0917	5,3187	2,1680	3,2503	33,1119	29,5238	26,6667
15	2018	52,2634	0,0905	3,4945	2,2030	2,1642	32,6426	29,0476	21,9048
15	2019	52,0041	0,0881	3,4643	2,2140	2,6678	33,0186	28,0952	18,5714
15	2020	52,1991	0,0902	3,2903	2,7800	-1,0196	27,9630	26,1905	23,3333
16	2002	22,8150	0,4256	4,2972	8,1020	1,9759	29,5087	40,5405	50,8108
16	2003	22,3675	0,4334	3,8059	8,3600	6,0165	30,5924	42,1622	54,0541
16	2004	22,1434	0,4465	3,7673	8,5310	6,1326	37,5038	41,2935	50,7463
16	2005	22,2675	0,4548	4,2463	8,7000	6,2060	42,0017	45,0980	52,4510
16	2006	21,9182	0,4709	5,7965	8,6250	6,4260	45,7245	45,5882	53,1707
16	2007	21,4428	0,4489	6,3729	8,5360	6,0936	45,6863	43,2039	57,7670
16	2008	21,8941	0,4815	8,3493	8,3540	1,6308	53,3682	38,8350	56,7961
16	2009	21,9743	0,5088	10,8824	8,3840	6,3717	46,2729	39,7129	56,4593
16	2010	21,4611	0,4779	11,9894	8,3190	7,0132	49,2552	36,8421	56,9378
16	2011	21,4086	0,4450	8,9118	8,1680	3,8181	55,6239	38,8626	56,8720
16	2012	21,2963	0,4221	9,4790	8,0950	4,0608	55,7937	33,6493	50,7109
16	2013	21,0449	0,4195	10,0179	8,0370	5,0146	53,8441	34,5972	48,8152
16	2014	20,9516	0,4362	6,6657	7,9810	6,0862	48,9222	33,6538	45,1923
16	2015	20,6375	0,4391	4,9070	7,9150	6,7211	41,9229	37,1429	55,7143
16	2016	20,3770	0,4456	4,9482	7,8420	6,9810	40,0825	41,4286	55,7143
16	2017	20,2971	0,4609	3,3282	7,7330	5,5683	40,7425	42,8571	55,2381
16	2018	20,1232	0,4680	3,9388	7,6500	5,3024	43,6170	44,7619	63,3333
16	2019	19,9883	0,4676	3,7295	6,5100	2,8119	39,9054	47,1429	59,0476
16	2020	21,7033	0,5388	6,6234	10,1950	-6,7263	37,8041	46,6667	65,7143

COUNTRIES	YAERS	IE (٪)	FD	INF (٪)	UMP (٪)	PGDP (٪)	TO (٪)	RQ (٪)	GE (٪)
17	**2002**	32,9055	0,3638	44,9641	10,3600	4,9691	47,9824	56,7568	57,8378
17	**2003**	32,7502	0,3675	21,6024	10,5400	4,3734	46,2251	56,2162	57,2973
17	**2004**	32,4813	0,3705	8,5983	10,8400	8,3094	48,8258	55,2239	56,7164
17	**2005**	32,0854	0,4225	8,1792	10,6400	7,5334	46,1424	60,2941	58,3333
17	**2006**	31,9466	0,4270	9,5972	8,7200	5,5703	48,7629	58,3333	58,0488
17	**2007**	31,8083	0,4546	8,7562	8,8700	4,2099	47,8508	61,6505	65,0485
17	**2008**	31,9837	0,4342	10,4441	9,7100	-0,4529	50,5483	59,2233	63,1068
17	**2009**	33,0636	0,4630	6,2510	12,5500	-6,1279	46,7871	62,2010	62,6794
17	**2010**	32,3173	0,4726	8,5664	10,6600	6,7921	46,6945	61,2440	64,1148
17	**2011**	31,3338	0,4616	6,4719	8,8000	9,5799	53,3042	63,0332	64,9289
17	**2012**	31,1648	0,4732	8,8916	8,1500	3,4612	52,8308	66,3507	65,8768
17	**2013**	30,7536	0,4867	7,4931	8,7300	7,1013	52,5273	66,8246	65,8768
17	**2014**	30,6693	0,4977	8,8546	9,8800	3,5335	53,7663	66,3462	68,2692
17	**2015**	30,6073	0,4894	7,6709	10,2400	4,6786	51,0885	62,8571	62,3810
17	**2016**	30,8472	0,4817	7,7751	10,8400	1,9423	48,3282	61,4286	53,3333
17	**2017**	30,4363	0,5028	11,1443	10,8200	6,1170	55,7622	56,1905	54,2857
17	**2018**	30,4440	0,4978	16,3325	10,8900	1,6282	62,5544	55,2381	49,5238
17	**2019**	31,0196	0,4996	15,1768	13,6700	-0,6126	62,6887	52,3810	50,9524
17	**2020**	31,0051	0,5109	12,2790	13,1100	0,8762	60,9559	50,4762	47,1429

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر البيانات في الجدول 16

الملحق 2: ترقيم الدول محل الدراسة

الرقم	1	2	3	4	5	6	7	8	9
الدولة	الجزائر	مصر	تونس	البرازيل	المكسيك	الباراغواي	الاوروغواي	الأرجنتين	الكاميرون
الرقم	10	11	12	13	14	15	16	17	
الدولة	إفريقيا الوسطى	غانا	كينيا	نيجيريا	جنوب إفريقيا	تنزانيا	الهند	تركيا	

الملحق 3: نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	IE	FD	INF	UMP	PGDP	TO	RQ	GE
Mean	36.35097	0.258699	8.291131	8.355077	1.886669	52.54398	40.37335	41.55996
Median	34.61722	0.211574	6.297158	7.490000	2.082610	49.67454	41.29353	43.68932
Maximum	57.08001	0.666647	49.19558	25.90000	12.27614	114.3437	73.55769	75.23810
Minimum	19.98830	0.037583	-2.066406	2.120000	-36.77770	16.35219	5.238095	1.428571
Std. Dev.	9.420413	0.161960	7.213821	5.212371	4.041256	18.97024	18.26234	18.98293
Skewness	0.642400	0.645216	2.634875	1.263965	-3.125784	0.747326	-0.128010	-0.350582
Kurtosis	2.757741	2.325092	12.22428	4.280874	28.69250	3.248872	2.031240	2.134328
Jarque-Bera	23.00565	28.54132	1518.876	108.0847	9409.889	30.89927	13.51274	16.70205
Probability	0.000010	0.000001	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.001163	0.000236
Sum	11741.36	83.55987	2678.035	2698.690	609.3942	16971.71	13040.59	13423.87
Sum Sq. Dev.	28575.63	8.446348	16756.63	8748.357	5258.823	115878.2	107391.2	116033.3
Observations	323	323	323	323	323	323	323	323

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12

الملحق 4: نتائج مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

```
. pwcorr IE FD INF UMP PGDP TO RQ GE, sig

             |       IE       FD      INF      UMP     PGDP       TO       RQ
-------------+------------------------------------------------------------------
          IE |   1.0000 
             |
             |
          FD |  -0.4637   1.0000 
             |   0.0000
             |
         INF |   0.0058   0.2453   1.0000 
             |   0.9172   0.0000
             |
         UMP |  -0.0421   0.0022   0.0156   1.0000 
             |   0.4513   0.9691   0.7797
             |
        PGDP |   0.0409   0.0326   0.0267   0.1232   1.0000 
             |   0.4636   0.5590   0.6327   0.0269
             |
          TO |  -0.0521  -0.1586  -0.0454  -0.0591   0.0385   1.0000 
             |   0.3507   0.0043   0.4166   0.2895   0.4909
             |
          RQ |  -0.0500   0.3129   0.2169  -0.0728   0.0368   0.2353   1.0000 
             |   0.3708   0.0000   0.0001   0.1918   0.5096   0.0000
             |
          GE |  -0.2850   0.5663   0.2466   0.0077   0.1539   0.0640   0.5582 
             |   0.0000   0.0000   0.0000   0.8901   0.0056   0.2511   0.0000
             |

             |       GE
-------------+----------
          GE |   1.0000 
             |
             |

.
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA.17

الملحق 5: نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي

```
. reg IE FD INF UMP PGDP TO RQ GE

      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =       323
-------------+----------------------------------   F(7, 315)       =     17.29
       Model |  779607.305         7  111372.472   Prob > F        =    0.0000
    Residual |  2028554.69       315  6439.85617   R-squared       =    0.2776
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.2616
       Total |    2808162       322        8721   Root MSE        =    80.249

------------------------------------------------------------------------------
          IE | Coefficient  Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          FD |  -.5057848   .0606376    -8.34   0.000    -.6250908   -.3864789
         INF |   .1120465   .0502057     2.23   0.026     .0132656    .2108273
         UMP |  -.0484638   .0494144    -0.98   0.327    -.1456877    .0487602
        PGDP |   .0806093   .0490386     1.64   0.101    -.0158752    .1770939
          TO |  -.1695243   .0511342    -3.32   0.001    -.2701322   -.0689165
          RQ |   .2304546   .0719788     3.20   0.002     .0888347    .3720745
          GE |  -.1548773    .077108    -2.01   0.045     -.306589   -.0031655
       _cons |   237.9118   17.60827    13.51   0.000     203.2671    272.5565
------------------------------------------------------------------------------

.
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA.17

الملحق 6: نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت

```
. xtreg IE FD INF UMP PGDP TO RQ GE, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs     =        323
Group variable: COUNTRIES                       Number of groups  =         17

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.2480                                         min =         19
     Between = 0.1814                                         avg =       19.0
     Overall = 0.1837                                         max =         19

                                                F(7,299)          =      14.08
corr(u_i, Xb) = 0.0436                          Prob > F          =     0.0000

------------------------------------------------------------------------------
          IE | Coefficient  Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          FD |  -.3760061   .0454624    -8.27   0.000    -.4654729   -.2865392
         INF |  -.0029014   .0108224    -0.27   0.789    -.0241991    .0183962
         UMP |  -.0227781   .0119459    -1.91   0.058    -.0462868    .0007307
        PGDP |  -.0250396   .0109136    -2.29   0.022    -.0465168   -.0035623
          TO |   .0719747   .0154174     4.67   0.000     .0416344     .102315
          RQ |   .0058161   .0194227     0.30   0.765    -.0324064    .0440385
          GE |   .0102309    .023586     0.43   0.665    -.0361847    .0566465
       _cons |   216.8568   8.848228    24.51   0.000     199.4441    234.2695
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |   85.49114
     sigma_e |  15.813598
         rho |  .96691675   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(16, 299) = 488.31                   Prob > F = 0.0000

.
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA.17

الملحق 7: نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي

```
. xtreg IE FD INF UMP PGDP TO RQ GE, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =        323
Group variable: COUNTRIES                       Number of groups  =         17

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.2479                                         min =         19
     Between = 0.1823                                         avg =       19.0
     Overall = 0.1845                                         max =         19

                                                Wald chi2(7)      =     102.37
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2       =     0.0000

------------------------------------------------------------------------------
          IE | Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          FD |     -.3788   .0445655    -8.50   0.000    -.4661467   -.2914532
         INF |  -.0026906   .0107763    -0.25   0.803    -.0238117    .0184306
         UMP |  -.0227099   .0118911    -1.91   0.056     -.046016    .0005962
        PGDP |  -.0248645   .0108641    -2.29   0.022    -.0461578   -.0035713
          TO |   .0711958   .0153345     4.64   0.000     .0411408    .1012508
          RQ |   .0062512   .0193233     0.32   0.746    -.0316218    .0441243
          GE |   .0093198   .0234306     0.40   0.691    -.0366034     .055243
       _cons |   217.4304    24.0707     9.03   0.000     170.2527    264.6081
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  92.908427
     sigma_e |  15.813598
         rho |  .97184546   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------

.
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA.17

الملحق 8: نتائج تقدير اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        IE[COUNTRIES,t] = Xb + u[COUNTRIES] + e[COUNTRIES,t]

        Estimated results:
                         |       Var     SD = sqrt(Var)
                ---------+-----------------------------
                      IE |      8721       93.38629
                       e |  250.0699        15.8136
                       u |  8631.976       92.90843

        Test: Var(u) = 0
                             chibar2(01) =  2264.45
                          Prob > chibar2 =   0.0000
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA.17

الملحق 9: نتائج تقدير اختبار Hausman

```
. hausman fe re

                 ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |      fe           re          Difference       Std. err.
-------------+----------------------------------------------------------------
          FD |  -.3760061       -.3788        .0027939        .0089859
         INF |  -.0029014    -.0026906       -.0002109        .0009975
         UMP |  -.0227781    -.0227099       -.0000682        .0011433
        PGDP |  -.0250396    -.0248645        -.000175        .0010388
          TO |   .0719747     .0711958        .0007789        .0015968
          RQ |   .0058161     .0062512       -.0004352        .0019619
          GE |   .0102309     .0093198        .0009111        .0027027
------------------------------------------------------------------------------
                           b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.
            B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

    chi2(7) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
            =   0.54
Prob > chi2 = 0.9993

.
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA.17

الملحق 10: اختبارات جذر الوحدة لـLevin–Lin–Chu عند المستوى بقاطع واتجاه عام

```
. xtunitroot llc IE, trend

Levin-Lin-Chu unit-root test for IE

H0: Panels contain unit roots            Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                Number of periods =    19

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:    Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                 Statistic     p-value

 Unadjusted t      -6.9184
 Adjusted t*       -0.1904      0.4245
```

```
. xtunitroot llc FD , trend

Levin-Lin-Chu unit-root test for FD

H0: Panels contain unit roots            Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                Number of periods =    19

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:    Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                 Statistic     p-value

 Unadjusted t     -10.7815
 Adjusted t*       -4.2812      0.0000
```

```
. xtunitroot llc INF , trend

Levin-Lin-Chu unit-root test for INF

H0: Panels contain unit roots            Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                Number of periods =    19

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:    Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                 Statistic     p-value

 Unadjusted t     -17.0719
 Adjusted t*       -8.6378      0.0000
```

```
. xtunitroot llc UMP , trend

Levin-Lin-Chu unit-root test for UMP

H0: Panels contain unit roots            Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                Number of periods =    19

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:    Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                 Statistic     p-value

 Unadjusted t      -8.7978
 Adjusted t*       -2.5054      0.0061
```

```
. xtunitroot llc PGDP , trend

Levin-Lin-Chu unit-root test for PGDP

H0: Panels contain unit roots            Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                Number of periods =    19

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:    Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                 Statistic     p-value

 Unadjusted t     -13.9609
 Adjusted t*       -5.5385      0.0000
```

```
. xtunitroot llc TO , trend

Levin-Lin-Chu unit-root test for TO

H0: Panels contain unit roots            Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                Number of periods =    19

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:    Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                 Statistic     p-value

 Unadjusted t      -9.7010
 Adjusted t*       -2.7708      0.0028
```

```
. xtunitroot llc RQ , trend

Levin-Lin-Chu unit-root test for RQ

H0: Panels contain unit roots            Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                Number of periods =    19

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:    Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                 Statistic     p-value

 Unadjusted t      -7.9345
 Adjusted t*       -0.8854      0.1880
```

```
. xtunitroot llc GE , trend

Levin-Lin-Chu unit-root test for GE

H0: Panels contain unit roots            Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                Number of periods =    19

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:    Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                 Statistic     p-value

 Unadjusted t     -10.2888
 Adjusted t*       -3.7326      0.0001
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA.17

الملحق 11: اختبارات جذر الوحدة لـLevin–Lin–Chu عند المستوى بقاطع

```
. xtunitroot llc IE

Levin-Lin-Chu unit-root test for IE
---------------------------------

H0: Panels contain unit roots            Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                Number of periods =    19

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:    Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
--------------------------------------------------------------------
                 Statistic     p-value
--------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t       -5.6363
 Adjusted t*        -1.6292       0.0516
--------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot llc FD

Levin-Lin-Chu unit-root test for FD
---------------------------------

H0: Panels contain unit roots            Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                Number of periods =    19

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:    Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
--------------------------------------------------------------------
                 Statistic     p-value
--------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t       -8.1220
 Adjusted t*        -4.1741       0.0000
--------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot llc INF

Levin-Lin-Chu unit-root test for INF
---------------------------------

H0: Panels contain unit roots            Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                Number of periods =    19

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:    Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
--------------------------------------------------------------------
                 Statistic     p-value
--------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t      -12.6591
 Adjusted t*        -7.1346       0.0000
--------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot llc UMP

Levin-Lin-Chu unit-root test for UMP
---------------------------------

H0: Panels contain unit roots            Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                Number of periods =    19

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:    Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
--------------------------------------------------------------------
                 Statistic     p-value
--------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t       -6.5816
 Adjusted t*        -0.3587       0.3599
--------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot llc PGDP

Levin-Lin-Chu unit-root test for PGDP
---------------------------------

H0: Panels contain unit roots            Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                Number of periods =    19

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:    Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
--------------------------------------------------------------------
                 Statistic     p-value
--------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t       -8.9180
 Adjusted t*        -3.0127       0.0013
--------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot llc TO

Levin-Lin-Chu unit-root test for TO
---------------------------------

H0: Panels contain unit roots            Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                Number of periods =    19

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:    Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
--------------------------------------------------------------------
                 Statistic     p-value
--------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t       -5.1785
 Adjusted t*        -0.2836       0.3884
--------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot llc RQ

Levin-Lin-Chu unit-root test for RQ
---------------------------------

H0: Panels contain unit roots            Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                Number of periods =    19

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:    Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
--------------------------------------------------------------------
                 Statistic     p-value
--------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t       -4.9430
 Adjusted t*        -0.5017       0.3080
--------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot llc GE

Levin-Lin-Chu unit-root test for GE
---------------------------------

H0: Panels contain unit roots            Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                Number of periods =    19

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:    Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
--------------------------------------------------------------------
                 Statistic     p-value
--------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t       -6.7471
 Adjusted t*        -2.4797       0.0066
--------------------------------------------------------------------
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA.17

الملحق 12: اختبارات جذر الوحدة لـIm–Pesaran–Shin عند المستوى بقاطع واتجاه عام

```
. xtunitroot ips IE, trend

Im-Pesaran-Shin unit-root test for IE

H0: All panels contain unit roots          Number of panels  =    17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    19

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: No lags included

                                        Fixed-N exact critical values
                  Statistic     p-value        1%     5%     10%

 t-bar             -1.5628                  -2.630  -2.490  -2.420
 t-tilde-bar       -1.4053
 Z-t-tilde-bar     -0.1047       0.4583
```

```
. xtunitroot ips FD , trend

Im-Pesaran-Shin unit-root test for FD

H0: All panels contain unit roots          Number of panels  =    17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    19

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: No lags included

                                        Fixed-N exact critical values
                  Statistic     p-value        1%     5%     10%

 t-bar             -2.4776                  -2.630  -2.490  -2.420
 t-tilde-bar       -2.0034
 Z-t-tilde-bar     -3.3247       0.0004
```

```
. xtunitroot ips INF , trend

Im-Pesaran-Shin unit-root test for INF

H0: All panels contain unit roots          Number of panels  =    17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    19

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: No lags included

                                        Fixed-N exact critical values
                  Statistic     p-value        1%     5%     10%

 t-bar             -3.9577                  -2.630  -2.490  -2.420
 t-tilde-bar       -2.8086
 Z-t-tilde-bar     -7.6593       0.0000
```

```
. xtunitroot ips UMP , trend

Im-Pesaran-Shin unit-root test for UMP

H0: All panels contain unit roots          Number of panels  =    17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    19

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: No lags included

                                        Fixed-N exact critical values
                  Statistic     p-value        1%     5%     10%

 t-bar             -1.5268                  -2.630  -2.490  -2.420
 t-tilde-bar       -1.3645
 Z-t-tilde-bar      0.1145       0.5456
```

```
. xtunitroot ips PGDP , trend

Im-Pesaran-Shin unit-root test for PGDP

H0: All panels contain unit roots          Number of panels  =    17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    19

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: No lags included

                                        Fixed-N exact critical values
                  Statistic     p-value        1%     5%     10%

 t-bar             -3.5567                  -2.630  -2.490  -2.420
 t-tilde-bar       -2.6569
 Z-t-tilde-bar     -6.8426       0.0000
```

```
. xtunitroot ips TO , trend

Im-Pesaran-Shin unit-root test for TO

H0: All panels contain unit roots          Number of panels  =    17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    19

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: No lags included

                                        Fixed-N exact critical values
                  Statistic     p-value        1%     5%     10%

 t-bar             -2.3844                  -2.630  -2.490  -2.420
 t-tilde-bar       -1.9383
 Z-t-tilde-bar     -2.9741       0.0015
```

```
. xtunitroot ips RQ , trend

Im-Pesaran-Shin unit-root test for RQ

H0: All panels contain unit roots          Number of panels  =    17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    19

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: No lags included

                                        Fixed-N exact critical values
                  Statistic     p-value        1%     5%     10%

 t-bar             -2.5751                  -2.630  -2.490  -2.420
 t-tilde-bar       -2.0694
 Z-t-tilde-bar     -3.6800       0.0001
```

```
. xtunitroot ips GE , trend

Im-Pesaran-Shin unit-root test for GE

H0: All panels contain unit roots          Number of panels  =    17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    19

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: No lags included

                                        Fixed-N exact critical values
                  Statistic     p-value        1%     5%     10%

 t-bar             -2.5279                  -2.630  -2.490  -2.420
 t-tilde-bar       -2.1427
 Z-t-tilde-bar     -4.0747       0.0000
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA.17

الملحق 13: اختبارات جذر الوحدة لـIm–Pesaran–Shin عند المستوى بقاطع

```
. xtunitroot ips IE

Im-Pesaran-Shin unit-root test for IE

H0: All panels contain unit roots          Number of panels  =    17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    19

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Not included

ADF regressions: No lags included

                                        Fixed-N exact critical values
                 Statistic     p-value       1%     5%     10%

t-bar             -1.4376                 -2.000  -1.860  -1.780
t-tilde-bar       -1.3324
Z-t-tilde-bar      0.2872       0.6130
```

```
. xtunitroot ips FD

Im-Pesaran-Shin unit-root test for FD

H0: All panels contain unit roots          Number of panels  =    17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    19

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Not included

ADF regressions: No lags included

                                        Fixed-N exact critical values
                 Statistic     p-value       1%     5%     10%

t-bar             -2.1146                 -2.000  -1.860  -1.780
t-tilde-bar       -1.7065
Z-t-tilde-bar     -1.7264       0.0421
```

```
. xtunitroot ips INF

Im-Pesaran-Shin unit-root test for INF

H0: All panels contain unit roots          Number of panels  =    17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    19

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Not included

ADF regressions: No lags included

                                        Fixed-N exact critical values
                 Statistic     p-value       1%     5%     10%

t-bar             -3.3966                 -2.000  -1.860  -1.780
t-tilde-bar       -2.5960
Z-t-tilde-bar     -6.5149       0.0000
```

```
. xtunitroot ips UMP

Im-Pesaran-Shin unit-root test for UMP

H0: All panels contain unit roots          Number of panels  =    17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    19

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Not included

ADF regressions: No lags included

                                        Fixed-N exact critical values
                 Statistic     p-value       1%     5%     10%

t-bar             -1.2447                 -2.000  -1.860  -1.780
t-tilde-bar       -1.1170
Z-t-tilde-bar      1.4470       0.9261
```

```
. xtunitroot ips PGDP

Im-Pesaran-Shin unit-root test for PGDP

H0: All panels contain unit roots          Number of panels  =    17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    19

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Not included

ADF regressions: No lags included

                                        Fixed-N exact critical values
                 Statistic     p-value       1%     5%     10%

t-bar             -2.7705                 -2.000  -1.860  -1.780
t-tilde-bar       -2.2376
Z-t-tilde-bar     -4.5857       0.0000
```

```
. xtunitroot ips TO

Im-Pesaran-Shin unit-root test for TO

H0: All panels contain unit roots          Number of panels  =    17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    19

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Not included

ADF regressions: No lags included

                                        Fixed-N exact critical values
                 Statistic     p-value       1%     5%     10%

t-bar             -1.4265                 -2.000  -1.860  -1.780
t-tilde-bar       -1.3096
Z-t-tilde-bar      0.4102       0.6592
```

```
. xtunitroot ips RQ

Im-Pesaran-Shin unit-root test for RQ

H0: All panels contain unit roots          Number of panels  =    17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    19

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Not included

ADF regressions: No lags included

                                        Fixed-N exact critical values
                 Statistic     p-value       1%     5%     10%

t-bar             -1.7346                 -2.000  -1.860  -1.780
t-tilde-bar       -1.4816
Z-t-tilde-bar     -0.5158       0.3030
```

```
. xtunitroot ips GE

Im-Pesaran-Shin unit-root test for GE

H0: All panels contain unit roots          Number of panels  =    17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    19

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Not included

ADF regressions: No lags included

                                        Fixed-N exact critical values
                 Statistic     p-value       1%     5%     10%

t-bar             -1.8057                 -2.000  -1.860  -1.780
t-tilde-bar       -1.5851
Z-t-tilde-bar     -1.0729       0.1417
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA.17

الملحق 14: اختبارات جذر الوحدة لـLevin–Lin–Chu عند الفرق الأول بقاطع واتجاه عام

```
. xtunitroot llc d.IE, trend

Levin-Lin-Chu unit-root test for D.IE

H0: Panels contain unit roots              Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                  Number of periods =    18

AR parameter: Common                       Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                  Statistic      p-value

 Unadjusted t      -13.8376
 Adjusted t*        -4.1158       0.0000
```

```
. xtunitroot llc d.UMP , trend

Levin-Lin-Chu unit-root test for D.UMP

H0: Panels contain unit roots              Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                  Number of periods =    18

AR parameter: Common                       Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                  Statistic      p-value

 Unadjusted t      -13.7111
 Adjusted t*        -4.2905       0.0000
```

```
. xtunitroot llc d.TO , trend

Levin-Lin-Chu unit-root test for D.TO

H0: Panels contain unit roots              Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                  Number of periods =    18

AR parameter: Common                       Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                  Statistic      p-value

 Unadjusted t      -17.3214
 Adjusted t*        -7.2356       0.0000
```

```
. xtunitroot llc d.RQ , trend

Levin-Lin-Chu unit-root test for D.RQ

H0: Panels contain unit roots              Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                  Number of periods =    18

AR parameter: Common                       Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                  Statistic      p-value

 Unadjusted t      -16.2975
 Adjusted t*        -6.8249       0.0000
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA.17

الملحق 15: اختبارات جذر الوحدة لـLevin–Lin–Chu عند الفرق الأول بقاطع

```
. xtunitroot llc d.IE

Levin-Lin-Chu unit-root test for D.IE

H0: Panels contain unit roots              Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                  Number of periods =    18

AR parameter: Common                       Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                  Statistic      p-value

 Unadjusted t      -11.4974
 Adjusted t*        -4.1193       0.0000
```

```
. xtunitroot llc d.UMP

Levin-Lin-Chu unit-root test for D.UMP

H0: Panels contain unit roots              Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                  Number of periods =    18

AR parameter: Common                       Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                  Statistic      p-value

 Unadjusted t      -11.7201
 Adjusted t*        -4.8731       0.0000
```

```
. xtunitroot llc d.TO

Levin-Lin-Chu unit-root test for D.TO

H0: Panels contain unit roots              Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                  Number of periods =    18

AR parameter: Common                       Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                  Statistic      p-value

 Unadjusted t      -14.9064
 Adjusted t*        -7.6240       0.0000
```

```
. xtunitroot llc d.RQ

Levin-Lin-Chu unit-root test for D.RQ

H0: Panels contain unit roots              Number of panels  =    17
Ha: Panels are stationary                  Number of periods =    18

AR parameter: Common                       Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                  Statistic      p-value

 Unadjusted t      -14.5785
 Adjusted t*        -7.3716       0.0000
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA.17

الملحق 16: اختبارات جذر الوحدة لـIm–Pesaran–Shin عند الفرق الأول بقاطع واتجاه عام

```
. xtunitroot ips d.IE, trend

Im-Pesaran-Shin unit-root test for D.IE

H0: All panels contain unit roots          Number of panels =     17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    18

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: No lags included

                                          Fixed-N exact critical values
                  Statistic     p-value       1%     5%     10%

t-bar             -3.7871                  -2.630  -2.490  -2.420
t-tilde-bar       -2.6809
Z-t-tilde-bar     -7.0543       0.0000
```

```
. xtunitroot ips d.UMP , trend

Im-Pesaran-Shin unit-root test for D.UMP

H0: All panels contain unit roots          Number of panels =     17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    18

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: No lags included

                                          Fixed-N exact critical values
                  Statistic     p-value       1%     5%     10%

t-bar             -3.5270                  -2.630  -2.490  -2.420
t-tilde-bar       -2.4471
Z-t-tilde-bar     -5.7894       0.0000
```

```
. xtunitroot ips d.TO , trend

Im-Pesaran-Shin unit-root test for D.TO

H0: All panels contain unit roots          Number of panels =     17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    18

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: No lags included

                                          Fixed-N exact critical values
                  Statistic     p-value       1%     5%     10%

t-bar             -4.1314                  -2.630  -2.490  -2.420
t-tilde-bar       -2.8920
Z-t-tilde-bar     -8.1955       0.0000
```

```
. xtunitroot ips d.RQ , trend

Im-Pesaran-Shin unit-root test for D.RQ

H0: All panels contain unit roots          Number of panels =     17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    18

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: No lags included

                                          Fixed-N exact critical values
                  Statistic     p-value       1%     5%     10%

t-bar             -5.2590                  -2.630  -2.490  -2.420
t-tilde-bar       -3.0970
Z-t-tilde-bar     -9.3047       0.0000
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA.17

الملحق 17: اختبارات جذر الوحدة لـIm–Pesaran–Shin عند الفرق الأول بقاطع

```
. xtunitroot ips d.IE

Im-Pesaran-Shin unit-root test for D.IE

H0: All panels contain unit roots          Number of panels =     17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    18

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Not included

ADF regressions: No lags included

                                          Fixed-N exact critical values
                  Statistic     p-value       1%     5%     10%

t-bar             -3.5385                  -2.000  -1.860  -1.780
t-tilde-bar       -2.5720
Z-t-tilde-bar     -6.4651       0.0000
```

```
. xtunitroot ips d.UMP

Im-Pesaran-Shin unit-root test for D.UMP

H0: All panels contain unit roots          Number of panels =     17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    18

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Not included

ADF regressions: No lags included

                                          Fixed-N exact critical values
                  Statistic     p-value       1%     5%     10%

t-bar             -3.1348                  -2.000  -1.860  -1.780
t-tilde-bar       -2.2601
Z-t-tilde-bar     -4.7784       0.0000
```

```
. xtunitroot ips d.TO

Im-Pesaran-Shin unit-root test for D.TO

H0: All panels contain unit roots          Number of panels =     17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    18

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Not included

ADF regressions: No lags included

                                          Fixed-N exact critical values
                  Statistic     p-value       1%     5%     10%

t-bar             -3.9461                  -2.000  -1.860  -1.780
t-tilde-bar       -2.7761
Z-t-tilde-bar     -7.5691       0.0000
```

```
. xtunitroot ips d.RQ

Im-Pesaran-Shin unit-root test for D.RQ

H0: All panels contain unit roots          Number of panels =     17
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =    18

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Not included

ADF regressions: No lags included

                                          Fixed-N exact critical values
                  Statistic     p-value       1%     5%     10%

t-bar             -5.1869                  -2.000  -1.860  -1.780
t-tilde-bar       -3.0589
Z-t-tilde-bar     -9.0986       0.0000
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA.17

الملحق 18: نتائج اختبار التكامل المشترك لـKao

```
. xtcointtest kao IE FD INF UMP PGDP TO RQ GE

Kao test for cointegration
__________________________

H0: No cointegration                    Number of panels      =     17
Ha: All panels are cointegrated         Number of periods     =     17

Cointegrating vector: Same
Panel means:          Included          Kernel:          Bartlett
Time trend:           Not included      Lags:            2.00 (Newey-West)
AR parameter:         Same              Augmented lags:  1
____________________________________________________________________________
                                        Statistic        p-value
____________________________________________________________________________
 Modified Dickey-Fuller t                 1.0794          0.1402
 Dickey-Fuller t                          0.8323          0.2026
 Augmented Dickey-Fuller t                0.1345          0.4465
 Unadjusted modified Dickey-Fuller t     -1.7926          0.0365
 Unadjusted Dickey-Fuller t              -1.3692          0.0855
____________________________________________________________________________

.
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA.17

الملحق 19: نتائج اختبار تحديد درجات التأخير لنموذج PANEL VAR

```
. pvarsoc IE FD INF UMP PGDP TO RQ GE, maxlag(3) pvaropts(instl(1/4))
Running panel VAR lag order selection on estimation sample
...

 Selection order criteria
 Sample:  2006 - 2019                        No. of obs      =       238
                                             No. of panels   =        17
                                             Ave. no. of T   =    14.000
```

lag	CD	J	J pvalue	MBIC	MAIC	MQIC
1	.9999965	172.8748	.5098452	-779.3003	-175.1252	-418.6186
2	.9999974	104.0868	.6409033	-497.863	-115.9132	-269.8458
3	.9999904	27.88701	.9839622	-223.8374	-64.11299	-128.4848

المصدر: مخرجات برنامج STATA.17

الملحق 20: نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي panel var(1) لـ(IE) باستخدام طريقة GMM

```
. pvar IE FD INF UMP PGDP TO RQ GE, instl(1/4) gmmstyle

Panel vector autoregresssion



GMM Estimation

Final GMM Criterion Q(b) =      .671
Initial weight matrix: Identity
GMM weight matrix:     Robust
                                                No. of obs      =       289
                                                No. of panels   =        17
                                                Ave. no. of T   =    17.000
```

	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf. interval]	
IE						
IE						
L1.	.7519623	.0465932	16.14	0.000	.6606413	.8432833
FD						
L1.	-.0916454	.0394899	-2.32	0.020	-.1690441	-.0142467
INF						
L1.	-.0198188	.0041416	-4.79	0.000	-.0279361	-.0117015
UMP						
L1.	-.0180995	.0047286	-3.83	0.000	-.0273673	-.0088316
PGDP						
L1.	-.005507	.0048868	-1.13	0.260	-.0150849	.0040709
TO						
L1.	.0005153	.0085246	0.06	0.952	-.0161925	.0172232
RQ						
L1.	-.0802985	.0061949	-12.96	0.000	-.0924403	-.0681567
GE						
L1.	-.0716197	.0126316	-5.67	0.000	-.0963772	-.0468622

المصدر: مخرجات برنامج STATA.17

الملحق 21: نتيجة اختبار السببية وفق جرانجر

```
. pvargranger

  panel VAR-Granger causality Wald test
    Ho: Excluded variable does not Granger-cause Equation variable
    Ha: Excluded variable Granger-causes Equation variable
```

Equation \ Excluded	chi2	df	Prob > chi2
IE			
FD	5.386	1	0.020
INF	22.900	1	0.000
UMP	14.651	1	0.000
PGDP	1.270	1	0.260
TO	0.004	1	0.952
RQ	168.015	1	0.000
GE	32.147	1	0.000
ALL	256.950	7	0.000
FD			
IE	0.049	1	0.825
INF	22.432	1	0.000
UMP	32.097	1	0.000
PGDP	4.591	1	0.032
TO	9.630	1	0.002
RQ	86.948	1	0.000
GE	19.223	1	0.000
ALL	164.347	7	0.000
INF			
IE	0.093	1	0.760
FD	0.044	1	0.834
UMP	28.620	1	0.000
PGDP	5.633	1	0.018
TO	1.013	1	0.314
RQ	127.114	1	0.000
GE	27.331	1	0.000
ALL	267.528	7	0.000
UMP			
IE	0.027	1	0.870
FD	8.270	1	0.004
INF	38.151	1	0.000
PGDP	26.026	1	0.000
TO	0.081	1	0.776
RQ	3.901	1	0.048
GE	55.528	1	0.000
ALL	144.031	7	0.000
PGDP			
IE	11.760	1	0.001
FD	2.995	1	0.084
INF	19.732	1	0.000
UMP	17.489	1	0.000
TO	0.549	1	0.459
RQ	53.956	1	0.000
GE	16.052	1	0.000
ALL	191.401	7	0.000
TO			
IE	0.000	1	0.995
FD	14.404	1	0.000
INF	4.639	1	0.031
UMP	6.863	1	0.009
PGDP	38.304	1	0.000
RQ	0.337	1	0.561
GE	65.325	1	0.000
ALL	162.653	7	0.000
RQ			
IE	1.636	1	0.201
FD	0.603	1	0.437
INF	1.652	1	0.199
UMP	6.601	1	0.010
PGDP	4.447	1	0.035
TO	19.758	1	0.000
GE	22.297	1	0.000
ALL	88.724	7	0.000
GE			
IE	19.232	1	0.000
FD	2.657	1	0.103
INF	0.121	1	0.728
UMP	7.876	1	0.005
PGDP	0.048	1	0.826
TO	0.328	1	0.567
RQ	139.637	1	0.000
ALL	179.852	7	0.000

.

المصدر: مخرجات برنامج STATA17

الملحق 22: دوال الاستجابة لمتغيرات الدراسة

```
. pvarirf, mc(200) tab

IRF
```

Response variable and Forecast horizon	Impulse variable FD	GE	IE	INF	PGDP	RQ	TO	UMP
FD								
0	1	0	0	0	0	0	0	0
1	.8839899	.0437428	.0115648	.0187151	-.0097702	.0519884	.0245413	-.0309764
2	.7531341	.0359038	.0344184	.0161051	-.0129169	.0872071	.0368216	-.0453345
3	.6181657	.0167125	.0470578	.010279	-.0137422	.0914956	.0399084	-.0528024
4	.4871363	-.005204	.0443934	.0045619	-.0142658	.0769942	.0384087	-.0568169
5	.3649106	-.0272785	.0261264	-.0004673	-.0150039	.0538201	.0350932	-.0589024
6	.2541174	-.0481116	-.0056319	-.0046817	-.0158973	.0282082	.0313469	-.0597539
7	.1560423	-.0666319	-.0473958	-.0080307	-.0167388	.0037857	.0277731	-.0596308
8	.0712255	-.0819845	-.0950525	-.0104956	-.0173289	-.0174083	.0245679	-.0585711
9	-.000196	-.0935328	-.1444108	-.0120885	-.0175212	-.0343168	.0217291	-.0565255
10	-.0583222	-.1008679	-.1915791	-.0128506	-.0172296	-.0465105	.0191724	-.0534402
GE								
0	0	1	0	0	0	0	0	0
1	.1793044	.6544725	.5553409	-.003631	.0022748	.2351405	-.0110373	.0368848
2	.2835838	.4697909	.8285682	-.0014964	.007671	.2440403	-.0311818	.0469931
3	.3382498	.3501224	.941785	-.0015553	.0072289	.1926642	-.0421242	.0410411
4	.353572	.2566512	.9514485	-.0044975	.0020893	.1304314	-.0433569	.0252265
5	.335032	.1740053	.888954	-.009377	-.0054922	.0707719	-.0379816	.0039173
6	.2875222	.0968278	.7749043	-.015179	-.0138407	.0166269	-.0290099	-.0195838
7	.2166584	.0241698	.6246961	-.0211141	-.0219011	-.0316578	-.0186532	-.0427805
8	.1288641	-.0430196	.4509669	-.0266064	-.0290321	-.0740326	-.0083753	-.0638386
9	.0310069	-.1031026	.2647202	-.0312414	-.0348456	-.1102199	.0009183	-.0814727
10	-.0700622	-.1543705	.0758049	-.0347297	-.0391136	-.1397341	.0087099	-.0948519
IE								
0	0	0	1	0	0	0	0	0
1	-.0916454	-.0716197	.7519623	-.0198188	-.005507	-.0802985	.0005153	-.0180995
2	-.1803077	-.1239315	.5052934	-.0272747	-.0129356	-.1390701	.0044314	-.0371301
3	-.2643009	-.1677732	.2696258	-.0312136	-.0194606	-.1757001	.0098494	-.0527722
4	-.340829	-.202271	.0516683	-.0332036	-.0240184	-.1966943	.0148609	-.0636978
5	-.4064412	-.2258056	-.1423717	-.0335341	-.0264176	-.2060543	.0185442	-.0695187
6	-.4578061	-.2375809	-.3072445	-.0323371	-.026788	-.2058914	.0205875	-.0703208
7	-.492256	-.237625	-.4390454	-.029769	-.0253711	-.1975123	.0209895	-.0665045
8	-.5080857	-.2266242	-.5353755	-.0260285	-.0224527	-.1820003	.0199062	-.0586895
9	-.5046694	-.2057779	-.5953725	-.0213504	-.018342	-.1604626	.0175741	-.0476428
10	-.4824536	-.1766743	-.6196654	-.0159957	-.0133606	-.1341135	.0142689	-.0342182
INF								
0	0	0	0	1	0	0	0	0
1	-.087129	-.4634005	-.1420506	.2939499	.0939152	.5671242	.0771618	.2337069
2	-.0409182	-.1771776	-.1693986	.1550995	.1384175	.4193068	.0387328	.2941123
3	.1047822	.1180045	.0283688	.1291278	.1511376	.3563995	.0108299	.3215828
4	.3009227	.3353815	.3545426	.1243695	.153272	.3765481	-.0063325	.3391675
5	.5116184	.4867704	.7306955	.1225532	.1520085	.4216578	-.0189359	.3486575
6	.7126479	.5874527	1.1067	.1196302	.1484599	.4608596	-.0289014	.3490162
7	.8874417	.6465125	1.449873	.1144219	.1422697	.4823022	-.0361356	.3395545
8	1.024602	.6692525	1.738122	.1065578	.1331244	.4827916	-.0402051	.3203297
9	1.116696	.6595674	1.956727	.0960678	.1210552	.4627566	-.0409125	.2920814
10	1.159687	.6211991	2.096846	.083247	.1063977	.4242275	-.0383836	.2560944
PGDP								
0	0	0	0	0	1	0	0	0
1	-.5997532	.3527347	1.376704	.1553701	.5310307	.3826269	.0569894	.209908
2	-.7582946	.4022599	2.008837	.1323648	.3454629	.4520236	.0325802	.3440013
3	-.6982762	.4327163	2.276136	.104984	.2634065	.3680988	-.0101209	.4054539
4	-.5373712	.4578766	2.374424	.0883442	.2181904	.2705328	-.0418972	.4203878
5	-.3438161	.4687181	2.388403	.077769	.186916	.199768	-.058203	.4075387
6	-.157325	.4618976	2.352924	.069393	.1616898	.1548138	-.0624348	.3783952
7	.0002663	.4381801	2.281965	.0613467	.1395817	.1252141	-.0589197	.3399832
8	.1185544	.3999235	2.18101	.0529087	.1193784	.1017524	-.0510162	.296746
9	.1944179	.3499874	2.052457	.0439272	.1005504	.0786169	-.0409695	.2516187
10	.2293099	.291371	1.898107	.0345324	.0828988	.0530013	-.0301886	.2066364
RQ								
0	0	0	0	0	0	1	0	0
1	.0884027	.1871165	.1699412	.0130089	.0232054	.5257888	-.0833178	.0402317
2	.222501	.2700876	.3540727	.0163629	.020927	.3300649	-.105009	.0580111
3	.353626	.2970367	.5041465	.0154703	.0136445	.2411226	-.1027984	.059214
4	.456574	.2908022	.6085285	.0125844	.0060433	.1922953	-.0912166	.0492228
5	.5205232	.2628422	.6659112	.0083975	-.0012276	.1568773	-.0762333	.032228
6	.5431645	.2199669	.6780078	.0032012	-.0082739	.1239871	-.0605107	.0112953
7	.5271144	.1670744	.6479757	-.0027196	-.015169	.0895985	-.0453182	-.0113368
8	.4777403	.1081996	.5802244	-.0090202	-.0218389	.0529358	-.0312858	-.0339891
9	.4018274	.0468944	.4803766	-.0153217	-.0281002	.0148226	-.0187303	-.0553646
10	.30674	-.0136591	.355115	-.0212512	-.0337172	-.0231814	-.0078095	-.0744469
TO								
0	0	0	0	0	0	0	1	0
1	-.7370024	-.3653846	.0015064	.0317089	.1197707	.0117457	.7577116	.058582
2	-1.300308	-.4822623	-.0438388	.0499924	.1734799	-.0405393	.5675102	.1344105
3	-1.650094	-.462946	-.0833765	.0612169	.1975277	-.0860927	.4185534	.2123784
4	-1.796858	-.3652459	-.0789627	.0709188	.2087966	-.1001359	.3017606	.2852025
5	-1.771536	-.2233603	-.0078528	.08135	.2148373	-.0779626	.210083	.3497614
6	-1.611409	-.0595126	.1384143	.0927246	.2187282	-.0247536	.1380671	.4046875
7	-1.353637	.1106776	.3566786	.1043164	.2213956	.0500442	.081559	.4492182
8	-1.032481	.2755293	.6351882	.1150903	.2227676	.1359425	.0374652	.4827664
9	-.6782494	.4259984	.9564548	.1240261	.2223724	.223142	.0035224	.5048374
10	-.3169906	.5550858	1.299756	.1302761	.2196568	.3033651	-.0219197	.5150859
UMP								
0	0	0	0	0	0	0	0	1
1	.8337154	.6200408	.0502309	.1771863	.1624162	.0841217	-.0146299	.8137817
2	1.427402	.9395168	.6453279	.234496	.228248	.4602534	.0065712	.7364054
3	1.863601	1.143275	1.419658	.2515825	.2589384	.7676512	.0119532	.6996473
4	2.187434	1.275922	2.21035	.2511073	.2705859	.9560933	.0028796	.6728408
5	2.419073	1.346555	2.929097	.2400996	.2684423	1.041534	-.0117861	.6409602
6	2.564661	1.357362	3.522981	.2213624	.2552578	1.047478	-.0252469	.596993
7	2.624201	1.311071	3.960536	.1965816	.233213	.9934979	-.0337357	.5386572
8	2.596663	1.21258	4.225597	.1671751	.2043386	.8946954	-.0357877	.4666255
9	2.482972	1.068973	4.313911	.1345204	.1705913	.7630624	-.0314234	.3834015
10	2.287474	.8890895	4.230891	.1000015	.1338526	.6086999	-.0215342	.2925461

.

المصدر: مخرجات برنامج STATA.17